محمد علي الكبسي

كيمياء الربيع التونسي والعربي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السياسات ودراسة للأبحاث العربي المركز إعداد – النشر أثناء الفهرسة
علي محمد ،الكبسي
الكبسي علي محمد / والعربي التونسي الربيع كيمياء.
247 ص. 24 سم.
ISBN "Paper version": 978-614-445-003-1
1. السياسة - فلسفة. 2. السياسة - نظريات. 3. المعرفة (نظرية)
4. الثورات - فلسفة. 5. الثورات - البلدان العربية. أ. العنوان.
320.01

بالإنكليزية العنوان
Analysis of both Tunisian and Arab Springs
by Mohammed Ali Kebsi

عن بالضرورة تعبّر لا الكتاب هذا في الواردة الآراء
السياسات ودراسة للأبحاث العربي المركز يتبناها اتجاهات

الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

66 منطقة ـ 826 :رقم شارع
قطر ـ الدوحة ـ 10277 :ب. ص ،الدفنة ـ الدبلوماسية المنطقة
00974 - 44831651 :فاكس 00974 ـ 44199777 :هاتف
174 الصيفي بناية ـ تقلا سليم شارع ـ شهاب فؤاد الجنرال جادة
لبنان ـ 1107 2180 بيروت ـ الصلح رياض ـ 11 ـ 4965 :ب. ص
00961 ـ 1 991837 ـ 8 ـ 9 :هاتف
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس 2014

الفهرس

موجز الكتاب
مقدمة
الفصل الأول: ثورة وثلاثة أسماء
أولًا: القراءة الأميركية أو ثورة الإنترنت
ثانيًا: القراءة الروسية أو ثورة التمور
ثالثًا: القراءة الفرنسية أو ثورة الياسمين
الفصل الثاني: من ربيع العربان إلى ربيع الشعوب
أولًا: القراءة الفرنسية
ثانيًا: القراءة الإنكليزية
ثالثًا: القراءة الإيطالية
الفصل الثالث: الجمهورية الثانية
الفصل الرابع: حوار الثورات
أولًا: نموذج الميادين والاعتصامات المتواصلة لإسقاط الأنظمة (تونس/ مصر/ اليمن)
ثانيًا: نموذج استعراض القوة والحرب الأهلية (ليبيا/ سورية)
ثالثًا: نموذج تظاهر الشعب وتنازلات الأنظمة (الجزائر/ السعودية/ عُمان/ البحرين/ الأردن/ الإمارات/ المغرب/ موريتانيا/ الكويت)
خاتمة
المراجع

موجز الكتاب

إن الاحتفال بالعودة القوية إلى الفلسفة السياسية على المستوى العالمي وتوسّع دلالتها بعد انكماش طاقتها النقدية أمام تنامي الثقافة العلمية ذات الطابع الوضعي الشكلاني، أوجدا مزاجًا عامًا وإحساسًا مشتركًا بضرورة تجاوز الضبط الدقيق للمشاركة السياسية، كي لا يدفعها تقنيو المعرفة في اتجاهات مقررة سلفًا خدمة للأنظمة السياسية؛ ففلاسفة عدة رفضوا انزلاق الفلسفة السياسية إلى ذاك المصير الوضعي والشكلاني المحتوم الذي يستبعد القدرة الإنسانية، ذلك أن الطبيعة المعيارية لهذه الفلسفة تمنعها من التكميم، ومن مساءلة مقاييس الشراكة الجماعية ومقاييس المواطنة بالوقوف عند شبكات الإحصاء، ما دامت المفاهيم ليست معطى قبْليًا، وإنما تتضّح وتنمو داخل الحراك الاجتماعي. فـ «السياسي» يرسم خريطته على قانون «الإرادة»، بينما يُرسي الوضعي الشكلاني دعائمه على قانون «الحتمية». هذا ما يسمح لنا بالقول إن الربيع الذي حدث ينتمي إلى السياسة لا إلى الإبيستيمولوجيا، وذلك ما يفسر انبجاسه في غفلة من نظام العلم، الصحيح منه أو التطبيقي أو الإنساني.

إن ما حققه الربيع يساهم في جانب كبير منه في تطوّر العلوم الإنسانية وتوسيع دلالاتها، وهو الباعث كذلك على ضرورة الانتباه إلى التوازنات داخل النظام الدولي وداخل النظامين الإقليمي والمحلي بصفة كونها المجال المعقد والغامض لحقل السياسة التي هي أحد فروع العلوم الإنسانية. فالدولة، بصفة كونها الشكل السياسي للمجتمع المدني أو للوجود الاجتماعي، ليست معطى بدهيًا ما دام مبدأ التقدم تحكمه فكرة التاريخ وفكرة الإنسان والمواطَنة، وما دام السلوك السياسي جماعيًا بصورة دائمة، فوجب توضيح وفهم أسباب فشل أو نجاح الفكر، والسلوك السياسي داخل الدولة بصفة كونه فعلًا اجتماعيًا على الرغم من طابعه السياسي لا باعتباره نسبًا مئوية.

ليس ما بحثته الوضعية الشكلانية إلا دلالة من دلالات الاستبعاد والإغفال لحركة الثورات، ما دامت ضبطًا مسبقًا بحثًا عن الحتمية وما دام العلم حتميًا أو لا يكون .فمعاودة مساءلة مولد الثورات ومنطقها في معزل عن الشكلانية أعطت الفلسفة السياسية انبعاثًا جديدًا بعد يأس ليفي-شتراوس من حضورها، نظرًا إلى انحطاط وضعها. فبروز ما سمّي الربيع العربي، من

جهة أنه حدثٌ يدل على حالة تحوّل اجتماعية عميقة واجهته أمة معينة، يؤكد أن العصر الحالي هو العصر السياسي بامتياز. ورحلة البحث عن هذه الدلالة تلزمنا تحديد المفاهيم، لنستوعب ضرورة الانخراط الكلي في التواصل مع العلوم السياسية من جهة أنها العلوم الوحيدة المخوّلة بحث الشرعية، والشرعية الإقليمية والدولية بصفة كونها روح العلاقات الجيوسياسية في زمن العولمة.

قراءة جديدة نطلبها حينئذ، والباعث عليها هو الفهم؛ فهم ما حدث في تونس في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 و14 كانون الثاني/ يناير2011 ، وفي مصر في 25 كانون الثاني/ يناير2011 وفي اليمن في 11 شباط/ فبراير 2011، وفي ليبيا في 17 شباط/ فبراير 2011، والحوادث في سورية والبحرين والأردن والمغرب وموريتانيا... إلخ، وكذلك الحوادث في أوروبا (البرتغال واليونان) وأميركا (كاليفورنيا ونيويورك) وكندا والهند، نتيجة الربيع التونسي والعربي، متجاوزين قراءات احتلت واجهات وملأت شاشات لتؤثث الفرجة من دون أن تكون قراءة. فقراءة الربيع التونسي والعربي هي استحضار لعناصر الوعي، وبناء لرؤية وفهم عقلية تمتاز بإدراك الروابط بين المحلي والإقليمي والدولي. وهذا دخول حميمي للفكر السياسي يكشف زيف نظرية المؤامرة نظرًا إلى غياب العوالم المستقلة والاقتصاد المستقل؛ فكلنا يعلم أن قيام ثورة قد يكون سببًا في اختلال التوازنات في النظام الدولي، فيُمنع قيامها منعًا باتًا. ومن المفيد الوقوف عند لعبة التوازنات منعًا لتضليل الشعب بشعارات خلابة؛ فالثورة أوسع من مجرد إسقاط أنظمة وأوسع من أن يختص بها شعب من دون آخر، أو بلد من دون آخر. وعلينا أن نفهم أن وعيًا كافيًا بتداخل المحلي في الإقليمي والدولي كفيل بمساعدتنا على فهم التغيرات حتى نبني ديمقراطيات قوية اقتصاديًا وقضائيًا واجتماعيًا وإداريًا وتربويًا.

إن أهمية ما وقع في تونس وقيمته أوجبا إدراجهما مع ما وقع، ويقع، في البلاد العربية والعالم، داخل إطار التحكم في المشهد الجيوسياسي وإعادة تركيبه وفق المصالح الإقليمية والدولية زمن العولمة، وداخل إطار القطع النهائي مع دلالة تقسيم العالم القديمة والمألوفة وفق اتفاقيات الحرب العالمية الأولى وما بعدها والتي ما عادت تفي بحاجات الولايات المتحدة الأميركية. فالربيع التونسي والعربي ينبهنا إلى قيمة وحساسية الدور الذي قد تقوم به القوى الإقليمية مع القوى الدولية، لدعم أو لمساعدة ما يحدث محليًا أو تحويل «الما يحدث» إلى فوضى أو إلى مجرد احتجاجات، إذا ما تصادم مع مخططاتها. فالثورات قد تعرف عند صعودها حالات من الإنهاك

والوهن والضعف في جسمها، نتيجة اختلاف أهدافها وتناقضها مع أهداف القوى الإقليمية والدولية ومشاريعها ومصالحها الساعية إلى التحكم في لعبة لما يحدث محليًا، وعدم إدراك ضرورة ربط الإمكانيات وحجم ما يقع محليًا بقيمته ووزنه إقليميًا وعالميًا، وعمى عن رؤية العلاقة الجدلية بين سوء الحكم في الداخل ومحاولات الهيمنة من الخارج، والعلاقة الجدلية بين عطب الحكومات وتدهور أحوال المجتمعات والحركات السياسية المعارضة فيها، وعمى كذلك عن تمييز مبررات التدخل الأجنبي وارتهان الثورات لإرادة الخارج التي تتحكم في المسار الذي ينتهي لاحقاً بوضع البلاد والعباد في مهب المصالح الخارجية.

هذا الاستثمار السياسي للحوادث بدأنا استقصاءه منذ تسعينيات القرن الماضي في كتابنا في النهضة والحداثة [1] ، وطالبنا بالابتعاد عن نظرية المؤامرة والوقوف عند نظرية غياب العوالم المستقلة، في حديثنا عما سمي النهضة أو روادها، فعمدنا إلى وضع الحوادث داخل الإطار العام، ونعني به النظامين الدولي والإقليمي بصفة كونهما عنصرًا فاعلًا، فأدركنا أكثر أن جنس المشاريع النهضوية توظيف سياسي .وتبيّنا نسبية القول بالنهضة ما دامت تلك المشاريع وأصحابها استثمارًا سياسيًا لكل المجالات: أدب، تاريخ، فلسفة، سعت إليه السلطة (الباب العالي) للخروج من المأزق الذي وضعتها فيه السلطة الدولية. واستمرار اللاعبين القدامى كلاعبين حقيقيين وفعليين هو استمرار لمناورات الإقليمي والدولي لفترة قد تطول للتحكم في المشهد الجيوسياسي وإعادة تركيبه وفق مصالحهما. وكررنا أن التعامل المباشر مع الممارسة السياسية يتحدد دومًا من خلال قراءة هذه العلاقة؛ علاقة هذه الممارسة بالقوى المحلية والإقليمية والدولية. هذا ما سمح لنا بتجاوز النوع القديم من التصورات التي ترى في تداخل هذه القوى مؤامرة ضد القوى المحلية. فنظرية المؤامرة ضرب من سوء التقدير لتشابك العلاقات بين هذه القوى الثلاث.

نكتفي بالإشارة الى أن هذه الشبكة من العلاقات الدولية جعلتنا نتجاوز نطاق التسمية التي رافقت الربيع في المنطقة العربية (الياسمين/الإنترنت/التمور) وجعلتنا ندفع نحو فهم طبيعة هذه الحركات الشعبية الساعية إلى التغيير في تونس وفي كامل شمال أفريقيا والخليج، وفي الغرب نفسه، فتساءلنا هل هي ثورات أم انتفاضات؟ واستفسرنا عن هوية القوى التي قامت بقيادة التحركات الشعبية: هل كانت دائمًا نابعة كلها من إرادات وطنية محلية أم أن الحراك الاجتماعي يحكمه إطار جامع يحدده المجال

الجيوسياسي بتفرعاته الإقليمية والدولية ليزّج به في محاور؟ وإلى أي مدى تستطيع تعقيدات الواقع المحلي إحداث تغييرات في موازين القوى الإقليمية والدولية أم هي مجرد تحريك خارجي لمشكلات الداخل، بهدف إحداث تغييرات نوعية في الحكومات وفي المجتمعات، كما تخطط لها القوى الدولية وتريدها؟

يبدو أن عصرنا الذي قلنا إنه عصر السياسة بامتياز قام على حضور ما سمّي الربيع العربي، من جهة أنه العمل المشترك الوحيد للمجتمعات العربية الذي أعطى شرعية إعادة توزيع الخريطة الجيوسياسية لهذه الدول. كما أنه أجاز للقوى الدولية نقل هذه الدول من زمن الدولة الوطنية إلى زمن الدولة الفدرالية؛ فالقراءة التي يجب توخيها لفهم ذلك كله تتجاوز الحوادث كحوادث، أو الوقائع كوقائع، نظرًا إلى تشابك التاريخ (الماضي) والمعاصر (الحاضر) تشابكًا يحتّم علينا فهم المرحلة الحالية. فالفكر السياسي ينطوي على ضرورة الانتباه للحظات العلاقة التي تقوم بين الانتفاضات أو الثورات والقوى الخارجية، وإحراز التأثير الكامل في أجهزة المجتمع وبناه، من طرف هذه الأخيرة. فالتراث السياسي، باعتباره ظاهرة غير معزولة عن عملية التغيير التي حدثت، يرسم خريطته على قانون «الثنائيات»، أما» المجتمعي»، فيرسي دعائمه على قانون «الندرة»، وهذا ما يسمح لنا بالقول إن الثورة تنتمي إلى المجتمعي، والسياسي هو ذاك الذي يساعدها في الانبجاس في غفلة من النظام العالمي.

الفكر السياسي، بصفة كونه شبكة العلاقات الجيوسياسية، تفتقد لديه هذه العلاقات مبررات الوضوح. واستمرار هذه العتمة يؤكد أن خيوط اللعبة لا يمسك بها أصحابها، وأن لا توافق بين الإرادات الشعبية والسلطات السياسية. وهذا ما يفسر جزئيًا فشل الانتفاضات، ويجعلها غير قادرة على الصمود؛ فتضارب المصالح لدى القوى الإقليمية والدولية يشوّه الما يحدث ويشوّش على دلالات الثورة ودلالات الفرح بها عند من أنجزوها.

كيف سيكون مستقبل العلاقة بين بلدان الربيع العربي والقوى الإقليمية والدولية إذا كان هذا التوصيف صحيحًا؟ هل تحررت؟ هل صار أمر هذه الدول بيدها؟

الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تكون عادة عن طريق الاسترشاد بالتاريخ لاستقرائه، فالتاريخ دومًا يقود العاقل ويجرّ الأحمق الذي يتغافل عن الإقرار بأن عملية الفهم، أي فهم، لا تتم خارج الحيّز التاريخي لأننا بصدد مناقشة وجهات نظر حول علاقة الربيع العربي بالمجال الجيوسياسي.

إن جذور الثورات تنام دائمًا في أعماق الحوادث السابقة عليها، وتقوم على تراكمات من الرفض للاستبداد وعلى بحث عن الحرية والكرامة أمام استهانات الحكام وحاشيتهم، وقد تدفع غاليًا ثمن عدم الانتباه إلى دور القوى الخارجية ومناوراتها والتفافاتها فتُجهض نتيجة عدم فهم تشابك الأهداف. وعلى الرغم من اختلاف الحقب وتباعدها في الزمان، فإن إدراك اختلاف مكوّنات الثورات بعضها عن بعض لا يلغي العثور على المتشابهات في الفكر السياسي. وكل هذا يجعل من الضروري استقراء التاريخ بصفة كونه مقدمة لقراءة ما حدث، أكان حركة تحرر وطني أم أعمال أحزاب معارضة سياسية بصفة كونها ظاهرة حديثة نشأت مع نشوء حركات التحرر الوطني نفسها، أو ضرباً من الثورات تحوّلت ونُعتت بكونها تمردًا لمجرد أنها فشلت.

فاستقراء ما حدث في ثورة1864 في تونس، وهي ثورة علي بن غذاهم، يجعلنا نفهم وندرك الشبه بين تحكّم شبكة العلاقات الجيوسياسية في مسار هذه الثورة وتحكمّها كذلك في حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011. فما استوقفنا هو تسلسل الحوادث وبقاء تدخّل القوى الخارجية من وراء الكواليس. ويصير القول بالحرق البوعزيزي)وربطه بعنصر المفاجأة لتحويل الحرق إلى استراتيجيا) ضربًا من التعتيم يسوّقه بعض المثقفين المهاجرين إلى الشمال، غايته إخفاء الفاعل الحقيقي الذي تحكمّ في سير ثورة 14 كانون الثاني/ يناير 2011 ، كما عتّم القول بزيادة المجبى فهم ثورة1864 وفهم من وجّهها إلى أهداف غير أهداف علي بن غذاهم والقبائل التي يمثلها؛ فثورة 1864 كشفت المستنقع الجيوسياسي الذي كانت تونس تتخبط فيه بسبب تلك الثورة، وكشفت أيضًا تحركات القوى العظمى آنذاك، وتحركات الثوار وردات أفعال قصر باردو تجاه ذلك كله. وكان أخشى ما تخشاه القوى العالمية هو إمكانية تفاقم الثورة وعزل الباي وتعويضه بأمير آخر، وهو ما قد يؤدي إلى النيل من النفوذ النسبي الذي تمارسه الدول الأوروبية الكبيرة على تونس، أو الى انفراد إحداها به من دون سواها، أو تعمّد تركيا تأكيد سيادتها على تونس من جديد، كما حاولت ذلك عام 1844، فاتفقت فرنسا وحكومة تورنتو (إيطاليا) (بحسب ما روى غانياج) على أن تنزل القوات الأوروبية جماعيًا إذا تدخّل الباب العالي [2] .

ما نستشفه من النصوص الفرنسية والإيطالية والإنكليزية المتعلقة بتلك الفترة هو أن صراع القوى الدولية يعود في قسم كبير منه إلى الحصة التي تطلبها كل واحدة منها لنفسها من وراء إذكائها ثورة 1864 أو دعمها

لها. فالقوى الدولية لا تقبل بما يحدث إلا إذا كان بأمرها. وإذا حدث أن ظهرت ثورة من دون علمها وجب احتواؤها والتحكمّ فيها وتوجيهها وفق أجندتها الخاصة، أو إجهاضها. فالنصوص الإيطالية وصفت تونس بأنها لاتينية لا عربية، وبأن الرهبان استقروا فيها وتمكنوا من تنصير الإيالة. وتأكد اكتساب المهاجرين الإيطاليين في تونس مكانة أعظم من ذي قبل، إذ ظفروا بمناصب سامية وأصبحوا يمارسون نفوذًا كبيرًا لدى الباي. وصارت اللغة الإيطالية لغة التخاطب في القصر، وفُتحت خطوط بحرية بما يجعل عملية الضمّ حقًّا مشروعًا لا ينازع فيه أحد؛ هو حق إلهي أعطاه الله لإيطاليا من دون فرنسا.

خلافًا لهذه الرؤية، ترى النصوص الفرنسية في ثورة 1864تدبيرًا إنكليزيًا/عثمانيًا بعون من المماليك الموالين لهما. وتعيب على البواخر الحربية الإنكليزية الراسية على طول السواحل حمايتها المراكب التي تنزل الذخيرة الحربية (البارود) الواردة من مالطا ليشتريها العربان الثائرون. وهذا يطلعنا على التوتر الذي يسود العلاقات الجيوسياسية، نتيجة سعي كلّ من الإنكليز والعثمانيين إلى وضع يدهم على البلاد. وحين نقارع هذا التفسير بالتفسير الإنكليزي، للمقارنة بينهما ما دام الطرفان يتبادلان التُّهم ويحمّل كلّ منهما الآخر مسؤولية إشعال فتيل الثورة، نجد أن إنكلترا تعيب على فرنسا افتعال هذه الثورة لتبرر دخولها إلى تونس؛ فتونس، بحسب التصور الإنكليزي، ولاية من ولايات الباب العالي، وإن زمن الاحتلال لم يحن بعد. وهكذا ينحصر الاختلاف إذًا في طريقة استعمار البلاد: هل يكون بتدخل مباشر(فرنسا) أم بتدخل غير مباشر (إنكلترا)، أم أن البلاد التونسية ملْكية رومانية يجب ضمّها إلى إيطاليا (إيطاليا)؟

تتنازع القوى الدولية هذا الحق، حق استعمار الشعوب ، في ما بينها، ولم تتفق بعد على من يحتل البلاد رغم اعتقاد فرنسا أنها أفضل من يدّعي هذا الحق الذي فرضه احتلالها للجزائر. وعلى الرغم من أنه «تأكد أن الوقت لم يحن لاحتلال الفرنسيين تراب قرطاجة»، فالحق يظل قائمًا. وتعارض إيطاليا وإنكلترا مثل هذه الأحقية؛ إذ اعتقدت إيطاليا أسبقيتها على فرنسا لكن بدورها تشكو أوضاعها الداخلية التي أرجأت عملية الضمّ، وذلك لا يُفقدها هي بدورها أحقيتها: فلإيطاليا اليوم شواغل كثيرة تمنعها من رفع علمها هناك. وبعيدًا عن الاهتمام بالقبائل والزوايا وقصر باردو وكامل رعايا الإيالة الذين هبّوا غاضبين نظرًا إلى الحالة الاجتماعية والسياسية في البلاد، وجب منع حدوث الثورات، وإن حدثت وجب اتخاذ القرار بإفشالها،

وإن استعصى ذلك، وجب تحوير مسارها بربطها بمعاهدات واتفاقيات تجهض طاقتها الثورية ، أو العمل على إحداث ثورة مضادة داخلها، فتضيع الثورات داخل شبكة العلاقات الجيوسياسية، وتضيع انتفاضاتها حين تتحكم القوى الدولية في مصائر الشعوب التي تعتقد أن ثورتها أو تحررها من الديكتاتوريات الداخلية كاف للقطع مع كل ضروب التبعية والاستغلال.

تلك هي المقدمة الضرورية لفهم نجاح أو عدم نجاح أهداف الربيع العربي، وأهداف كل ثورة تظهر في العالم. فقدرة الشعوب الثائرة تتمثل في حل المعادلة الصعبة، وهي كيف توفَّق في إنجاح انتفاضاتها الداخلية ثم الارتقاء بها الى درجة الثورة بالاعتماد على قوى خارجية من دون السقوط في مستنقع التآمر على الوطن. والفرق هو في التمييز بين الدعم بهدف الضغط على النظام حتى يسقط وبين مطالبة القوى الأجنبية بالتدخل من دون معرفة نتائج هذه المطالبة التي قد تؤدي الى نهب جديد لثروات الوطن، وتغيير جغرافيته، كما وقع في العراق وليبيا حتى الآن. ولقد طالبت المعارضة في كلٍّ من ليبيا وسورية الناتو بالتدخل، وقد يكون هذا حلم المعارضة البحرينية لولا العلاقة الجيدة التي تربط قوات مجلس التعاون الخليجي بأميركا؛ فالعمل السياسي يتطلب ضرورة الإبقاء على المعارضة كمعارضة وعدم اختفائها حتى حين تشارك في تسيير دواليب الحكم، شريطة ألّا يُفهم قبولها بمنطق المساومة والتنازلات خيانة أو عمالة للأعداء، أو احتماء بالأجنبي. فمن الضروري وجوب التفريق بين مطالبها ومطالب من في الحكم ومطامع من جاء لمساعدتها؛ فهو الباحث دومًا عن مثل هذه التدخلات لزرع مخاطر التفكيك. وكذلك وجوب التفريق بين القوانين التي يسنّها الحكام لتنظيم السلم الاجتماعي والقوانين التي يسنّها الحكام لتهديم أسس الدستور والمؤسسات العامة في الدولة لتأبيد بقائهم في السلطة. فالتزام أساليب التغيير الديمقراطي من طرف المعارضة مقاومة مشروعة لا يمكن الطعن فيها أو تشويهها بتهمة التبعية للخارج أو ادعاء عدم الحرص على الولاء الوطني والوحدة الوطنية لديها. كما أن الانتباه إلى المساعدات التي تقدمها هذه القوى ضرورة سياسية؛ فالأنظمة التي تقاومها شعوبها منتبهة إلى هذا العامل وتضعه في حساباتها السياسية للمناورة والتشويش على المعارضة بتخوينها. فبالإضافة إلى فكرتها الجديدة القديمة لتقييد نشاط هذه المعارضة واتهامها بالعمالة تضعها أمام خيارين :إما القبول بالنظام وبمظاهر الاستبداد فيه، وإما العيش تحت الأصولية والتطرف والإرهاب الذي لا طاقة لأحد عليه إلا بالتحالف معها. لهذا يجب النظر إلى هذه المعادلة وهذا

الشدّ بين السلطة والمعارضة باعتبارهما من واقع التوازنات وموازين القوى بين «السلطة» و«المعارضة»، وهو الواقع الذي تحدده الأوضاع الإقليمية والدولية. وهذا من أهم المسائل التي تحدد تموقع المعارضة، ووصول بعضها إلى الحكم وبقاء بعضها الآخر في المعارضة. فمن دون هذه التوازنات، لن تستطيع أحزاب دينية الوصول إلى الحكم. فقد ضبطت التوازنات قياداتها وضبطت أحجامها، وفرضت على قياداتها كيفية الانتقال من مرحلة المعارضة العنيفة إلى مرحلة الحرب الناعمة الممهدة للانتقال الديمقراطي، وهو تأسيس لثقافة جديدة في المجتمع تبرز معها جميع المتناقضات الفكرية والفلسفية والدينية والطبقية والسياسية .فضمان سلامة البلاد يحتم وجود معارضة، وإن بدت ضعيفة، فهي ليست مصدرًا للفتنة أو الانفصال بقدر ما هي محرار توازن القوى السياسية.

صحيح أن دقة وضع المعارضة وحساسيته لا يمكّنانها من إحراز التأثير الكامل في أجهزة المجتمع وبناه، من دون امتلاكها مثقفين فاعلين سياسيًا، باعتبارهم ظاهرة غير معزولة عن عملية التغيير التي حدثت في البلاد العربية، والتي بدت على صورة مفاجئة، فقد حان الوقت لنطرح على المثقفين بكل أطيافهم السؤال/الكارثة :كيف تقع هذه الحوادث كلها في غفلة منهم وهم حَمَلة الوعي الثوري، كما يُفترض؟ كيف رددوا بعضهم مع بعض، وبكل رضا وقبول هادئ وسعيد، أن الثورة ليست من صنعهم، وليست من فعل أحد؟

نفهم إذًا كيف ضل المثقف طريقه، وكيف ضل قضايا مجتمعه وأمته، بعد تحوّله أداةً من أدوات ما سمّاه جوزيف س. ناي القوة الناعمة التي ينعتها بكونها «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلًا من الإرغام أو دفع الأموال«. ويشدد ناي على دور الثقافة والنخب والمبادلات الأكاديمية والعلمية، وكذلك على الثقافة الشعبية ودورها المتمثل في الأفلام والأغاني والرياضة، وما إلى ذلك مما يبث القيم الليبرالية حتى وإن بدت سطحية مبتذلة. فهو يصرّح بأن «الصور كثيرًا ما تنقل القيم بصورة أقوى مما تفعل الكلمات، وهوليود هي أكبر مروّج ومصدّر للرموز البصرية». وقد أثّرت الثقافة الأكاديمية والعلمية الأميركية، بحسب ناي، في الكثير من العلماء السوفيات الذين زاروا أميركا وانطبعوا بها، فأصبحوا لاحقًا ناشطين في حركات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفياتي. كما أن قوة تأثير الثقافة الشعبية التي تغلّفت بقيم الحرية والديمقراطية والليبرالية والشبابية كانت السبب في انحسار المد الفكري الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وفي

الصين كذلك، حيث تأثر شبابهما بأغاني بوب ديلان وبأفلام هوليوود المهرّبة التي دغدغت الرغبات في إحداث التغيير والانفتاح السياسي.

إن ما يستحق الإشارة إليه هو أن المثقف عندنا لم يكن بمنأى عن هذه القوة الناعمة، ولم يقدر على مقاومة عدوانية تصوراتها الخارجية، فأصابه بعض القصور في نواح عدة، منها ما يتعلق برؤيته المزدوجة لعالمه ولمجتمعه، وقد استقاها من مقولات فلسفية لا تعكس بالضرورة حاجاته. فقد انخرط شّق كبير من المثقفين (مبدع/ جامعي /فنان /سياسي... إلخ) في سياقات مقولة نهاية التاريخ، وترديد أسطوانة سقوط الأيديولوجيات من دون أن يتمكن من تفسير أسباب ظهور الأيديولوجيات الدينية من جديد في أواخر القرن العشرين، ومن دون أن يفسر كيفية قيامها بالدور الرئيس في الصراعات الدولية في بدايات هذا القرن، وكيف تحولت أحزابًا وتيارات مدعومة من الداخل، وكيف تحصلت على إدارة الحكم بعد عودتها من المنفى. حاربوا الهوية لأنها في نظرهم قرينة النسق المغلق، وبشّروا بالجزئي، ووقفوا عند الفرق والاختلاف، وحاربوا الالتزام السياسي، ونفّروا من الأحزاب السياسية، واستبدل بعضهم مطرقة الأحزاب الشيوعية بـ «مطرقة فريدريك نيتشه» لمحاربة العقل والعقلانية، وتحوّلوا دعاةً للامعقول برتبة مريدين، وصعدوا إلى مقام الغوث، ونطقوا تصوفًا معاصرًا داخل مجتمع يعاني فائض خرافة وشعوذة وعروشية وطائفية وفقرًا وأمية وسوء تغذية وفسادًا إداريًا وماليًا وقضائيًا وخلقيًا... إلخ. متحدثين تارة عن الفرق وفرق الفرق، وتارة أخرى عن «الهو» و«الهووي» داخل إطار ورد شيوخ التصوف الجديد؛ تصوف قائم على ترتيل بؤس، ونهاية التاريخ بصفة كونها من كرامات أقطاب الزمان، من فوكوياما إلى كارل بوبر، مباركين ومبشرين بتجليات العولمة، وبحلول ليبرالية كخشبة خلاص من جميع أيديولوجيات العالم وشفاء من كل مفاهيم الصراع، حتى لا يعود المثقف فاعلًا وحتى يظل بعيدًا عن الكتل الاجتماعية، وينحصر ترتيله في الترويج لمقولة إن الفعل في الفرد لا في الجماعة أو الطبقة، وإن المؤسسات المالية القوية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتنمية ومنظمة الغات العالمية، هي السلّم القيمي الذي يمثّل قِبلتنا، وإن رؤساء مدرسة شيكاغو والاقتصادي ميلتون فريدمان هم السلف الصالح الجديد.

من تلك النواحي أيضًا ما يتعلق بعدم تمكن المثقف من حسم العلاقة بين مسبقات حضارته من ناحية، وحرصه على الاندماج في المناخ النظري والقيمي للفردانية المعاصرة التي تعلّمها من النظام الرأسمالي وروّجها، من

ناحية أخرى، فلم يفهم حتى الآن كيف وقعت الحوادث، ولم يفهم كيف يتعامل معها، وكيف عاش العمر كله مرتهنًا بخلل في الرؤية وضعف في الأداء الاستراتيجي، ولم ينتبه لزمان ومكان الحوادث الواقعة في محيطه.

كانت أشكال الكتابة التي قام بها هذا المثقف استخدامات سياسية للتعبير عن أسئلة غير أسئلته التي كان عليه طرحها، لتحقيق وعي يجعله قادرًا على المسك باللحظة الراهنة، أو الانتباه إلى ما حدث؛ فما حدث يفترض أن يكون مسبوقًا بعملية تفكيك مفاهيم وإعادة تركيب أخرى، لأن ما حدث جعلنا نستيقظ من سباتنا الدوغمائي لنضع أسئلتنا الخاصة وننتج مفاهيمنا الخاصة كي نصارع أسئلة ومفاهيم، ولا نكتفي بذلك الاستهلاك الهادئ السعيد لما عند الآخر. فالآخر أنشأ تصوراته واستقاها من الحوار الفكري الثري الذي عرفته الساحة الفكرية لديه بشأن مستقبل مشروعه الاندماجي الأوروبي (كانط ومشروع الحكومة العالمية) الذي عملت كل القوى لتحقيقه منذ عصور التنوير، على الرغم من «حدود» هذا المشروع، وصولًا إلى حليفه ومنافسه الأميركي الآن.أما المثقف عندنا، فقد مُنع من التحاور انطلاقًا من أولوية أسئلته، ومُنع من إعادة بناء مرتكزاته النظرية والأيديولوجية، وآلياتها السياسية والمؤسساتية، في ضوء المتغيرات الدولية. ولم يحتجّ ولم يرفض، خوف الإهمال، فأهمل أسئلة ثقافته ورهاناتها المحورية، فكانت هوة واسعة بينه وبين فئات الشعب انتهت بذهوله وعدم فهم حقيقة ما حدث في بلاده. وما زال مذهولًا ومنبهرًا، مشدوهًا ومشدودًا، كما لو أنه لمّا يبرح بداية فوران وغليان ما حدث.

حان الوقت لنعترف بأن المثقف اليساري يدفع ضريبة الخروج من عقال الأيديولوجيات الشمولية، شأنه شأن المثقف المسلم الذي لم يحسم علاقته بالمنظمات الجهادية، فكان ذلك كافيًا لفقدانهما صدقيتهما في زمن تحولات العولمة الليبرالية. ألا يبقى الأمر على المدى الاستراتيجي أكثر حاجة إلى فهم فشل المثقفين في إعادة هيكلة مجتمعهم على أنه نتيجة تهميش دورهم التأثيري، لا في مجتمعهم فقط بل في مجتمعات عدة أيضًا؟ هل صار المطلوب تحويل الأنظار عنهم إلى نواح أخرى صار يحتلها غيرهم بعد أن باتوا عبئًا على الناس؟

حرصت بقية باقية من المثقفين على أن تبقى على قناعاتها تجاه قضايا الوطن، وتصدت لمشاريع التنمية المشوهة، وواجهت التحولات الاقتصادية وقوى الاستبداد السياسية في تونس، موظِّفة ضربًا من الاستراتيجيا مشدودة إلى العمل والمؤسسات النقابية، ومشدودة كذلك إلى بعض الأحزاب السياسية

الأخرى، بحكم انخراطها في العمل السياسي. وقد مثّلت النقابات وبعض الأحزاب اليسارية مَعينًا لا ينضب من الأفكار الإصلاحية والثورية، لكن ضعف الانتساب إلى الأحزاب الذي ساهمت فيه بروباغندا ليبرالية أضرّ بقاعدتها التمثيلية، كما أدى اللاثبات وعنجهية الأعراف إلى ضرب الحق النقابي وضرب التشريعات المتعلقة بالطبقة الشغيلة في القطاع الخاص تحديدًا، فكان الانتساب إلى الاتحاد العام التونسي للشغل وإلى بعض الأحزاب في آن واحد أكبر حامٍ لهذه الفئة القليلة من المثقفين التي ظلت رقمًا ضعيفًا في توازنات البلاد، وفي رسم استراتيجيات النهوض بها وتنميتها في إطار عدالة اجتماعية واقتصادية واضحة المعالم، لكنها كانت فاعلة في دفاعها عن قضايا المواطنين والقضايا الإنسانية، مثل قضية أبناء الحوض المنجمي عام 2008 وقبلها القضية الفلسطينية، والخروج للتنديد بالسفاح الصهيوني شارون، وهو ما عرّضها لشراسة النظام البوليسي ووحشيته. ولولا صلابة ونضالية هذه البقية الباقية من المثقفين، ما كان لذاك المدّ العمالي الرهيب من الشغيلة، بكل أطيافه، أن يتجمهر في بطحاء محمد علي، وأمام مقار الاتحادات الجهوية للشغل، ومقار بعض الأحزاب، كلما دعا الأمر إلى التنديد بأساليب القمع والتضييق.

لماذا لا نقرأ ما حدث عندنا وعند الآخرين من زاوية هذه البقية الباقية من المثقفين التي احتضنها الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي لا يخلو منها بلد من بلدان الربيع العربي والأجنبي؟ لماذا نصرّ على استبعاد المثقف عن المشهد السياسي بعد بن علي، بتهمة أن المثقف كان صامتًا أو متآمرًا؟ ألم يصحّح الما حدث في 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في تونس أو25 كانون الثاني/ يناير في مصر أو17 شباط/ فبراير في ليبيا أو 20 شباط/ فبراير في المغرب أو25 شباط/ فبراير في موريتانيا أو في سورية أو في اليمن، ما ساد في البلاد العربية من أوضاع فاسدة وانقسامات مفتعلة بين أطياف حزبية وجهوية وطائفية وفكرية، ومن ضمنها شريحة المثقفين داخل الوطن الواحد؟ هل في إمكان ما حدث في أوطاننا أن يصحح مفاهيم خاطئة، ويحوّل خريطة المفكرين المنقسمين لينضموا إلى خريطة فكر التنوع لا إلى فكر الاختلاف الانهزامي؟ هل كان في الإمكان حدوث ما حدث في تونس من دون وجود مثقفين لم يتلوّثوا بفكر الاختلاف الانهزامي؟

صحيح أننا ترددنا في تسمية ما حدث في تونس والبلاد العربية ثورة، وكدنا نطلق عليه اسم انتفاضة، لأنه لم تتوافر فيه قيادة ثورية أو برنامج

ثوري، لكن اقتنعنا بأن ترديد هذه الفكرة هو الارتهان عينه في تصوّر تقليدي للثورة. والخروج من هذا الارتهان يكون بالوقوف عند حادث وقوع زلزال داخل البلاد العربية من دون قيادات حزبية ومن دون مثقفين، لأن أهم منجزات الربيع هو أنه ثوّر مفهوم الثورة نفسه وأحدث فيه دلالات جديدة هي دلالة «الميدان» ؛ فالقصبة في تونس أفرزت ميدان التحرير في مصر وفي اليمن، وميدان اللؤلؤة في البحرين ، وبقية الميادين في البلاد العربية الأخرى والبلاد الأجنبية كالولايات المتحدة (وول ستريت) وإسبانيا والبرتغال، وقلب البدهية الخلدونية رأسًا على عقب، وصار الغالب مولعًا بتقليد المغلوب. كما ثوّر دلالة القيادة وصار من غير الضروري قيام حركة اجتماعية بقيادات مثقفة حاملة لصفة المثقف العضوي لتحدد تحرّكها وفعلها وردة فعلها خارج هذه الميادين. فالانتصارات كامنة في الميادين، وهي الطريقة المثلى للخروج على الحكام الفاسدين، ولفض ذاك اللقاح المسكنّ (طاعة أولي الأمر منكم)؛ فالخروج إلى الساحات والميادين غضبًا إذا ما فشل القادة في تحقيق التنمية والتقدم والكرامة للمواطنين صار مباحًا. والخروج رفضًا للزعامات الملتحفة بالدين أو بلحاف المعارضة الموسمية تحوّل تقليدًا نضاليًا جديدًا كما أن الخروج حتى لا يعطل التغيير، والخروج اعتصامًا حتى لا تؤجل الأحلام وتدبج بالكذب صار السلاح الذي يُرفع في وجه كل نظام. وغياب الرأس أو الزعيم أو القائد الملهم وتحويل الأحزاب إلى جثة متفسخة ومتقيحة هما من إبداعات التونسيين والعرب.

أعلنت الميادين نهاية عصر الوصاية حتى يصبح ما حدث عندنا مقدمة لعصر التنوير، أو قُل لعصر نهضة جديد، يمكن أن يكون أنوارًا عربية تتحول مع الأنوار الغربية لتصبح أفقًا للانتماء المشترك، ولا سيما أن الأمر يتعلق بإدماج مختلف الانتماءات المتعددة من دون التضحية بخصوصيتها.

هذا هو معنى الأفق المشترك ومعنى الربيع العربي؛ فما حدث في تونس ليس مجرد انفعال أو فكرة باهتة لمثال في عالم متعالٍ، بل حركة جديدة للتاريخ تبلورت من خلال القصبة والميادين والاعتصامات والمسيرات، وبلغت أوجها بالمطالبة برحيل الطغاة؛ رحيل من جعل نفسه أنا مطلقة، وجعل من البقية مجرد «مونادات «تسبح في فضائه العمومي. فالميادين حركة من أجل حياة قائمة على استعادة الذاتية المشتركة والقطع مع الذاتية الفردية القائمة على ابتكار وجود خاص ومغلق قد حوّلها إلى أنا ليبرالية غارقة في همومها الشخصية؛ فما صنعته القصبة وبقية الميادين في مختلف البلاد العربية والغربية أطلعنا على نوع جديد وغير مألوف من الثورات ومن

السلطة والمعارضات والمثقفين والمواطنة... إلخ. فهل الميادين جنس جديد وضرب جديد يأخذ مكان أشكال الشأن العام المعروفة التي لا تخص العرب وحدهم؟

كلنا يعلم أن الربيع التونسي علّم احتلال الساحات، أو الميادين، وعلّم رحلة المسيرات والشعارات، وتلاوة صيحة إرحل كمقدمة للاعتصامات والعصيان المدني، ولهروب الطغاة أو الزج بهم في السجن بانتظار محاكمتهم. علّم الربيع التونسي أن أسلم طريق هي طريق صناديق الاقتراع والقطع مع دلالة عقيدة الكفاح المسلح من حيث هو أرقى أشكال الكفاح للاستيلاء على السلطة، وحوّل هذه الدلالة إلى دلالة جديدة ما عاد العنف فيها الميدان المفضَّل للتغيير أو لتحقيق تفوُّق. وجعل أمر الفهم العقلاني للثورات أمرًا ممكنًا ما دام في الإمكان أن يكون المرء ثوريًا ومضادًا للتعصب وللعنف في آن واحد، ففتح الأفق أمام إيمان جديد قاعدته التسامح لا القصاص، والإصغاء لصوت الآخرين لا لصوت المقصلة، ولهذا كان الربيع الأجمل.

هذا الدرس الذي تعلمنا بمقتضاه كيف يكون التسامح مقدِّمة لكل تحوُّل ديمقراطي، منعًا للعنف من أن يكون وسيلة المجتمعات، للتعبير عن نفسها في حركتها نحو التغيير والثورة، وكيف يكون ارتقاء إلى سنّ عقد يستعين بوسائل التغيير السلمية والديمقراطية المعهودة، بعيدًا عن التطرف الديني أو السياسي أو الطائفي، إنهاءً لدورات العنف المهلِكة التي لا نحصد منها إلا الكوارث. هذا هو إبداع الربيع الذي سار على هديه التونسيون أولًا ثم المصريون فاليمنيون، وانحرف به/عنه الليبيون والسوريون الذين لم يقطعوا بعدُ مع دلالة العنف القديمة.

كان الربيع العربي سبّاقًا إلى الإشارة إلى هذه الوسائل وزرعها ولفت الإنظار إليها؛ فكما نظّف الإصلاح الديني في أوروبا الدين من الخرافات والعصبيات الضيقة المنحدرة من العصور الوسطى، وفتح المجال لولادة تيار ديني عقلاني، نظّف الربيع العربي الدلالات المتخثرة للعنف الثوري المبنية على النرجسية الثورية المنحدرة من الأمميتين الأولى والثانية، والتي علّمتنا منذ كنا صغارًا في كتاتيب الأحزاب الشمولية، أن دكتاتورية ثورية عضوضًا خير من ديمقراطية ليبرالية خادعة، فسرنا على هدى مثال باهت بُني على تصديق ثوري ساذج يحصر رغبة الضحية في التحول جلادًا، فقام الربيع التونسي والعربي بإحلال دلالة محل أخرى؛ دلالة تجعل إطار الثورات عقدًا يكون التسامح مرجعيته، بصفة كونه الضامن للتوحد حول قيم الحداثة

وأساسيات حقوق الإنسان، ويدفع باتجاه حوار الثورات، حتى تنتصر حرية الانتماء على كل ضروب التعصب المنتمي.

هذا هو الإبداع التونسي ومعه العربي، وهذان هما العبقرية والنبوغ اللذان عُرفا بهما منذ أن أبدعا طرقًا في مقاومة الإمبراطوريات (روما/فارس/بيزنطة) وصولًا إلى الربيع التونسي الذي صاغ ربيع العرب والعالم معًا، وأسقط رؤساء ومؤسسات الديكتاتورية ورموزها، وما زالت أمامه طريق طويلة ليُرسي ديمقراطية حقيقية حتى لا تفشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والروحية التي ثار الشعب من أجل تحقيقها ويُفرض صعود التيارات الدينية إلى الحكم. فعلى هذه التيارات إقامة التوازن بين الحاجات المادية للمواطنين والمتطلبات الدينية والروحانية للإنسان. وهذا هو لبّ البراغماتية في العملية السياسية؛ فالإيمان بالدولة الحديثة المدنية عوضًا عن الدولة الدينية يعني توجيه الإيمان إلى مساعدة القدرات الإنسانية على خلق تنمية تكون أفضل بديل للمشاريع التنموية الزائفة التي زعمت الأنظمة الدكتاتورية تحقيقها.

بدأت الحركات الإسلامية، وتحديدًا حركة النهضة في تونس، إعلان بديل ليبرالي بنكهة إسلامية، في حملتها الانتخابية الأولى، يكون المعوّض عن دولة الخلافة. والمفارقة أو الخلل داخل رؤية حركة النهضة هو أنها لم تسعَ إلى توضيح علاقتها بالتيارات الجهادية وجعل مقولة الدولة المدنية المبنية على فكر المؤسسات تمنع انحصار الإيمان فيها في التباهي بإعلاء الطقوس التي تنشغل بها هذه الحركات؛ فهذا وحده كاف لجعلها أفضل من يحمي المجتمع من الخلافات الدينية، وأفضل من يركز الاستقرار المجتمعي، تعجيلًا للتنمية وتطويرًا لمستوى حياة الناس، وذلك بالابتعاد عن الخلط بين الدين والسياسة.

هل تجاوزت قيادات «النهضة» التيارات السلفية ومقولات الإخوان المسلمين حتى تقبل بمدنية الدولة؟ هل باتت قادرة على عزل «المتشددين» داخلها؟ وهل يمكنها تقاسم السلطة مع اليساريين والعلمانيين في تونس؟ لماذا تحاول النهضة ومن ورائها السلفيون إخضاع المجتمع قسرًا لسلوكيات شكلية تروّج أنها تمثّل جوهر الإسلام، مثل التدخل في لباس الناس وسلوكهم، وتكفير طريقة عيشهم من دون أدنى تحفظ، وهي لا تمثّل سوى حوالى 25 في المئة من مجموع الناخبين؟ ألا يتضارب التشدد العقائدي مع خط الاعتدال الذي عبّرت عن تمسكها به في فترة الانتخابات وفي أثناء تعاملها مع النخبة السياسية الجديدة التي شكلت معها الائتلاف الحكومي؟ كيف ستثبت

شرعيتها وقد مثلت نسبة الذين لم يصوتوا أغلبية مطلقة في جل الجهات، ونسبة الذين صوتوا ولم يصعدوا إلى المجلس التأسيسي ينكرون عليها أي شرعية لها في هذا المجلس التأسيسي المنتخب (العريضة الشعبية)؟ كيف ستتعامل مع التيارين الحداثي الليبيرالي واليساري اللذين قررا أن يكونا معارضة وأن يكون مكانهما الطبيعي في المجلس التأسيسي؟ هل نترقب الانتخابات المقبلة للحسم في مبدأ الشرعية؟ ألا يخيف وثوق النهضة بانتصارها التالي جميع أطياف المجتمع، بما فيها الأحزاب الدينية الأخرى التي ابتدأت ترتاب في أقوال حركة النهضة وأفعالها؟

أيًا تكن النتيجة التي يمضي نحوها التيار الإسلامي الحاكم، فإن نهجه يجب أن يغادر السجال الأيديولوجي الدائر حول الدِّين والسياسة أو حول الدِّين والدولة. فإذا كان يصعب عليه القبول بالمنوال العلماني على الرغم من أساسه المقام على الحق والقانون والاختلاف الديني والمذهبي والإثني وغيره، وعلى الرغم من كونه يقضي بأن تكون الدولة دولة جميع المواطنين، فإن هذا التيار وبقية الحركات الدينية الأخرى لا يريان فيه منوالًا حقيقيًا للنهوض والتنمية، إضافة إلى دونية المسألة الدينية لدى نموذج الدولة العلمانية. كما أن تطلّع القوميين في تونس إلى تمثّل الدولة الوطنية التي تعني العرب عندهم يختلف عن دولة الأمة أو الجماعة عند الجماعات الإسلامية، ويختلف عن دولة طبقة العمال وعموم الموظفين كما هي عند الماركسيين؛ فهذه التطلعات كلها تنقد الرؤية العلمانية للدولة التي يتبنّاها في عمومها الماركسيون، لأنها تقوم فقط على تحقيق الشرط القانوني للمساواة، مكتفية بالقول إن الناس سواسية أمام القانون فحسب.

مثل هذا الشرط ينحدر من ليبرالية القرن السادس عشر التي لا تناقش المضمون العملي للمساواة من جهة كونه تحقيقًا للعدالة، بقدر ما تكتفي بمجرد إعلان أن الناس يولدون أحرارًا. وفي ذلك تغافل عن الفروق الحقيقية التي تفرغ كل قول بالمساواة من مضمونه. فإذا كانت الدولة هي الشكل السياسي للمجتمع المدني أو للوجود الاجتماعي، وليست معطى بدهيًا ما دام مبدأ التقدم تحكمه فكرة التاريخ وفكرة الإنسان والمواطنة، فإن اليسار المعتدل واليسار الراديكالي أثبتا قصورًا كبيرًا حين قبلا بالمنوال العلماني الليبرالي، وهما ذوا تاريخ نضالي طويل في سبيل الحرية والديمقراطية والاشتراكية. ونتيجة ذلك، يجدان نفسيهما متخندقين مع التيار الإسلامي الذي يقوم، بدوره، بالمطالبة بذلك المنوال الذي هو منوال الدولة الليبرالية. هل هناك عوائق متأصلة لم يقدّراها حق قدرها سببت فشلهما في الدفاع عن

المنوال الاشتراكي وانعكس ذلك في انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر، حين فازت بدلًا منهما قوى ذات ميول دينية وعروبية؟ هل يعود ذلك إلى مراجعات فكرية ألزمتهما التنازل عن مفاهيم رئيسة فأدى بهما ذلك إلى التشرذم وإلى الفئوية التي طغت على زعمائهما، وإلى الحسابات الفردية الضيقة عوضًا عن الدفاع عن الرهانات السياسية المطروحة؟ هل يبرر كل ذلك نعتهما الشعب بالجهل وعدم الأهلية السياسية لأنهما حصلا على نسبة مخجلة جدًا في الانتخابات؟ أليس في ذلك إهانة للشعب ومصادرة لحرية اختياره التي ناضل من أجل التمتع بها؟

أسقط مشهد الربيع العربي رؤية محددة لنظام الحكم ولاختيارات سياسية تحكمت في المشهد السياسي طوال عقود. وهي ابتدأت مع انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر التي أظهرت حركة النهضة منتصرة وأظهرتها على صورة المؤتمن على الجمهورية الثانية، والبديل المعتدل من الحركات الدينية المتطرفة، وأظهرت أنصارها على أنهم من حَمَلة التراث الحداثي العقلاني وأنهم منفتحون على التراث الإنساني (الليبرالية) مثل انفتاحهم على التراث الإسلامي، فأعادت بذلك تشكيل المشهد السياسي بطرح نفسها فصيلًا سياسيًا وسطيًا اعتداليًا متجذرًا في هويته العربية الإسلامية حتى يظل التواصل قائمًا بينها وبين من في الداخل من أفرادها ومن هم في الخارج، والتواصل بينها وبين شرائح المجتمع التونسي العربي والمسلم بالسليقة وبالحضارة .

حين اختارت حركة النهضة اقتحام الحياة السياسية وتحمّل مسؤوليات تاريخية، كانت تدرك أن قيم الحداثة التي تقول إنها لا تتناقض مع أصول الدين الإسلامي تحرجها أمام حلفائها من السلفية والسلفية الجهادية، فهل كان ذلك قناعة نتيجة مراجعات فكرية نابعة من تراكم تجاربها ونضج تاريخها السياسي أم هو ضرورات سياسية حتمتها البراغماتية السياسية والمصلحة، ولا تعدو كونها لعبة سياسية لجأت إليها في مواجهة من يضعون أنفسهم ضمن قطب الحداثيين وحقوق الإنسان والديمقراطية، ويتهمونها بتهمة الإرهاب والوهابية وتهديد مكاسب الحداثة. كيف توفق بين تعاملها منذ أكثر من عشرة أعوام مع أجهزة استخبارات دول أوروبية وأجهزة استخبارات أميركا بشأن الإرهاب، وكذلك حوارها المستمر مع ممثلين عن دول الاتحاد الأوروبي وصفتها كحركة دعوية متخصصة بفقه المعاملات والأخلاق، يوم القيامة؟ أليس إلحاحها على أنها تمثل طبقة سياسية جديدة تعيد صوغ أدبياتها، مثلها مثل بقية أطياف المعارضة، وعيًا بأنها تعيش أزمة وجود تجعلها تبحث عن توازنها واستمرارها وبقائها في المجالين الديني

والسياسي من خلال رفع مفهوم الشرعية التاريخية والسياسية والشعبية؟ هل نحمّل سياق البحث عن دولة وطنية مسؤولية رتق أيديولوجيتها حتى تستطيع مواجهة ما يقدّمه اليسار والليبراليون؟

إذا كان يمكن أن نسمّي الأداء اليومي لحكومة النهضة التي صعدت عن طريق صناديق الاقتراع فعلًا سياسيًا، فإن شهوة الحكم وسيطرة رأس المال السياسي والمضاربين جعلتاها لا تغادر العقيدة والقبيلة والغنيمة، على حد تعبير الجابري. لهذا، لم يرتقِ فعلها إلى مستوى التنظير السياسي الذي ينشد حصول المنفعة للجميع لأنه يبحث عن اقتناص الفرص من أجل الفوز بالمواقع وإحراز منافع آنية عاجلة، وقد خلّف ذلك توترًا واحتقانًا ربما يقودان إلى مآس جماعية؛ فغياب النظرة الاستشرافية يعني غياب التخطيط أو البرمجة أو الإنجاز لديها، وهذا ما قادها إلى الارتجال والتذبذب أحيانًا، وسيطرة نزعة الأنانية الضيقة أحيانًا أخرى. والقول بتبنّي النموذج التركي لا يعدو أن يكون تهدئة لخواطر المعارضة والغرب، لكنه لا يعفيها من إشراك قوى المعارضة، والابتعاد عن التسيير بمفردها. ويقتضي منها ذلك تعاملًا مع جميع القوى السياسية ومع مكونات المجتمع المدني وجميع الشرائح ما دامت المسؤولة عن قيادة البلاد وبناء المؤسسات. فالإقرار بصعوبات الحكم ومحدودية الحنكة السياسية لديها يدعوها إلى عدم إقصاء المعارضة وإشراكها في الحكم لتتحمل المسؤولية معها، وذلك دفعًا للفوضى، وقطعًا مع منطق تصفية الحساب. فالانتصارات السياسية غير ثابتة ولا أبدية، ومثلما تصنعها الحسابات كذلك تدمرها؛ فالحكمة السياسية تحذّر من تجريم الآخرين ونعتهم بالخيانة، فذلك لا يمنعنا من ارتكاب الجرم نفسه الذي اتهمنا به الآخرين. وعلى حزب النهضة أن ينتبه إلى مبدأ التسامح .

كي لا يُفهَم التسامح بأنه تسويات في الكواليس، أو هرولة إلى تقديم التنازلات، وتدافع أو تصادم تفاسير مع تفاسير أخرى ،على حد رأي بول ريكور، وكي لا يحيل التسامح على معنى البحث عن نزعة توفيقية على شاكلة فصل المقال الرشدي، وجب أن يكون التسامح قطعًا مع يوم 6 شباط/ فبراير 2013 (شكري بالعيد) و25 تموز/ يوليو 2013 (محمد البراهمي)، فلا يقع، نتيجةَ تعصب سياسي ضد ثوابت فكرية وحقوق وطنية وقيم إنسانية، اغتيالُ زعيمين سياسيين ناضلا من أجل إدراج تلك الثوابت في دستور البلاد لتسيير شؤونها. ولا يُباح القتل بمجرد اختلاف آراء في شأن المرحلة الانتقالية في تونس، فنفهم خطورة القتل الذي شجبه فولتير في رسالته عن التسامح نتيجة صدور حكم قضائي خاطئ؛ فخطورة موت مناضل

«جريمته» أنه يختلف مع من في السلطة بشأن تحديد مرحلة الانتقال الديمقراطي تساوي إرهابًا، ويساوي الإرهاب القتل ظلمًا، وهذا يجعل كل فرد يرتجف خوفًا على حياته، ويجعل الجميع يدركون أن حياتهم ما عادت مضمونة لمجرد الانتماء المذهبي أو الحزبي؛ فحين يصير الاضطهاد السياسي مقصدًا أسنى لمجموعة سياسية كي تفرض وجودها، تولد الحاجة من جديد إلى رسالة جديدة في التسامح، كما ولدت رسالة فولتير في التسامح في آذار/ مارس 1762.

فالتسامح يجب أن يكون حماية الآخرين قبل حدوث الإساءة وفوات أوان منعها؛ فالمسؤولية هي رغبة في عدم إيذاء الآخرين، وعدم الوقوف عند أي سبب قد حدث في الماضي مهما تبدُ درجة إيلامه. وهي قابلية منع التعرض للإساءة وليست مجرد الوقوف ضد قيام عنف تجسد في الواقع. وهي أخيرًا تحميل الجرم والعجز عن منعه لمن لم يوقف العنف قبل أن يصير أشد وأعمق من مجرد عنف، وقبل أن يرتقي ليتحول استعمالًا أهوج للعنف، أو انفلاتًا نسقيًا عنيفًا وممنهجًا، يستمد تبريره الخاص من عقيدة قائمة بنفسها تريد تحويله إلى إرادة انتقام يستعملها مواطنون ضد آخرين، وينصبونها كثأر يُستخدم لتعويض إساءة بإساءة أكبر، بغرض الإيذاء والتفنن في الإيذاء.عندئذ يكفّ العنف عن أن يكون عنفًا، ليصير إرهابًا يأخذ شكل نمط عيش يراد فرضه باسم ضرورة الدولة، أو الحزب، لاستدراج المواطنين إلى حرب أهلية.

إن مسألة التسامح معنية بعلاقتنا بعضنا ببعض، وبنمط حضاري يقوم على تعليمنا العيش سويًا، من جهة كونه توقًا إلى الكونية. فعلى المعارضة والسلطة والقوى السياسية كافة أن تعي معاً أن الربيع العربي ليس للثوريين فحسب، وإنما لجميع أبناء البلاد العربية، ولجميع أبناء العالم. عندئذ يصبح الفهم العقلاني للثورة أمرًا ممكنًا، من حيث هو تجاوز للإرهاب؛ فحين يزحزح الربيع التونسي اللون الأحمر القاني ويعوّضه بلون برتقالي، لا يكون ذلك بوصفه إنقاذًا لفشل الثورات البرتقالية في بلاد البلقان (قيرغيزيا) فحسب، وإنما بوصفه أيضًا مقدمة ضرورية لنجاح التسامح بصفة كونه أحد أهم أهداف الربيع العربي، وهذا ما يبدو أنه لم يتوافر للربيع التونسي منذ انتشار التهديد بالعنف الذي أعلن نفسه طوال ظهوره حتى يومنا هذا في بلدان عديدة، أكان في مصر أم في اليمن أم ليبيا أم سورية أم البحرين .

X محمد علي الكبسي، في النهضة والحداثة: حفريات في مفهوم الكتابة

والدولة والوطنية والشرعية الدولية، ط 2 (دمشق: دار الفرقد، 2007).
X جان غانياج، ثورة عام 1864 ثورة بن غذاهم: وهو الباب الخامس من كتاب أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية (تونس: الدار التونسية للنشر، 1965).

مقدمة

أجمل الأنهار لم نرها بعد . . . .
أجمل الكتب لم نقرأها بعد. . . . .
أجمل أيام حياتنا وإن لم تأت بعد
فربما يأذن ليلها بالبلج . . . . .
ناظم حكمت، بتصرّف

إذا كان الحديث عن الثورة ليس من إبداعات هذا القرن أو القرن الماضي، فكثيرة هي الشعوب التي عرفت الثورات. وميزة ما حدث في تونس أنه أسّس ظهورَ أول نموذج للثورات في زمن العولمة. والجوهر العملي لقراءة ما حدث في تونس كونه يلبّي مطلبًا تونسيًا ومطلبًا عربيًا وأوروبيًا وإنسانيًا. فما حدث أجبر أمم الشمال على أن تتعلم الثورات من أمم الجنوب، وألّا تقف عند ثورة 1917 الاشتراكية أو ثورة 1789 الفرنسية أو الثورة الإنكليزية أو الأميركية، وكأنها نموذج وحيد للثورات؛ فأمم الأرض كافة ما عاد في إمكانها الاكتفاء بما يتحقق في الغرب لتأتي بمثله. وما وقع في تونس زلزل أرض تونس وأرض البلاد العربية، بما فيها وبمن فيها من المحيط إلى الخليج. وانفتح باتجاه بلدان أوروبا (إسبانيا/ اليونان) والولايات المتحدة الأميركية (نيويورك/ كاليفورنيا)، حيث طمعت شعوبها في محاكاة النموذج التونسي، ومحاكمة الطغمة الحاكمة على فسادها، بعد أن أعيتها الحيلة في العثور على نموذج، لتشكل إرادتها الجماعية، فتحقّق حلمها الجماعي، وتسيّر تظاهرات في كثير من العواصم الغربية ضد الفساد والمفسدين.

انهار القول الخلدوني، وصرنا نعيش ولع الغالب بتقليد المغلوب وتقليد ثورته من طرف شبابه وقواه ومنظماته. هذا لا يعني أن المتظاهرين في إسبانيا واليونان والبرتغال ونيويورك وكاليفورنيا استنسخوا الربيع العربي، وإنما قادهم استلهامهم لأوضاعهم الاجتماعية المزرية إلى القيام بما قام به التونسيون. كما أنه لا يعني أننا استنسخنا في تونس وفي بقية البلاد العربية الإنترنت و«فيسبوك» و«تويتر» للقيام بانتفاضاتنا، وإنما استلهمنا أوضاعنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزرية. فالعالم كله كابد وما زال يكابد ظلم رأس المال. وما حدث في تونس لا يعدو كونه تحقيق حلم،

مضمونه أن في الإمكان أن نحيا بلا ظالمين. فالثورة لحظة حلم راديكالي، ولحظة الحلم الراديكالي لا يمكن للأنظمة الحاكمة ادعاء نسبتها إليها، على عادتها في نسبة كل شيء جميل إلى نفسها؛ فهي لحظة حادثة، حارقة، خارقة، جارفة، فارقة، قارفة؛ لحظة التغيير الجذري العنيف والفجائي؛ لحظة تصاعد نسق المطالب وتصاعد استرسال الحوادث وتداعي الوقائع وانقلابها إلى بركان كلي، اجتثاثي للفساد ورموزه، في معناه الاقتصادي وفي دلالته الاجتماعية والأخلاقية والفكرية التي كثيرًا ما يجري تناسيها.

إذا كانت الحوادث في تونس قد غيرت رؤساء وحكومات ومعارضات عربية وأجنبية، فكيف لا تطيح مفكرين وكتابًا وأطروحات ومفاهيم ونظريات اعتقدنا صحتها؟ ألم يُحرج ما وقع في تونس يوم 14 كانون الثاني/ يناير 2011 المثقف لأنه أظهره على صورة آخر من يعلم، وأنه ما زال في غفوة منتشٍ بحمل وعي لم ينتبه إلى أن ما حدث أسقط حمله وأسقط صورة الطلائعي التي حملها زمنًا طويلًا؟ فما يستحق الإشارة إليه هو أن المثقف لم يتجاوز نرجسيته الداخلية، ولم يقدر على مقاومة عدوانية التصورات الخارجية. فأشكال الكتابة التي قام بها هذا المثقف كانت استخدامات سياسية للتعبير عن أسئلة غير أسئلته التي كان عليه طرحها، لتحقيق وعي يجعله قادرًا على الإمساك باللحظة الراهنة، أو ينتبه لما حدث؛ فما حدث يفترض تفكيك مفاهيم وإعادة تركيب أخرى، لأنه جعلنا نستيقظ من سباتنا الدوغمائي لنضع أسئلتنا الخاصة وننتج مفاهيمنا الخاصة، لنصارع بها أسئلة ومفاهيم، ولا نكتفي بذاك الاستهلاك الهادئ السعيد لما عند الآخر. فالآخر أنشأ تصوراته واستقاها من الحوار الفكري الثري الذي عرفته الساحة الفكرية لديه بشأن مستقبل مشروعه الاندماجي الأوروبي (كانط ومشروع الحكومة العالمية) الذي عملت القوى كلها لتحقيقه منذ عصور التنوير، على الرغم من «حدود» هذا المشروع، وصولًا إلى حليفه ومنافسه الأميركي الآن. أمّا المثقف عندنا، فقد مُنع من التحاور انطلاقًا من أولوية أسئلته، ومُنع من إعادة بناء مرتكزاته النظرية والأيديولوجية، وآلياتها السياسية والمؤسساتية، في ضوء المتغيرات الدولية. ولم يحتجّ ولم يرفض خوف الإهمال، فأهمل أسئلة ثقافته ورهاناتها المحورية، فكانت الهوة واسعة بينه وبين فئات الشعب فانتهت بذهوله وعدم فهم حقيقة ما حدث في بلاده.

حان الوقت لنعترف بأن المثقف كان مصابًا ببعض القصور في نواح عدة؛ فما زال حتى الآن مذهولًا ومنبهرًا، مشدوهًا ومشدودًا، كما لو أنه لم يبرح بعد بداية فوران وغليان ما حدث. وذاك يعود الى جملة من الأسباب،

منها ما يتعلق برؤيته المزدوجة لعالمه ولمجتمعه، وقد استقاها، كما بيّنا سابقًا، من مقولات فلسفية لا تعكس بالضرورة حاجاته. ومنها ما يتعلق بعدم تمكنه من حسم العلاقة بين مسبقات حضارته من ناحية، وحرصه على الاندماج في المناخ النظري والقيمي للفردانية المعاصرة التي تعلّمها من النظام الرأسمالي وروّجها من ناحية أخرى، فلم يفهم إلى الآن كيف وقعت الحوادث؟ ولم يفهم كيف يتعامل معها؟ وكيف عاش العمر كله مرتهنًا بخلل في الرؤية وضعف في الأداء الاستراتيجي، ولم ينتبه إلى زمان ومكان الحوادث الواقعة في محيطه؟

كيف لمن لم يفهم مسار التجارب الأوروبية التي بُنيت على أفكار عصر الأنوار، وشكّلت قوة الدفع الرئيسة لتطور هذه الأمم، بصفة كونها مقوّمًا ثابتًا من مقومات الحداثة، ودفعت باتجاه الثورة في أوروبا، أن يدرك ويفهم أن اقتراض اللامعقول النيتشوي مجتثًا من أرضيته الموضوعية لا يبني التاريخ؟ وكيف لمن لم يتجاوز عتبة إعادة إنتاج التكرار لمقولات اللامعنى واللامفكر فيه واللامرئي والتقطعات والمنعرجات والطيات والتكسّرات والفوارق والانزياحات والانفلاتات... إلخ، وجميع ضروب العدمية، أن يحدس في الثورة [1] ؟ ثم كيف لمن تعلّم وعلّم أن البحث عن معنى للتاريخ خروج من التاريخ، أن يفقه فعل الجماهير؟ وأنّى لمن يرفض منطق التاريخ أن يفهم منطق التحولات الاجتماعية؟ وكيف لمن أراد أن يكون شماليًا أكثر من أبناء الشمال أن يكون ثائرًا في الجنوب [2] ؟

انخرط عدد كبير من المثقفين (مبدعين/ جامعيين/ فنانين/ سياسيين... إلخ) في سياقات مقولة نهاية التاريخ، وفي ترديد أسطوانة سقوط الأيديولوجيات، من دون أن يتمكنوا من تفسير أسباب ظهور الأيديولوجيات الدينية من جديد في أواخر القرن العشرين، ومن دون أن يفسروا كيفية تأديتها الدور الرئيس في الصراعات الدولية في بدايات هذا القرن، وكيف تحوّلت أحزابًا وتيارات مدعومة من الداخل، وكيف تحصلت على إدارة الحكم بعد عودتها من المنفى. حاربوا الهوية لأنها، بحسبهم، قرينة النسق المغلق، وبشّروا بالجزئي، ووقفوا عند الفارق والاختلاف، وحاربوا الالتزام السياسي، ونفّروا منالأحزاب السياسية، واستبدل البعض مطرقة الأحزاب الشيوعية بمطرقة فريدريك نيتشه لمحاربة العقل والعقلانية، وتحوّلوا دعاةً للامعقول برتبة مريدين، وصعدوا إلى مقام الغوث، ونطقوا تصوّفًا معاصرًا داخل مجتمع يعاني فائض خرافة وشعوذة وعروشية وطائفية وفقرًا وأمية وسوء تغذية وفسادًا إداريًا وماليًا وقضائيًا وخلقيًا... إلخ [3] ، متحدثين تارة عن الفارق

وفارق الفارق، وأحيانًا أخرى عن «الهو« و«الهووي» داخل إطار ورد شيوخ التصوف الجديد؛ تصوّف قائم على ترتيل بؤس ونهاية التاريخ بصفة كونها إحدى كرامات أقطاب الزمان، من فوكوياما إلى كارل بوبر، مباركين ومبشرين بتجليات العولمة، وبحلول ليبرالية كجبة خلاص من جميع أيديولوجيات العالم وشفاء من مفاهيم الصراع كلها، حتى لا يعود المثقف فاعلًا ويظل بعيدًا عن الكتل الاجتماعية، وينحصر ترتيله في الترويج لأمر أن الفعل في الفرد لا في الجماعة أو الطبقة، وأن المؤسسات المالية القوية، مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإعمار والتنمية ومنظمة الغات العالمية، هي السلّم القيمي الذي يمثّل قِبلتنا، وأن رؤساء مدرسة شيكاغو والاقتصادي ميلتون فريدمان هم السلف الصالح الجديد، وتطبيق ذاك السلّم القيمي في أميركا اللاتينية أو عدم تطبيقه، حيث كانت تشيلي الدولة الأسبق إلى تبنّي هذا الاتجاه، وكانت المكسيك الدولة الأكثر عرضة لمآسي هذه الليبرالية الجديدة، مثلها مثل بقية دول آسيا وشمال أفريقيا.

فيض من فيوضات غير منفصلة، لأن الفيوضات، متى انبثقت إلى الوجود، لن تعود قادرة على الانفصال عنه. إنها هو، متناسين تلك الرسالة المفتوحة التي أرسلها طلبة جامعة هارفرد، أبناء أثرى العائلات في أميركا، ضد أحد أساتذتهم، غريغوري مانكيو الذي علّمهم مغالطات تحت غطاء علم الاقتصاد دفاعًا عن اختيارات إدارة الرئيس بوش وأيديولوجيا النظام العالمي الجديد . [4]

هذه الرؤيا التي حملها المثقف عندنا، انتهت به إلى أن يكون سادنًا من سدنة ما بعد الحداثة التي يخفي فكرها طبقة رؤساء الأموال بتأكيد تفوقهم على غيرهم من طبقات المجتمع، من جهة أنهم أفضل وارثي خيرات الشعوب والحافظين لها، وأن الليبرالية المحافظة والجديدة هي أفق الإنسانية الذي لا أفق سواه، في مقابل وسمه بوسام المختص بأدب الصندقة (الصناديق) من دون أن يكون أديبًا، أو وسمه بلقب الإبيستيمولوجي من دون أن يكون مختصًا بعلم من العلوم الصحيحة أو التطبيقية، ولا حتى عارفًا بأبسط المعادلات الرياضية، أو نعته بالخبير من دون أن تكون له نظرية، اللهم ضربًا من خيمياء قانونية، تجمع اجتهادات من الشريعة الإسلامية، مع بعض مقاطع من القانون الروماني والمعاصر. هذا المثقف لقّنوه نبوءة القيامة التي أعلنها ذات مرة صموئيل هنتنغتون في كتابه صراع الحضارات وأفتى بوجوب جعل العرب والمسلمين كبش فداء المستقبل بعد أن قضي أمر الاتحاد السوفياتي وأعلن في النفير أننا الشر الأكبر الذي

يهدد العالم ويمنع ازدهار الغرب. وردد ذلك لأنهم علّموه ترديد ذلك، واقتنع بالاستقالة ما دام التاريخ قد أذن بالرحيل بحسب نبوءة فوكوياما [5] ، وأُرغم على رفض قانون حتمية التغيير عاجلًا أم آجلًا لأن نيغروبونتي وهنتنغتون ربطا دلالات التغيير المرتقب بظهور الحرب الدينية (الأصولية الإسلامية)، وحذّرا من كل تغيير حتى لا يساعد ذلك في انتصار الأصوليين، نافضين عن هذا القانون دلالة التطور أو التقدم التي تفترض المستقبل لا الإرهاب أفقًا. كما ألحّا على وجوب ربط المستقبل بالخوف من الأصولية، وجعلا من تدخّل الإرادة الإنسانية لإحداث التغيير، دافعًا إلى حرب عالمية أشد خطرًا، فانكفأ المثقف، ومعه شريحته، على مصالحه الذاتية، وصلّى مع الليبراليين والليبراليين الجدد، حتى يحفظ الأمر الواقع على الرغم من فساد سياسات الأنظمة القائمة، فهرب بعض هذه الشريحة إلى تأريخ عصور الهزيمة وما قبلها، وتسجيل التراجعات بالغوص في الأقليات والمهمَّشين، وكأننا الوحيدون الذين ضعفت حضارتهم، والوحيدون الذين يملكون تاريخًا لا يخلو من سواد، نتيجة سوء السياسات وسوء الإدارة اللذين سمحا بدخول الاستعمار، وتجزئته المنطقة المغاربية والعربية وجعلها دولًا متنازعة على الحدود التي رسمها في كل بلد. أما البعض الآخر، فنذر نفسه للدفاع بلا شروط عن صورة غرب حامل لمشروع «ديمقراطي» وما بعد حداثي لا مثيل له، وهو الغارق في الانتماء الجهوي أو المذهبي أو العرقي، ولا يملك حسًّا لمفهوم المواطنة إلا على صورة براغماتية بغيضة، تروّج فكرًا سلبيًا انتهى في أفضل الأحوال إلى استقالة مهينة [6] . واقتنع ذلك البعض وأقنع بعدم جدوى الثورة وعدم جدوى ضرورتها، ما دام الفشل ينتظرها. واعتقد أن الواقع السيئ في بلاده والبلاد العربية حالة مزمنة غير قابلة للتغيير، فكانت حداثتنا كذبة ما بقينا غير حداثيين، إلا إذا رضي الاستعمار.

هنا نجد أنفسنا أمام تساؤلات كبيرة: هل الخروج من عقال الأيديولوجيات الشمولية والمنظمات الجهادية هو سبب فقدان صدقيتهم في زمن تحولات العولمة الليبرالية؟ ألا يبقى الأمر، على المدى الاستراتيجي، أكثر حاجة إلى فهم فشلهم في إعادة هيكلة مجتمعهم بوصف هذا الفشل نتيجة تهميش دورهم التأثيري، لا في مجتمعهم فحسب، بل في مجتمعات عدة؟ هل صار المطلوب تحويل الأنظار عنهم إلى نواح أخرى يحتلها غيرهم بعد أن باتوا عبئًا على الناس؟ أليس هذا لبّ ما تسعى إليه القوة الناعمة؟ أليست القوة الناعمة تحويلًا للأنظار عن الغزو العسكري إلى الغزو الفكري، وهي ضخ إعلامي ونفسي كبير لإقناع الآخر بأن منظومته الفكرية

غير صالحة، وعليه تركها واتّباع الآخرين؟ ألا يستطيع المثقف إحداث التحول الفكري لدى الناس وجذب عناصر من المجتمع لتصبح أدوات له؟ ألا تستند القوة الناعمة إلى تغيير الأفكار والقيم والمعايير بإعادة إنتاج هوية جديدة بالاعتماد على الجذب والإقناع وتحديد الأهداف؟ هل كان هؤلاء المثقفون ضحايا أم أدوات لهذه القوة الناعمة؟

إذا كان جوزيف س. ناي، ناحتُ مصطلح «القوة الناعمة» في كتابه القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ينعت القوة الناعمة بأنها «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلًا من الإرغام أو دفع الأموال» [7] ، ويشدد على دور الثقافة والنخب والمبادلات الأكاديمية والعلمية وكذلك الثقافة الشعبية ودورها المتمثل في الأفلام والأغاني والرياضة، وما إلى ذلك مما يبث القيم الأميركية حتى وإن بدت سطحية مبتذلة، فإنه يصرّح بأن «الصور كثيرًا ما تنقل القيم بصورة أقوى مما تفعل الكلمات، وهوليود هي أكبر مروّج ومصدر للرموز البصرية» [8] ؛ فالثقافة الأكاديمية والعلمية الأميركية أثّرت، بحسب ناي، في الكثير من العلماء السوفيات الذين زاروا أميركا وانطبعوا بها، فأصبحوا لاحقًا ناشطين في حركات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفياتي. كما أن قوة تأثير الثقافة الشعبية التي تغلّفت بقيم الحرية والديمقراطية والليبرالية والشبابية كانت السبب في انحسار المد الفكري الشيوعي، لا في الاتحاد السوفياتي فقط، بل في الصين كذلك، حيث تأثّر شبابها بأغاني بوب ديلان وبأفلام هوليوود المهرّبة التي دغدغت رغبتهم في إحداث التغيير والانفتاح السياسي.

فالإعجاب بالقيم الأميركية، وفق رأي منظّر القوة الناعمة، يمثّل جوهر مفهوم القوة الناعمة لأنه الطريق الملكية لتغلغل أميركا في عقول الناس وقلوبهم، وهو أفضل كثيرًا من فرض السيطرة عن طريق الحرب [9] ، فلا بد من إتقان استخدامه، لأنه أحسن من ينشر صورة حسنة عن أميركا في العالم، وأفضل من الاعتماد على أصدقائها من الحكام فقط؛ فمنتجات هوليوود مثلًا تصبح أدوات دعاية فاعلة، ويمكن اقتراح أشياء وإضافتها أو حذفها، وحرمان أفلام أخرى من الرخصة [10] . لهذا، يصرّح ناي بأن «أهم شيء هو تطوير استراتيجيا بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمّي مجتمعًا مدنيًا أغنى وأخصب وأكثر انفتاحًا في بلدان الشرق الأوسط. إن أكثر الناطقين باسم أميركا فاعلية وتأثيرًا ليسوا هم الأميركيين، بل وكلاؤهم المحليون من أهل البلاد الأصليين الذين يفهمون فضائل أميركا وعيوبها كذلك» [11] . نفهم إذًا كيف ضل المثقف طريقه، وكيف تاه عن

قضايا مجتمعه وأمته لأنه تحوّل أداةً من أدوات هذه القوة الناعمة.

حرصت بقية باقية من المثقفين على أن تبقي على قناعاتها تجاه قضايا الوطن، وتصدت لمشاريع التنمية المشوهة، وواجهت التحولات الاقتصادية وقوى الاستبداد السياسية، موظفة ضربًا من الاستراتيجيا، مشدودة إلى العمل والمؤسسات النقابية، ومشدودة كذلك إلى بعض الأحزاب السياسية الأخرى، بحكم انخراطها في العمل السياسي. وقد مثّلت النقابات وبعض الأحزاب اليسارية معينًا لا ينضب من الأفكار الإصلاحية والثورية، لكن ضعف الانتساب إلى الأحزاب بفعل مساهمة بروباغندا ليبرالية أضرّ بقاعدتها التمثيلية، كما أدى اللاثبات وعنجهية الأعراف إلى ضرب الحق النقابي وضرب التشريعات المتعلقة بالطبقة الشغيلة في القطاع الخاص تحديدًا.

حمى الانتساب إلى الاتحاد العام التونسي للشغل وإلى بعض الأحزاب في الوقت نفسه هذه الفئة القليلة من المثقفين، التي ظلت رقمًا ضعيفًا في توازنات البلاد، وفي رسم استراتيجيات النهوض بها وتنميتها، في إطار عدالة اجتماعية واقتصادية واضحة المعالم، لكنها كانت فاعلة في دفاعها عن قضايا المواطنين والقضايا الإنسانية، مثل قضية أبناء الحوض المنجمي عام 2008 وقبلها القضية الفلسطينية، والخروج للتنديد بالسفاح الصهيوني شارون، وهو ما فتح عليها بابًا من أبواب جهنم النظام البوليسي. ولولا صلابة هذه البقية الباقية من المثقفين ونضاليتها لما كان لذاك المدّ العمالي الرهيب من الشغيلة، بكل أطيافه، أن يتجمهر في بطحاء محمد علي، وأمام مقار الاتحادات الجهوية للشغل، ومقار بعض الأحزاب، كلما دعا الأمر إلى التنديد بأساليب القمع والتضييق.

لماذا لا نقرأ ما حدث عندنا وعند الآخرين من زاوية هذه البقية الباقية من المثقفين التي احتضنها الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي لا يخلو منها بلد من بلدان الربيع العربي والأجنبي؟ لماذا نصرّ على استبعاد المثقف عن المشهد السياسي بعد بن علي، بتهمة أن المثقف كان صامتًا أو متآمرًا؟ ألم يصحح الما حدث في 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في تونس أو 25 كانون الثاني/ يناير في مصر أو 17 شباط/ فبراير في ليبيا أو 20 شباط/ فبراير في المغرب أو 25 شباط/ فبراير في موريتانيا، أو في سورية أو في اليمن، ما ساد في البلاد العربية من أوضاع فاسدة وانقسامات مفتعلة، بين أطياف حزبية وجهوية وطائفية وفكرية، ومن ضمنها شريحة المثقفين داخل الوطن الواحد؟ هل في إمكان ما حدث في أوطاننا أن يصحح مفاهيم خاطئة، ويحوّل خريطة المفكرين المنقسمين، لينضموا إلى

خريطة فكر التنوع لا إلى فكر الاختلاف الانهزامي؟ هل يمكن القول إن حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 وقبلها حوادث 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 الواقعة في تونس كانت مهمازًا للبلاد المغاربية والعربية والغربية التي تعيش أوضاعًا مشابهة لتلك التي عاشتها تونس، وجعلت منها نموذجًا عالميًا؟ هل كان في الإمكان حدوث ما حدث في تونس من دون وجود مثقفين لم يتلوثوا بفكر الاختلاف الانهزامي [12] ؟

صحيح أن دقة وضع المثقف وحساسيته لا تمكّنانه من إحراز التأثير الكامل في أجهزة المجتمع وبناه، من دون الإمساك بالتراث السياسي، باعتباره ظاهرة غير معزولة عن عملية التغيير التي حدثت في تونس والبلاد العربية، والتي بدت على صورة مفاجئة، فإن عملية التحول تمثّل جوهر المشروع السياسي الذي من أجله قامت التحركات. وهذا يؤهلنا لاستيعاب مجمل صيغ هذا المشروع، لكن لا يمكّننا من فهم مرحلتنا الحاضرة وما حدث فيها إلا من خلال الكشف عن طبيعة ما حدث، ومعرفة هل الما حدث انتفاضة أم ثورة؟

نعلم أن التعامل المباشر مع الممارسة الثورية يتحدد دومًا من خلال قراءة علاقة هذه الممارسة بالقوى المحلية والإقليمية والدولية، وهذا ما يسمح لنا بتجاوز النوع القديم من التصورات التي ترى في تداخل هذه القوى مؤامرة ضد القوى المحلية؛ فنظرية المؤامرة ضرب من سوء التقدير لتشابك العلاقات بين هذه القوى الثلاث، وعدم إدراك ضرورة ربط الإمكانات وحجم ما يقع محليًا بقيمته ووزنه إقليميًا وعالميًا.

هذا الوزن هو الذي يحدد صورة ما يحدث: هل هو انتفاضة احتجاجية أم ثورة اجتماعية وسياسية واقتصادية وعقدية وجمالية وشعورية، تقلب التاريخ واللاوعي الجمعي رأسًا على عقب، وتكوّن بذلك منظومة مترابطة تنعدم فيها إمكانات «الفراغ»؟ ولأن الثورة تتجاوز مجرد الدعوة إلى عصرنة مُسقَطة، أو إلى إحياء القديم المسكون بمبدأ العطالة، فإنها ترّشح القائمين بها إلى احتلال مركز فاعل في علاقات القوى في المنطقة وفي العالم؛ فالثورة طريق أو مقدمة إلى حيازة تقنية إدارة العلاقات المحلية، وهي الحصن الذي نتعلّم فيه فنون إدارة العلاقات الإقليمية والدولية عامة. ورحلة البحث عن تحديد المفاهيم تدل على أن ما جرى في تونس والبلاد العربية لا يمكن أن يكون ثورة، إلا إذا استوعب ضرورة الانخراط الكلي في التواصل مع الشرعية الإقليمية والدولية بصفة كونها روح العلاقات الجيوسياسية، وابتعد كليًا عن خطر افتعال الأسلوب المانوي (عرب/غرب، قديم/جديد،

علم/إيمان، شمال/جنوب) لإرغام المواطنين على الاعتقاد بأن الحياة الفضلى تكمن في هذا الطرف، من تلك الثنائية، من دون الآخر. فالانتباه إلى ضروب السياقات لتحديد جسور استراتيجيتنا، بصفة كونها سياسة ضمن استراتيجيات الآخر، لا يكون بالانطواء على ما هو عالمي باسم الدين أو العرق أو الطبقة، بل بالمشاركة في إعطاء معنى له. وما دام المعنى يمثّل استراتيجية شراكة، والشراكة تدبُّر، والتدبر سياسة، فما حدث حاليًا في تونس وفي بقية البلاد العربية يُعتبر أحسن مشاركة وأحسن تدبر وأفضل سياسة، تمهد كلها لما جرى حتى يرتقي إلى احتلال مرتبة الثورة.

يبدو أن عصرنا هو عصر السياسة بامتياز. والثورة هي العمل المشترك الوحيد للمجتمعات العربية الذي يعطيها شرعية ومسؤولية إعادة توزيع الخريطة الجيوسياسية، ويؤكد اكتشاف مواقع جديدة للعرب تمكّنهم من إعادة الاعتبار الى هويتهم وحضارتهم؛ فالعصر السياسي الحالي لا يتوجه بالهويات نحو الاعتراف بعضها ببعض من منطلق «التنوع» أو «حق التنوع» الذي هو الوليد الشرعي لفكرة «حقوق الإنسان»، بعد توسيعها بفكرة «حقوق الشعوب»، لأن الفكر السياسي الحالي صار يعتمد على مفهوم القوة الناعمة لرسم الخريطة الجيوسياسية. والقوة الناعمة، كما رأينا، تختلف دلالتها عن دلالات نقل السفن الحربية وحاملات الطائرات والجسور الجوية وجميع أساليب الحروب التي تقوم على الجيوش الجرارة والصواريخ والعروض العسكرية، فهي تعتمد على أنواع جديدة من الاستراتيجيات، مثل تفتيت الدول من الداخل فكريًا عبر وسائل الإعلام، وتفتيتها اجتماعيًا عبر إثارة قضايا جدالية، كالقضايا الدينية، وتدميرها اقتصاديًا باعتماد قدرات مالية كبيرة لمتابعتها، وتعجيزها عسكريًا بإيجاد عناصر رئيسة يتم استخدامها للتفجير. أما سياسيًا، فتقوم على إشعال الأزمات، وتعطّل كل حل يلوح في الأفق، وتمنع التقاء الفرقاء وتقطع الحوار بينهم، وتدفع باتجاه التقاتل إما بالتحريض الإثني أو بالفتنة المذهبية أو باستخدام العمليات السرية والتجسسية والتخريبية، وتوظيف الإعلام المفخخ، وإما بتشويه المفاهيم السائدة، وتزيين الشعارات الخاطئة، وقرصنة الاتصالات، وتسريب المخدرات، والتهديد بالعقوبات الاقتصادية أو بالحصار المصرفي، إلى جانب الاغتيالات السياسية، للوصول في نهاية المطاف إلى تأسيس شخصية مختلفة عن الشخصية النمطية للشعوب والأفراد. أليست القوة الناعمة حربًا ناعمة عرّفها ناي بقوله هي «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلًا عن الإرغام» [13] ؟

إن مفهوم الثورة إذا اعتمدناه يفترض القول بحق الشعوب في التحرك للقضاء على الاستبداد والفساد، وما جرى في تونس وبلدان عربية أخرى حراك وطني حقيقي، وهو نتيجة إرادة شعبية ووطنية التقت مع مشروع أميركي (الشرق الأوسط الجديد) ما دامت الأنظمة التي كانت موجودة كانت أنظمة فساد بشهادة براءة فرنسية أو أميركية. ولا يمكن أن تُسقط أميركا أو فرنسا أنظمة خاضعة لها، بل تساعدها في التحولات الحاصلة نحو جملة أهداف تحقق مفهوم القوة الناعمة.

يجب ألا نغفل القوى الإقليمية (الجزائر/السعودية/ ليبيا/ إيران/سورية/ قطر) التي تحاول أن تجعل أهدافها تساير أهداف القوى الدولية، منتبهة وحذرة من الزلزال الذي حدث في تونس. لذا وجب ضرورة ربط ما يحدث محليًا بفهم المصالح الإقليمية والدولية، لأن الحراك الشعبي لا تنجح مخططاته إلا إذا تقاطعت مع مصالح هذه القوى المحيطة به. لهذا، ينبهنا منطق الثورات على قيمة وحساسية الدور الذي قد تقوم به القوى الإقليمية مع القوى الدولية لإجهاض ما يحدث محليًا وتحويل الما يحدث داخله إلى فوضى أو إلى مجرد احتجاجات إذا ما تصادم مع مخططاتها؛ فهي بالتأكيد عنصر فاعل في إحداث كل ما يجري أو في توظيفه أو استثماره أو إبطاله. فالثورات عند صعودها، قد تعرف حالات من الإنهاك والوهن والضعف في جسمها، نتيجة اختلاف أهدافها وتناقضها مع أهداف القوى الإقليمية والدولية ومشاريعها ومصالحها، تلك القوى الساعية إلى التحكم في لعبة الما يحدث محليًا. وعلى المحلي عندئذ أن يوجِد لنفسه دورًا مهمًّا، يُقنع به القوى الإقليمية والدولية، بحماية الما يحدث داخله، كأن يعلِن الإبقاء على المعاهدات والاتفاقات المبرمة سابقًا، أو عدم التعرض للشخصيات المتنفذة سابقًا لأنها على صلة بهذه القوى، حتى يضمن دعم هذه القوى من جهة كونها صارت أحد مكونات الشروط الموضوعية الممهدة لانبعاث الثورة أو بقائها أو إفشالها. وهذا يتوقف على حاجة تلك القوى إلى استمرار أو تعطيل ما يحدث من الأزمات محليًا. وحتى لا نكون حالمين أو طوباويين، وجب التحكم، قدر الإمكان، في حجم هذا الدعم الخارجي لكي لا تعسر مقاومته في ما بعد. والتحكّم في هذا الدعم الخارجي والحد منه هما رهن قدرتنا على السيطرة على الانقسام الجهوي، أو الطائفي، أو الإثني في الداخل. والسيطرة على الانقسام رهين بدوره بقدرتنا على تبنّي الحوار الديمقراطي محليًا.

لا تكمن المشكلة في الخوف والريبة من كثرة المخططات والمشاريع

الدولية والإقليمية التي تستهدف البلاد العربية، بل إن أساس المشكلة يكمن في فهمها وتوظيفها، كما توظف هي ما يحدث عندنا، للإسراع في بناء الوطن ثوريًا. والما حدث الذي عرفته البلاد العربية لا يجعل البناء ممكنًا محليًا إلا إذا سُمح به إقليميًا ودوليًا. فهل من المصادفة أن يصفق الكونغرس الأميركي لما حدث في تونس ويرعاه، ويسكت عن حوادث وقعت في دوار اللؤلؤة في البحرين، وأخرى في المغرب وفي موريتانيا والجزائر؟ هل من المصادفة أن تجهض حكومة أوباما ما وقع في نيويورك وكاليفورنيا من حوادث رفعت شعارات حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 التونسية، حين أحرق بعضهم نفسه أسوة بمحمد البوعزيزي التونسي الذي كان الشرارة لكل تلك الحوادث؟ هل إن نموذج تونس نجح لأنه وقع في دولة من دول الهامش ليس لها ثقل سياسي أو اقتصادي أو عسكري؟

إن بعض التردد الذي نلاحظه في التدخل أحيانًا يكون بدوره نتيجة خوف القوى الدولية ذاتها من تصادم مصالحها بعضها ببعض؛ فتردد مجلس التعاون الخليجي أو أميركا أو الاتحاد الأوروبي أو الصين تجاه اليمن والبحرين تمليه مصالح موجودة وأخرى مرتقبة. قل الشيء نفسه عن تردد روسيا وإيران والصين تجاه ليبيا، أو تردد فرنسا وحذرها، أو تردد الجزائر كقوة إقليمية في المنطقة المغاربية تجاه ما حدث في تونس وما حدث في ليبيا. فحين يقول أويحيى، رئيس الوزراء الجزائري، في اجتماعه إلى الكتلة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يشغل فيه منصب الأمين العام، إن «كل دولة لها أجندتها في أزمة ليبيا، العيب أن يرفض البعض أن تدافع الجزائر عن مصالحها هي كذلك» [14] . وقال لنواب حزبه، مدافعًا عن موقف الجزائر من استضافة بعض أفراد عائلة العقيد معمر القذافي الهارب آنذاك، إن «المعالجة الإعلامية بدورها تخفي لعبة مصالح كبرى، لماذا لم تحدث ضجة مع لجوء بن علي وعائلته إلى السعودية؟» [15] . نعلم أنه يجب ألا نبالغ في تقدير دور القوى المحلية. الشيء نفسه ينطبق على ليبيا قبل إزاحة القذافي المدافع عن زين العابدين، في حديث له على قناة نسمة التونسية، حين اعتبر أن التونسيين ظلموا بن علي لمّا أزاحوه من دون وجه حق. فقد انتبه أن مصالحه باتت مهددة. وحث على مضاعفة الجهد لمنع تكرار ما وقع في تونس، في أماكن أخرى. فكشفت الصحف عن إرساله مساعدات يوم 15 كانون الثاني/ يناير إلى قصر قرطاج ليستعملها الحرس الرئاسي للرئيس الهارب، ضد الثائرين. وهذا دليل على صدق انزعاجه وقوة خوفه من تغير الخريطة الجيوسياسية في

المنطقة.

ألا يفترض هذا التحليل تغيير نظرتنا إلى الخريطة الجيوسياسية وتغيير مفاهيمنا للسياسة والابتعاد عن نظرية المؤامرة أو نظرية العوالم المستقلة؟ ألا يجعلنا ذاك أكثر قدرة على تحديد جنس ما جرى في تونس: هل هو انتفاضة أم ثورة؟ هل قدر الثورات يتحدد دومًا عن طريق القوى الإقليمية والدولية؟ ما معنى أن يكون سعي هذه القوى دائمًا إلى احتواء بعض الثورات وإفشال بعضها الآخر حينًا، أو توجيهها أحيانًا أخرى خدمة لمصالحها؟

تعني قراءة الثورات تحديدًا استحضار عناصر الوعي لبناء رؤية عقلية تمتاز بإدراك الروابط بين المحلي والإقليمي والدولي لفهمها. وهذا دخول حميمي يكشف زيف نظرية المؤامرة نظرًا إلى غياب العوالم المستقلة والاقتصاد المستقل. وهذا يجعلنا ندرك قيمة الحقل السياسي الإقليمي والدولي في ما نقوم به محليًا، ونقدّر كذلك حركية اللحظة الراهنة وعلاقتها بالمستقبل القريب والمستقبل البعيد، باعتبارهما الهدف الأسمى للمشروع السياسي المرتقب؛ فمن الطبيعي أن نهمل جميع النظريات التبسيطية التي تتعامل مع ما يحدث من موقع النمذجة، وتعتبره مثلًا أعلى وتبحث تاريخيته. حاولنا فهم الاستثمار السياسي للحوادث منذ تسعينيات القرن الماضي في كتابنا في النهضة والحداثة [16] ، وطالبنا بالابتعاد عن نظرية المؤامرة والوقوف عند نظرية غياب العوالم المستقلة، وسمّينا ذلك جدل المعرفة، وخضنا حوارًا تمحور حول طبيعته وآليته، من دون أن نسميه باسمه لأن المشاريع الكتابية بشأن النهضة لم تكن في حاجة إلى فعل التأسيس وإنما إلى بيان الطرق المسدودة التي أفضت إليها. فبعد قرن ونصف قرن من انبعاثها، رصدنا معاناة الفرد ازدواجيةً، أو بالأحرى، ازدواجياتٍ في أنظمة السلوك والحكم والتنمية والمعمار والسكن والإدارة واللغة والولاء والتفكير بصفة كونها اختيارًا دوليًا. والدولة الوطنية التي بشّر بها الرواد وتلامذتهم خططت القوى الدولية لإدارتها أو لبرلمانها وبرامج تعليمها أو عسكرها وسياستها. ولم تستوعب سلطة هذه الدول الوطنية درس هذه التبعية. وحاولنا أن نستعيد فهم طبيعة هذه الدول الوطنية خاصة، والعمل السياسي عامة، فعمدنا إلى وضعها داخل الإطار العام. ونعني به النظام الدولي والإقليمي؛ فهذا مجال معقّد وغامض حاولنا توضيحه، علّنا نستطيع فهم أسباب فشل الفكر والسلوك السياسي داخل الدولة الوطنية آنذاك. بمعنى فهم طبيعة صنع القرار السياسي بالأساس؛ ففهم أسباب فشل

نهضتنا يكون بإرجاعها إلى جذورها، وجذورها علاقات ذات صلة قوية بالمتغيرات الدولية التي كثيرًا ما يجري تعتيمها تحت اسم المؤامرة. فما حدث داخل الدول الوطنية وقيادتها لا يخلو دومًا من دوران داخل هذه المتغيرات ذات المنطلقات الخارجية ومجريات السياسة الداخلية، ونعني بها النظام الإقليمي أو النظام المحلي، من دون أن يعني ذلك استقلال هذا الأخير عما يجري داخل النظام الأول أو قطعًا معه، كما لا يعني أن النظام الأول ثابت والثاني متغير، لأن النظام الإقليمي أو العالمي لا يخلو من قوى مسيطرة عليه داخليًا. ونعني بها في العادة الدول الأكثر قوة في فترة من الزمن، وتكون مؤثرة في توازنات العالم، وموجّهة إلى مصادر الصراع، وماسكة بأدوات حل هذا الصراع ذاته. فوجود هذا المعطى شيء جوهري لفهم الثورات. وذلك يفسر لنا استراتيجية المركز والهامش، أي دور المحلي في النظام الإقليمي/الدولي وهامش استقلاليته التي يسمح له بها هذا النظام، والتي يمكن أن تهدد النظام العالمي نفسه. ألم يهدد ما وقع في تونس العالم العربي والعالم الغربي؟ ألم تتجاوز حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 تونس لتهدّ عروش مصر (مبارك) وليبيا (القذافي) واليمن (علي عبد الله صالح) وربما سورية، لتصل إلى ساحة Sol del Puerta في إسبانيا، فإسرائيل، لتحط الرحال في الولايات المتحدة الأميركية، وتحديدًا في نيويورك وفي أوكلاند في كاليفورنيا؟

ما الفارق بين شعارات تونس: «إرحل» و«الشعب يريد إسقاط النظام» و«التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق»، والشعارات التي رُفعت في أميركا: «لنحتلّ وول ستريت» و«لنحتلّ واشنطن» و«كل يوم، كل ليلة سنحتل وول ستريت» و«نريد إعادة بلادنا إلى الشعب» و«لقد باعونا» و«لتسقط الإمبريالية الأميركية» و«نحن الشعب»؟ أما لم يعد الغرب في مأمن من الثورات ما دام يعاني بدوره إخفاقًا اقتصاديًا يفقد الناس فيه وظائفهم، في حين تنعم المؤسسات المالية العابرة للقارات بثراء فاحش؟ ألم يولِّ وينتهِ زمن الدول التي تعيش في عوالم مستقلة، بما فيها دول المركز؟

يجب عدم النظر إلى النظام الدولي في وجهيه الإقليمي والمحلي على أنهما يعملان بانسجام أو تكامل في جميع الأحوال؛ فمبدأ الصراع قانون يشمل المركز والهامش على حدّ السواء، غير أننا نشير إلى أن الصراع العالمي وتبعية النظام المحلي والإقليمي له، لا تعني أن النظام الدولي أو العالمي يملك القدرة المطلقة على التحكم في مصائر الأنظمة المحلية والإقليمية، وإلا ما كانت هناك ضرورة للحديث عن الثورات؛ فالثورة هي

الاستثناء الذي في إمكانه أن يؤدي إلى احتمال تغيير رئيس في النظام الإقليمي أو الدولي العام، إلا أننا نشير إلى أن هذه الاستثناءات محدودة جدًا نظرًا إلى مراقبة العالمي للمحلي من خلال الإقليمي. فطبيعة المجال السياسي مقامة على قانون الصراع، وهذا ما يجعل النظام الدولي دائمًا في حالة استنفار، طبقًا لصراع الشرعيات. كما يجعل النظام الاقليمي يدمّر نفسه بنفسه، إذا كان خارج منطق التحالفات ولم يتجاوب مع المطالبة بالإلحاق بالسوق العالمية، الشيء الذي يجعل الثورة متى قامت داخل النظام المحلي غريبة ما لم تزكّيها شبكة المصالح الإقليمية والدولية. هذا ما يدفع إلى مراقبتها كي لا تحدث فوضى في العلاقات الدولية قد تغيّر موازين القوى الفاعلة في النظام الدولي أو الإقليمي، وكي لا توحي هذه الثورات بدورها وبثقلها المستقبلي بما يتيح التدخل إقليميًا أو أمميًا حتى لا تتحول إلى شرعية بديلة أو مزاحِمة [17] . فوجب منع حدوث الثورات، وإن حدثت وجب اتخاذ القرار بإفشالها، وإن استعصى ذلك، وجب تحوير مسارها بربطها بمعاهدات واتفاقات تجهض طاقتها الثورية، أو العمل على إحداث ثورة مضادة داخلها [18] .

يبدو أن النظر إلى الثورات خاصة، والفكر السياسي عامة، من خلال نظرية انعدام العوالم المستقلة، يدفعنا إلى تمييز مستويات ثلاثة: المحلي والإقليمي والعالمي، بعيدًا عن نظرية المؤامرة وعن نظرية المركز والهامش العزيزة على سمير أمين، والتركيز على قانون الصراع الذي يشقهما والذي لا يخلو من التوظيف، وهو صراع داخل كل منظومة على حدة؛ ففهم جوهر التفاعلات المحلية والإقليمية والعالمية يكون خارج القانون المانوي القديم الذي يأخذ شكل بدو/حضر أو أتراك/عرب، أو شكل شرق/غرب أو محافظين/حداثيين أو شمال/جنوب أو رأسمالية/شيوعية... وغيرها من الثنائيات المطلقة والمعتمدة على القرار السياسي للقوى الفاعلة في صلب المحلي، فما بالك بالإقليمي الذي لا يكون فاعلًا بحق إلا باتفاق دولي، وإلا يدمر تدميرًا؟ ولنا في حوادث العراق خير مثال على منع المحلي من تجاوز حدود سطّرها له الدولي والإقليمي. قُل الشيء نفسه عن إيران كذلك التي اعتُبر برنامجها النووي تجاوزًا لصلاحياتها الإقليمية؛ فالقبول بها كقوة إقليمية لا يعطيها الحق في امتلاك السلاح النووي إلا إذا أذنت لها بذلك القوى الدولية. لهذا سننتبه في حديثنا عن الثورات لهذا التداخل بين النظام المحلي والنظام الإقليمي والدولي معًا، من جهة أن كل واحد يحمي الآخر في حدود مسطّرة من قبل، فندرك متى يكون هذا التداخل عاملًا مساعدًا في

تقوية الثورات وتحقيق نجاحها، أو عامل انخرام تام لها. هذا ما يدفعنا إلى مراجعة كثير من المفاهيم، مثل مفهوم التبعية والاستقلال والسيادة والشرعية والوطنية والهوية... إلخ.

لا نريد الدخول هنا في تفصيلات هذه التوجهات الرئيسة للمجال السياسي الواقعي الذي نريد الخوض فيه، وإنما نريد التأكد من أن النجاح الذي عرفته تونس، بصفة كونه عملًا داخليًا/محليًا، لم يكن مرتبطًا بالنظام الإقليمي، فذاك يعود إلى انشغال النظام الإقليمي بحراكه الداخلي، لكنه لا يستطيع إعلان استقلاليته عن القوى الدولية، إلا إذا بلغت حدة التناقض بين هذه القوى الدولية أقصاها، كما هي الحال أيام الحرب الباردة بين معسكري الشرق والغرب؛ فهي تملك شرعية القبول به أو رفضه متى ساير مصالحها أو تضارب مع هذه المصالح. هل هذا هو القانون الخاص الذي تنتظم الثورة وفقه؟ هل في إمكان القوى السياسية بجميع أطيافها في تونس إدراك هذا التجاذب بين مصالح الداخل ومصالح الخارج بعيدًا عن لغة التخوين؟

نقول، إذا كان من الضروري للثورات أن تتمتع باستقلالية نسبية في صنع قراراتها، فإن هناك ضرورة الانتباه إلى التوازنات داخل النظام الدولي وداخل النظام الإقليمي؛ فكلّنا يعلم أنه إذا كان قيام الثورة سببًا في اختلال التوازنات في النظام الدولي، فإنه يمنع قيامها منعًا باتًا، ومن المفيد الوقوف عند لعبة التوازنات منعًا لتضليل الشعب بشعارات خلابة؛ فعند قيام الثورات تبدو كلها وكأنها مستقلة عن جميع الأطراف ومتمتعة باستقلالية القرار. لكن ذلك لا يدفعنا إلى تصديق ما نشاهده؛ فبعض السياسيين يروّج لذلك من أجل إنجاح شرعيته في الداخل. والواقع أن وجود هؤلاء السياسيين نفسه محدد بهذه التوازنات عينها، من حيث القبول بهم أو رفضهم إقليميًا ودوليًا. ومصادر الصراع وأدواته تستتبع تنازلات كبيرة قد تهدد مضمون الثورة ذاتها، إذا لم نفهم هذا الميكانيزم، فتبدو مراقبة الثورات والتحكم في مسارها ضرورة، كما أن حدوثها يجب أن يظل استثناء حتى لا يهدد النظام الدولي. فمنطق المتغيرات الدولية يجعلها محدودة ونادرة، فهي لحظات محكومة بآليات خارجية صارمة ولا يمكن تجديدها في زمان معيّن أو في بلد معيّن، ذلك أن قانونها هو قانون الندرة، وهذا هو الزمن العالمي الذي يجب أن يُحسب له ألف حساب.

بناء على ما سبق، نقول إن «السياسي» يرسم خريطته على قانون «الثنائيات»، أما «المجتمعي»، فيرسي دعائمه على قانون «الندرة». هذا ما

يسمح لنا بالقول إن الثورة تنتمي إلى المجتمعي لا إلى السياسي، وذاك ما يساعدها في الانبجاس في غفلة من النظام العالمي. وعلى العرب والمسلمين، إذا أرادوا أن يكون لهم موقع تحت الشمس، أن يدركوا أن موقع الثورات في الزمن العالمي يمرّ حتمًا بالمجتمعي، فيبحثوا لهم عن مكان في لعبة التحالفات التي تشق النظام الإقليمي والدولي، ليتمكّنوا من إحداث الثورات التي يسمح بها ذاك النظام غصبًا عنه حتى يحافظ على توازنه. وما دام قد سمح الآن بقيام الثورة في تونس وفي البلاد العربية، فإن الكلام عن إرادة الشعوب يصبح ذا معنى، لأننا كنا، إلى عهد غير بعيد، يائسين من هذه الإرادة وخنوعها، فما الذي غيّر الأمر؟ إنه التقاء الإرادة الشعبية بصفة كونها المحلي كدرجة أولى للظرف الموضوعي، مع الظروف الموضوعية للجيوسياسية (القوى الإقليمية والدولية كاكتمال للظرف الموضوعي)، فكانت الثورة. وما الحديث عن حكومات الظل أو الخيوط الخفية التي تسيّر الحكومات الانتقالية إلا دلالة على حضور واكتمال عناصر الظرف الموضوعي (الإقليمية/الدولية)، مع العناصر الأولى المكوّنة لهذا الظرف الموضوعي (المحلي) كلاعب أساس. فقراءة الإقليمي والدولي هي قراءة لذاك التحريك الخارجي لمشكلات الداخلي، بهدف إحداث تغييرات نوعية في الحكومات وفي المجتمعات، أو الإبقاء عليها. وما جرى عندنا وما زال يجري في بلدان أخرى، في آسيا (سورية/ الأردن/ البحرين/ اليمن/ الهند) وأميركا (نيويورك/ كاليفورنيا) وأوروبا (إسبانيا/ اليونان)، مماثل لما حدث في أوروبا الشرقية التي عاشت شعوبها تحريكًا خارجيًا لمشكلات داخلية، وإحداث تغييرات نوعية في الحكومات وفي المجتمعات تحت مظلة نظرية الخطر الشيوعي، التي عوّضتها الآن نظرية «الخطر الإسلامي»، لتطبيقها في العالمين العربي والإسلامي. وقد بشّر بها هنتنغتون في الولايات المتحدة، وتكفلّ بعض المثقفين العرب الذين صنعتهم ذات مرة دور نشر مشبوهة بالدعاية المبتذلة لها [19] .

بصرف النظر عن الحمولة الدلالية التي أصبحت عليها الحوادث في تونس، فما حدث في تونس إعلان عن مقدم عصر جديد في تونس وفي البلاد العربية عمومًا؛ هذا العصر يمكن أن يسمّى العصر السياسي، بصفته احتفالًا بالعودة القوية للفلسفة السياسية على المستوى العالمي وتوسع دلالتها بعد انكماش طاقتها النقدية أمام تنامي الثقافة العلمية ذات الطابع الوضعي الشكلاني. فبالعودة إلى علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي واستحواذهما على دراسة السلوك (الفردي والجماعي) في اتصاله بالسلطة،

نعثر على اهتمام بالسلوك النظامي وتحديد اتجاهاته السياسية، من إعداد القرار إلى لحظة اتخاذه، وصولًا إلى قياس ردات الأفعال من المشاركة إلى التصويت. وعلى الرغم من اختلاف توجهاتهما أو تعدّد فرعيهما، تمكّنا من تطوير أدوات التحليل الكمّي لقياس السلوك الإنساني التي هي نتائج رقمية، لقياس علاقات لامتناهية لسلوك مستقل عن السببية بمعناها الكمّي كما فهمناها؛ فالهدف المشترك لديهما تقليص الفجوة بين معارفهما ومعارف علوم الطبيعة، لكنهما جعلانا ندرك الحاجة التي من أجلها سخّرا آليات البحث إلى تلك الوجهة. وحتى إذا وسعّنا دائرة البحث في هذه العلوم وعدنا إلى السلوكية أو إلى ما بعد السلوكية ورائديها أرثر بنتلي وإيستون، أو عدنا إلى الوظيفية البنائية، فإن التصور العام للسلوك الإنساني السياسي وللدولة تصوّر واحد، ما دامت الدولة لديهما مؤسسة إكراهية وما دام السلوك السياسي جماعيًا بصورة دائمة. ومن ثمة هناك ضرورة لخلق مزاج عام وإحساس مشترك يحققان الضبط الدقيق للمشاركة السياسية، والضبط الدقيق للجماهير لدفعها في اتجاهات مقررة سلفًا من جانب الأنظمة السياسية استبعادًا للقدرة الإنسانية. فالثورة تشير إلى أن ما بحثت هذه العلوم فيه ليس إلا دلالة من دلالات الاستبعاد والإغفال لحركة الثورات، وضبطًا مسبقًا بمساعدة من تقنيي المعرفة وأدعياء الوضعية الجديدة للحراك الاجتماعي.

إن سيطرة النزعة الوضعية على العلوم الإنسانية جعلت فلاسفة كثيرين يرفضون انزلاق الفلسفة السياسية إلى ذاك المصير المحتوم؛ فطبيعتها المعيارية تمنعها من التكميم [20] (Quantification)، على الرغم من أن هذه الطبيعة المعيارية لا تجعلها في تناقض مع الثقافة العلمية. ومن ثم، أحسنت الفلسفة السياسية قيادة مشروعها، وإعادة كتابة تاريخها من خلال استبدال الأسئلة بشأن موضوعاتها القديمة، على حد قول ألان رينو، بأسئلة جديدة. فما حققته الثورة إلى جانب تطوّر العلوم الإنسانية، أعطى الفلسفة السياسية انبعاثًا بعد يأس ليفي-شتراوس من حضورها، نظرًا إلى انحطاط وضعها. فبروز العصر السياسي الحالي يمكن تأريخه عندنا بما بعد حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011، لأنها كشفت التباعد القائم بين واقع علم السياسة وعلم الاجتماع اللذين يجري تدريسهما في الجامعات، والواقع السياسي الساعي إلى الانخراط في العولمة بحسب توصيات بنك النقد الدولي. كما أنها كشفت التناقض بين من يدرّسون علوم الاجتماع والسياسة، على صورة تعليم نظريات اجتماعية وسياسية ليست من إنتاجهم، وعلماء الاجتماع والسياسة المنكبّين على دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية في

مجتمعاتهم ليضعوا نظريات ومقاربات علمية تعبّر عن خصوصية هذه المجتمعات [21] ؛ فأزمة علوم الاجتماع والسياسة ليست أزمة مناهج وأدوات بحث، بل هي أزمة غياب النظريات والمقاربات المتعلقة بفكرة التحولات وفكرة الثورة وفكرة العوامل الموضوعية والذاتية لإسقاط الأنظمة، فلا عجب أن تفاجئ التحركات الشعبية الواسعة في دول الربيع أنظمة الحكم والأحزاب السياسية بجميع مشاربها السياسية، وكذلك المثقفين وأشباه المثقفين. وتكشف عن محدودية الجامعات عندنا على الرغم من تخرُّج كثير من أساتذة العلوم الاجتماعية والسياسية فيها، ما دام ذلك لم يؤد إلى استباق من أجل فهم طبيعة التحولات وطبيعة سلوك الأفراد.

حتى لا يُصنع التاريخ في غفلة من المثقف، وحتى لا يصدم بزخم التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي ما زال لا يفقه ميكانزماتها، وحتى لا يتحمل وحده تبعات علائق اللاتكافؤ التقني والعلمي، وجب الاعتراف بأن هامشية المثقف في صنع أو قيادة الثورة سببها همجية العصر الحالي على المستوى الجيوسياسي، وهمجية العلاقات السياسية داخل بلده التي يخضع لها والتي ألقت به في اغتراب شوّهه فشوّه غيره [22] .

X انظر أيضًا: : Paris) modernité la de Critique ,Touraine Alain :modernité la de Sociologies ,Martuccelli Danilo ;(1992 ,Fayard ,Gallimard : Paris) 348 ;Essais .Folio ,siècle XXe du l'itinéraire L'éducation ,Desmet Huguette et Pourtois Jean-Pierre ;(1999 universitaires Presses :Paris) d'aujourd'hui Pédagogie ,postmoderne la de Conséquences Les ,Giddens Anthony et ,(1997 ,France de sociale Théorie ,Meyer Olivier par l'anglais de .trad ,modernité 4 .(1994 ,Harmattan : Paris) contemporaine

X انظر بعض المثقفين الذين اشتركوا في الدفاع بكل شراسة عن نظام حكم يتهاوى في تونس، أكان ناطقًا رسميًا باسم آخر حكومة في تونس ومغدقًا بالتصريحات على الشاشات في آخر دقائق من عمر نظام كان رئيسه يستعدّ للهرب، أم جاعلًا حزبه داعية لتنقلات آخر رئيس هارب من تونس، أم مطالِبًا على أمواج الأثير الشعب التونسي بالزغاريد إعجابًا بآخر خطاب قاله ذاك الذي يستعد للهرب. فهؤلاء المثقفون، الحاملون أوسمة منحها لهم هذا الرئيس الهارب، وأولئك الذين دبجوا الكتب وملأوا الجرائد مدحًا وذكرًا، يحتلون الآن الشاشات والإذاعات ليلعنوا هذا الرئيس الهارب.

X Jürgen Habermas, «La Modernité: un projet inachevé»,

Critique, vol. 37, no. 413 (Octobre 1981).1..<<< كنا من الأوائل الذين أشاروا إلى خطورة النيتشوية ومشتقاتها الهيدغرية، وما يحمله اللعن النيتشوي للعقل والعقلانية من خطورة على مجتمعاتنا الباحثة عن جرعة عقلانية لتجاوز وثوقيتها وخرافيتها و«فيتشيتها» (fetichism). انظر مقالتنا: محمد علي الكبسي، «الدرس الهيدغري،» الفكر العربي المعاصر، العددان 58-59 (1988).

X Harvard est-elle responsable de la crise financière? هل جامعة هارفرد مسؤولة عن الأزمة المالية؟ هكذا تساءل سبعون طالبًا رفضوا درس غريغوري مانكيو (Gregory Mankiw) أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد، احتجاجاً على أيديولوجيته وتبدلاتها واعتبروها مسؤولة عن اللاتوازن الاقتصادي الحالي، وهو العضو في إدارة الرئيس بوش. وفي رسالة بعث بها هؤلاء الطلبة أكدوا أن الشهادات المسلّمة من طرف جامعة هارفرد تؤثر تأثيرًا أساسًا في المؤسسات المالية وفي السياسة العامة لجميع بلدان العالم. فإذا كانت هذه الجامعة لا تستطيع أن تمكّن طلبتها من فهم واسع ونقدي للاقتصاد، فإن عملها سيسيء إلى النظام المالي العالمي العلمي. انظر: <http://www.slate.fr>.

X غريب رأي علي حرب حين يفاضل بين فوكوياما وهنتنغتون بتعلّة أن الأخير مشدود إلى الماضي، كما تشهد مقولته «صدام الثقافات». أما فوكوياما، فنظر بعين البصيرة العاقلة، فتوقّع انتصار الديمقراطية. أليس هذا تبشيرًا بأبدية النظام الرأسمالي الذي لا يُقهر تحت غلاف الديمقراطية؟ انظر: علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

X نعلم الغضب الذي استبد ببعض المثقفين وبعض المعارضين التونسيين، حين طالب البعض فرنسا بالاعتذار لتونس عن استعمارها الذي دام سبعين عامًا. وأثاروا ضجة في شأن الدور الجليل الذي أدته فرنسا باستعمارها بلادنا. المحيّر أنهم اليوم يركبون الثورة ويدافعون عنها، ويحتلون برامج القنوات الفضائية صباحًا ومساء ويوم الأحد.

X جوزيف س. ناي عميد كلية كنيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفرد، وكان رئيس مجلس المخابرات الوطنية ومساعد وزير الدفاع في أميركا. انظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 12.

X ناي، ص 82.

X ناي، الفصل الرابع.

X ناي، ص 153.

X ناي، ص 181.

X انظر: محمد علي الكبسي، في نقد فلسفة الإختلاف (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2012).

X ناي، ص 12.

X لنا في موقف القذافي من الحوادث التي وقعت في تونس خير شاهد على انزعاجه، وقد لام بن علي على هروبه، وأرسل في ما بعد إلى القصر الرئاسي طائرة محملة بقنابل وأسلحة، مؤملًا بإمكان عودة الأمور إلى ما كانت عليه. قل الأمر نفسه عن الجزائر التي لم ترحب بما جرى في تونس، وإن كان وقوفها إلى جانب القذافي ضد الثوار أوضح مما هو مع تونس. انظر: صحيفة الخبر (الجزائر)، أيلول/ سبتمبر 2011. وقد برّر أحمد أويحيى تدخّل بلاده في الشأن الليبي بالزيارات السريعة التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، ثم رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي، إلى ليبيا. صحيفة الخبر (الجزائر)، أيلول/ سبتمبر 2011.

X انظر: «رئيس الوزراء الجزائري: بعض الثورات العربية لم تكن بريئة من الأيادي الأجنبية،» سي أن أن بالعربية، 2011/9/20.

X انظر: محمد علي الكبسي، في النهضة والحداثة: حفريات في مفهوم الكتابة والدولة والوطنية والشرعية الدولية، ط 2 (دمشق: دار الفرقد، 2007)، حيث بيّنا أول مرة دور السلطة الأم، ونعني بها القوى العالمية، وسلطة الأطراف، ونعني السلطة الإقليمية وسلطة الدولة الوطنية والتداخل بينها نتيجة تداخل المصالح وتضاربها على حساب السلطة المحلية وأحيانًا على حساب القوى الإقليمية.

X انظر: «الفلتان الأمني وعودة الاستعمار من «النافذة»،» الصباح (تونس)، 2011/9/20. تنوعت أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة العربية. وقد كشفت تقارير أميركية وأوروبية أن مؤسسات غربية أمنية خاصة عملاقة بدأت تعقد صفقات هائلة في مجال «حفظ الأمن» في عدد من الدول العربية، وخاصة منها النفطية. فقد أكدت نيويورك تايمز الأميركية أن «بلاك ووتر» أبرمت مؤخرًا صفقات أمنية عملاقة مع أمراء خليجيين، وخاصة مع إمارة دبي العربية. وما يخشاه المرء

اليوم هو أن يبرر بعضهم الفلتان الأمني الحالي في دول عدة، من بينها تونس واليمن وليبيا ومصر وسورية، لتمرير مشاريع «صفقات أمنية» مع شركات غربية عملاقة مثل «بلاك ووتر».

X انظر: أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية :أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحرّرة من القيود، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ 371 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2010).

X هنتنغتون أحد مريدي ليو شتراوس ومترجم أفكاره في مجالات الأبحاث الاستراتيجية. وقد علّمه شتراوس ألا تكرر الليبرالية الغربية خطيئة التسامح التي عرفتها ألمانيا في العشرينيات من القرن المنصرم، وتسمح بالتنوع الحضاري، حيث تأخذ الأصولية الإسلامية طريقها إلى الحواضر الغربية فتفتك بالليبرالية الغربية كما فعلت النازية والشيوعية. أميركا في نظر شتراوس هي خليط غير متجانس من حضارة إغريقية- رومانية، وفلسفة حداثة سعى مهندسوها وبعناية إلى استبعاد مقصود للعناصر التوراتية والإنجيلية منها. وقد قام شتراوس وأتباعه من بعده بدور وضع الليبرالية الغربية والحداثة كعدو في أعين مليار ونصف مليار من العرب والمسلمين: من هو ليو شتراوس، انظر: إيرل شوريس، «الإدارة الأميركية تستلهم من شتراوس الأساس الفكري لأسلحة الكذب الشامل...» ترجمة جلال الخليل، البيان، 16 نيسان/ أبريل 2010.

X Paul Felix Lazarsfeld, Philosophie des sciences sociales, Précédé de A propos d'un livre imaginaire de Raymond Boudon, traduit de l'anglais par Pierre Birnbaum [et al.], Bibliothèque des sciences humaines (Paris : Gallimard, 1970). 1

X Gérard Leclerc, L'Observation de l'homme: une histoire des enquêtes sociales, Collection Sociologie; 10 (Paris : Seuil, 1979). 1

X انظر: محمد علي الكبسي وخليل أحمد خليل، مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة، ط 2، حوارات لقرن جديد (بيروت؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 2003)، وعبد السلام المسدي، «الفكر النقدي ضرورة حيوية لإنقاذ تونس،» الصباح (تونس)، 2011/12/25.

ويطبّق الغرب من حيث المبدأ السيناريو ذاته طوال الوقت - فرنسا حيال تونس والولايات المتحدة وبريطانيا حيال مصر. لقد فقدت الولايات المتحدة وفرنسا السيطرة على الوضع خلال الحوادث الثورية في مصر وتونس. وكانت الثورات مفاجأة بالنسبة إليهما، وعندما عادتا إلى رشدهما حاولتا وقف هذه العملية فقط. . .

جوليان أسانج، مؤسس موقع ويكيليكس

ما دام الفكر الإنساني عامة والفكر السياسي خاصة ينحوان في الوقت الحاضر نحو الانفتاح على الكوني والعالمي والإنساني، والهوية ذات الطابع الفردي الغيتوي، نسبة إلى الغيتو اليهودي، المتوحّد اليائس البائس بذاته، والقديم المصطحب والمضمخ بتجارب مهولة من حروب الأديان وحروب المذاهب وحروب الإمبراطوريات، التي تخفي رائحتها تحت شعور الخوف من المؤامرة ومنطق القهر واللامساواة، وجب توسيع دلالتها لتتسع بذلك دلالة الوطن وننتقل من الفردية أو الإثنية أو الغيتوية إلى وطن وهوية إنسانيين لا بمعناهما الماهوي وإنما بمعناهما العلائقي السياسي، فيكون الوطن والهوية إنسانيين ثوريين حواريين جديدين يحفظان التنوع المتحاور ويعوّضان دلالة الوطن والهوية المتكلسين والقائمين على فلسفة الاختلاف الحافظة لحضور صامت مكتفٍ بتضخيم مونولوغ لا يسهّل المشاركة في الشأن السياسي إلا من جهة الانجرار وراء فردانية ضيقة أو تفرّد مهووس بفرديته ومانع للجماعي. فالتنوع مبدأ للحوارية الجماعية وحامي المشاركة والثورة [1] .

ندرك جيدًا كيف جرّنا تحديد مفهوم الهوية إلى الحديث عن مفهوم الوطن. وقد ارتقت بنا هذه الدلالة إلى الحديث عن المواطنة التي تحيل بدورها على الديمقراطية التي تفترض آلياتها احترام مبدأ المسؤولية ومساءلة الحاكمين من طرف المحكومين، ومبدأ الشفافية واستقلال القضاء ومشاركة المواطن في الحياة السياسية، لكي تعمّ الديمقراطية وآلياتها. وقد جرّنا هذا الأخير إلى توسيع دلالة الثورة التي تحتاج إلى مبدأ سادس هو مبدأ الحرية بصفة كونها حقًا عامًا يرد جملة سلوك الفرد إلى مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات كضمانة للممارسة السياسية. هذه العناصر الستة تفرز دلالات قانونية مختلفة عن دلالات علاقات القرابة القديمة (اليونان الأحرار)، أو

دلالات علاقات الامتلاك التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية (الليبراليون)، أو دلالات العلاقات المبنية على مجرد حق لتكوين اتحادات أو أسواق تساعد في الوفاق العالمي تحت غطاء سياسي جعل من عصرنا عصر محاربة الإرهاب الأصولي لا محاربة دكتاتورية الأنظمة (عصر العولمة). هنا تكمن أهمية وقيمة ما وقع في تونس، حيث يجب إدراجه وبقية ما وقع ويقع في البلاد العربية في داخل إطار القطع النهائي مع الدلالة القديمة للثورة، وكذلك دلالتها زمن العولمة والحاصرة أسبابها في الإرهاب الديني فقط، متناسية إرهاب الدول (إقليميًا أو دوليًا) وإرهاب الأنظمة ضد شعوبها. أيقظنا ما وقع في تونس من سباتنا الدوغمائي وباعد بيننا وبين الفزّاعات بصفتها حيلة تتوسل بها الأنظمة لتديم بقاءها وتؤبّده داخل لعبة جيوسياسية من ناحية، وبين الأعداء الحقيقيين للحرية والتنوع والهوية والمشاركة والمواطنة الحقيقية والديمقراطية من ناحية ثانية. كل ذلك يجعلنا نقلب الطرح السياسي فنعاود أولًا مساءلة مقاييس الشراكة الجماعية ومقاييس المواطنة ما دامت المفاهيم ليست معطى ما قبليًا وإنما تتضح وتنمو داخل الحراك الاجتماعي، ونعاود ثانيًا مساءلة مولد الثورة ومنطقها في عالم متنوع؛ فالثورة لا تحدث إلا في حالة تحوّل عميق تواجهه أمة معيّنة. والقراءة التي يجب توخيها لفهمها تتجاوز الثورة كحادث أو جملة حوادث، وذلك لتشابك التاريخ (الماضي) والمعاصرة (الحاضر) تشابكًا يسهّل علينا فهم المرحلة التي تفترض قيامها أو فشله من دون ادعاء أن الثورة تغنينا عن المستقبل، وكذلك من دون ادعاء أنه يمكن اقتحام المستقبل من دون ثورة. من هنا كانت قراءة الثورة محاولة لاستلهام الثورة نفسها بعد أن بلغ عندنا الأمر حد إرادة تكوين نظرية عن الثورة التي غابت عن تراثنا السياسي الذي كان دومًا تراثًا يدور حول شروط تعيين الحاكم وطاعته وتأبيده لا تراثًا يدور حول شروط إزاحته والتمرد عليه [2] .

تقوم قراءتنا على تصوّر مشروعٍ مشترك لمستقبل دولة أو دول تلامس معًا قيمًا ومبادئ ذات بُعد عالمي. وتكون القراءة ضرورة لفهم الحراك الاجتماعي وتتبّع أبعاده الإنسانية التي تحتاج دومًا إلى وقفة، فتبعده عن تلك المحاولات المحتشمة والمغرضة أو العنصرية التي لا ترى العالمية إلا في الشمال، ولا تستسيغ تحوّل منطق العالمية إلى دول الجنوب، فذاك ربما يهدد مصالحها، فقد تتحول إلى مستوردة للثورات وربما استيراد أشياء أخرى. فالما حدث في تونس ليس مجرد اضطرابات أو قلاقل بقدر ما هو مقدمة لعصر جديد قد ننجح في صنعه حيث فشل هنيبعل، ونوفّق حيث أخفق

أو جعلوه يُخفق؛ فروما أحرقت قرطاج وخرّبتها، وقرطاج أهدت روما وأوروبا وآسيا وأميركا وبقية العالم طرازًا جديدًا من الثورات قد تعطي أفقًا مغايرًا لما ألفناه إلى الآن؛ قراءة جديدة نطلبها حينئذ، والباعث عليها هو فهم ما جرى في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 و14 كانون الثاني/ يناير 2011 والما حدث في العالم العربي، وكذلك الما حدث في أوروبا وأميركا نتيجة حوادث تونس، متجاوزين قراءات احتلّت واجهات وملأت شاشات لتؤثث الفرجة من دون أن تكون قراءة.

X انظر: محمد علي الكبسي، في نقد فلسفة الإختلاف (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2012).

X كنا أول من أشاروا إلى غياب نظرية الثورة في التراث العربي الإسلامي، وبيّنا كيف أن جميع أدبيات السياسة والفلسفات السياسية والممارسات الأدبية عامة وُضعت لتبرير الطاعة والولاء باسم الخوف على الإسلام. فهي إبداعات حمائية وقائية دفاعية لا ترتقي إلى مستوى نظرية الثورة. انظر: محمد علي الكبسي، نشأة الفكر السياسي عند العرب: حفريات في مسلمات الفكر العربي (دمشق: دار الفكر، 2005).

أولًا: القراءة الأميركية أو ثورة الإنترنت

يبدو أن متتبعي ما وقع في تونس من المختصين أصروا على تسمية هذه الحوادث في أيامها الأولى ثورة الإنترنت، لأن المدوّنات وموقعي «فيسبوك» و«ويكيليكس» قامت كلها بدور كبير في انطلاق حوادث تونس كما تصوروها. وتصوروا الاستخدام الماهر لتكنولوجيا المعلومات لدى الشباب التونسي من ناحية والاطلاع على البرقيات المشفرة للدبلوماسيين بشأن فساد نظام زين العابدين بن علي، وهي البرقيات التي نُشرت على موقع «ويكيليكس»، وحتى الأفلام المتحركة، المتمحورة حول الموضوع نفسه التي نُشرت على موقعي «يوتيوب» و«فيسبوك»، عجّلت في إخراج حشود الشباب إلى الشوارع؛ فبحسب هؤلاء الملاحظين، كان لموقع «ويكيليكس» دور مهم في إسقاط النظام التونسي لمّا نشر في بداية كانون الأول/ ديسمبر 2010 برقيات سرية للسفير الأميركي روبرت غودتس عن التعسف والفساد اللذين مارسهما أفراد أسرة بن علي وفضح أعمالهم وشهّر بها، فأدى ذلك إلى ظهور أول تظاهرة سلمية في العاصمة التونسية في 10 كانون الثاني/ يناير نتيجة الدعوات المتكررة عبر «فيسبوك»، وفي 14 من الشهر عينه، سقط النظام نهائيًا. وبحسب هؤلاء المحللين، كان موقع «ويكيليكس» أكبر موقع حرّض على الثورة في تونس، ولهذا سمّوا ثورة تونس «ثورة الإنترنت»، ورأوا في مفاعيل تكنولوجيا «تويتر» وتشهير «ويكيليكس» أحسن سفير يمكن توجيهه قريبًا إلى الدول الشقيقة لتونس [3] . فنجاح ثورة «فيسبوك» و«تويتر» و«ويكيليكس» في تونس شجّع على استخدام التقنيات ذاتها في ما بعد في مصر للاقتداء بتونس وثورتها.

أشارت صحيفة البرافدا إلى أن المبحر في الموقع الإلكتروني «صوت أميركا» في كانون الثاني/ يناير يشاهد استخدامات ضابط سابق في الشرطة المصرية عمر عفيفي الذي يقطن في الولايات المتحدة لفيديو يظهر فيه وهو يعلّم كيفية استخدام تقنية «تويتر» من أجل إخراج آلاف المصريين إلى الشارع للتظاهر ضد نظام مبارك، كما أنه وضع على الإنترنت إرشادات تسمح بالتغلب على أساليب زملائه السابقين في سلك الشرطة حتى لا يشوّشوا عليهم. هكذا يبدو، بحسب هؤلاء المختصين، أن استخدام «التقنيات العالية» بات يزعزع الوضع في أي بلد ذي قابلية للزعزعة، وفي أي لحظة وفي أي منطقة، وتحت أي مبرر. وكذلك حين تريد أميركا وتأمر، وهذا ما يسكت

عنه هؤلاء المحللون.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن النظر إلى ثورة تونس في بُعد واحد هو البُعد التقني و«الإنترنتي» يمثّل قصورًا في النظر إلى الحوادث التي جرت، أكان في تونس أم في مصر. ربما صحيح أن الرئيس الأميركي أوباما انتصر على غريمه في الانتخابات الرئاسية بتوظيف تقنية الإنترنت للحصول على أعلى نسبة من الأصوات، لكن هذا لا يكفي لنطابق بين عملية ترشيح أوباما وما وقع في تونس، لغرابة ونفور هاتين الظاهرتين بعضهما من بعض [4] ؛ فالثورة عادة فعل سياسي بامتياز يتطلب وعيًا سياسيًا حادًا يكون بمنزلة اليقظة الدائمة والاستعداد لاستنفار عام، على خلاف ظاهرة الانتخابات وما يظهر في ساحاتها من وجود لفئات أو أحزاب مختلفة الأهواء والمصالح، ولا تتطلب استعدادًا سياسيًا قد ينتهي إلى الموت أو الحرب.

صحيح أن الشباب الذي انخرط في الحملة على زين العابدين بن علي في الأيام الأخيرة لم يكن كله مسيَّسًا أو أن ما ظهر عبر نشرات الأخبار والصور والفيديوهات من مشاهد الاحتجاجات وقمع الشرطة للمتظاهرين ومن إطلاق الرصاص الحي عليهم، وُظف لمصلحة المعارضة التي أجادت استخدام الوسائل التقنية الجديدة، لكن يجب ألا نجعل هذا التوظيف سببًا لهذه الحوادث التي دفعت برئيس إلى الهروب؛ فهذا الأمر يشبه من يوظف المدية التي يصنعها الذمي في الذبح ليقول إن الذبيحة ليست حلالًا، في حين أن المدية لا دخل لها في أهلية الذبيحة أو عدم أهليتها، بحسب عبارة ابن رشد. كما أن لا شأن للإنترنت والمدوّنات ومواقع «فيسبوك» و«تويتر» في حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 إلّا بصفة كونها واسطة توسّطت بين ما حدث والنزول إلى الشارع، فكانت خير ممهد لذلك.

إن التقنيات الحديثة (بريد إلكتروني وإنترنت ومواقع مثل «فيسبوك» و«تويتر») المدعومة من جانب الولايات المتحدة عبر موظفيها أو موظفي سفارات دول أخرى أو عبر منظمات غير حكومية وما شابه ذلك، لم تنتج بمفردها الانفجار المتولد يوم 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في تونس أو يوم 17 شباط/ فبراير 2011 في مصر أو في اليمن أو في ليبيا؛ فانعدام الديمقراطية، وارتفاع نسبة البطالة، وتطويق الحريات، واحتكار أصهار الرئيس زين العابدين بن علي جميع المؤسسات الاقتصادية (بنوك، شركات، معامل، أراض فلاحية، موانئ)، وانتشار الفساد والمحسوبية، كل ذلك لا يمكن أن تختزل دلالاته، بقدرة قادر، إلى دلالة المدوّنة أو الموقع أو الشبكة

العنكبوتية. فتكديس المدوّنات والمواقع أو الإنترنت لا معنى له لو لم تبلغ حدة انسداد الأفق السياسي وتفاقم مظاهر الفقر والظلم والتسلط ذروتها، ولو لم يبلغ غياب العدالة وانتشار الفساد حدّ الشطط، ولو لم يشتد استثراء فئة محدودة على حساب بقية فئات المجتمع، وكذلك لو لم تُطلَق أيدي رجال الشرطة في عمليات قمع المعارضة واستبعادها ومطاردتها، ولو لم يبلغ تـهميش سبل التعبير والعمل أمام حَمَلة الشهادات العليا حدّه ليحوّلهم محبَطين ومنتحرين، وكذلك لو لم يحدث غياب التنمية الحقيقية وعدم محاسبة الفاسدين. لولا ذلك كله، لما كان هناك زلزال حتى لو دام إبحارنا في المواقع الإلكترونية خمسين سنة ضوئية. إن واحدة وعشرين دولة عربية تستثمر 501 تريليون دولار في اقتصاد الدول الغربية ولا تستثمر لتنمية اقتصادها الوطني إلا 10 مليارات دولار ليست في حاجة إلى «فيسبوك» ليجعل شعوبها تتمرد وتدرك ارتهانها وتخلّفها وتبعيتها، وترفع شعار إرحـل أو شعار الشعب يريد إسقاط النظام؛ فالأوضاع المزرية التي جثمت على كاهل المواطن العربي وناهزت الخمسة والخمسين عامًا كانت السبب المباشر لانفجار الحوادث في تونس ومصر واليمن، ولقيام حرب أهلية في ليبيا وسورية، وتسيير تظاهرات وسقوط قتلى على أيدي أجهزة الأمن في البحرين والمغرب والجزائر والأردن وموريتانيا والعراق والسعودية [5] .

حين ينعدم الوعي نتكلّم على ثورات رقمية وعلى ثوار رقميين على طريقة الكاتب الجزائري محمد لعقاب المختص بنشر كتب عن الإنترنت مثل عصر ثورة المعلومات (1999)، ومجتمع الإعلام والمعلومات: ماهيته وخصائصه (2003)، ووسائل الإعلام والاتصال الرقمية (2007)، والتأثير السياسي للإنترنيت: أوباما نموذجًا (2009)، وغيرها من المساهمات التي لا قيمة لها إلا من حيث التعتيم على الذهن وجعله يعيش حالة استلاب باسم العلم هذه المرة. وفي كتابه المواطن الرقمي: كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية، يبالغ في تصوير التأثير الرهيب الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات في حياة البشر بكل مظاهرها، وكيف أدت الثورة الرقمية إلى نجاح الرئيس الأميركي باراك أوباما في الانتخابات، وأنتجت أو صنعت الربيع العربي بدءًا بتونس، فصارت الثورات من قبيل «صُنع في أميركا، وصار الرؤساء رقميين، والحكومات رقمية، والمواطن والأرض والسماء والأخلاق والتاريخ والديموقراطية رقميين، فلا عجب في أن يزعم أنه تنبأ بالثورات العربية رقميًا في عام 2009» [6] .

للخروج من حالة الاستلاب، يجب أن نفهم أنه لإحداث ثورة يجب أن

تتحول الحوادث مقدمةً لإصلاح عطب الداخل بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والعقدية والفنية [7] ، وكذلك إصلاح عطب الخارج، أي إصلاح العلاقات المغاربية/المغاربية، والمغاربية/العربية، والمغاربية/الغربية، والعلاقات العربية/العربية، والعربية/المغاربية، والعربية/الغربية، فذاك ما نسميه ثورة. أما تقديم المعلومات أو تبادل الآراء داخل الشبكة العنكبوتية أو المواقعية، كما روّجت الصحافة، فلا يعطي ثورة تمأسس للحكم الرشيد.

بالاستعانة بـ هـ. فدرين، ندرك أن العولمة وقائع تقنية فرضت نفسها في القطاع الخاص، وهي ليست فكرًا، لأنها ظاهرة لا تمس أي اقتصاد، وإنما بالكاد تمس اقتصاد السوق والاستهلاك واقتصاد تحويل العملات والتدبير الاستثماري. وما دمنا الآن غير واعين تمامًا نظام العولمة الذي لا يزال قيد التشكّل بأدوات ومحددات نظرية، فإن مثَلنا مثَل الذي عاش فترة انتقال العالم من العصور الوسطى إلى عصر التنوير، أو فترة الانتقال من العهد الفلاحي إلى العهد الصناعي من دون أن يفقه هذا الانتقال [8] . فنحن الآن ننتقل من العهد الصناعي إلى عهد المعلوماتية، على حد تعبير ريجيس دوبريه (siRég Debray) فلزم، بحسب الأميركيين، أن يكون ما حدث عندنا ثورة «إنترنتلجية» أو ثورة هلامية يصعب تحديد من قام بها نظرًا إلى صعوبة تحديد الفاعل لمثل هذا الحراك «الإنـترنتلجي» و«الفيسبوكي». ومغزى هذا القول إخفاء الدور الحقيقي للقوى المحلية والإقليمية، وحتى الدولية، حتى يظل نشوء هذه الظاهرة دومًا كالفطر.

يتوازى التفسير «الأنترنتلجي» و«الفيسبوكي» مع الرؤية الرافضة للتاريخ وللحراك الاجتماعي، ويقصر عن إدراك حركة الثورة وحركة مفهومها المتشعّب في مختلف مراحل الممارسات السياسية المتصادمة بالحزب الحاكم على امتداد خمسة وخمسين عامًا. لهذا، ركّز هذا التفسير على الجانب التقني الذي يبلغ أوجه في المد المعلوماتي [9] الذي يجب عدم النظر إليه على أنه مجرد تعميم لتجربة النجاح التي عرفتها الحملة الانتخابية للرئيس أوباما عن طريق الـ «فيسبوك» ورغبة في تحويلها إلى نموذج، أو النظر إلى الثورة على أنها مجرد انعكاس لذاك الاتساع «الفيسبوكي» خاصة ولوسائل الاتصال والإعلام عامة، فذاك ما يجعل مقاربة ما حدث عندنا قاصرة عن الإحاطة بشمولية هذه الحوادث ومختزلة لبعض مكوناتها، ومعتمة على دور الولايات المتحدة الأميركية الذي يتطلب ضرورة الوقوف عند دلالته في تشكيل ما يحدث من تحولات محلية بصفة كونها مكوّنًا من مكونات العالمية الجديدة

التي تدعو اليها (الشرق الأوسط الجديد). كانت تسريبات «ويكيليكس» و«فيسبوك» و«تويتر» الاختيار الأمثل لتطبيق وإنجاز توصيات مراكز الدراسات الاستراتيجية التي تخصَّص لها ميزانيات ضخمة لتضع التصورات المستقبلية وفق ما تقتضيه مصلحة الولايات المتحدة. هذا السير الجدي نحو هذه العالمية الجديدة يجعل الوقوف عند التقنيات «الفيسبوكية» وقوفًا عند الشجرة التي تخفي الغابة ما دام أنه إغفال مشين لدور القوى الوطنية وإخفاء لمتابعة الشأن الإقليمي والدولي للمحلي ومراقبة له، وإخفاء لمسؤوليات هذه القوى في ما جرى ويجري في تونس واليمن ومصر وليبيا وسورية والبحرين والجزائر والمغرب وغيرها.

إن الربيع التونسي والعربي لا يمكن أن يكون صناعة غربية، ولا صناعة «القاعدة»؛ فهو حراك وطني، لكن أطرافًا دولية وإقليمية عديدة تريد استثمار الما حدث في منطقتنا الاستراتيجية والغنية بالثروات والممثِّلة لمحور اهتمام دولي من أجل تحقيق مصالحها.

إذا كان ثمة ميزة تلوح من خلال متابعتنا القراءة الأميركية فهي كوننا استطعنا بيان أن الإنترنت، بصفته تقنية، ليس الفاعل الذي يقف وراء ما حدث [10] ؛ فالذي يقف ويُخرج آلاف الناس إلى الشارع للتظاهر ضد نظامهم هو الشركات التي تملك تلك المواقع الإلكترونية وليست دومًا شركات أميركية فقط، وإن تكن هذه الأخيرة هي الأقوى والأقدر على أن توجّه الحوادث وفق مصالحها وأن تحدد زمن وقوع الثورات. هذا الفهم للشروط الموضوعية الخارجية يمكن أخذه على أنه توسيع لدور الشروط الموضوعية الداخلية التي لا بد لأي حركة في اتجاه التغيير أن تأخذها في الاعتبار، وهذا مجال لإعادة النظر في القوالب النمطية المستعمَلة عادة في الفكر السياسي.

لعلنا نجد في ما كتبه أحد أبناء قرية المكناسي، من معتمديات سيدي أبو زيد، بلد محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه، ما يشفي غليلنا في نقل ما حدث بأمانة، فهو يقول: «عايشت حوادث الانتفاضة وهي لا تزال في أسبوعها الأول في مسقط رأسي مدينة المكناسي، وكنت أشاهد ليلًا ابن خالتي المعدم الذي يعيش من إيراد عربة بدائية يجرّها حمار، وهو يرفع الشعارات الثورية ليلًا، ويشتبك مع البوليس رفقة أمثاله من المعدمين، مستحضرًا ذكرى أخيه الذي قُتل غيلة في مركز البوليس قبل سنوات قليلة، وعاينت حال خالتي المريضة بالربو، التي ما زالت تطهو طعامها على الحطب، حتى إن قنبلة مسيلة للدموع من صنع أميركي أصابت قِدرها

فسببت لها اختناقًا. وكانت أمّي المسنّة وابن أخي الذي لم يبلغ من العمر عامه الأول في الوضع ذاته، رفقة بقية أفراد العائلة الذين تهاطلت عليهم وهُم في بيوتهم قنابل الغاز وشتائم أعوان البوليس. كنت أشاهد المعدمين من أبناء مدينتي الصغيرة الذين لا يعرف معظمهم عن الفيسبوك أي شيء، وقد استنبطوا بفعل التجربة وسائل مبتدعة في مقاومة قوات البوليس، ومطالب الأرض والشغل والحرية على شفاههم.

كان يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر 2010 يومًا مشهودًا في تاريخ الانتفاضة التونسية؛ فخلاله سقط أول شهداء الانتفاضة (محمد العماري) بالرصاص الحي بينما جُرح العديد من رفاقه. كانت الوقائع دراماتيكية وقد مثّلت منعطفًا حاسمًا. وغير بعيد عن مكان الجريمة، تمّت في مدينتي محاصرة مقر البوليس وتنظيم اجتماع عام أمامه، وأجبرت الجماهير المنتفضة البوليس على ركوب عرباته والتأهب للرحيل، قبل تراجعها عن ذلك عندما وصلتها التعزيزات، كانت الجماهير المعدمة تقاوم على طريقتها، وكان بعض الشبان يهزجون بأشعار وأغان ثورية وهم ينصبون كمائنهم لقوات البوليس، فهل كان هؤلاء كائنات فيسبوكية حطت الرحال فجأة في عالم الواقع؟» [11] .

هذا النص الواقعي يجعلنا منتبهين إلى من أعلوا قيمة التكنولوجي على السياسي وجعلوه سببًا رئيسًا في صنع الثورات، ويجعلنا منتبهين إلى أولئك المفكرين الذين يخفون وراء التعميمات الأسباب الحقيقية التي ربما تحرجهم؛ فنوآم تشومسكي أشاد في تصريحاته بشأن الثورة التي أطاحت الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إشادة فضفاضة بما سمّاه ثورة تونس وثورة مصر، ورأى فيهما منعطفًا مهمًا في المنطقة العربية. وأوضح «أن هاتين الثورتين كسرتا حاجز الخوف ليس في تونس ومصر فحسب بل في كل بلدان المنطقة التي باتت شعوبها تتطلع إلى «استنساخ» مثل هذا السيناريو». وأضاف: «إن ما يحصل حدث هائل لكل المنطقة وينبئ أيضًا بتحوّلات هائلة ومغرية لكل الشعوب الأخرى التي تعاني من القهر والاستبداد والفساد»، وأن «رياح التغيير والثورات بدأت في الهبوب على المنطقة بشكل مفاجئ، وأيضًا بشكل قوي»، مشيرًا إلى أن الشعوب أخذت قرارها بيدها اليوم وأنها وضعت كل الأنظمة الدكتاتورية والمستبدة أمام الأمر الواقع. وأوضح أن الثورة اليوم أصبحت «مغرية» وأن هذه «العدوى الطيبة» ستكون مصير أي نظام لا يصغي إلى شعبه ويصمّ أذنيه عن مطالبه بتحقيق الحرية والديمقراطية والتغيير [12] ، لكنه لم يتعرض لتحديد

طبيعة قيام هذه الحوادث: هل هي الإنترنت أم «سنوات الجمر»؟ فنجاح الثورة يتطلب تدخلًا اقتصاديًا لا تدخلًا «إنترنتلجيًا»، وربما هذا ما أدركته أميركا، فأعلنت على لسان لورا داندريا تايسون، المستشارة الاقتصادية السابقة في البيت الأبيض والأستاذة بجامعة كاليفورنيا، أنه يوفر لدول الخليج، التي لديها فوائض مالية كبيرة ونجحت في الوقت نفسه في أن تنجز مشاريع تحديث وتطوير وإصلاح لاقتصادها، فرصة أن تتكفل بمساعدة دول الثورة. وأضافت أنه يجب على دول الخليج أن «تتعاون مع الدول الأعضاء في مجموعة العشرين لوضع حزمة من المساعدات المالية والاقتصادية لهذه الدول التي برزت فيها الآن ديمقراطيات نامية بشكل يدعم الإصلاحات والتحديثات فيها» [13] .

يبدو أن الغرب يحتاج إلى لغة جديدة تتقنها الأنظمة الجديدة التي ستفرزها انتخابات ما بعد 14 كانون الثاني/ يناير أو 14 شباط/ فبراير لبلوغ البلدان أهدافها ما دامت عملية التغيير التي انطلقت في تونس وبعدها مصر واليمن وليبيا والمغرب وغيرها. ستهدئ من روع دول الغرب وإسرائيل التي ما زال الخوف يهزها حذرًا من كل جديد يحصل [14] ؛ فما حدث ما زال دون درجة الثورة، لكن هذا لا يعني تراجعًا عما خطّه عند قيامه، لأن لذلك نتائج بعيدة المدى بالنسبة إلى تونس أو إلى المنطقة المغاربية أو إلى الشرق الأوسط والعالم الإسلامي عمومًا وحتى أوروبا وأميركا [15] .

إن السؤال الذي يُطرح بقوة هو: هل فعلًا ما حدث عندنا وانتشر في بقاع عديدة في آسيا وأوروبا وأميركا سيكون بداية النهاية للنظام العالمي «الأحادي القطب»، أم بداية الهيمنة على دول المنطقة العربية، عبر تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبالتالي التحكم في ثروات المنطقة الممتدة من الخليج العربي شرقًا حتى المحيط الأطلسي غربًا، وفي مقدمتها النفط والغاز والمعادن، بصفتها أساسيات الصناعة والزراعة؟

يؤكد كبار السياسيين والمفكرين والخبراء الأميركيين أن استراتيجية واشنطن تقوم على توسيع دائرة التحكم في النظام الدولي، عن طريق منع ظهور قوى دولية أو إقليمية قوية منافسة لها في أوروبا وشرق آسيا والحوض المتوسط. وقد بيّن بريجنسكي في كتاب عن أميركا وميزان القوى في العالم، أن ظهور قوى محلية ذات توجه «إسلامي» في المنطقة العربية يمكن تحويله عاملًا مساعدًا للسياسة الأميركية؛ فالمد الإسلامي ظاهرة عاجزة عن خلق منطقة نفوذ جيدة تهدد المصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة،

وينحصر تأثيرها في تحويل المنطقة إلى بؤرة اضطرابات دورية بسبب عجزها عن تأسيس دولة محور، على الرغم من قدرة الأصولية الإسلامية، بحسب تعبيره، على تهديد المصالح الأميركية في المنطقة على المدى البعيد.

يظهر أن مرحلة جديدة في العلاقات الدولية بدأت تظهر منذ مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في كانون الأول/ ديسمبر2011، وهو المؤتمر الذي حدد كيفية التعامل مع المناطق الساخنة في العالم بما ينسجم والمصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة [16] .

X تقول برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية بتونس في حزيران/ يونيو 2008، نشرها «ويكيليكس»، إنه: «سواء كان الأمر يتعلق بالنقد أو بالخدمات أو الأراضي أو الممتلكات، يشاع أن عائلة بن علي تطمع فيه وتحصل على ما تريد، وهناك اعتقاد على نطاق واسع بالفعل أن بن علي وعائلة زوجته، الطرابلسي، غالبًا ما يشار إليهم من قبل التونسيين كشبه مافيا»، لتضاف بذلك إلى قائمة طويلة من المظالم ضد نظام احتكر سدة السلطة مدة 23 عامًا بعيدًا عن الرقابة والمساءلة. وأشارت برقيات «ويكيليكس» إلى تنامي مشاعر «الاشمئزاز» بين العديد من التونسيين تجاه الهوة في الثروة السائدة في المجتمع التونسي، في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30 في المئة. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الشعبية الواسعة النطاق قد اندلعت بسبب الضغوط الاقتصادية والفساد، فإنها كانت كذلك للتنديد بنظام سياسي انتهك حقوق الإنسان ولم يُبد أي احترام لسيادة القانون. وكما قيل، إن ارتباط الجيل الجديد من التونسيين بشبكة الإنترنت وموقع «تويتر» قد أثاره للتحرك ضد قمع قوات الشرطة والأجهزة الأمنية، ووفرت له تكنولوجيا اليوم قنوات، على الرغم من قيود حكومته، أثبتت أنها لا تُقدر بثمن لجهة نشر المعلومات ودعم الاحتجاجات، في حين لم يفعل «ويكيليكس» سوى كشف المزيد عن نظام فاقدٍ صدقيته حقًا. انظر موقع CNN لندن، 2011/2/17، .<http://edition.cnn.com/CNNI>

X يقول الجنرال فلاديمير أفتشينسكي، المحلل السياسي ورئيس فرع الإنتربول في روسيا، إن الرئيس الأميركي قرر بعد سقوط الرئيسين التونسي والمصري استدعاء كلٍّ من مديري مواقع «فيسبوك» و«غوغل» و«تويتر» و«ياهو»، وغيرها من شركات التقانة الأميركية، إلى مأدبة عشاء احتفالًا بنجاح هاتين الثورتين. وهذا يعني أن الثورة التونسية والثورة المصرية لم تشكّلا مفاجأة لأميركا. كما أن الرئيس الأميركي لن يفاجأ بالثورات المقبلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير. فهل ما زلنا نصدّق أن الثورة عندنا ظهرت بلا

قيادات؟ قال أسانج، في مقابلة أجرتها معه صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، إنه بدلًا من تمضية الوقت في حرب يدافع فيها عن نفسه وسمعته، قرر إشعال ثورة في الشرق الأوسط، مضيفًا أن دولًا مثل تونس ومصر كانت جميع عناصر صنع الثورة متوافرة فيها، مشبّهًا دوره في هاتين الدولتين بـ «تجفيف الأشجار تمهيدًا لإضرام النار بالموقد». نقلًا عن صحيفة كومسومولسكايا برافدا، 2011/3/3.

X الحركة الاحتجاجية فاجأت الكثيرين من متتبّعي الساحة الافتراضية بعد خروج الشباب بهذا الشكل وانتفاضته على من صادر حقه في التعبير والاطلاع على المعلومة، فالرقابة في عهد بن علي طاولت مواقع لاعلاقة لها بالسياسة أمام شبان عاديين غير سياسيين، أو معارضين لكنهم يجيدون استعمال الإنترنت وأثبتوا أنهم منخرطون في الحداثة، وذاك ما جعل الشباب بمختلف توجهاته يشارك في هذه الحملة: اليوم السابع، 2011/1/15.

X محمد لعقاب، المواطن الرقمي: كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية (الجزائر: دار هومة، 2011).

X تحدث جوليان أسانج عن دوره في الثورتين التونسية والمصرية من خلال تسريبه رسائل دبلوماسية أميركية، فقال: إن الأخبار السرية بشأن تونس لم تفضح فساد نظام بن علي فقط، وإنما أظهرت أيضًا الضعف الفادح للنظام. كان هناك خلاف بين نظام بن علي والجيش، والولايات المتحدة الأميركية ما عادت بالضرورة من مساندي النظام. انظر: الصباح (تونس)، 2011/4/21.

X H. Vedrine, «Mondialisation et pensée unique», dans: «La Méditerranée a l'heure de la mondialisation», Cahiers de la fondation Abderrahim Bouabid (Juin 1997). 1

X يلفت يفغيني ساتا نوفسكي النظر إلى أن زعزعة الأوضاع في تونس ومصر جرت بواسطة التقنيات الحديثة التي تدعمها الولايات المتحدة، لكنه يقول إنه عاجز عن تفسير سبب إقدام الولايات المتحدة على المساهمة في إطاحة نظام حليف، وهو يعتقد أن أميركا قدمت مصر إلى الإسلاميين على طبق من ذهب. ويعلل هذا الإجراء الأميركي بأن الساسة الأميركيين مصابون بمرض غبي اسمه «دعم أي ثورة كانت»، ولا يستطيع المرء إلا أن يستسلم، لأنه مرض مزمن حقًا. انظر: يفغيني ساتانوفسكي، «من يحصد الريح يحصد العاصفة،» ناشا فيرسيا، 2011/2/26.

X انظر مثلًا شركة «ميل» الروسية التي تُعتبر أكبر شركات الإنترنت في

روسيا، ويقدر طرحها بقرابة خمسة مليارات دولار، وهي تمتلك عشرة في المئة من أسهم «فيسبوك». ويُعتبر الثري الروسي، علي شير عثمانوف، أكبر مالكي هذه الشركة. ويُذكر أن موقع «فيسبوك» ينافس منافسة جدية موقع محرك البحث الشهير «غوغل» ليصبح أكثر المواقع الأميركية التي تزار. وقد أشارت تقارير أولية إلى أن موقع «فيسبوك»، تلقّى تمويلات واستثمارات تصل قيمتها إلى 500 مليون دولار لقاء 10 في المئة من حصصه، وهو ما يجعل قيمة الموقع 50 مليار دولار، أي ما يزيد على قيمة شبكات عملاقة مثل «ياهو» و«تايم ورنر» نفسها. ويسجل «فيسبوك» عوائد سنوية تتجاوز الملياري دولار، وهذا يعني أن النسبة الأكبر من العوائد هي أرباح صافية.

X فريد العليبي، «تونس: من الانتفاضة إلى الثورة،» في: «ملف: انتفاضات العالم العربي (12)،» الأوان، 2011/3/24. <http://www.alawan.org/article9479.html>.

X النوري الصل، «نعوم تشومسكي لـ «الشروق»: حان وقت الثورات... وما يجري يهدد كل الطغاة،» الشروق (تونس)، 2011/2/3.

X «تايسون: الربيع العربي أمام واقع اقتصادي صعب،» سي أن أن بالعربية، 2011/6/28، <http://archive.arabic.cnn.com/2011/MME/5/29/tayson.arabspring/index.html>.

X في لقاء مع مجموعة الصداقة الفرنسية- الإسرائيلية ومجلس الشيوخ ومجلس النواب، أجاب نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن السؤال التالي: هل تثير حركات التمرّد في العالم العربي مخاوف إسرائيل؟ انظر: Le Figaro, 2011/6/26.

X انظر اشتباكات الشرطة الأميركية في أوكلاند بكاليفورنيا مع محتجين مؤيدين لحركة «احتلوا وول ستريت»، بعدما تمكن آلاف آخرون من غلق ميناء المدينة، وهو خامس أكبر ميناء تجاري في الولايات المتحدة، لساعات طويلة. تقول منظمة AVAAZ المدافعة عن حقوق الإنسان إن موجة الاحتجاجات في العالم بأكمله هي الفصل الأخير من تاريخ السلطة المدنية في العالم ويُكتب هذه السنة. فانتحار بائع خضروات يائس فجّر معركة الديمقراطية في العالم العربي بأكمله.... وكذلك صيام رجل في الهند أخرج ملايين الناس إلى الشارع وجعل الحكومة تركع وتتقدم بإجراءات عملية لوقف الفساد. وامتدت احتجاجات المواطنين اليونان بلا هوادة أشهرًا عدة ضد اقتطاعات غير عادلة في المصاريف العمومية. وفي إسبانيا تحدى آلاف

الغاضبين قرار منع مسيرات ما قبل الانتخاب، وأنشأوا مخيمًا احتجاجيًا في la Puerta del Sol لفضح الفساد السياسي، وكذلك طريقة الحكومة في معالجة الأزمة الاقتصادية. وفي إسرائيل شيد الناس قرى من الخيام في الصيف احتجاجًا على ارتفاع أثمان السكن وطلبًا للعدالة الاجتماعية. <http://www.avaaz.org/fr/the_world_vs_wall_st_fr/?vl>.

X «روسيا تلوح بورقة التحالف مع الصين في وجه أميركا،» العرب، 2012/12/10. <http://www.alarab.co.uk>.

ثانيًا: القراءة الروسية أو ثــورة الـتــمور

لم يربط الروس الذين أطلقوا على ما حدث في تونس اسم ثورة التمور تسميتهم لما وقع بأي دلالة ثورية، بل ربطوها خطأ ببُعد جغرافي لأن ما يشدهم إلى بلادنا هو الأماكن التي زاروها في جولاتهم السياحية أو خلال إقامة بعثاتهم الدبلوماسية عندنا من دون وعي حقيقي بجغرافية البلاد. ونعتقد أن التسمية حصلت نتيجة الربط الآلي والخاطئ بين الجنوب الذي وقعت فيه الحوادث وجنوب الواحات. ولكي يعطوا انطباعًا بأنهم عارفون بالبقاع التي انفجرت فيها الثورة، يأخذون المشهور من التسميات، وهو جزئي، ليسمّوا به الكل. فالكل يعلم أن الحوادث لم تقع في جنوب الواحات، حيث تكثر التمور، على الرغم من أنه كان للواحات مشاركة فعّالة في ما وقع؛ فالجنوب الذي شبّت فيه الثورة ليس ذاك الجنوب الذي يعرفه السياح عادة، ولم يكن يومًا مزارًا إلا لذوي الفاقة والحاجة، وربما هذا ما جعله جنوب العصيان. وانطباع زوار الواحات من السياح الأوكرانيين والروس شبيه بانطباع السياح الفرنسيين الذين يزورون منطقة نابل والحمامات في تونس، ويشتمّون روائح الياسمين هناك، فيربطون بدورهم ما حدث بزهرة الياسمين.

على الرغم من النقد الذي وجهناه إلى التسمية الأميركية، تظل هذه الأخيرة أعمق كثيرًا من تسمية الروس لما حدث عندنا؛ فالتسرع والانطباعية والربط الآلي والخاطئ بين الثورة والتمور، ثم التردد والتراجع السريع عن هذه التسمية، في التحليل، كل ذلك هو ميزة الصحافة الروسية. فمراسل وكالة «ايتار تاس» الروسية للأنباء دميتريزي لينين يكتب من بيروت يوم 16 كانون الثاني/ يناير 2011 مقالة بعنوان هل ستجلب «ثورة التمور» في تونس رياح التغيير إلى بلدان الشرق العربي؟ وبعد وصف ما حدث في تونس، والتحذير تحذيرًا مريبًا منه باسم الخوف من إمكانية تأطير أو قيادة حزب النهضة الديني للحوادث في البلاد، لأن زعيمه راشد الغنوشي تعهد، بحسبه، بالمساعدة في إقامة حكم ديني (كذا)، لم تبدُ منه ولو إشارة واحدة لتفسير سبب اختياره هذه التسمية، كما أنه لم يسأل عن طبيعة ما حدث: هل هو ثورة أم انتفاضة؟ وما شغل بال هذا المحلل ومحللين روس آخرين هو صدق أو عدم صدق تأييد رئيس أميركا أوباما ما وقع في تونس. وحتى يطعن في جدية موقف الكونغرس الأميركي المرحِّب

بالحوادث في تونس، ربط ذلك بالتوسع الأميركي في العالم. كتب الجنرال أفتشينسكي في صحيفة كومسومولسكايا برافدا مقالة بعنوان: باراك أوباما قرر أن يطرق الحديد وهو محمًّى ليقول لنا إن الملحمة التونسية عمل من أعمال الرئيس أوباما الذي قرر تعميم تجربته الانتخابية «الفيسبوكية» الناجحة على تونس وعلى بقية دول المنطقة والعالم أجمع، نكاية في الروس (كذا)، وإثباتًا أن نموذجه وحيد لا مثيل له. هذا النموذج الأميركي الناجح هو استخدام تكنولوجيا المعلومات بحسبه لتنظيم الاضطرابات والدفع بالثورات المسماة «ملوّنة» في كلٍّ من مولدافيا وإيران وتايلاند وصولًا إلى أفريقيا، وها هو الآن يدفع بها في البلدان العربية. لهذا، لا يُستبعد أن يكون للرئيس الأميركي علاقة بتسريبات موقع «ويكيليكس»، ويعتبر ملاحقة واشنطن لمؤسس الموقع جوليان أسانج مناورة لتحويل الأنظار عن حقيقة ما يجري، وأن تهديده بالإعدام على الكرسي الكهربائي مجرد خدعة لإلهاء الصحافيين وعامة الناس.

يعتقد أفتشينسكي أن أسانج قام بدور مهم في إسقاط النظام التونسي، وجاء على موقع «ويكيليكس»، بحسبه، القول إن «أهدافنا الرئيسة هي الأنظمة الاستبدادية في كلٍّ من الصين وروسيا وأوراسيا، لكننا نتوقع أن نتمكن من مساعدة أولئك القاطنين في الغرب الذين يريدون معرفة حقيقة التصرفات غير القانونية، أو غير الأخلاقية لحكوماتهم وشركاتهم». ثم يتحدث كيف نشر على الموقع، في بداية كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، نصوص برقيات سرية للسفير الأميركي روبرت غودتس عن التعسف والفساد اللذين مارسهما أعضاء أسرة بن علي، وتمكّن أسانج عبر هذه البرقية من صب الزيت على النار التي اندلعت في تونس. وجرت أول تظاهرة سلمية في العاصمة التونسية في 10 كانون الثاني/ يناير نتيجة الدعوات «الفيسبوكية»، وفي 14 من الشهر ذاته سقط النظام. ما دليله على ذلك؟ كان دليله اتهام الرئيس بن علي المخلوع أسانج بالتحريض على «ثورة الإنترنت»، أما الشعب التونسي، بحسبه، فيرى في أسانج بطلًا. ويوسع أفتشينسكي تحليلاته ويعممها ليكسبها طابعًا موضوعيًا ليقول لنا إن الأمر لا يتعلق بتونس فقط بل شمل مصر كذلك. وقد استخدمت التقنيات ذاتها في مصر، من أجل إخراج آلاف المصريين إلى الشارع للتظاهر ضد نظام مبارك. ما فائدة كل ذلك يا ترى؟

كنا نعتقد أن ذلك يرتبط برصد ما حدث في البلاد العربية لبيان أبعاده الإقليمية والدولية، وانعكاس ذلك على النفوذ الأميركي في المنطقة. لكن

يعلمنا هذا المحلل السياسي الروسي أن كل ما حدث أحدثه أوباما من أجل الحصول على جائزة نوبل للسلام نكاية بغورباتشوف (هكذا)، وأن تشبيه أوباما سقوط نظام مبارك بسقوط جدار برلين يعني، بحسبه، اعترافًا ضمنيًا بأن الرئيس الأميركي لم يستحق جائزة نوبل للسلام إلا على جهة دَين أو سلفة قدّمها الرئيس غورباتشوف إلى أوباما وقبِل هذا الأخير السلفة ثم تنكر لغورباتشوف نفسه.

هكذا نستفيق على أن ما حدث عندنا، أكان ثورة أم انتفاضة، يقاس بحسب هواجسهم أو مشاريعهم. فما حدث عندنا وما قمنا به ونحن نعتقد أنه من أجل الكرامة والحرية والديمقراطية لا يعدو أن يكون كرهًا وبغضًا وحسدًا أميركيًا تجاه الروسي الطيب. وزعزعة الأوضاع في العالم والثورات أو الانتفاضات سببه العداء الأميركي لروسيا. فقد بات واردًا في أي لحظة وفي أي منطقة، وتحت أي مبرر، حدوث ما حدث في تونس، وخاصة في الأنظمة الصديقة لروسيا، لكن تونس وإن لم تكن عدوة فهي لا تعدّ من أصدقاء روسيا، فكيف يفسر الخبراء الروس حدوث ذلك في بلد علاقته بهم باهتة؟ هكذا تقرأ روسيا ما وقع عندنا من حوادث.

صحيح أن أميركا تمانع أصلًا في منح روسيا دورًا ملموسًا في الشرق الأوسط أو في شمال أفريقيا دفاعًا عن مصالحها، وصحيح أن روسيا واجهت محنة شديدة الوطأة تسمى ملحمة الغاز مع كلٍّ من أوكرانيا وبيلاروسيا، وقد أسفرت عن استعادة أوكرانيا من مخالب واشنطن وحلف الناتو وإطاحة الثورة البرتقالية الكارهة موسكو، وصحيح كذلك أن الغرب دومًا يستثمر الوضع في العالم سياسيًا، ليثير الخوف من روسيا، والأصح أنه إذا انفردت الولايات المتحدة بالوجود السياسي في أغلب دول العالم، فمن الممكن أن تذهب الأمور إلى ما لا تشتهي مصالح روسيا. فهل مساحة الوجود السياسي والعسكري والاقتصادي الروسي الحالي في العالم تسمح باستثمار مقترحات روسيا أو أخذها بشكل جدي؟

يبدو أن خطوات روسيا وتصريحات رؤسائها تجاه دول أخرى مثل الجزائر والعراق وأفغانستان والسودان ومصر وليبيا وغيرها، ليست في حجم ما تعرضه أميركا أو الصين؛ فحين تطرح روسيا مسألة إعفاء الدول المتحاورة معها من الديون المتوجبة لها عليها، فإن ذاك لا يكفي لمواجهة ما تقدمه أميركا أو الصين أو حتى إسرائيل من مساعدات مدعومة بحماية فعلية في أثناء الأزمات. ولا تبدو روسيا من الدول ذات السياسة الاقتصادية الناجحة؛ فعلى سبيل المثال، حين يطرح رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس

الاتحاد الروسي والمبعوث الروسي الخاص في أفريقيا ميخائيل مارغيلوف مسألة إعفاء السودان من ديونه الخارجية أمام المجتمع الدولي، وحين يطرح موضوع رفع الحصار المفروض على النشاط الاقتصادي السوداني، ولا يتفاعل السودان مع هذه المقترحات، فإن ذلك أكبر دليل على الريبة التي تلاحق جدية السياسة الاقتصادية واللوجستية الروسية. فالعيب ليس دومًا خارجيًا، والإخفاق ليس دومًا سببه أميركا. والعودة إلى نظام روسيا وفحصه والوقوف عند أسباب العطب واستمرارها فيه، حتى بعد التخلي عن الاشتراكية، كفيل بالبحث أولًا داخل ما يجري من منافسات بين القوى الدولية، ومدى وزن وحضور الدول الإقليمية في هذه المنافسات، ثم محاولة فهم ما يحدث داخل القوى المحلية لإدراك حقيقة ما يحدث فيها.

إن ما لا يمكن إخفاؤه هو اعتراف روسيا بأميركا لاعبًا أساسًا في ما حدث. وقد رأينا هوس الروس بالأميركيين وتحميلهم كل شرور العالم، حيث غشّى ما حدث عندنا بصائرهم فلم يتورعوا عن تسميته مجرد رغبة أوباموية [نسبة إلى الرئيس أوباما] في الحصول على جائزة نوبل للسلام. ولم يتورعوا أيضًا عن مناقضة أنفسهم مرة أخرى فتخلّوا عن تسمية ما حدث عندنا بثورة التمور ليتبنّوا، بقدرة قادر، التسمية المتعارف عليها، ويصبح ما حدث عندنا ربيعًا عربيًا. ويبلغ تناقضهم قمته حين يعلن مارغيلوف أن «الغرب لم يقم بدور استفزازي في تفجير الثورات التي وقعت في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط». ولم يتردد مارغيلوف، في كلمة ألقاها في المنتدى السياسي العالمي الذي بدأ أعماله يوم 7 أيلول/ سبتمبر في مدينة ياروسلافل الروسية، في القول إن «الربيع العربي فاجأ الجميع. ولم تتكهن أي جهة خارجية ولا استخبارات أجنبية في وقوعه. وقد تسبب تأثير الدومينو في الاشتباه في مجيء الثورات من الخارج . لكن ما اتخذه الغرب من خطوات جوابية لا يؤكد أنه كان يؤدي دورًا تخريبيًا في المنطقة». وأضاف: «لن يؤدي أي تدخّل خارجي إلى اندلاع ثورة ما لم يعتزم الشعب تفجيرها ويبدي الجيل العربي الصاعد استعداده للانتفاضة». هكذا، بقفزة بهلوانية لا نعلم أسبابها، ما عاد أوباما حسودًا كنودًا لغورباتشوف، وما عاد أسانج مفجِّرًا للثورات في الدول العربية، وغدت أميركا بريئة من تهمة التدخل، وبات الشعب العربي مفجِّرًا للثورات. وبقدرة قادر يؤكد الخبير ألكسندر أكسنيونوك، سفير روسيا سابقًا لدى عدد من الدول العربية، أنه لا يوجد تدخل مباشر من جانب واشنطن في ثورات العالم العربي [17] .

نعتقد أن روسيا تتخبط تجاه ما يقع من حوادث في البلاد العربية،

وأنها لا تملك وضوحًا ولا فهمًا لما يجري في دول العالم، وهي الطامحة في استرجاع قيادتها التي انتزعتها منها أميركا. فبعد اتهامها الثورات العربية بأنها مخططات أميركا من أجل تسويق فكرة الشرق الأوسط الجديد، وبعد سقوط صديقها القذافي تحت ضربات الناتو والثوار أمام أنظارها من دون أن تحرّك ساكنًا، وبعد ترنّح نظام بشار الأسد الذي بات مهددًا بالسقوط، اعتقدنا انزياح الغشاوة عن أعين خبرائها، لكن يبدو أن عمى الألوان ما زال يصاحب أعينهم، فيصرون على تناسي الحرية والكرامة كسبب قوي لاندلاع حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في تونس، وينسبون ما حدث عندنا إلى المجاعة التي تصيب أفريقيا (كذا). يقول مارغيلوف: «ومن المعروف أن أسعار الأغذية في شمال أفريقيا تتوقف على الإعانات، فوجد الشعب نفسه جاهزًا للفتنة لأنه كان يعاني المجاعة». ويدعم الخبير ورئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية الفريق أول المتقاعد ليونيد إيفاشوف رأي مارغيلوف، فيقول «إن البلدان التي تفجرت فيها الاحتجاجات، تونس ومصر وليبيا، خرجت عن إطار التطور العام في القرن الحادي والعشرين. . . ومن الناحية الاجتماعية الاقتصادية كانت هذه المنطقة هي الأكثر تخلّفًا بعد دول أفريقيا الاستوائية» [18] . يبدو أن الخبراء الروس لا يفرقون بين تونس ومصر وليبيا من ناحية وإثيوبيا وكينيا والنيجر والصومال من ناحية أخرى؛ فلا فارق في تصوّر هؤلاء بين شمال أفريقيا وبقية الدول الأفريقية، كما لا فارق بين جنوب الواحات الغربي وجنوب الوسط في تونس؛ ففي المخيال الروسي، حيث يتساوى الخبراء والعامة، ترتبط أفريقيا دومًا بالمجاعات والفقر، فوجب أن يكون شمال أفريقيا شبيهًا بأفريقيا الغربية، لنكتشف أننا جياع، والأجدر بنا التسوّل عوضًا عن صنع الثورات.

هل هذا ما يفسر جزئيًا فشل سياسة روسيا إقليميًا وعالميًا، أم أن خبراءها لا يريدون ربيعًا عربيًا، شأنهم شأن خبراء إسرائيل وفرنسا [19] ؟ وهل هذا ما يجعلها غير قادرة الآن على السير في خط الشعوب الثائرة حتى تكسب ودها؟

يشوّه تضارب المصالح لدى القوى الما يحدث عندنا، ويشوّش علينا الفرح بما أنجزناه. فاستمرار اللاعبين القدامى كلاعبين حقيقيين وفعليين، واستمرار مناوراتهم فترة قد تطول هما ما يحكمان المشهد الجيوسياسي، لكن للشعوب كلمتها المسموعة؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي الأكثر تأثيرًا في اللعبة الدولية والإقليمية، وهي التي تتحكم في كل تغيير في منطقة البحر المتوسط وتستطيع تحويل انتصارات الشعوب إلى هزائم، فإن تناقضاتها مع

القوى الدولية قد تعجّل بالانتفاضات (تونس/ مصر/ ليبيا/ اليمن)، وقد تترك أخرى تراوح مكانها (سورية/ البحرين)، لكنها لا تؤسس ثورات قد تجعلها تتساوى بما سبق في المستقبل البعيد، أو تدعم قوى دولية أخرى (أوروبا/ الصين/ دول شرق آسيا) في موقع يمكّنها من خوض المنافسة الشرسة التي قد تبعدها عن موقع القيادة. من الممكن أن تحول القوى الدولية والإقليمية مشيئة شعب لقطف ثمار هذه المشيئة، لكنها لا تستطيع صنع هذه المشيئة أو استنساخها كما تُستنسخ الفئران أو النعاج في مخابرها [20] .

X «سيناتور روسي: «الربيع العربي» بدأ بدون مشاركة الغرب،» روسيا اليوم، 2011/9/7. <http://www.arabic.rt.com/news/566182>. وبرنامج حديث اليوم على قناة روسيا اليوم في: 2011/4/13.

X «السبب الوحيد وراء الثورات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الاستياء الاجتماعي العارم،» روسيا اليوم، 2011/8/25.

X انظر: «الربيع العربي يضر بمصالح روسيا في المنطقة،» العرب، 2012/12/13. <http://www.alarab.co.uk>.

X كل ما تستطيعه القوى العظمى هو الضغط والمساومة أمام الثورات، أما في حالات الانقلابات، فيختلف الأمر. فقد تعهدت دول مجموعة الثماني ومؤسسات مالية دولية بدعم اقتصادات عدد من دول «الربيع العربي» بنحو 80 مليار دولار، ضمن مبادرة شراكة تهدف إلى مساعدة هذه الدول على تجاوز تداعيات الثورات والاحتجاجات الشعبية المتواصلة منذ مطلع العام الجاري. وعن تفصيلات المبادرة، أوضح المصدر أن مسألة الشراكة ستكون «بعيدة المدى»، تشمل مرحلتها الأولى استجابة دول المجموعة للطلبات القصيرة المدى للحكومتين المصرية والتونسية، من أجل «الوفاء بالاستحقاقات القريبة الخاصة بتنظيم الانتخابات، ومواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الثورات». وبعد تلك المرحلة، بحسب المصدر، تأتي حكومات منتخَبة في مصر وتونس، لطرح مطالبها في إطار «الشراكة الطويلة المدى» مع دول المجموعة، بالتنسيق مع شركاء آخرين، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك الاستثمار الإسلامي، من أجل تخطي المرحلة الانتقالية، وتعزيز الانتقال نحو اقتصاد السوق. هذا كل ما تستطيعه مؤقتًا على الأقل. انظر موقع CNN، 12 أيلول/ سبتمبر 2011.

ثالثًا: القراءة الفرنسية أو ثـورة الـياسمـين

لا أحد يطعن في القيمة الجمالية للياسمين، ولا أحد يشك في دلالته البريئة والمريحة للناظرين والصالحة للبطاقات التذكارية التي يتبادلها السياح. أما أن توصف به حوادث دامية قامت من أجل الكرامة والديمقراطية وحق الشغل، فهذا غبن لا يعكس حقيقة الما حدث وعدالته؛ فالأمر، خلافًا للقراءتين الأميركية والروسية، لا يتعـلق بمجرد تسمية بقدر ما يتعلق بتمنّي عدم انتشار هذا الياسمين إلى أبعد من تونس ليظل حبيس حـدود بلادنا. لهذا، واجه الإعلام الفرنسي، كعادته، كل ذلك بصمت مطبق بسبب تورط الحكومة الفرنسية مع نظام الرئيس المخلوع. إن اصرارًا فرنسيًا غريبًا ومحيِّرًا يظهر أمام التمسك بتسمية حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 بثورة الياسمين، علمًا أن هذه التسمية سبق أن أعطاها الإعلام الفرنسي نفسه لزين العابدين، تكرّمًا وتلطفًا منه للانقلاب الذي قام به في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 لإزاحة الرئيس الحبيب بورقيبة. والأكثر غرابة أن بعض المثقفين التونسيين المتغاضين عن السياسة الفرنسية تجاه تونس خاصة، والعرب عامة، يعتبرها أحسن اسم يحقق تسويقًا جيدًا لهذه الثورة، وكأن الثورة بضاعة ومنطق السوق مقياس نجاح الثورات أو فشلها.

إن دلالة تونس، كمستعمرة قديمة، عند هؤلاء لا تتجاوز دلالة أرض تشتمّ فيها روائح الياسمين في أثناء التنزه. وارتباط دلالة تونس بدلالة مغايرة لدلالة الياسمين، كدلالة الثورة، يُخرج تونس من دائرة الضوء، ويفضح دور فرنسا ودعمها نظام بن علي؛ فبلادنا يجب أن تظل منتجعًا للسياح ولا يمكن أن تكون أرض الثورات. نكتشف مقصد ربط الما حدث في تونس بهذا الاسم عن طريق النظرة الدونية المرتبطة في أذهان الجالسين في الشانزليزيه تجاه التونسيين، فالثورة لا تليق إلا بالشعوب الكبيرة مثل الشعب الفرنسي. وشعب تونس الصغير يكفيه الياسمين، ويكفيه أن يمضي وزراء حكومة الشانزليزيه أعياد الميلاد في فنادقه. أليست تونس في نهاية المطاف إحدى الحدائق الخلفية لفرنسا؟ ألا يخفي هذا الانتقاص خوفًا من قدرة هذا الشعب على أن يصير سيد نفسه؟

كانت المقالات التي صدرت آنذاك مجرد زوبعة للتغطية على الأنظمة الغربية المتعاطفة مع الأنظمة البوليسية الفاسدة التي سقطت، أو المرشحة للسقوط. فقد عتّمت على ذلك حتى لا تتكرر روائح الياسمين ولا تنتشر

أبعد من تونس [21] . لا نريد التذكير بمواقف برنار هنري ليفي المعادية دومًا للشعوب العربية [22] ، ولا بمواقف أندريه غلوكسمان وألكسندر آدلير المعاديين كذلك لكل ما يفعله العرب حتى وإن كان مقاومة الدكتاتوريات لأنها لا تغيّر شيئًا من الموقف ضد إسرائيل، فاتهامات آلان فنكيلكروت مثلًا الشعوب العربية، ومن ضمنها شعب تونس، بالتخلف الخلقي والوراثي الفطري الذي لا يمكّنها من الانتقال إلى الديمقراطية لا تخفى؛ فهي تقوم على اقتراح الاستبداد وسياسة العصا الغليظة كأفضل طريقة لهذه الأنظمة، لأن هذه الشعوب لم تُخلق للديمقراطية ولا تحتاج إلى تعاطف أو مساعدة. وهذا تكرار قديم لرأي أرسطو في الآسيويين [23] يعممه هؤلاء جميعًا على شمال أفريقيا.

هنا نفهم دلالة اللغة العدائية للإعلام اليميني الفرنسي الذي يبخس قيمة العرب ظاهريًا ليتكتم على الحديث عن مساعدات أنظمة الشمال لحكامنا. فلولا تلك المساعدات لما استباح حكامنا كرامتنا وحريتنا، ولما وصلنا إلى خط الذل. ومثل هذه التصريحات العنصرية لليمين يؤكد تواطؤ المثقفين الغربيين مع أنظمتهم وتواطؤ هذه الأنظمة الغربية مع الاستبداد والتخلف، ولم تعمل على حمل الأنظمة على أن تكون ديمقراطية، مثلما حملتها على أن تكون دكتاتورية.

مَنْ باع مِنَ الدكتاتور أجهزة القمع: الجنوب أم الشمال؟ ألم تؤكد الوثائق التي عُثر عليها في قصر قرطاج تعاونًا استخباراتيًا فرنسيًا -إسرائيليًا مع زين العابدين؟ ألم تشر التقارير إلى العلاقات الوثيقة التي جمعت الموساد بزين العابدين؟ ألا يعلموننا أن رياض مراكش وولائم الملك في المغرب تشبه كثيرًا أجواء مدينة طبرقة ومدينة الحمامات التونسيتين الساحليتين اللتين يُوضع بعض فنادقهما في خدمة بعض وزراء فرنسا؟ ألم تمنح تونس وزيرة الداخلية الفرنسية ميشال أليو ماري أواخر عام 2010 طائرة خاصة حملتها لتمضي عطلة رأس السنة الميلادية مجانًا في مدينة طبرقة، بينما كانت مدن عدة في تونس تمضي ليلتها تلك تحت حصار قوات الأمن التابعة لبن علي؟ ألم تأمر هذه الوزيرة في يوم 11 كانون الثاني/ يناير بمساعدة نظام بن علي؟ ألم يدافع سفير فرنسا في تونس يوم 13 كانون الثاني/ يناير عنه؟ ألم تتجنب وزيرة حقوق الإنسان الفرنسية التقاء الجمعيات الحقوقية التونسية؟ ألم يُطلِق فيليب سوغان لقب نابوليون الثالث على بن علي؟ ألم يروّج وزير خارجية فرنسا ألان جوبيه للمعجزة التونسية؟ ألم يمدح الرئيس الفرنسي جاك شيراك نظام بن علي لمّا زار

تونس عام 2003 ونعت نظامه بأنه أكثر الأنظمة تطورًا مقارنة بغيره من البلدان؟ ألم يصرح الرئيس الفرنسي ساركوزي بأن نظام بن علي فضاء من فضاءات الحرية والتقدم خلال زيارته لتونس عام 2008؟ ألم يرفض وزير الثقافة الفرنسي فريدريك ميتران الملّقب بصديق تونس نعت نظام بن علي بالدكتاتورية التي لا مثيل لها، واعتبره مبالغًا فيه ولا يستحق هذا النظام ورئيسه مثل هذا الوصف [24] ؟

صحيح أن ميتران اعتذر بعد فرار زين العابدين في رسالة مشهورة أرسلها يوم 23 كانون الثاني/ يناير 2011 إلى إحدى الصحف المحلية [25] ، لكن ماذا يقول الإعلام عن التقارير الغربية بشأن دعم أميركا وبريطانيا وفرنسا للقذافي قبل الثورة عليه من طرف الثوار؟ من باع مِنَ القذافي نظام مراقبة متقدمًا، أي الحاسب الآلي «أميسيز»؟ ألم توضح هذه التقارير أن نظام المراقبة المتطور هذا نظام فرنسي لا يباع عادة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية، وهو ما يعني موافقة السلطات الفرنسية مسبقًا على تزويد القذافي بنظام المراقبة؟ ألم تُشر التقارير كذلك إلى تعامل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) والبريطانية مع أجهزة استخبارات العقيد القذافي تحت قيادة موسى كوسا؟ ألم تؤكد الوثائق المنشورة في لندن وواشنطن أن هذا التعاون الاستخباراتي الوثيق جرى في ظل حكومة توني بلير وفي عهد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش طوال الفترة الممتدة من عام 1994 إلى عام 2009 [26] ؟ ألم يؤكد وزير الداخلية الألماني تمسّكه بأن تُتم الشرطة الألمانية مهمتها في السعودية [27] ؟ أليست جريمة الأنظمة تجاه شعوبها جريمة أنظمة الشمال تجاه شعوب الجنوب؟ لماذا لم تتحدث الصحافة الفرنسية عن المغرب أو الجزائر اللذين يعيشان أوضاعًا شبيهة بوضع تونس؟ ولماذا تظاهرت وكأنها غير معنية بهذه الأوضاع ولا تهمها من قريب أو من بعيد، في حين أن الناس كلهم يعلمون أن الاتحاد الأوروبي هو من ساعد أنظمة شمال أفريقيا على قمع مواطنيها؟

إجابة خجولة نعثر عليها في مقالة في جريدة لوموند صادرة بعد أكثر من شهر واحد من اندلاع الحوادث في تونس، وهي بعنوان: ريح الشرق تكنس صلف الغرب للفيلسوف آلان باديو، حيث يقول إنه آن الأوان لأسياد العالم أن يمتنعوا عن ادعاء إعطاء الدروس لدول الجنوب في حسن تدبير الكون، كما آن الأوان لأولئك المثقفين أن يكفّوا عن ادعاء أنهم يعلّمون شعب تونس، وشعب مصر، أبجديات الديمقراطية؛ فهذا صلف ينحدر من عهود الاستعمار، وعليهم الآن أن يتعلموا من هذه الانتفاضات

الشعبية الآنية، والقبول بأنهم صاروا تلامذة وما عادوا أساتذة. فقد حققت هذه الثورة اضمحلال سلطة الدولة من خلال ترحيل رمزها؛ فهي حركة ذات طابع شيوعي، أو قُل شيوعية الطابع، أي نقية كما كومونة باريس. فلا أحزاب ولا منظمات صنعت هذا القدر المشترك [28] . وما يبسطه آلان باديو عن ثورة الياسمين من آراء ظاهرها إيجابي لا يخفي الدلالة الطوباوية لكومونة باريس التي ظلت في الغرب تذكّر دومًا بالأحلام الجميلة. واقترانها بشبح الشيوعية صار يُدفع بالخشية منها، على حد تعبير ماركس نفسه الذي يدعو إلى الحذر من كل كومونات مستقبلية. في هذه الحال، ألا يكون الربط بين الدلالتين تحذيرًا من الكوابيس التي قد تتحول حقائقَ فعلية تهدد الغرب في المستقبل؟

ألم تقترن كومونة باريس، على الرغم من أهميتها، في مخيال اليسار الفرنسي بدلالة الفشل، وهي من المعاني المصاحبة للحلم الذي كثيرًا ما عابته أدبيات الحركة الشيوعية العالمية عليها؟ كيف تُقرن بتجربة تونس ثم مصر الناجحتين؟ ثم أليس هذا عين ما عابه برنارد هنري ليفي وأندريه غلوكسمان وألكسندر آدلير وآلان فنكيلكروت على الحوادث التي ظهرت في البلاد العربية باعتبارها حوادث غير جدية جعلتهم يسرعون في إنشاء خطاب استباقي عدائي ينكرون فيه تحوّل الما حدث في تونس ثم مصر إلى ثورة، ويدفعون أنظمتهم إلى وأد كل جديد؟ أليس ظاهر الرأي دفاعًا عن دول الجنوب، وباطنه تشديد على وجوب مراقبة ما يظهر داخل هذه الدول حتى يظل المعلم معلمًا والحواري حواريًا ولا ينخرم عقد الحبّات؟

في الجريدة نفسها التي كتب فيها آلان باديو، كتب المفكر وعالم الاجتماع آلان توران مقالة بعنوان: «فلنغادر روح الحرب الباردة». وكان ظاهر المقالة كذلك حوارًا شديد اللهجة ضد بعض المثقفين الفرنسيين احتجاجًا على نزعتهم «المثقفتية» تجاه ثورات بلدان الجنوب، وباطنه خوف من أنظمة الحكم التي يمكن أن تحل محل الدكتاتوريات المطاحَة التي كان الغرب وإسرائيل يعلمان بفسادها، وتعاملا معها وزوّداها بالسلاح ولم يقاوماها، رفض توران إطلاق اسم ربيع الشعوب على هذه الثورة لأنه اسم لثورة 1848 التي اجتاحت أوروبا الوسطى، مكتفيًا باستعمال نعت عام هو حركة تغيير شامل لحقبة تاريخية، على أنه التعريف الملائم لثوراتنا، وكأن الما حدث عندنا لا يرتقي إلى مصاف الثورات الأوروبية، ولأنها لا تحقق الديمقراطية، أقرّ بضرورة تعليمنا الديمقراطية أولًا، ثم معالجة قضايا عدم الثقة بين العرب وأوروبا من ناحية وبين إسرائيل والعرب من ناحية أخرى،

وذلك بمطالبة أوروبا بأن تمارس ثقلها ثانيًا، فتوجه تونس ومصر بكل ثبات نحو الديمقراطية الغربية. وليس في الصمت إزاء هذه الحوادث فائدة لفرنسا أو لإسرائيل، بل ربما سيؤدي إلى ظهور أنظمة دكتاتورية جديدة تكون أكثر خطورة وعداوة من الدكتاتوريات المخلوعة. إن هاتين الثورتين لا ألوان حزبية ولا طلائع لهما، والصمت سيكون مدمِّرًا إذا تواصل ولم تتحكم أوروبا في مسارهما [29] .

على أي صمت يثور الكاتب؟ نحن اعتقدنا أنه الصمت خَجَلًا، لكنه دعوة جديدة إلى رغبة قديمة هي رغبة استعمار البلدان، وحنين من جديد إلى تشريع التدخل في الما حدث باسم تعليم الديمقراطية، كما كان باسم الحضارة في فترة الاستعمار. أليس هذا تلميحًا إلى عودة استعمار جديد/قديم؟ من نصّب الأنظمة ودعمها زمنًا طويلًا؟ حاولت المختصة بتاريخ التحليل النفسي إليزابيت رودينيسكو التوجه إلى هؤلاء المثقفين للقول إنه يجب عدم التزام الصمت لمجرد الخوف من انحراف الثورة في تونس نحو الظلامية أو الهمجية التي هي مولود غير مرغوب فيه. فليس هناك ثورة بلا مخاطر. وما جرى ويجري في الدول العربية لا يمكنه أن يكون ظلاميًا أو همجيًا. ولئن أكدت رودينيسكو منطق التواصل داخل الثورات، بدءًا بالثورة الفرنسية ووصولًا إلى ثورة الياسمين، فإنها تجاوزت منطق الثنائيات: الإسلاموية/الغرب أو الديمقراطية/الراديكالية الأصولية التي حصر المثقفون فيها أنفسهم، لتقول إن ما جرى في تونس لن ينتج إلا دكتاتورية على شاكلة دكتاتورية روبسبيير التي ظهرت مع قيام الثورة الفرنسية، إلا إذا تمّت دمقرطته أوروبيًا أو إذا تأورب ديمقراطيًا، ومتى تأورب وتدمقرط، يمكن أن ينال الرضى ويستحق التحية.

في وسع رودينيسكو هنا أن تهتف مع إدغار موران بأن «العرب صاروا مثلنا ونحن صرنا مثل العرب». وما استحق هؤلاء العرب التحية إلا لمّا ساروا على طريق الديمقراطية الغربية، وفهموا «أن قوة العفوية تتحول ضعفًا عندما ننتقل من تدمير دكتاتورية إلى بناء ديمقراطية» [30] . فقد أكد إدغار موران وجوب قبول العرب إذا قبلوا تعلّم الديمقراطية ليصيروا كائنات مقبولة، وعندئذ يستحقون من الغرب صفة المواطَنة.

هذا الرأي لا تنفرد به الصحافة الفرنسية، بل إن صحافة دول أوروبية أخرى تطالعنا برصدها لما حدث عندنا، بطريقة غير مجافية لما عرضنا له آنفًا؛ ففي النمسا، كتبت صحيفة ديرستاندر [31] مقالة بعنوان: «تونس: مثال فريد لمؤسسة بن علي»، وتكتفي بالحديث عن تونس التي تحولت

مؤسسةً يتصرف فيها الرئيس بن علي كما لو كانت إحدى منقولاته الخاصة. وهذا ما يجعل ظاهرة الثورة ظاهرة فريدة وغريبة، بحسب الصحيفة التي كان كل ما يهمها هو مرحلة ما بعد الثورة، أكان في تونس أم في مصر خاصة، لأن الدرس الذي تعلّموه من الثورة الإيرانية لا يُنسى؛ فقد علّمتهم إيران أن يلزموا الحذر في التعامل مع ما يحدث في بلاد العرب والمسلمين، والانتباه لضروب المساعدات المقدمة. أما صحيفة جمهورية تشيكيا المحافظة Lidové noviny، فكتبت مقالة بعنوان: «في أماكن أخرى يلطّف البترودولار الاستياء»، تعيد فيه تأكيد الخوف من انتشار ما حدث في تونس لأن انتشاره سوف لا يقتصر تهديده على البلدان العربية بل سيشمل العالم كله؛ فما حدث ما كان ليكون، بحسبها، لو كان في تونس نفط أو غاز، وهذا قمة الاستخفاف. والتظاهر بغرابة ما حدث والذهول أمامه يخفيان ادعاء البلاهة، لكأن دول الخليج ذات النفط والغاز بمنأى عن القلاقل (البحرين)، وكأن ما حدث ليس من مشمولات سياساتهم ولا تفوح منه روائح استعلاماتهم أو استخباراتهم. هل نصدّق ذلك [32] ؟

المخاوف نفسها تكررها الصحيفة البرتغالية Público في مقالة بعنوان: «بالكاد يمكن تصوّر عدوى الدومينو«، حيث شددت على الخوف من الأصولية وضرورة الحيطة من تكرار صعود الأنظمة الدينية إلى الحكم [33] . قُل الشيء نفسه عن الصحيفة الإسبانية El País التي كررت استنتاجات الصحف السابقة؛ فظاهر المقالة المعنون «صمت أوروبا متواطئ» يوحي بإلقاء اللوم على أوروبا وصمتها تجاه الحوادث التي جرت في تونس. وقد شمل هذا اللوم نوعية المساعدات الأوروبية المقدمة إلى النظام التونسي وبقية الأنظمة [34] ؛ لأنها اقتصرت على تجهيزات أمنية ليتمكن النظام من السيطرة على الحركات السياسية، يسارية أكانت أم دينية. أوقعت أوروبا نفسها في مأزق حين تغافلت عن مطالب هذه الشعوب ودعمت الدكتاتوريات، وطمست الصحافة الحقائق حين زعمت عدم علم الحكومات الغربية بما حدث، وعدم اطلاع أجهزتها الاستخباراتية على زمان ومكان وقوعه، واكتفت بتطهيره بصورة من يلاحق الحوادث بشكل مرتجل يخل بدور تلك الحكومات العالمي [35] .

كيف سيكون مستقبل العلاقة بين البلدان العربية والغرب إذا كان هذا الوصف صحيحًا؟ هل تحررت هذه البلدان وصار أمرها بيدها؟ هل ستقبل القوى الدولية بالخريطة الجديدة إذا استمرت الحالة الثورية في إطاحة الأنظمة الحاكمة الواحدة تلو الأخرى، أكان في الممالك والإمارات الغنية أم

في الجمهوريات الفقيرة؟ الإجابة التي عُثر عليها هي الوقوف ضد موجة الأسلمة وضد انتشار هذه الظاهرة أو التحكم فيها ما دام الغرب يراها تجتاح البلدان العربية كافة ولا بد من مواجهتها. ألا يعني مثل هذا القول عودة المواجهة بين العالم الإسلامي والمجتمع الدولي؟ ولمصلحة من ستكون هذه المواجهة؟

إن العداء تجاه ما حدث في تونس أولًا وفي مصر ثم ليبيا ثانيًا يبدي لنا خشية من ضياع مصلحة مغلفة بالخوف من العرب والإسلام، ولا فائدة في البحث عن علماء نفس لإزاحة هذا الوهم. فانتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في تونس، وهي أول انتخابات ديمقراطية تجري في البلاد العربية بشهادة جميع المراقبين، بمن فيهم مراقبو البعثة التابعة للاتحاد الأوروبي ومراقبون من المنظمة الدولية للفرنكوفونية، نُوِّه بشفافيتها، واعتُبرت مثالًا يحتذى بالنسبة إلى جميع جيران تونس. مع ذلك، أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي أن باريس «ستكون متيقظة تجاه احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، خصوصًا التنوع الثقافي والديني، والمساواة بين الرجال والنساء». كما أن وزير الخارجية الفرنسي جوبيه يذكر في تصريح لإذاعة فرانس أنتار أنه «يجب منح الثقة، مع التحلي باليقظة»، وربط بين «مساعدة مجموعة الثماني لتونس واحترام مبادئ الديمقراطية». هل تكون هذه مقايضة للشعب التونسي أم محاولة لممارسة ضغوط على من نجحوا في الانتخابات وليسوا فرنكوفونيين؟ أليس هذا تدخلًا سافرًا في الشأن التونسي، ومسًّا بإرادة الناخبين الذين اختاروا، من دون ضغوط، حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي؟ هل هذه المواقف حمايةٌ لحقوق الإنسان أم تهديد لتونس لأن حلفاء فرنسا في تونس خسروا هذه الانتخابات الديمقراطية؟ ما الذي جعل تصريحات ساركوزي ووزير خارجيته متشابهة إلى حد التماثل بتصريحات زعيم اليمين الفرنسي المتطرف جان ماري لوبان ووارثته على رأس حزبه مارين لوبان؟ ألا يدل ذلك على أنه ذرّ للرماد في العيون من طرف اليمين الفرنسي الذي لم يهتم بمجريات الأمور في تونس قبل حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 وبعدها إلا بما يخفي تعاونه مع بن علي؟

هل فهمت فرنسا ذاك المعطى الجديد في الفضاء الجيوسياسي الجديد والمتمثل في أن الإدارة الأميركية ما عادت ترى مانعًا في تولي التيارات والحركات الإسلامية الحكم في العالم العربي؟ هل من معنى الآن للقول بأن هناك ما يسمّى «إسلاموفوبيا»؟ ألا تنبني القضية على استغلال ساركوزي

وحزبه وزعيمة اليمين الفرنسي المتطرف ورئيسة ذاك الحزب ما حدث في 14 كانون الثاني/ يناير وما حدث يوم 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 ليدعما موقعهما في حملتهما الانتخابية لربح انتخابات 2012 ضد خصومهما الاشتراكيين، والظهور بصورة المدافعين عن فرنسا؟ أليس هذا الاستغلال هو ما تقاسمه نتنياهو وحزبه أمام خصومهما الرافضين سياستهما داخل إسرائيل، وكذلك أمام دول العالم، ليبررا عمليات إفشال المفاوضات مع الفلسطينيين، بدعوى أن ما حدث في الدول العربية لن يلغي عداء العرب تجاه إسرائيل، ولن ينتج إلا معادين جددًا ومستبدين، وأن الكره الموظف ضد إسرائيل سوف لن يختلف كثيرًا عن الكره الموظف ضدها في الماضي؟

ألم تشيطن الصحافة الإسرائيلية ما حدث في بلدة الحامة من ولاية قابس، وكذلك ما وقع في جزيرة جربة من ولاية مدنين للجالية اليهودية، أكبر الجوالي اليهودية في الدول العربية، إبان الحوادث التونسية، من حرق للبيعة ولكتاب التوراة أمام أنظار رجال الشرطة الذين لم يحركوا ساكنًا، بحسب تصريح الطرابلسي بيريز، رئيس بيعة الغريبة في جزيرة جربة؟ ألم يكذّب رئيس الجالية اليهودية التونسية روجي بيسميث في جريدة جيروسالم بوست كل هذه المزاعم؟ هل يقف قلق إسرائيل عند الحوادث التونسية والمصرية تحديدًا، لأن الإخوان المسلمين يمثّلون 30 في المئة من الشعب المصري أم بسبب نسبة العداء والحقد، بحسب الصحيفة، اللذين تكنهما الدول العربية لإسرائيل؟ هل نقف، بحسب الصحيفة نفسها، عند 95 في المئة من المصريين و98 في المئة من الأردنيين والفلسطينيين و97 في المئة من اللبنانيين الذين يعادون إسرائيل، وعند ثلاثة أرباع الأتراك و97 في المئة من الباكستانيين و98 في المئة من الأندونيسيين المعادين لها، أم لا نعير هذه النسب المئوية القديمة قيمة، لأنها لا تفسر أسباب الخوف من الحوادث التونسية وما تبعها من حوادث في البلاد العربية؟ لماذا لا تكون إسرائيل ومعها الغرب متفائلين بهذه الانتفاضات التي أراحتهما من «الأصوليين» وأرجعتهم إلى أوطانهم ووضبت معهم سرًا صعودهم إلى الحكم في بلدانهم في مقابل الديمقراطية، كما يقول الخبراء [36] ؟ هل صحيح أن مصدر خوف إسرائيل هو محاصرة 23 دولة عربية و57 دولة إسلامية لها؟ ألا يمكنها حقًا أن تعلق آمالًا على ما يحدث في البلاد العربية على الرغم من الهدف المعلن للجامعة العربية في ما يتعلق بالرئيس بشار الأسد والتوسع الإيراني؟ ألا تكفي الأهداف المعلنة للزعامات القديمة والجديدة للعالم العربي، ومنها الانشغال بالشؤون الداخلية بصفتها أولوية الأولويات،

حتى تتماثل هذه الأهداف بالأهداف السياسية الإسرائيلية، أم نقول إنها تخشى مواجهة ثورة شعبية في الأراضي الفلسطينية على الطريقة التونسية، تدفع العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطينية؟

على الرغم من اختلاف الدواعي بين إسرائيل والغرب تجاه الثورات عامة، فإنهما يتفقان في أن الأوضاع الثورية الحالية التي خلقتها حوادث 14 كانون الثاني/ يناير في تونس ساعدت في انتشار موجة التمرد والعصيان على أراضيهما أو هددت الاعتصامات بتغيير الحكومات فيهما؛ فناشطو الحركات الاحتجاجية في أميركا وأوروبا، أمثال ماريسا هولمز وأليكسا أوبراين وديفيد غرايبر من حركة «احتلوا نيويورك»، وحركة «يوم الغضب في الولايات المتحدة»، وإيرون بيترز وناوومي بولفين من حركة «احتلوا لندن» يبيّنون أن ادعاء الخوف من الأسلمة في هذه البلدان حجة واهية يُستر بها الخوف الذي استشعره الغرب من حركات التمرد التي ولّدها نظامه الرأسمالي. ويجب ألا يقف مكتوف الأيدي أمام أخطار كهذه [37] . فما رأي الخبيرة الأميركية ريفا بهالا، مديرة الأبحاث في مؤسسة ستراتفور الأميركية الخاصة للاستخبارات والتحاليل، التي لا تعتبر ما حدث في تونس وانتقاله إلى مصر ثورة ولا حتى تغييرًا للنظام، بل تعتبره مجرد عملية مدروسة لنقل السلطة بإذن من الغرب [38] ؟ هل صحيح أن كل ما يحدث في العالم يحدث بأمر من أميركا؟ ما رأي هذه الخبيرة في انتقال حوادث تونس إلى نيويورك وكاليفورنيا واليونان والبرتغال وإسبانيا ولندن؟ ألا يعني هذا أن شيئًا مهمًّا حدث قد يغيّر الوضع الجيوسياسي في الغرب؟ هل نصدق أن ما حدث عندنا هو مجرد احتجاجات لا معنى لها ونحن نرى استشراءها عندهم؟ ألا يستحق انتشارها في وقت واحد في بلدان عربية وغربية عدة تسميته ثورات؟ إذا كان تطابق المصالح الاستراتيجية لكلٍّ من العسكريين المصريين والولايات المتحدة وإسرائيل وقوى أخرى، كما تؤكد الخبيرة، يستوجب أخذ الإذن من الغرب لكي تقوم حوادث شبيهة بحوادث تونس، فهل يتطلب أخذ إذن دول الجنوب لتقوم حوادث نيويورك واليونان ولندن...؟

أليس التركيز دومًا على الانتباه إلى الفوارق بين البلدان، بدعوى أن لكل بلد وضعه الخاص، لا معنى له حين نعلم أن مصير دول الشمال من مصير دول الجنوب في ظل النظام الاقتصادي المتعولم؟ أليست نار التغيير الملتهبة في المنطقة هي ثورات حقيقية لثورات ستعم الشمال والجنوب؟ أليست موجات العصيان والتمرد والحروب الأهلية، على الرغم من إطاحتها أنظمة عربية عديدة هي رفض للعولمة ونتائجها، أم هي مجرد احتجاجات

خاصة ببعض دول من دون أخرى؟

لا نستطيع أن نجيب في هذه المرحلة من البحث عن هذه الأسئلة، وإنما نكتفي بالإشارة إلى أن هذه التساؤلات جعلتنا نتجاوز نطاق التسمية التي رافقت ما حدث في تونس وفي المنطقة العربية، وجعلتنا ندفع نحو فهم طبيعة هذه الحركات الشعبية الساعية إلى التغيير في تونس وفي الخليج وفي الغرب نفسه: هل هي ثورات أم انتفاضات؟ ونستفسر عن هوية القوى التي قامت بقيادة التحركات الشعبية: هل كانت دومًا نابعة كلها من إرادات وطنية محلية أم أن الحراك الاجتماعي يحكمه إطار جامع يحدده المجال الجيوسياسي بتفرعاته الإقليمية والدولية ليزج به في محاور؟ أليست تعقيدات الواقع المحلي (انتفاضات) قادرة على إحداث تغييرات في موازين القوى الإقليمية والدولية؟ أليست قائمةُ التحالفات التقليدية التي تعرفها المنطقة تفرض خريطة جديدة وفقًا للحراك الاجتماعي لبلدان الهامش؟ أليس زمن الدول التي تعيش في عوالم مستقلة، بما فيها دول المركز، زمنًا ولّى وانتهى؟

يبدو أن الثورة أوسع من مجرد إسقاط نظام وأوسع من أن يختص بها شعب من دون آخر أو بلد من دون آخر. وعلينا أن نفهم أن وعيًا كافيًا بتداخل المحلي بالإقليمي والدولي كفيل بمساعدتنا في فهم التغيرات حتى نبني ديمقراطيات قوية اقتصاديًا وقضائيًا واجتماعيًا وإداريا وتربويًا. ولا يكون هذا ممكنًا إلا إذا تغيرت القوى الدولية والإقليمية، ولكي تتغير هذه القوى وجب تغيير شروط وجودها. وما دام هذا لم يحدث على المستوى الجيوسياسي إلا بالنسبة إلى القوى الإقليمية، حيث ظهرت الجزائر والعراق والسعودية ومصر، والآن قطر، فإن الأوضاع لا تنبئ بتحولات كبيرة ما دامت القوى الدولية لا تزال هي القوى عينها التي كانت ممسكة بهذه التحولات؛ ففي العشرينيات، كان أمراء الخليج (الشريف حسين) قادة التحوّلات آنذاك مع الغرب، واليوم أمراء الخليج بمعية الغرب يقودون هذا الربيع العربي: هل من شبه بين قادة اليوم وصانعي سايكس- بيكو؟

17/1/2011 «,part à cas un est Tunisie La :éjecté Ali Ben. X
http://www.cafebabel.fr/societe/article/ben-ali-ejecte-la-tunisie-est-un-cas-a>
:aussi Voir .27/3/2011 ,temps Le ;<part.html-
.<http://www.lemonde.fr>

X الفيلسوف برنار هنري ليفي الذي دعم شاه مسعود في أفغانستان والانفصاليين السودانيين، ورفع شعار أنقذوا دارفور، وانتهى إلى تقسيم

السودان، تحوّل إلى وسيط بين القذافي والثوار وقادتهم الإخوانيين، واجتمع في منزله بباريس في 14 تموز/ يوليو إلى مدير مكتب رئيس الوزراء الليبي البغدادي المحمودي، وازداد حبًّا لثوار سورية ورفع شعار أنقذوا سورية. سئل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 على القناة الخامسة الفرنسية عن الجهة التي كلفته بالقيام بهذا العمل، هل هو ساركوزي؟ هل هي الدولة الفرنسية؟ هل هي إسرائيل؟ فأجاب بأنه يتحمل شخصيًا مسؤولية الوساطة.

X انظر المقالة الجيدة: هاشم صالح، «الانتفاضات العربية في مرآة الغرب،» في: «انتفاضات العالم العربي (8)،» الأوان، 2011/3/18.

X خضع وزير الثقافة الفرنسي فريديريك ميتران ومسؤولون فرنسيون عديدون لنقد لاذع نتيجة ارتباطهم بنظام زين العابدين بن علي. وقد سئل ميتران يوم 9 كانون الثاني/ يناير 2011 عن رأيه في القمع الذي يسلَّط على الشعب، فاعتبر أن مثل هذا القول مبالغ فيه، وأنه لا يمكن نعت النظام التونسي بالدكتاتورية. ثم أعرب بعد 14 كانون الثاني/ يناير عن ندمه في رسالة مفتوحة نشرها يوم 23 كانون الثاني/ يناير 2011. انظر: Le «,Tunisiens aux «regrets» ses exprime Mitterrand Frédéric» 23/1/2011.1 ,Monde
-http://www.lemonde.fr/tunisie/article/2011/01/23/frederic-mitterrand>
.<exprime-ses-regrets-aux-tunisiens_1469524_1466522.html

X انظر رسالة الاعتذار في مجلة حقائق التونسية: «Frédéric de Lettre Mitterrand au peuple tunisien,» Réalités, 23 Janvier 2011.

X انظر: Jacques Follorou, «Echanges d'infos, entraînements : les visages de la coopération franco-libyenne,» Le Monde, 7/9/2011. 1
-http://www.lemonde.fr/libye/article/2011/09/07/echanges-d-informations>
_entrainements-les-visages-de-la-cooperation-franco-libyenne_1568753
<html.1496980. انظر أيضًا: Karim Mohsen, «Un printemps confisqué,» L'Expression, 27/9/2011. 1
http://www.lexpressiondz.com/edito/139768-un-printemps-confisque.html>
.<print?

X القدس العربي، 2011/7/18-17.

X Alain Badiou, «Tunisie, Egypte: quand un vent d'est balaie l'arrogance de l'Occident,» Le Monde, 18/2/2011.
-http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/02/18/tunisie-egypte-quand-un>

1<vent-d-est-balaie-l-arrogance-de-l-occident_1481712_3232.html

X Alain Tourain, «Sortons de la guerre froide!,» Le Monde, 18/2/2011.

<http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/02/18/sortons-de-la-guerre-froide_1481780_3232.html>. 1

X Elisabeth Roudinesco, « Il n'y a pas de révolution sans risque, » Le Monde, 18/2/2011.

<http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/02/18/il-n-y-a-pas-de-revolution-sans-risque_1481822_3232.html>, and 1 إدغار موران، «غيوم في الربيع العربي،» ترجمة نسرين ناصر، النهار، 2011/4/30، نقلًا عن: Le Monde, 25/4/2011.

X Der Standard: quotidien de centre-gauche تصف المقالة تونس بأنها مثال لنظام خال من أيديولوجيا معينة ويعمل لمصلحة نفسه؛ فقد حولته مجموعة شبه مافيوزية إلى شركة... وفي مصر حيث كانت ردات الأفعال أشد، والوضع مختلفًا، لم يكن نظام الحكم مؤدلجًا لكنه لا يشبه تونس، فقد كانت المسألة لديها تتعلق بالمال والسلطة، أمّا في مصر فالمسألة مرتبطة أكثر بالسلطة وبمكانة مصر في العالم. Der Standard, 17/1/2011.

X Lidové noviny: le quotidien conservateur. 1 نجد من بين رؤساء القوائم القادمين ذاك المستبد الأبدي في مصر حسني مبارك، والليبي القذافي.... ففي هذه البلدان السكان غاضبون، وكثير من الشباب محرومون من الشغل، من دون الوقوف عند المعارضة المقموعة... فالحوادث المأساوية في تونس كانت خاصة بها؛ إذ لم يكن في وسع الرئيس التونسي تخفيف الاستياء بأموال نفط أو غاز كما فعل النظام الليبي أو النظام الجزائري أو نظم الخليج. Lidové noviny, 16/1/2011

X تذكر المقالة أن أشياء عديدة سيتوقف حضورها على الوجهة التي ستطبعها من الآن فصاعدًا، وليس مستقبل تونس فحسب... لأن سقوط دكتاتور قمع شعبه أكثر من 23 عامًا أظهر لكل العرب الغاضبين والخائفين من أنظمتهم أن بإمكانهم أن يزيحوها بالطريقة التونسية نفسها. Público, 16/1/2011

X El País: quotidien de centre-gauche. 1 الصمت هو كل ما استطاعت أوروبا فعله تجاه أهم الحوادث في المغرب العربي منذ استقلال

بلدانه؛ فالثورة التي وضعت حدًّا لدكتاتورية ممتدة في الزمن ليست بالأمر السهل، بل تحتل حيزًا خاصًا جدًا لأن جل البلدان المغاربية متشابهة من حيث الوضع الاقتصادي وتشكو كلها، بدرجات تفاوت ضئيلة، من أنظمة سياسية دكتاتورية. وقد تبنّى الاتحاد الأوروبي الموقف المتواطئ نفسه تجاهها. 2011/1/17 ,País El.

X انظر، على سبيل المثال، قرغيزستان، دولة «ثورة السوسن» الملونة في عام 2005، والحوادث التي رافقت هذه الثورة والصراع الروسي- الأميركي عليها. بعد إطاحة الرئيس أوسكار أكاييف في تلك الثورة، تولى الحكم كورمانبيك باقييف لمدة أربعة أعوام كاملة، وأُعيد انتخابه لفترة رئاسية جديدة.

X يقول السيد جون تشيبمان (Chipman John) المدير العام للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في التقرير السنوي «نذكر أن السنة المنصرمة كانت بمثابة سنة النهضة العربية ونتائجها الكبيرة. ولا نذكر ضرورة أنها سنة تطورت فيها الديمقراطية. فالتحولات الحاصلة إلى حد الآن أنجز نصفها. والوعود بنتائج الديمقراطية تظل رهينة الأخطار التي تفرضها الطوائف والمؤسسات العسكرية أو مجموعات أخرى تحوّل هذا المسار». فبحسب تشيبمان المعركة بين قوى الأمن والعناصر الليبرالية، والمجموعات الإسلامية، من أجل إرساء حكومة مستقرة وديمقراطية وممثلة، ذاك هو العامل المحدد لما «بعد - النهضة». ويقول السيد إميل حُكيِّم (Emile Hokayem) الخبير في هذا المعهد أن «الجهادية العالمية استفادت من اعتقاد هذه المجموعات أنها غير قادرة على التغيير في بلدانها. لهذا حاربت خارجها» Le Monde, 6/9/2011.

X Caroline Glick, «Israel and Arab Democracy», Jerusalem Post, 17/3/2011. See Also Nathalie Szerma, in: Israël Magazine (30 Mars 2011). 1

X انظر صحيفة إزفستيا وكذلك صحيفة كومسومولسكايا برافدا التي نشرت حديثًا للجنرال فلاديمير أفتشينسكي جاء فيه أن «باراك أوباما قرر تعميم تجربته الناجحة في تونس ومصر على بقية دول المنطقة والعالم أجمع». <http://arabic.rt.com/backend/images/photo/1/d66/233.jpg>.

الفصل الثاني:
من ربيع العربان إلى ربيع الشعوب

> إن كثيرًا من الأشياء لم تكن بريئة من وجود أياد أجنبية في بعض الثورات العربية، وإن هناك الكثير في لعبة المصالح الدولية غير أخلاقي لكنه في لغة الدبلوماسية مشروع.
>
> أحمد أويحيى، رئيس وزراء الجزائر

إذا كانت الأسئلة التي طرحناها في الفصل السابق عن علاقة الثورات، بما فيها تلك التي تحدث في دول المركز، بالعوامل الخارجية والقوى التي تتحكم في المجال الجيوسياسي مشروعة، نظرًا إلى الوقع الكبير الذي خلّفته حوادث تونس والخلل الذي قد يتسرب بسببها إلى العلاقات الدولية، أكان في المنطقة المغاربية أم في المنطقة العربية أم الدولية (أوروبا/أميركا)، فإن مشروع البحث يقوم على الإجابة عن مثل تلك الأسئلة عن طريق الاسترشاد بالتاريخ لاستقرائه؛ فالتاريخ يقود دومًا العاقل ويجرّ الأحمق الذي يتغافل عن الإقرار بأن عملية الفهم، أي فهم، لا تتم خارج الحيز التاريخي، لأننا بصدد مناقشة وجهات نظر تدور حول علاقة الثورة بالمجال الجيوسياسي وهي كثيرًا ما تؤجّل أو يسرِّع ترهيب الخائضين فيها واتهامهم بكونهم من حملة نظرية المؤامرة. فالبحث عن/في الحوادث التي وقعت في تونس قام على أساس أنها حوادث تتراكم في كل حقبة من حقب تاريخ تونس، ومن ثم، لا يمكن أن تكون من فعل شخص واحد أو بسبب فاعل أوحد، ذلك أن جذور الثورات تكمن دومًا في أعماق الحوادث السابقة عليها، وتقوم على تراكمات من الرفض للاستبداد والبحث عن الحرية والكرامة أمام استهانات الحكام وحاشيتهم. وقد تدفع غاليًا ثمن عدم الانتباه لدور القوى الخارجية ومناوراتها والتفافاتها، فتجهض نتيجة عدم فهم تشابك الأهداف.

على الرغم من اختلاف الحقب وتباعدها في الزمان، فإن إدراك اختلاف مكونات الثورات بعضها عن بعض لا يلغي العثور على المتشابهات في الفكر السياسي التونسي. وجميع هذا يجعل من الضروري استقراء التاريخ، بصفة كونه مقدمة لقراءة ما حدث، أكان حركة التحرر الوطني أم أعمال أحزاب المعارضة السياسية وفكرها بصفتها ظاهرة حديثة نشأت مع نشوء حركات التحرر الوطني نفسها، أم ضربًا من الثورات تحوّلت ونُعتت بأنها تمرد

لمجرد أنها فشلت ولم تنتصر، كثورة علي بن غذاهم عام 1864؛ هذه الثورة التي تتشابه ظاهريًا أسبابها بما حدث في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، وهذا أهم ما يساعدنا في الوقوف على خصائص الفكر السياسي التونسي. لهذا التجأنا إلى ما وقع الاتفاق على تسميته ثورة علي بن غذاهم، نستقرئها لتشابه التدخل الخارجي فيهما وتشابه وحدة مكان انطلاق شرارتهما ووحدة ارتباطهما باسم علم (ثورة ابن غذاهم/ ثورة البوعزيزي)، ثم تشابههما في ضرورة اجتثاث الفساد الذي كان سببًا في انحلال الدولة.

يبدو أن بحث علاقة قيام ثورة علي بن غذاهم بما حدث في كانون الثاني/ يناير 2011 يستحق استقراءً دقيقًا من دون الوقوف عند وحدة انطلاق شرارتهما فقط، أو ارتباطهما باسم علم من المنطقة التي عرفت أتون الحوادث، فذاك ظاهر يخفي وراءه أسبابًا حقيقية لقيامهما. كما أن تصور مضاعفة المجبى من 36 ريالًا إلى 72 ريالًا سبب كاف لقيام ثورة علي بن غذاهم، يذكرنا بأولئك الذين ربطوا حوادث 14 كانون الثاني/ يناير بعملية الحرق التي قام بها محمد البوعزيزي لنفسه. وكما أن فعل الحرق لا يفسِّر قيام هذه الحوادث وامتدادها في البلاد، كذلك فعلُ زيادة المجبى لا يفسِّر قيام انتفاضات القبائل عام 1864، فذاك يعني إهمال عوامل القهر والسلب التي عانتها الرعية منذ ما سمّي عهد الأمان ونسيان الاضطهاد الذي مورس على أناس ما كانوا قادرين على دفع الضرائب إلا غصبًا وتحت التعذيب، ونسيان المحلات، مثل محلة زروق ومحلة رستم ومحلة علي باي وإسماعيل صاحب الطابع وعصمان وفرحات وسليم آغة، التي مارست النهب على طول البلاد وعرضها. وكذلك التغافل عن قسوة الأتاوى التي تتهاطل بشتى الأعذار على الرعية وتعطّل رواتب الجنود الذين صاروا على استعداد للفرار وكأنهم توقعوا حدوث ثورة [1] . أضف إلى ذلك عدم الانتباه لخطورة سياسة الاقتراض من أوروبا من طرف البايات لبناء البناءات الفخمة وجلب مياه الشراب إلى قصر باردو من الأقاصي [2] ، والتهاون في تقدير عمليات النهب والعدوان بين العروش والمدن (المثاليث وصفاقس/ أكودة والقلعة/ جلاص وماجر/ الهمامة وماجر/ بني زيد والبلد بقابس/ مساكن والقلعة الكبرى) وإغفال غياب الأمن في الطرق وتجارة بيع الأسلحة والبارود التي كان المالطيون يشرفون عليها بإيعاز من الإنكليز. لهذا وجب البحث عن أسباب أخرى وجيهة غير مضاعفة المجبى لتفسير ثورة علي بن غذاهم، كما بحثنا عن أسباب أخرى لتفسير وفهم ما حدث في 14 كانون الثاني/ يناير2011؛ فالعباءة التي يجب أن ينضوي إليها الفكر السياسي في

تونس هي الانتباه إلى لحظات العلاقة التي تقوم بين الانتفاضات أو الثورات والقوى الخارجية التي تتعمد التورية والتخفي والتعتيم. فحين نعود إلى جان غانياج مثلًا، نجد أسبابًا مغايرة لما ذكر المؤرخون وأدت إلى قيام ثورة 1864 ولم يُشر إليها سواه.

تصوّر غانياج مثلًا أن فرض القبول بدستور الأمان كان يفوق المجبى من حيث كونه سببًا من أهم أسباب قيام الثورة، فيقول: «أمّا الأهالي فكان لغضبهم أسباب أخرى. فمن ذلك أن الإصلاحات الجديدة والمبتدعات الفنية كانت أشد تحريكًا لمشاعرهم وأبلغ في إثارة حفائظهم من الاختلال المالي ومن الاضطهادات الجبائية التي كادت أن تكون عندهم من الأمور الطبيعية التي ألفوها بحكم العادة منذ عهد بعيد. وإن شدة تعلّق أهل البادية بعاداتهم جعلتهم يخافون من كل مستحدث جديد. ولو قيل لهم أنه لصالحهم. فهم يخشون أن تزداد حالتهم سوءًا ويكونوا إزاءه كمن يستجير بالرمضاء بالنار... وإذا كان الدستور لم ينل من وضعهم إلا قليلًا فإن الإصلاحات العدلية قد تبدّت لهم على عجل في صورة بدعة منكرة لأنها تضطرهم كلما عنّ لهم التقاضي إلى المكوث في المدينة أيامًا عديدة. ولأن ما اتسمت به من بطء في الإجراءات وتعقد في الواجبات والشكليات قد عسر على عقولهم البسيطة قبوله والإذعان له. وهم في معظمهم قوم سذج لا تهمهم المبادئ العليا ولا يقيمون لها وزنًا بل لا تهمهم إلا معرفة ما سيخرج من جيوبهم. وقد يقولون في قرارة أنفسهم إنهم إن كانوا مضطرين لا محالة لدفع الضرائب فالأولى أن يعودوا إلى ما كانوا عليه من التقاضي لدى قضاتهم الذين كانوا يكلّفونهم من الإرهاق ما لا يقل عن قضاة المماليك البغيضين إليهم. إلا أن فصل النوازل لدى قضاتهم أسرع وأقل عناء... فإن الأعرابي كان تابعًا في ما مضى إداريًا إلى العامل وعدليًا إلى القاضي وكان له حق الالتجاء في آخر الأمر إلى الباي وكان... غير مأكول إلا من جانب رجلين فقط. أما اليوم، وقد انتقلت معظم خصائص نظر العامل والقاضي إلى المحاكم، فقد أصبح مأكولًا من طرف سائر أعضاء تلكم المحاكم. إذًا فكل شيء قد تغير نعته في عادات ذلك الشعب العربي الذي أِلف الاستقرار. وهذا ما يفسر كون بذور الغضب لم تلبث أن أثمرت ذلك الاضطراب المعلوم» [3] .

يضيف غانياج سببًا ثانيًا كان عاملًا كبيرًا في تأجيج الثورة آنذاك، وهو الزوايا، لما لها من مكانة كبيرة تتمتع بها عند الناس ويقابلها ضعف ووهن الباي حتى عن حماية الناس، فدعت الأهالي إلى التصدي لدستور الأمان في

كامل البلاد: «فمن ذلك أن وفدًا من سكان العاصمة التونسية يضم زهاء ألف ومائتي شخص قصد منذ بضعة أشهر قصر باردو حاملًا رايات الأولياء الصالحين الذين هم مناط التبرك والتبجيل من طرف الشعب. وطلبوا إلى الباي أن يُذهب عنهم المستحدثات من البدع ويأذن بتحجير تصدير الحبوب» [4] . وقد رأى الأهالي في هذا الدستور استهانة بالشريعة، لكن الوثائق الأجنبية بشأن ما سمّي ثورة 1864 تضيف أسبابًا عديدة تفنن أصحابها في سردها، كتواطؤ القوى الأجنبية (فرنسا/ إيطاليا) وسعيها إلى فصل الإيالة التونسية عن تركيا المسلمة، ومباركة وتأييد أمين باي ولي العهد لكل القلاقل التي تقع في الإيالة آنذاك، ودعمه الضمني لها، وهذا موثَّق ومعروف [5] . ثم هناك انقسام الإيالة بانقسام الأسرة الحاكمة إلى حزبين: حزب حسين بن علي ومعه قبائل الهمامة وجلاص ونفات وأولاد عون وقبائل بني رزق وأولاد سعيد، بالإضافة إلى مدن المهدية والقيروان وسوسة والمنستير والقلعة الكبرى وعديد القرى من الساحل وصفاقس، وحزب ابن أخيه علي باشا، ويضم بني زيد وماجر والفراشيش وأولاد عيار وجبل وسلات وورتان، وبعضًا من قرى الساحل، وكلاهما يستبيح الآخر.

عثرنا على نص لعلي بن غذاهم أرسله إلى مصطفى خزندار يفصّل فيه أسباب ثورته ويغني عن كل ادعاء بأن مضاعفة المجبى سبب رئيس لما حدث. يقول: «... وحلت بنا أمور من الدولة العلية، وكلفنا بما لا طائل لنا به وحيرت نفوس جميع أعراش فريقة وضاقت علينا الأرض برحابها من قلة الجهد لا من المخالفة لأن دولتنا موصوف بالحلم والعفو ليس في جميع الدول مثلها على ما تعلم عوالمنا من الثقات وغيرهم وإنما نحن عاجزون على ما كلفنا به من فصول نريد عرضهم على السيادة، وأنت أدرا [أدرى] بحال رعية سيدنا هناه الله أمين وأنت مسئول علينا كما لا يخفى سيدنا الحديث الشريف في حال السئال [السؤال] على الرعية وأنت أحق بنا من سيدنا لأن سيدنا كلفك بنا ومرجع أمرنا إلى الله وثم إليك الفصل الأول إخفاء وجه سيدنا هناه الله لعرض المضالم [المظالم] كالعادة وكلفتم بنا من لا يرحم ولا يشفق علينا الفصل الثاني جور العمال في الزايد على مضايف سيدنا هناه الله ومن جملة جورهم إخفاء التفاتر الذي بها عدد الذوات لم يضهروها [يظهروها] إلينا وسيدنا حفظه الله يسقط علينا في الفقراء والموتى وخراج العمالة ويحاسبوه [ويحاسبونه] بها ويأخذوها [ويأخذونها] منا لا أخذ سيدنا ولا بقا [بقي] عندنا وعشر المواشي اكاد أن يبطل الحرث من شدته نريد من سيدنا التخفيف والفصل الثالث نريد من

سيادتك أن تخرج إلينا الأمان التام لكل عرش من هاؤلاء [هؤلاء] الأعراش كما نعرف من ساداتنا الحلم والعفو وأنت سيدنا لم سبقك [يسبقك] في جميع الدول من هو في سياستك من الأسلاف السابقة والوزراء ونحن طالبون فضل الله ثم فضل سيدنا ثم فضلك أدام الله لنا بقاؤك [بقاءك] بالهناء والعافية بجاه من لا تخفاه خافية مع وجود ساداتنا إلينا هنا هم الله آمين والسلام من خدامك ومماليك ومقبّلين راحة يدك كافة أعراش ماجر والفراشيش ودريد وأولاد عيار وورتان وكافة أعراش ونيف والهمامة واجلاص حفظ الله سيدنا آمين ومن الجامع لهم علي بن محمد بن غذاهم عفا الله عن سيدنا آمين» [6] . يعني هذا أن لثورته ستة أسباب هي: ضعف حال الرعية؛ عدم جلوس الباي للقضاء وتكليف من لا يرحم ولا يُشفق، وهذه إشارة إلى رفض الدستور الذي عوّض القضاء الشرعي؛ جور الولاة؛ عدم تحويل الضرائب التي تجبى إلى الباي وإنما تفتك للانتفاع الشخصي؛ ضريبة العشر المتعلقة بالمواشي والتي جعلتهم عاجزين عن القيام بالحرث؛ الخوف من انتقام السلطة للعروش.

جملة الأسباب التي ذكرها ابن غذاهم إلى جانب ما ذكره جان غانياج توضح أن ما حدث كان ثورة لا يمكن اختزالها في زيادة المجبى، على الرغم من أن هذه الزيادة هي الشرارة التي اندلعت معها ثورة 1864 ودفعت الأهالي إلى المجاهرة بالعصيان لقصر باردو ومحلاته، وهي مجرد عامل دفع القبائل أولًا ثمّ المدن ثانيًا، إلى أن تتحد في ما بينها وتقرر الثورة على السلطة القائمة وتقرر قتل أو نهب كل من يقبل بدفع هذه الزيادة لمحلات الباي المجرمة في حقهم، مثلها مثل اندلاع شرارة حرق محمد البوعزيزي لنفسه، وهي الشرارة التي حوّلت الوضع المتردي من زمن بورقيبة إلى هبة لم نعرف ولم يعرف العالم مثيلًا لها منذ ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1917؛ فلو كان فعل الزيادة في المجبى سببًا كافيًا لتفسير قيام هذه الثورة، فلماذا لم تتوقف الثورة حين أعلن الباي تراجعه عن هذه الزيادة، وقدّم تنازلات كبيرة استجابة لمطالب الثوار في منشور نيسان/ أبريل 1864 الذي بعث به إلى أهل المملكة ووعد فيه بإسقاط العمل بالدستور وإسقاط هذه الزيادة؟ كما أن اعتبار الدستور من ناحية ووقف العمل بالأحكام الشرعية في المجلس الشرعي وتعوُّضها بالقانون المدني من ناحية أخرى سببًا لقيام هذه الثورة، على حد قول غانياج، غير كاف بدوره لتفسير لماذا لم تنته الثورة مع حل المجلس الأكبر ووقف العمل بالدستور والعفو عن المساجين؟ لماذا لم يرض الثوار ولم يوقف غضب القبائل ولا

تمرد مدن الإيالة مثل منطقة الأعراض بأكملها والقيروان وصفاقس وعرب الساحل والجريد والكاف وجندوبة وباجة [7] ، على الرغم من أن هذه التنازلات تستجيب لجملة المطالب المتعددة التي قدّمها الثوار.

ناقش ابن أبي الضياف معقولية هذه المطالب وبيّن حدودها [8] ، ولا نرى فائدة هنا في إعادة ذكرها، وإنما نقول إنها ليست مطالب ماجر أو الهمامة فقط، أو بني زيد أو قرى الساحل أو المثاليث أو نفات أو ورغمة أو الكاف أو باجة أو مساكن أو صفاقس أو المنستير، كلّ على حدة، بل هي مطالب جميع جهات الإيالة ومقترحاتها، وصادرة عن أناس مختلفين عرفناهم من خلال نقد ابن أبي الضياف لهذه المطالب وإبراز مصدرها، وهذا ما أعطى ثورة 1864 دلالة الثورة التي تتجاوز مجرد الاحتجاج ضد مضاعفة المجبى، على الرغم من أهميتها، بدليل سرعة انتشارها وتمكّنها من الصمود وإرهاب محلات الباي وتسارع جنود الباي للانضمام إليها، وقد تكلّل جبين صاحبها بهالة لم يعرف مثلها في تاريخ البلاد السياسي، واعتبر التجسيد الحقيقي لفعل الثورة إلى درجة أن الملاحظين الأجانب باتوا ينادونه في مراسلاتهم بـ «الأعز» و«الأكمل» و«الفقيه» [9] على الرغم من الحط من شأنه من طرف ابن أبي الضياف في نص مختلف تمامًا عما وجدناه في الوثائق الفرنسية.

إن المدح الفرنسي لقدرات علي بن غذاهم القيادية واستخفاف ابن أبي الضياف بها ما عادا غريبين ما دامت فرنسا متشبثة بأمل نجاح ثورة 1864 حتى بعد استسلام قائدها، على حد رواية جان غانياج [10] . وما زال ابن أبي الضياف يطلب مرضاة محمد الصادق باي ومرضاة مصطفى خزندار الذي طالب الثوار بعزله باعتباره سبب البلية، فكان توقفه عند أصول ابن غذاهم المتواضعة تزلفًا لخزندار عُرف به المستكتبون أمثال ابن أبي الضياف. وكأن الأصول القبلية المتواضعة لبن غذاهم ليست قاسمًا مشتركًا بين قبيلة ماجر وأولاد عون أو كأنها تتضارب وخصائص القيادة التي بوأت ابن غذاهم قيادة الثوار. كما أن الخصائص التي ذمّها ابن أبي الضياف نجدها عند أولئك الذين تزلف لهم ابن أبي الضياف نفسه من المنتسبين إلى الطبقات الأرستقراطية (البلدية)، التي استخدمت ابن أبي الضياف نفسه. فهو بدوره منحدر من قبيلة من بين جملة القبائل التي يعج بها الشمال الغربي، ويتشابه أفرادها ببقية أفراد القبائل الأخرى. فهل وجب وضع النصين في إطار علاقات جديدة لفهمها؟

هنا وجب تتبع مختلف القراءات التي قرئت بها ثورة علي بن غذاهم

عسانا نفهم حوادثها. ففهم الثورات يمر حتمًا بقراءة العلاقات الجيوسياسية التي تتطلب تتبع وجهات نظر جل القوى السياسية الفاعلة حتى ندرك الأسباب الحقيقية لنجاح هذه الثورات أو فشلها.

X الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، تقديم عبد الجليل التميمي (تونس: منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس، 1995)، ص 190 وما بعدها.

X أبو العباس أحمد بن عمر بن أحمد بن نصر بن أبي الضياف، أتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق رياض المرزوقي (تونس: الدار التونسية للنشر، 1990)، النشرة الثانية، ج 5، ص 145.

X جان غانياج، ثورة عام 1864 ثورة بن غذاهم: وهو الباب الخامس من كتاب أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية (تونس: الدار التونسية للنشر، 1965)، ص 14-12.

X غانياج، ص 14. انظر أيضًا: ابن أبي الضياف، ص 187.

X وثائق تونسية: ثورة ابن غذاهم 1864، تعريب الدار التونسية للنشر، 2 ج، المكتبة التاريخية؛ 4 (تونس: الدار التونسية، 1969)، ج 2، ص 33. حافظنا على النص من دون تصحيح.

X لم ندخل تصحيحات لغوية على هذا النص وجميع النصوص التي أوردناها عمدًا. ربيع العربان: أضواء عن أسباب ثورة علي بن غذاهم سنة 1864: وثائق من الأرشيف الوطني التونسي، حققها وقدم لها توفيق البشروش، تحقيق النصوص - وثائق تاريخية (قرطاج: بيت الحكمة، 1991)، ص 329-328.

X انظر: ابن أبي الضياف، ص 152.

X ابن أبي الضياف، ص 152-144.

X وثائق تونسية، ص 293 و297.

X وثائق تونسية، ص 158-153.

أولًا: القراءة الفرنسية

بالعودة إلى الوثائق الفرنسية، وتحديدًا إلى تقرير صادر عن هـ . ماتيي إلى دوشان دي بلكور في شباط/ فبراير 1865، نعثر على قراءة فرنسية لثورة 1864 تقول: «لم تكتفِ بريطانيا بالدستور الذي منحه سمو الباي لرعاياه... بل أبت إلا أن تعزز نفوذ السلطان... [عبر] حمل الأهالي على المناداة بتحكيم السلطان. وفي سبيل ذلك وجب العمل على أن ينفذ صبر الأهالي التعساء. ووجد القوم ذريعة لذلك، فأشاعوا في عام 1864 أن فرنسا تطالب الباي بأربعين مليون [مليونًا] وأن تسديد ذلك الدَّين يستدعي مضاعفة المجبى ورفعها من 36 ريالًا إلى 72. وصدرت الإشارة بإذاعة تلك الرائجة وتكفل عملاء الإنجليز بالبقية. فلم يمضِ أكثر من خمسة عشر يومًا حتى أصبح الفرنسيون أبغض الناس للأهالي، ولم تكن إنجلترا تسعى لأكثر من ذلك، وتكفلت بعد حين بتسليح العربان وبث الدعاية في البلاد وبحمل الناس على المناداة بالسلطان الذي ليس له أن يعيد النظام إلى استقراره في تونس إلا بإلحاقها بتركيا... وتولّى السيد وود إعداد البلاد لهذه الأحداث، فقد شوهد في أوائل العام الماضي يجوب الإيالة من الشمال إلى الجنوب ويجتمع بالأعيان في كل مكان... [. و] توفق إلى حمل الناس على بغضنا... وبعد خمسة عشر يومًا من رجوع السيد وود إلى العاصمة قامت الثورة في كل مكان. وأطردت سلطات الباي من مراكزها، واغتيل في الأقاليم أحد الوزراء، وهلك في الشمال أحد العمال من ذوي النفوذ مع جميع أفراد أسرته، وأطرد الفرنسيون من كل مكان... وفي تلك الأثناء كانت البواخر الحربية الإنجليزية راسية على طول السواحل لا لحماية الرعايا الإنجليزيين الذين كانت ترفض إيواءهم بل لحماية المراكب التي تنزل الذخائر الحربية الواردة من مالطة والمبذولة إلى العربان الثائرين... ولو لم تكن إنجلترا المحرك الرئيسي للثورة التونسية ولو لم يكن بعض سامي الموظفين التونسيين متواطئين معها، فلماذا كلف الرجل الذي أشعل نار الفتنة هو نفسه بإطفائها؟ لماذا هذا الحقد على الفرنسيين؟ ذلك أن الثورة التونسية توقّعها أعداء فرنسا فراموا تحويلها عن وجهتها الأصلية... وتضامن المماليك وأحسوا بمكانتهم تتزعزع تحت ضربات الثورة فتحالفوا مع الإنجليز لدفع الأهالي إلى كراهيتنا، مذكرينهم في كل لحظة بخطر الاحتلال الفرنسي... وظني أن امتلاكنا للجزائر لا يسمح لنا بأن نقبل جارًا في تلك الخطورة . وقد يتعيّن

علينا يومئذ أن نحتلّ هذه البلاد... لذلك فإننا لن يهدأ لنا بال في الجزائر ... ما لم نظفر في تونس بالنفوذ الذي هو من حقنا» [11] .

عملت فرنسا على أن ترى في ثورة 1864 ثورة لأعدائها أججها العثمانيون وحلفاؤهم من الإنكليز لإزاحتها عن تونس بما أشاعوه من أكاذيب عن وقوفها وراء زيادة المجبى. لكن ما علاقة هذه الأكاذيب بمناداة الناس بالسلطان العثماني الذي رأوا أنه قادر وحده على إعادة النظام والاستقرار إلى تونس؟ يبدو أن فرنسا كانت رافضة الوجود العثماني في تونس، وتعللت بفرض الدستور لتنهي تبعية تونس لتركيا من جهة كونها صارت مستقلة عن الباب العالي، ورأت في مناداة الناس بإرجاع تونس إلى تركيا تحالفًا إنكليزيًا-عثمانيًا ضدها يعطل احتلالها لتونس الذي فرضه بحسبها احتلالها للجزائر. واعتبرت هذا الاحتلال حقًا لا ينازعها فيه إلا من كان حاقدًا. ومن هو هذا الحاقد غير الإنكليزي وود الذي «شوهد في أوائل العام الماضي يجوب الإيالة من الشمال إلى الجنوب ويجتمع بالأعيان في كل مكان وتوفّق إلى حمل الناس على بغض فرنسا، وبعد خمسة عشر يومًا من رجوعه إلى العاصمة قامت الثورة في كل مكان»؟

ما من شك في أن هذه القراءة الفرنسية ترى الثورة تدبيرًا إنكليزيًا/عثمانيًا بإعانة الموالين لهم من المماليك (خزندار/خير الدين) بدليل أن البواخر الحربية الإنكليزية الراسية على طول السواحل تحمي المراكب التي تُنزل الذخيرة الحربية (البارود) الواردة من مالطا ليشتريها العربان الثائرون. أضف إلى ذلك مجيء مبعوث الباب العالي حيدر أفندي في مهمة استطلاعية لمعرفة ما يجري في الإيالة التونسية التي ما زال الباب العالي يعتبرها إحدى الإيالات التابعة له. فالقراءة الأولية لهذا النص تُبرز لعبة المصالح بين القوى الدولية، وتحوّل هذه المصالح نزاعات وفتنًا، موظفة كل شيء وموجهة إياه الوجهة الملائمة لها. فاتهام فرنسا الإنكليز بتحريض الأهالي ضدها دفعها إلى التقرب من الثوار وزعيمهم ما دام الوضع يتجه معاكسًا لأهدافها. غير أن مراهنتها على علي بن غذاهم لم يكن دقيقًا، وكلّف المقيم العام بتونس شارل دي بوفال منصبه، إذ أقيل وأُبعد عن تونس بعد افتضاح أمر مراسلاتها معه على حد ما روى غانياج [12] .

يتحدث القنصل كمبنو من تونس إلى وزير الحرب الفرنسي بباريس في 12 تموز/ يوليو 1864، واصفًا قائد الثورة بقوله: «أما قائد الثورة، فإنه بالرغم من الإشاعات التي يروجها باردو، فلا شيء في سلوكه يدل على أن له نية اغتصاب الحكم، كما لا أصل لما يقال من أنه عيّن بايًا للأمحال...

وبالرغم من أن الأعراب يعطون هذا الرجل لقب باي الأمة، فإن كتابة خاتمه الموجودة تحت نظري لا تحتوي إلا على هذه الكلمات: «الذي يعبّر عن رغبات الأمة على [علي] بن محمد بن غذاهم». كما أعلم أنه حاول الاتصال بمشائخ قبائل تابعة لنا ليختبر نواياهم في صورة ما إذا تولت فرنسا الدفاع عن المماليك الذين طالما هددوه بذلك، ثم أعلم أنه محل احترام ديني وأنه يبذل كل ما في وسعه ليعظم احترامه في نظر الأعراب، لكن هذا الرجل، ووالده أحد القضاة الدينيين، لم تكن له من وسائل العمل إلا القبائل الكبرى التي تطيعه... إن هذا الرجل يمثّل في المملكة روح مقاومة الجنس العربي للنزر اليسير من المماليك الذين يضطهدونه منذ أمد بعيد، وخاصة منذ إنشاء هذا الدستور البديع الذي يحاول أناس أن يظهروه بأوروبا في مظهر عمل من أعمال الرقي، على أني لست أزعم أن الرجل لم تمتد نقمته اليوم إلى الباي الحالي وإن بقي على ولائه لأسرة حسين بن علي... إن علي بن غذاهم مقدم طريقة سيدي أحمد التيجاني في قبيلته العظيمة «ماجر» وإني تحصلت على بعض المعلومات عن الثورة بواسطة زميل له في تونس، وكلاهما يرجع بالنظر إلى والي «تماسين» سيدي محمد العيد الذي يسكن بمقاطعة قسنطينة، وقد أكد لي مقدم التيجانية في العاصمة بأن علي بن غذاهم لا بد أن يكون على اتصال مع رئيسه الديني وأن يطلعه على نواياه» [13] .

يضيف في تقرير آخر: وهذا الزعيم الديني يتمتع بجاه عريض في الجزائر وتونس، وله أن يعتمد على ما يتراوح بين 15 و20 ألفًا من الأتباع، وثلاثة أرباع السوافة الخاضعين لحكمنا يمتثلون لأوامره، والجريد بأكمله يدين له بالطاعة العمياء... ومع ذلك فإن سلطات الباي تسمح لذلك الزعيم بالاستقرار على أبواب جزائرنا وبتعزيز نفوذه فيها بل هي تحميه [14] .

في رسالة أخرى سابقة من الكاتب نفسه إلى المرسل نفسه صادرة في 26 أيار/ مايو 1864، نقرأ: «... إن الثورة العربية بالرغم من تأخرها في الزحف على المدينة بسبب أعمال الحصاد قد برهنت من خلال حدث خطير على مدى نظامها. ولقد سبق أن تحدثت عن رجل من عرش ماجر يسلط نفوذه على رؤساء الحركة ويحكم بين الناس، وله شبه بلاط، ويبدو أنه يريد التفاهم مع الحكومة مفاهمة دولة مع دولة أخرى. وهذا الرجل اسمه الحقيقي علي بن غذاهم الماجري، وقد تلقّى التعليم طالبًا في الجامع الأعظم بتونس مدة ثلاث سنوات، وصار لا يُعرف عند الأهالي إلا باسم

علي باي، وأن باردو مع كونه لا يعترف بوجوده قد اتصل بأحد شيوخ الزوايا المحترمين بماجر اسمه سي العربي الشريف وهذا الأخير قد توصل إلى إيجار رجلين قبلا مأمورية قتل علي بن غذاهم، وهذان المجرمان بعد أن قبضا ثمن جريمتهما جاءا يعترفان بكل شيء لعلي باي الذي ركب مع فرسانه وتوجه إلى البرج، أين يسكن سي العربي، وبعد أن احتل البرج قتل الشيخ وجميع عائلته بمحضر أتباعه...» [15] .

إذا قارنّا هذه النصوص بما جاء في كتاب الإتحاف لابن أبي الضياف الذي يغدق أوصافًا غريبة على هذا القائد تنمّ عن حط من شأنه كردة فعل على تسمية الرعية لبن غذاهم بلقب باي الأمة:

«. . . . وظهر في عرش ماجر رجل من أولاد مساهل من عامة من ينسب نفسه إلى العلم، وقصارى أمره معرفة حروف الكتابة. اسمه علي بن محمد بن غذاهم، ولم يكن له قدم في إمرة ولا شهرة سوى أن أباه كان من أطباء العربان وولي خطة القضاء بناجعته... وظهر في جلاص وعربان القيروان السبوعي بن محمد بن السبوعي... وتفرّقت مشايخ الشرطية في أوطانهم كفرح بن منصور بن دحر، أحد الأعيان من بيوت رياح... ومرجع غالب هؤلاء المشايخ في الرأي إلى علي بن غذاهم وإنما تراضى الجموع به لأنه لا يمتّ بنسب ولا مجد في بيته، وإنما يمتّ بما له من المعرفة بالكتابة والحذق في الرأي» [16] .

يبدو مثيرًا الرأيُ الذي يعبر عنه النص الأول مقارنة بنص ابن أبي الضياف، فما سر هذا الرأي الإيجابي في الثورة وقائدها من طرف الفرنسيين والرأي السلبي واللاأخلاقي من طرف أحد أبناء وطنه (ابن أبي الضياف)؟ يرجَّح أن الأمر لا يتعلق بسرّ بقدر ما يتعلق بشخصية أصحاب النص؛ فابن أبي الضياف يعبّر عن وجهة النظر الرسمية لقصر باردو التي ترى في ثورة 1864 ثورة الأعراب الحفاة، في حين يعبّر كمبو عن وجهة النظر الرسمية لفرنسا المعارضة للقصر الموالي للباب العالي وحلفائه الإنكليز، والتي يلائمها استغلال كل ما يثير القلاقل داخل الإيالة لمصلحتها بدليل أنها لم تتوان في مغازلة القصر بعد ذلك، لضرب الثورة نفسها، وسلّمت علي بن غذاهم الذي غازلته ونادته بالأعز والأمثل والفقيه ولم يستجب لها، إلى أن أُعلم الباي [17] .

نعتقد أيضاً أن الأمر لا يتعلق برأي إيجابي لفرنسا في قائد الثورة بقدر ما هو تصوّر عام للسياسة التي يجب توخيها في البلاد التونسية؛ فالعلاقات الجيوسياسية تمنع حضورًا تركيًا في شمال أفريقيا، وهو ما سيمهد لاحتلال

تونس، نظرًا إلى موقعها الحساس مع الجزائر، فوجب النظر إلى موقف فرنسا من الثورة وقائدها داخل لعبة المصالح الدولية التي أملت عليها مغازلة علي بن غذاهم ومراسلته في ثلاث مناسبات تدعوه إلى حضور اجتماع يُعقد في منطقة سيدي علي الحطاب، ترفع فيه فرنسا مطالب ابن غذاهم نفسه إلى الباي، متجاهلة أن موقف القبائل رافض لمطلبها القائم على مطالبة الباي بالاستقلال عن السلطان (تركيا). فـصمَتَ ابن غذاهم ولم يرد على إشاراتها وابتعد عنها، وسلّم مراسلاتها إلى قصر باردو في أثناء البحث عن ترتيبات الثورة مع خزندار، فعملت بعد افتضاح أمر المراسلات على تغيير قنصلها، وسلّمت في ما بعد علي بن غذاهم إلى السلطات التونسية، فكان ذلك ثمن رجوع التعاون بين قصر باردو وفرنسا.

حتى نغوص أكثر في القراءة الفرنسية لثورة 1864 ونفهم المناخ الجيوسياسي الذي تحكّم فيها،لا بد من مقارعتها بالقراءة الإنكليزية للمقارنة بينهما ما دام الفريقان يتبادلان الاتهام ويحمّل كلٌّ منهما الآخر مسؤولية إشعال فتيل الثورة، من دون اهتمام بالقبائل والزوايا وقصر باردو وكامل رعايا الإيالة والحالة الاجتماعية والسياسية إلا بالقدر الذي تتطلبه روايتيهما للحوادث، كأن حوادث 1864 دمى في أيدي القوى العظمى لا شأن لأبناء البلد به، وإنما دُفعوا إلى إحداث ما حدث دفعًا. فبالعودة إلى مقالة الكاتب الإنكليزي برواديلي التي كتبها عام 1892 نتبين أن القراءة الإنكليزية، شأنها شأن القراءة الفرنسية، تضع الثورة في إطار لعبة العلاقات الجيوسياسية ووفق أجندة خاصة لاعلاقة لها بمن قام بها. فماذا عن هذه القراءة؟

X غانياج، ص 41.

X غانياج، ص 53-54.

X وثائق تونسية، ص 337.

X وثائق تونسية، ص 157-158.

X وثائق تونسية، ص 323.

X انظر: ابن أبي الضياف، ص 139-140.

X انظر: وثائق تونسية، ص 158-161 و266.

ثانيًا: القراءة الإنكليزية

يصف برواديلي الثورة قائلًا: «بدأ [بدأت] عام 1864 بثورة قبائل العربان؛ فقد رُفع أداء المجبى من 36 إلى 72 ريالًا لتسديد فائض ديون السيدين أوبنهايم وأرلنجي، ولكن محاولة استخلاص هذه الضريبة الفاحشة أدت إلى التمرد... وذهب السيد دي بوفال الذي خلف السيد ليون روش في تمثيل فرنسا لمقابلة الباي بعد ساعات قليلة من ورود الخبر وطلب منه... إلغاء الدستور... وجريًا على عادته أسرّ بمخاوفه شفويًا إلى السيد وود. وفي تلك الأثناء كانت الاضطرابات تمتد إلى الجنوب... واتضح للباي أنه مفتقر إلى ما يدفع عن نفسه العوادي، ذلك أنه بينما كان منهمكًا في وضع الدستور وفي تلقّي الأوسمة من الدول الأجنبية، كان ما [من] تبقى من جنود سلفه أحمد باي يتضاءل عددهم ويسوء حالهم... أجرى السيد دي بوفال محادثة مع الباي طالبه فيها بإلغاء الاتفاقية المبرمة مع إنجلترا باعتبارها من أسباب غضب الرعية... [و]... يطالب باستقالة الخزندار والجنرال خير الدين باعتبارهما من أنصار المصالح الإنجليزية والتركية. وخفّ الأسطول الإيطالي إلى الالتحاق بالبواخر الإنجليزية والفرنسية... وتقرر في صورة حدوث اضطرابات بالعاصمة أن يذهب إليها البحارة الإنجليز والإيطاليون والفرنسيون في الزوارق لإعانة الأوروبيين على إقامة الحواجز والدفاع عن حييهم... قررت حكومات إنجلترا وفرنسا وإيطاليا سلوك مسلك جماعي مشترك في تونس، وتأكد أن الوقت لم يحن لاحتلال الفرنسيين تراب قرطاجة. وبعد أسبوع جاء إلى حلق الوادي حيدر أفندي، مبعوث الباب العالي المكلف بالتحقيق في الحالة بتونس، تخفره ثلاث بواخر حربية. وقبل أن تلقي الوحدات مراسيها... حاول (دربنغام) حمله إقناعًا وتهديدًا على الإمساك عن النزول إلى البر... وزاد مقدم المبعوث التركي في تعكير الجو... وفي صفاقس أعلن الثوار سقوط الباي ورفعوا العلم التركي... وأجرى الباي محادثات طويلة مع حيدر أفندي... وطيلة ذلك الوقت بقيت الأساطيل مرابطة بحلق الوادي وقرب السواحل، بينما المناورات السياسية تتواصل حثيثة في باريس ولندن وتورينو واسطنبول... لكن عقبة قامت ذلك أن إيطاليا أصبحت لأول مرة عنصرًا يُحسب له حساب في القضية التونسية... وأدركت فرنسا أن منافستها لإنجلترا في تونس يجب أن تتجه في المستقبل إلى إيطاليا. وانقضت صائفة 1864 في تخوفات لا مبرر لها، واجتهد السيد دي بوفال في إيجاد عذر يكون

مطية للتدخل وإبقاء فتيل الثورة مشتعلًا تحت الرماد، لكن آماله ذهبت أدراج الرياح؛ فقد تمّ الصلح بين زعيم الثورة علي بن غذاهم وبين الباي، ووقعت الاستعانة بالطريقة التيجانية التي ينتمي إليها لإنهاء النزاع. وبعد سلسلة من الاجتماعات المنعقدة في القيروان، قرر مشايخ قبائل الجنوب الدخول في الطاعة، بشرط أن يضمن القنصل العام الإنجليزي سلامتهم الشخصية... وكانت الصحافة الفرنسية لا تنفك تهاجم تركيا وإنجلترا الواحدة بعد الأخرى زاعمة أنها أصل الفتنة وأن الثورة انبعثت من الخارج لجعل الإيالة تحت إشراف الباب العالي المباشر، وهذه النظرية اتضح بطلانها، ذلك أن علي بن غذاهم عندما قرر إنهاء دور المهرج الذي تولاه، والتمس الإذن له باعتزال النشاط وبقضاء بقية عمره في أرض صغيرة يقيم فيها زاوية للطريقة التيجانية عمد إلى إبلاغ محمد الصادق باي ثلاث رسائل مدهشة تلقّاها من السيد دي بوفال بواسطة المدعو جيومانينو ماتيي قنصل فرنسا بصفاقس، وهذه الرسائل جديرة بأن تطّلع عليها الأجيال المقبلة باعتبارها مثلًا يُضرب للسذاجة الديبلوماسية» [18] .

يحمّل هذا النص فرنسا مسؤولية مضاعفة المجبى، لأن مضاعفة المجبى كانت نتيجة إجبار الباي على دفع ديون شخصيتين فرنسيتين (أوبنهايم وأرلنجي) والخزينة فارغة، وهو ما حداه إلى إقرار 72 ريالًا عوضًا عن 36 ريالًا كقيمة للمجبى. كما يطلعنا على التوتر الذي يسود العلاقات الإنكليزية -الفرنسية نتيجة سعي كلٍّ منهما لوضع يدها على البلاد على الرغم من اتفاقهما على أن زمن الاحتلال لم يحن بعد (كذا)؛ فاستعمار البلاد حتمته المصلحة، والاختلاف ينحصر في: هل يكون تدخلًا مباشرًا (فرنسا) أم تدخلًا غير مباشر (إنكلترا). هذا ما أجّج المشكلات والخصومات بينهما؛ فإنكلترا تعيب على فرنسا افتعال هذه الثورة لتبرر دخولها إلى تونس؛ فتونس، بحسب التصور الإنكليزي، ولاية من ولايات الباب العالي. وتعيب فرنسا، في النص الفارط، على إنكلترا تأجيج مشاعر كره التونسيين لها على الرغم من أحقيتها الواضحة، بحسب اعتقادها، في التراب التونسي. وتدافع إنكلترا عن نفسها بالتركيز على أن الثورة أرادتها فرنسا، فدفعت أولًا شخصيتين فرنسيتين للمطالبة بديونهما من الباي، وإجبار هذا الأخير على الدفع؛ ثانيًا عدم قبول الصلح بين زعيم الثورة علي بن غذاهم والباي، ومحاولة استدراج ابن غذاهم إلى صفها (ثلاث مرات) على الرغم من امتناعه من الاتصال بها لعدم ثقته بها [19] ، فكان من الضروري الاستعانة بالطريقة التيجانية التي ينتمي إليها هذا المهرّج (كذا) لوقف هذه الثورة؛ ثالثًا المحادثة التي أجراها

السيد دي بوفال مع الباي وطلبه إلغاء الاتفاقية المبرمة مع إنكلترا باعتبارها من أسباب غضب الرعية عليه؛ رابعًا طلبه استقالة خزندار والجنرال خير الدين باعتبارهما من أنصار المصالح الإنكليزية والتركية، وهذا مخالف لما قررته حكومات إنكلترا وفرنسا وإيطاليا والمتمثل في سلوك مسلك جماعي مشترك في تونس بعد أن تأكد أن الوقت لم يحن لاحتلال البلاد. ويبيّن النص تضارب مصالح هذه القوى حين يكشف أنها ليست المرة الأولى التي تحاول فيها فرنسا سلوك مسلك منفرد، وتؤكد إنكلترا أن فرنسا لم يهدأ لها بال بعد فشل ثورة علي بن غذاهم، وعملت على إشعال ثورة أخرى ببلدة عنّابة على الحدود مع تونس، بحسب رسالة احتُجزت وهي صادرة عن السيد (القيرو) الفرنسي، قنصل الباي بعنّابة، حيث يعرض فيها بعث ثورة على الحدود لفائدة فرنسا [20] .

نتبين أن صراع المصالح ما عاد ثنائيًا - إنكلترا/ فرنسا - ففي صفاقس، أعلن الثوار سقوط الباي ورفعوا العلم التركي [21] ، وأجرى الباي محادثات طويلة مع حيدر أفندي، مبعوث تركيا. ثم ظهرت إيطاليا أول مرة، وصار يُحسب لها حساب في القضية التونسية؛ فلا يمكن أن تمر الثورة من دون توظيف أو استفادة. بقيت أساطيل هذه القوى مرابطة بحلق الوادي وقرب السواحل حتى انتهاء المشاورات السياسية الحثيثة بين باريس ولندن وتورينو واسطنبول لمعرفة الباخرة التي ستكون آخر البواخر المغادرة ميناء حلق الوادي بعد انتهاء الثورة [22] . والقبائل وقائدها علي بن غذاهم مكتفيان بالاعتقاد أن مصير الثورة بأيديهما ما دام الباب العالي يكفيهما مؤونة القوى الدولية الأخرى. والمحيِّر أن هذه القوى التي تدعي الوقوف ضد التدخل الخارجي تستثني نفسها إذا ما تعلق الأمر بمصالحها، وهذا ما يفسّر حدة المعركة الدبلوماسية التي احتدمت بينها.

ما نستشفه من النصين السابقين هو أن صراع القوى الدولية يعود في قسم كبير منه إلى الحصة التي تطلبها كل واحدة منها لنفسها من وراء إذكائها الثورة أو دعمها؛ فالقوى الدولية لا تقبل بما يحدث إلا إذا كان بأمرها. وإذا صادف ظهور ثورة من دون علمها، وجب احتواؤها والتحكم فيها وتوجيهها وفق أجندتها الخاصة، أو إجهاضها.

يدل ما ورد في النصين السابقين على أن الثورة التي وقعت عام 1864 كشفت المستنقع الجيوسياسي الذي كانت تونس تتخبط فيه بسبب تلك الثورة. وكشف النصان تحركات القوى العظمى آنذاك، وما حدث على يد الثوار وردات فعل قصر باردو تجاه ذلك كله. ولمزيد من توضيحٍ لتشابك

العلاقات بين المحلي والإقليمي والدولي، نورد نصًّا إيطاليًا يحدد أكثر شبكة العلاقات الجيوسياسية التي يجب الوقوف عندها، لأنها ستظل فاعلة ومؤثرة حتى في حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011.

X وثائق تونسية، ص 293-289.

X الرسائل التي بعثت بها فرنسا إلى علي بن غذاهم تستقطبه، وتزين له عمله، وتبيّن له وقوفها إلى جانبه، وتعرض عليه مساعداتها. موجودة في: وثائق تونسية، ص 297-293. انظر أيضًا: غانياج، ص 74-64.

X نقرأ في: وثائق تونسية: ثورة ابن غذاهم 1864 ما يلي: «فقد أضرّت الثورة بخزينة الدولة... واحتجزت رسالة صادرة عن السيد (القيرو) الفرنسي قنصل الباي بعنابة يعرض فيها بعث ثورة على الحدود لفائدة فرنسا وعلم من جهة أخرى أن المارشال (رندون) وزير الحرب والماريشال (ماك ماهون) الحاكم العام على الجزائر يلحان على الإمبراطور بتأكيد حقوق فرنسا في تونس» (ص 301).

X تكوّنت هيئة محلية تسلمت مقاليد السلطة بمدينة صفاقس، وكانت تتألف من القاضي والمفتي والنوري والكراي - شيخا زاوية - وإبراهيم السلامي أمين التجار، ومحمود الفوسي وأحمد الشعبوني من الملاكين. انظر: ربيع العربان، ص 348.

X ربيع العربان، ص 297.

ثالثًا: القراءة الإيطالية

«... كسب مهاجرونا في تونس مكانة أعظم من ذي قبل، وظفروا بمناصب سامية أمثال النبيل جوزيف رافو... الذي أصبح يمارس أعظم النفوذ لدى الباي، فكانت الوظائف الكبرى بأيديهم، وصارت اللغة الإيطالية لغة التخاطب في القصر، وفتحت خطوط بحرية... واستقر الرهبان... واتجه النظر في أوائل 1864 إلى نصب خط تلغرافي بحري بين تونس وصقلية. والواقع أن هذه الأرض الأفريقية أصبحت امتدادًا لأرضنا... فإن الجنرال دلا روفيري، وزير الحرب، عندما أوفد إلى تونس... الكومندان ريكشي... قال له «عليكم الاهتمام بهذه البلاد... إن لإيطاليا اليوم شواغل كثيرة تمنعها من رفع علمها هناك. أمّا عندما يتم توحيد أجزائها، فإن مستقبلها في تلك البلاد. فقد شق الرومان لنا الطريق ودلّونا على الوجهة التي نتجهها»... ولكن بينما عكف ريكشي على إنجاز مهمته، كان الغضب تغلي مراجله منذ أشهر عديدة لدى قبائل الداخل التي لاذت بالثورة بمناسبة ترفيع مبلغ الضريبة الشخصية... ومن الجدير بالذكر أن الثورة سهر عليها بعض أقارب الباي، وكان أحدهم يطمح إلى العرش، وظهر أن بعض الأجانب يشجعونها... وسار الثوار نحو العاصمة... وتقدموا إلى سوسة وصفاقس... هذه الحالة التي كانت عليها الإيالة في أواخر أفريل 1864... وفي تلك الأثناء تحوّل الأسطول المتجول من خليج سبيزيا إلى عرض تونس بعد أن صدرت إليه الأوامر بحماية حياة الرعايا الإيطاليين ومكاسبهم... فإن قائد الأسطول اتفق مع الباي... على أن ينزل إلى البر قوات تتألف من أربعة أفواج من البحرية وأربعة أفواج من المشاة... وثلاثة فصائل من مدفعية النزول (820 رجلًا في مجموعهم)... ثم جاء من طولون الأسطول الفرنسي... ووردت من مالطة الفرقاطة الإنكليزية «ريفنج»... كما وردت من اسطنبول فرقة بحرية عثمانية تضمّ فرقاطة وكرويطة وخافرة يتقدمها حيدر أفندي باشا، مبعوث السلطان. والسرّ في اجتماع كل هذه القوات البحرية أمام تونس هو ما يخشى من إمكانية تفاقم الثورة وعزل الباي وتعويضه بأمير آخر مما قد يؤدي إلى النيل من النفوذ النسبي الذي تمارسه الدول الأوروبية الكبيرة، وإلى انفراد إحداها به دون سواها، وكذلك من أن تعمد تركيا إلى تأكيد سيادتها على تونس كما حاولت ذلك عام 1844. هذا ما كان عليه الوضع البحري الدولي في مياه تونس خلال ماي الأول، وكان قنصل فرنسا الكونت دي بوفال يلح على

الباي أكبر الإلحاح كي يستجيب لمطالب الثوار... وتفشّى خبر الموقف، فأثار ذلك هيجانًا كبيرًا لدى الأهالي حتى إن مجهولين أطلقوا عليه عيارين ناريين لم يصيباه من حسن الحظ بينما كان مارًا بأحد الشوارع. ومن جهة أخرى، فإن قنصل إنجلترا ومبعوث السلطان كانا يلحّان على الباي بأن يرفض أي تنازل، وكان قنصلنا... يشير بإبدال الوزراء بغيرهم بعد أن يعود النظام. وإزاء هذه النصائح المتضاربة، بقي الباي في حيرة، بينما زاد الأسطول الفرنسي في تعزيز وحداته... كما تعززت الوحدات البحرية الإيطالية... وما أتى شهر جويلية حتى اتضحت الضرورة الأكيدة [التي] تدعو إلى إنهاء القلاقل، وذلك لفائدة تونس ولفائدة السياسة الدولية، وتلافيًا لتعقيدات خطيرة... وشاع في ذلك الوقت أن إيطاليا قد تكلف بموافقة فرنسا الصريحة ورضى إنجلترا الضمني باحتلال الإيالة عسكريًا إقرارًا للنظام... والحقيقة أن الحكومة الإيطالية لو نفذت تلك الخطة وأوفدت قوات احتلال كبيرة إلى الإيالة، لما أمكنها تحقيق المطامح القومية الرامية إلى ضمّ روما والبندقية إلى المملكة... ثم إن إنجلترا ما كانت لتوافق على المشروع... كما أن فرنسا لم تصادق أبدًا على النوايا الإيطالية... كان من وزيرنا للخارجية فيسكونتي فينوستا أن أعلن بأن كل حدث ذي أهمية يحدث في الإيالة لا يمكن للسياسة الإيطالية أن تتغاضى عنه، وأن قيام نفوذ فرنسي صرف يضرّ بمصالحنا المشروعة» [23] .

إن القاسم المشترك بين هذا النص والنصوص السابقة هو اعتقادها كلها أن البلاد التونسية ملْكية رومانية، ومن ثمة وجب ضمّها بعد أن تأكد اكتساب المهاجرين الإيطاليين في تونس مكانة أعظم من ذي قبل. وقد ظفروا بمناصب سامية، وأصبحوا يمارسون نفوذًا كبيرًا لدى الباي. وصارت اللغة الإيطالية لغة التخاطب في القصر. وفُتحت خطوط بحرية. واستقر الرهبان وتمكنوا من تنصير الإيالة. فتونس لاتينية وليست عربية، وعملية الضمّ حق مشروع لا ينازع فيه أحد. واستغلال مؤامرات قصر باردو الذي دبر بعض عناصره الثورة بحسب النص الإيطالي سهر عليها بعض أقارب الباي، وكان أحدهم يطمح إلى العرش، وظهر أن بعض الأجانب يشجعونها، فاستغلت إيطاليا هذا الوضع، وطلب قائد أسطولها من الباي أن يسمح له بإنزال قوات تتألف من أربعة أفواج من البحرية وأربعة أفواج من المشاة وثلاثة فصائل من مدفعية النزول (820 رجلًا في مجموعها)، غير أن الإشكال قام على أحقية الإنزال الذي يخوّل لها احتلال البلاد. والقوى الدولية تتنازع هذا الحق في ما بينها. ولم تتفق بعدُ على من يحتل البلاد على الرغم

من اعتقاد فرنسا أنها أفضل من يدعي هذا الحق، لولا أنه «تأكد أن الوقت لم يحن لاحتلال الفرنسيين تراب قرطاجة». وتعارض إنكلترا مثل هذه الأحقية، فاعتقدت إيطاليا بأسبقيتها على فرنسا، لكن ظروفها الداخلية أرجأت عملية الضم، وذلك لا يفقدها أحقيتها. لإيطاليا اليوم شواغل كثيرة تمنعها من رفع علمها هناك (تونس)، أمّا عندما يتمّ توحيد أجزائها، فإن مستقبلها في تلك البلاد (تونس). فقد شق الرومان لها الطريق ودلّوها على الوجهة التي تتجهها. لم تصادق فرنسا قط على النيات الإيطالية على الرغم من وثوق إيطاليا بموافقة فرنسا الصريحة ورضى إنكلترا الضمني باحتلال الإيالة عسكريًا إقرارًا للنظام. فكيف يمكن أن تتوهم إيطاليا هذا الأمر وهي تعلم أن فرنسا أعلنت أن امتلاكها للجزائر لا يسمح لها بأن تقبل بجارٍ في تلك الخطورة. قد يتعين عليها يومئذ أن تحتلّ هذه البلاد (تونس)، لذلك لن يهدأ لها بال في الجزائر ما لم تظفر في تونس بالنفوذ الذي هو من حقها؟ تأكد الآن بما فيه الكفاية أن مسار الثورة تحدد منذ تموز/ يوليو لمّا اتضحت أطماع القوى الدولية. وكانت الضرورة تدعو إلى إنهاء القلاقل لفائدة تونس (ظاهريًا) ولفائدة السياسة الدولية (باطنيًا)، وتلافيًا لتعقيدات خطِرة قد لا تكون في مصلحة أحد .

بحسب ما جاء في النص الإيطالي أن أخشى ما تخشاه القوى العالمية هو إمكان تفاقم الثورة وعزل الباي وتعويضه بأمير آخر، وهو ما قد يؤدي إلى النيل من النفوذ النسبي الذي تمارسه الدول الأوروبية الكبيرة على تونس، أو إلى انفراد إحداها به من دون سواها، أو إلى تعمّد تركيا تأكيد سيادتها على تونس من جديد، كما حاولت ذلك عام 1844. فاتفقت فرنسا وحكومة تورينو (إيطاليا)، بحسب ما روى غانياج، أن تنزل القوات الأوروبية جماعيًا إذا تدخّل الباب العالي [24] . وعلى الرغم من هذا الاتفاق، عمدت كلٌّ منها إلى حماية مصالحها في غفلة من الأخرى. عمد الإنكليز إلى الاستجابة لمطلب القبائل المتمردة بالتوسط لها عند الباي حتى يشفع لها صنيعها [25] . وعمدت فرنسا إلى مغازلة علي بن غذاهم، قائد الثورة، وراسلته عن طريق السيد دي بوفال، قنصل فرنسا بتونس، محرضة إياه على الإنكليز والوزراء الموالين للعثمانيين (خزندار/ خير الدين باشا). فبعثت برسالة أولى جاء فيها «... قد أبرم وزراؤكم معاهدات مع الإنجليز قبل ثورتكم بقليل تقتضي في بندها الأول أن الإنجليز لهم حق امتلاك العقارات والاحتفاظ بها كالمنازل والضيعات والهناشر. وسوف تنزع منكم مكاسبكم لأن ثرواتكم لا تعادل ثرواتهم؛ فالأرض التي تستطيعون أن تبذلوا

فيها ألف ريال تبذرون فيها ما يزيد عن قفيز من القمح وقفيز من الشعير... قد يبذل فيها الإنجليز عشرة آلاف ريال لأن لهم من الوسائل ما يسمح لهم ببذرها قطنًا وغيره مما لا عهد لكم به. ومن جهة أخرى، فإنهم بإقامة سكك حديدية... تبقى ملْكًا لهم إلى أن يسترجعوا رأس مالهم من أرباحها اعتمادًا على ما يقدمونه من حسابات، ولا معقب لها، وكل هذا يؤول إلى الاستحواذ على بلادكم... ومن جهة ثالثة فإنهم سوف يفتحون في تونس بنكًا له رأس مال كبير يقرضون بواسطته الأموال للأهالي بفائض ويمتلكون بها الرقاب. ومن جهة رابعة، فإن الإنجليز سيملكون الأراضي والجبال التي يوجد بها الذهب والفضة والرصاص وغيرها من المعادن... وينتج من ذلك انتزاع ملكية الأراضي... وهذه الصفقات الفضيعة [الفظيعة] التي لا يرتضيها من له مسكة من الإنسانية أغضبت حكومتي فأوفدت الأسطول لحمل الوزير على الاستقالة وإلغاء الدستور الذي ارتكزت عليه المعاهدة مع الإنجليز» [26] .

حين لم يُجب ابن غذاهم عن هذه الرسالة، أردف القائد الأعلى للبواخر الحربية الراسية بحلق الوادي والقنصل العام الفرنسي بتونس برسالة ثانية يحرضه فيها على العثمانيين والوزراء التونسيين قائلًا: «إلى الأعز الأكمل الفقيه السيد علي بن غذاهم وبعد... نقسم على الإنجيل أننا لا نخفي عنكم شيئًا وأننا نؤيدكم كل التأييد في جميع مطالبكم، إلا أننا نأسف لتنازلكم عن بعضها اعتقادًا منّا أن ذلك ليس في صالحكم... وهذا ما يريده الوزير قبل كل شيء. ومن بين القضايا التي بحثت في دار الباي، مقر المبعوث التركي، عريضة موجَّهة إلى السلطان لمطالبته بإيفاد 10.000 جندي لمهاجمتكم، وما [إن] علمت حكومتنا بهذا الخبر حتى حملت أولئك الجنود على الرحيل إلى مالطة وتوجهت إلى السلطان لإعلامه بما تقاسونه من مظالم، وأنكم ثرتم للمطالبة بحقوقكم، واستجاب السلطان لطلبنا وكلفنا بتسوية مشاكلكم مع الباي. وقد أفدنا من ذلك فائدتين، وهما أولًا سعادتكم وثانيًا منع القوات التركية من المجيء إلى أفريقيا، وهو أمر لا يخدم مصالحنا... ولمّا علم الوزير بذلك أوفد الجنرال حسين إلى سوسة لإشاعة الخبر بأن فرنسا تريد احتلال أفريقيا، وذلك لإثارة العداوة بيننا لعلمه أننا نشدّ أزركم ونعلمكم أيضًا أن الوزير بعث... ليحرض القبائل عليكم... والخلاصة أننا نقسم برأس إمبراطور فرنسا أن الوزير إذا بقي في الحكم فإنه يقضي عليكم. والسلام من القائد الأعلى للبواخر الحربية الراسية بحلق الوادي ومن القنصل العام الفرنسي بتونس ومن الكولونيل الفرنسي

المقيم بتونس.

كُتب في 10 محرم 1281 الموافق ليوم 15 جوان 1864» [27] .

لم يرد ابن غذاهم على الرسالة الثانية أيضًا، وعاودت فرنسا مراسلتها في 20 حزيران/ يونيو 1864 مطالبة إياه، بعد وصفه بالأعز والأمثل والفقيه، أن يكون متعاونًا، وأن يأتي إلى اجتماع يُعقد في منطقة سيدي علي الحطاب تُرفع فيه مطالب ابن غذاهم (مطالبهم) إلى الباي [28] .

حين رفض الرد على الرسالتين، تأكد للفرنسيين فشلهم في استمالته لتحقيق أهدافهم وفشلهم في التعامل معه، فأقالوا المقيم العام، وتعاونوا مع قصر باردو بتسليمهم علي ابن غذاهم الذي فرّ إلى التراب الجزائري. وأفشلوا الثورة، وقلّصوا نفوذ الأتراك والإنكليز.

نقرأ في تقرير سابق من دورين دي لويس إلى دوشان دي بلكور بعثه في شباط/فبراير/1865 يقول: «أعلمتموني أن الحكومة التونسية طلبت منكم تسليمها علي بن غذاهم... وأن الوالي العام على الجزائر تلقّى الأمر بمراقبة سلوك هذا اللاجئ فلا تتخلّفوا عن إشعار خزندار» [29] . وجاء رد على هذه الرسالة يقول: «أتاحت لي رسالتكم... إمكانية الرّد على كل طلب تتقدم به الحكومة التونسية بشأن علي بن غذاهم... وقد علمت أن الكومندان اليقرو سيكلف بالتدخل في الأمر لدى السلطات العسكرية، وفي ذلك دلالة على رغبة الحكومة التونسية الشديدة في الفتك بذلك اللاجئ» [30] . ثم بعث دوشان دي بلكور برسالة إلى مصطفى خزندار في 2 أيار/ مايو 1866 يقول له فيها: «أتشرف بإعلام معاليكم أنه عملًا بالإذن الصادر عن الحكومة التونسية بتمكين أسرة علي بن غذاهم من العودة بكل حرية إلى التراب التونسي، غادرت هذه الأسرة مواطن أولاد عبد النور في 30 أفريل، قاصدة الحدود عبر تبسة، وستدرك التراب التونسي يوم 9 أو 10 ماي» [31] .

هكذا تضيع الثورات داخل شبكة العلاقات الجيوسياسية، وهكذا تتحكم القوى الدولية في مصائر الشعوب التي تعتقد أن ثورتها أو تحررها من الدكتاتوريات الداخلية كافٍ للقطع مع جميع ضروب التبعية والاستغلال. فاستقراؤنا لما حدث في ثورة 1864 كان لأجل فهم وإدراك الشبه بين تحكّم شبكة العلاقات الجيوسياسية في مسار ثورة 1864 وتحكمها كذلك في حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011. فما استوقفنا هو تسلسل الحوادث وبقاء تدخّل القوى الخارجية من وراء الكواليس لتلتف وتوظف مكتسبات الحوادث بالتعتيم على الفاعلين الحقيقيين الذين تحكموا في سير ثورة 1864

فنسبوا ذلك إلى زيادة المجبى، وكذلك فعلوا بحوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 وقبلها حوادث 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 فنسبوها إلى حرق البوعزيزي أو إلى «الفيسبوك» أو إلى الياسمين.

إن الخطِر في الأمر هو أن هذا التعتيم لم ينتبه اليه المؤرخون التونسيون؛ فهناك طريقتان مختلفتان: الأولى قراءة أفقية كلاسيكية يمثّلها البشروش، أستاذ التاريخ بالجامعة التونسية ومؤلف كتاب ثورة العربان، الذي وقف عند قضية المجبى في ما يتعلق بابن غذاهم وقضية حرق البوعزيزي نفسه، حين يتحدث عن حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 فيقول إن قراءة التاريخ مهمة جدًا للوقوف على مدى تشابه فصول الثورتين إلى درجة أن اللحظة الفارقة تمثّلت في رفض القبائل عام 1864 دفع الضريبة تمامًا، كما رفض محمد بوعزيزي دفع ضريبة للبلدية لمزاولة نشاطه. والثانية قراءة عمودية ناقض عبد الجليل التميمي نفسه فيها حين حدد علاقات القوى الدولية وتدخّلها في حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في حديث لجريدة الصباح الأسبوعي التونسية، إلا أنه عاد ليبرئها من هذا التدخل الخارجي نفسه قائلًا: «والأخطر من هذا هو المشروع الأورو- أمريكي الذي يثير استفهامات عديدة على غرار: هل إن المعسكر الأورو - أمريكي من مصلحته «دمقرطة» تونس؟ لأن القضاء ومحاربة الفساد في بلادنا سيتنافى [سيتنافيان] ومصالح الغرب الذي كان على علم بالفساد والاستيلاءات غير القانونية لبن علي ولم يحرك ساكنًا. وإن نجحنا في صياغة نظام ديمقراطي فإننا سنكون نموذجًا يحتذى به، وهو أمر سيقلق الغرب. لذلك، هل يمكن القول بأن الغرب مخلص لنا ولثورتنا عندما ينادي بالديمقراطية ومساعدتنا على تحقيقها (أي الديمقراطية)؟ لقد أعطانا فكرة مفادها أننا غير مؤهلين لصياغة نظام ديمقراطي، وقد ثبت من خلال الثورة التي قام بها الشعب التونسي والتي فاجأته وأزعجته في العمق أن التونسي قادر على القيام بثورة دون تدخل أي طرف خارجي» [32] . هذا الموقف للدكتور التميمي الذي يرجح ويوحي بإمكان قيام ثورة من دون تدخّل أجنبي لا يوضح الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك، وهذا ما يجعله متناغمًا مع الموقف السابق للأستاذ البشروش الذي ذكرناه آنفًا، على الرغم من الاختلاف بين الرجلين.

فمنذ الوهلة الأولى قُدمت حوادث 14 كانون الثاني/ يناير على أنها ضرب من المعجزة التي حققت أمنيات طوباوية، وتحولت واقعًا من دون أن ندري من هو الفاعل الحقيقي. وكشفت الأحزاب السياسية كلها عن سعادتها بعدم نسبتها إلى فاعل حقيقي، أو فاعلين حقيقيين، من أي حزب

من الأحزاب، وقد زاد ذلك في تعتيم الأمر؛ فبعد أن كنا نتصور حدوث الثورات نتيجة انعكاس فعل واع ودليلاً على عبقرية الشعوب، حالت صور الخوف الذي استوطن اللاوعي دون معرفة الفاعل الحقيقي. كما حال الاستصغار الذي يحس به أفراد الشعب أمام الطغاة دون نسبة ما وقع إلى فاعله الأصلي، إلى الرقي إلى مصاف الشعوب التي حققت ثورات؛ فبعد أن اعتقدنا أن ما وقع سيتحول طاقةً أو قدرةً على الخلق الجديد لجماعات جديدة وعلاقات جديدة، انتبهنا إلى أن بريق هذه العبقرية وهذه القدرة على الخلق يتلاشى شيئًا فشيئًا أمام أنظارنا بطريقة غير مفهومة. هل ينبئ ذاك عن تحوّل وجهة هـذه الثورة من دون سابق إنـذار أو علم، كما وقع لثورة 1864؟

لمّح وزير الداخلية التونسي فرحات الراجحي، المحبوب من طرف أوسع فئات الشعب التونسي، قبل ترهيبه، إلى أن هناك حكومة في الظل توجه ما حدث إلى وجهة غير الوجهة التي قامت من أجلها. وكان قوله ذاك مساهمة غير مباشرة للفت النظر إلى الوجهة الجديدة لمسار حوادث 14 كانون الثاني/ يناير والمشابه للوجهة التي عرفتها ثورة ابن غذاهم والمغايرة للوجهة التي قررها مع القبائل؟ أليس هذا تنبيهًا إلى بقاء أساليب وأشكال قديمة، ولو بضرب من الإيحاء والإشارة إلى أن هناك قوى تعمل وفق أجندة خارجية لتلتف وتوظف مكتسبات هذه الحوادث لمصلحتها، كما التفت فرنسا وحاولت إيطاليا وإنكلترا الالتفاف على حوادث ثورة 1864؟ أليس ظهورها المباغت دلالة على استمرار الفرص للإبقاء على الأشكال القديمة التي تساعد في الإبقاء على المصالح، وتمهّد السبيل لتأبيدها، مثلما أبقت القوى الإقليمية على مصالحها في ثورة 1864 وأبّدتها وحافظت عليها؟

ما معنى الحملة العنيفة والمركزة التي استهدفت الوزير الراجحي وأظهرته على صورة باعث على الفتنة ومبشّر بالتفرقة ومهدد للوحدة الوطنية لمجرد إشارته إلى مكامن ومعابر وكواليس يجب ألّا يعلم بها أولئك الذين قاموا بتلك الحوادث؟ لماذا سارعوا إلى إعداد محاكمة عسكرية لمعاقبته على مطالبته بوقف التعتيم، فسارع بدوره إلى تقديم اعتذاراته فعُفي عنه؟ أدرك عبد الجليل التميمي علاقة هذه القوى وتدخّلها في ثورة 2011 في حديث لجريدة الصباح الأسبوعي التونسية فقال: «هي قوى متنفذة في العهد السابق، وقع تقزيمها وتحجيم أدوارها على جميع المستويات. ومن بينهم بعض رجال الأعمال والبنوك الذين منهم من انتمى إلى أحزاب سياسية وفيها من لم ينتظم. والأخطر من هذا هو المشروع الأورو- أمريكي...» [33] .

هذا الموقف لا يرجح شيئًا ولا يوحي بإمكانية قيام ثورة من دون تدخّل أجنبي كما أنه لا يثبت عدم قيامها. ولم يوضح التميمي الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك. أمّا التعميم الذي كان عند البشروش، فإنه منحصر في عدم القدرة على تجاوز الرؤية الظاهرة للحوادث وصار مع التميمي عدم قدرة على استخلاص النتائج على الرغم من المنهج الذي بلوره في قراءة الحوادث؛ فضروب الانطباع عتّمت الرؤية عند الأول، كما أن عدم تقصّي الأسباب الحقيقية المتحكمة في قيام أو فشل الثورات لم يرتقِ إلى استخلاص لعبة العلاقات الجيوسياسية على الرغم من تحديد وجودها في بلادنا وفي البلاد العربية عند الثاني [34] .

قد نجد بعض العذر لبشروش وعبد الجليل التميمي في ما ذكرا، نظرًا إلى أن قراءتيهما جاءتا على صورة تصريحين صحافيين أملتهما رغبة في مشاركة الرأي العام حرارة الحوادث، ولم يكن رأياهما نتيجة دراسة معمقة للحوادث، في حين أنه عندما لا تدرك التحليلات البعيدة عن التحليلات الصحافية والدراسات أهمية العلاقات الجيوسياسية في ظهور حوادث 14 كانون الثاني/ يناير على الرغم من تغليف خطابها بضرب من العلومية، فذاك يؤكد لنا الرغبة في تعتيم ما حدث، فلا يظهر منه إلّا ما وافق أجندة القوى الجيوسياسية نفسها. ففي ما كتبه فتحي بن سلامة في كتاب أصدره بالفرنسية عن دار سيراس [35] ما يعزز رأينا؛ فهو انطلق من مجال التحليل النفسي لتفسير ما وقع في 14 كانون الثاني/ يناير بعد أن أعطاه مفهوم المفاجأة من دون أن يبيّن مستنداته التي اعتمدها في هذه التسمية، رابطًا بطريقة اعتباطية بين الثورة والمفاجأة التي أطلت علينا فجأة فأطل الوعي عند التونسيين (كذا)، وكأن الوعي نبات من الفطر يظهر ويختفي فجأة. ثم يحدد معنى المفاجأة ويحصره في فعل الحرق الذي قلب اللقاء الممنوع، بحسبه، بين محمد البوعزيزي والرئيس المخلوع إلى لقاء الأضداد، لقاء طرفين ما كان لهما أن يتقابلا. هذا هو الحادث، وفق بن سلامة، الذي فاجأ العالم في فترة وجيزة، وقلب حياة التونسيين رأسًا على عقب، وكذلك حياة جميع مواطني البلاد العربية. فقد قدّم الثورة التونسية على صورة حوادث خيالية/ فنتاسماغورية، أو قُل على صورة سيناريو هيتشكوكي [نسبة إلى المخرج السينمائي ألفرد هيتشكوك] يدور حول فعل الحرق الذي حوّله مشهدًا رئيسًا تتقاطع فيه مشاعر القرف لدى الشعب التونسي مع علاقات التشنّج والعنف. ففعل الحرق جعل التونسي يعي بؤسه وألمه اللذين يسكنانه، فجاء الحرق هروبًا من القهر؛ قهر النظام السابق، وقهر المقربين

منه الذين كانوا يكدسون الثروات، ضاربين عرض الحائط بمقومات المواطنة من ناحية وبجملة القيم الأخلاقية من ناحية ثانية. فوقوع فعل الحرق كان المفاجأة التي كشفت الفساد الإداري والمالي والقضائي، وكشفت لا ديمقراطية زين العابدين بن علي ونظامه.

ألم يحن الوقت ليمعن الجامعي التفكير في الأسباب العميقة لظاهرة الثورة التي لا تتكرر كثيرًا؟ ما معنى أن التونسيين لم يعوا القهر إلا حين شاهدوا حرق البوعزيزي نفسه؟ كيف يكون الوعي مختفيًا ولا يعود إلا على صورة مفاجأة؟ ما مدى الصلة بين حادث الحرق وحادث الثورة؟ ماذا عن الذي أحرق نفسه في المنستير قبل البوعزيزي من التونسيين ولم يحقق المفاجأة؟ هل فعل الحرق الذي أقدم عليه البوعزيزي مغاير لجنس فعل الحرق الذي مارسه قبله تريمش في المنستير احتجاجًا على القهر الذي أصابه من طرف نظام بن علي ولم يتسبب في ثورة؟ لماذا لم يؤد الحرق احتجاجًا في البلدان الأخرى إلى النتائج نفسها التي ظهرت في تونس؟ لماذا لم تقم ثورة في الجزائر على الرغم من أن في مدينة ورقلة المحاصرة بالكامل تسرّبت أنباء عن أولى محاولات الانتحار. ففي يوم 9 حزيران/ يونيو 2011، شنق شاب في سن الثلاثين نفسه داخل منزله. وفي يوم 16 آذار/ مارس2011، وضع شاب آخر في سن العشرين حدًا لحياته بالطريقة عينها في حاسي مسعود؟ هل الأميركي الذي أحرق نفسه في وول ستريت احتذاءً بالنموذج التونسي دفع أوباما إلى الهرب من أميركا نحو السعودية؟ كيف يمكن أن يفسِّر الحرق، حتى وإن أُخذ مأخذ الجدّ أو السبب الحقيقي، الوجهة التي اتخذها مسار حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011، وهي وجهة مغايرة لتلك التي أحرق البوعزيزي من أجلها نفسه؟ هل يكفي القول إن ثورة 14 كانون الثاني/ يناير ليست من فعل حزب معيّن أو جهة معينة حتى ننسبها إلى مفاجأة الحرق؟ أليس هذا تكرارًا وترويجًا هزليًا لمقولات العجيب والعجاب المرتبطة بحضارات الشرق عمومًا والمسلمين خصوصًا، والتي يحبّذ الأوروبيون حشرنا فيها، فيكون الحرق صورة من صور الشرق العجيب التي يحبّذ تسويقها لكونها تتماشى وصورتنا عندهم؟ أليس القول بعنصر المفاجأة غايته التعتيم على الفاعل الحقيقي الذي تحكم في سير ثورة 14 كانون الثاني/ يناير 2011 كما عتمّ القول بزيادة المجبى فهم ثورة 1864 وفهم من وجّهها إلى أهداف غير أهداف علي بن غذاهم والقبائل التي يمثلها؟ هل تحوّل الحرق إلى استراتيجيا يسوّقها المثقفون المهاجرون إلى الشمال عند الشعوب المقهورة في ما وراء البحار عوضًا عن

المستعمر القديم؟ ما سرّ هذه المشاعر المفعمة بالحنان تجاه شخص البوعزيزي في حين أن الشعب كان يشعر دائمًا، وعلى مدى خمسين عامًا، بالإساءة التي يوجهها إليه حكامه ولم يشعر يومًا أن هؤلاء المثقفين يريدون التكفير عن سكوتهم إلا باستعمال الجمل المزخرفة والفارغة والمتحذلقة؟

إننا نميز في الحقيقة بين مزيج من الحراك، بعضه صناعة خارجية ناتجة من رغبة في احتلال أو في تدخّل سافر، وبعضه الآخر نتيجة تراكمات داخلية جرّاء رداءة نظام أو تعثّر محاولات الإصلاح داخله، وهذا ما نسمّيه ثورة، لكن نسارع إلى القول إن هناك علاقة جدلية بين سوء الحكم في الداخل ومحاولات الهيمنة من الخارج وعطب الحكومات وتدهور أحوال المجتمعات والحركات السياسية المعارضة فيها. كما نميّز بين مبررات التدخل الأجنبي وارتهان الثورات لإرادة الخارج التي تتحكم في المسار الذي سينتهي لاحقًا بوضع البلاد في مهبّ المصالح الخارجية.

حين عمدنا إلى مقارنة الثورتين من منطلق مغاير تمامًا لمنطلق من سبقنا في عقد المقارنات- البشروش/التميمي- أو من ادّعى العلومية -بن سلامة- فذاك للتنبيه إلى أن جميع الثورات واقعة لا محالة تحت مظلة القوى الإقليمية والدولية، أكان ذلك بتواقيع تُمهَر بها عهود ومواثيق تحاصر روح الثورة بتنظيمات ودساتير (ثورة مصر) أم بإملاءات وتهديدات وشعارات من قبيل الحداثة ومكتسبات الحداثة (ثورة تونس). ونؤكد ضرورة إعادة النظر في ذاك الزعم المتعلق بحداثتنا، وذاك الزعم المتعلق بأننا أول من وضع دستورًا وشكّل برلمانًا ونحن نعلم أن الدستور والبرلمان كانا رغبة أوروبية لتسهيل الدخول إلى أراضينا باسم الاستقلال عن الباب العالي؛ فما حدث عندنا من تحولات يجب أن يُقرأ كذلك وفق منطق مصالح القوى الدولية والإقليمية حتى نفهم كيف تجهض ثورة (ثورة 1864) وتروّض أخرى (ثورة تونس في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، وثورة مصر في 10 شباط/ فبراير 2011، وثورة ليبيا في 17 شباط/ فبراير2011، وثورة المغرب في 20 شباط/ فبراير2011)، وتختفي أخرى.

ألم تعاقب فرنسا الباي (الملك) في تونس لوقوفه مع الأتراك بتسليم بورقيبة السلطة ودفعه إلى إلغاء الملَكية وإعلان الجمهورية لتقطع كل تواصل بين تونس والباب العالي؟ لماذا لم تفعل ذلك مع ملك المغرب؟ هل لأن ملك المغرب حافظ على استقلاليته تجاه الباب العالي؟ أليس من علامات استلاب الفكر السياسي الاكتفاء بنفي الفاعل الحقيقي للحراك الاجتماعي أو التعتيم عليه متى كان لا يقبل بالتعتيم؟ وهل استقراء

التاريخ يكون بقول إنشائي بشأن غياب الدور الخارجي والتقليل من دور القوى المحلية والدولية والإقليمية حتى لا نكون من دعاة نظرية المؤامرة؟ هل فهمنا الآن ماذا يعني حديث وزير الداخلية التونسي فرحات الراجحي عن الأيدي الخفية المتحكمة في مسار حوادث 14 كانون الثاني/ يناير2011؟

يجب أن نقول مع رئيس وزراء الجزائر أويحيى «إن كثيرًا من الأشياء لم تكن بريئة من وجود أياد أجنبية في بعض الثورات العربية، وإن هناك الكثير في لعبة المصالح الدولية غير أخلاقي لكنه في لغة الدبلوماسية مشروع» [36] .

X وثاق تونسية، ص 281–288.

X غانياج، ص 31.

X ربيع العربان، ص 313.

X وثائق تونسية، ص 294-293.

X وثائق تونسية، ص 296-295.

X انظر الرسائل الفرنسية المتبادلة بين دوشان دي بلكور بتونس مع دي لادميرو بالجزائر ودروين دي لويس بباريس. وثائق تونسية، ص 251-250.

X وثائق تونسية، ص 159-158.

X وثائق تونسية، ص 161-160.

X وثائق تونسية، ص 266.

X انظر: عبد الجليل التميمي، في موقع الجزيرة.نت، 2011/4/1.

X جمال الفرشيشي، «الدكتور عبد الجليل التميمي لـ «الأسبوعي»: المشروع الأورو- أمريكي في تونس يثير استفهامات عديدة،» الصباح الأسبوعي (13 حزيران/ يونيو 2011). انظر أيضًا: السبيل أونلاين، 2011/4/28. . <http://www.assabilonline.org>

X منذ أن أعلن وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه قرار فرنسا الانفتاح على الحركات الإسلامية في العالم العربي، لا يمر يوم من غير أن يأتي إلى باريس ممثّل عن هذه الحركات للاستفادة من الفرصة الجديدة و«التشاور» مع السلطات الفرنسية، وآخر الوافدين كان راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة التونسي الذي استُقبل في وزارة الخارجية والتقى ممثلين عن الأحزاب والجمعيات الأهلية، ثم عقد مؤتمرًا صحافيًا مدته ساعتان في مركز الصحافة الأجنبية بباريس الذي تموّله الوزارات الفرنسية بنسبة كبيرة وعلى رأسها وزارة الخارجية. وفي الوقت عينه، كان موجودًا في باريس أربعة وزراء تونسيين (المالية والتجارة والسياحة والنقل والتكوين المهني) للقاء المسؤولين

الفرنسيين وتوقيع اتفاقات تعاون ثنائية. نقلًا عن جريدة الشرق الأوسط اللندنية.

X Fethi Benslama, Soudain, la révolution! Géopsychanalyse d'un soulèvement (Tunis: Cérès, 2011). 1

X الخبر، 2011/9/20. انظر مقالة تحت عنوان: «ليبيا: ماذا تحيك الجزائر؟» في: Yahoo!Actualités, Aout 2011. <https://fr.news.yahoo.com/>. انظر أيضًا: «ثورة السوسن» في قيرغيزيا عام 2005 والصراع الروسي- الأميركي عليها بعد إطاحة الرئيس عسكر أكاييف.

الـفـصل الـثـالـث:
الجمهورية الثـانية

كدح السابقون فبنينا على ما حققوه وارتفعنا على أكتافهم، وكدحنا وسيبني الآتون على ما حققناه وسيرتفعون على أكتافنا
الرازي

تظاهر الشباب في تونس في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وتظاهروا قبل ذلك في الحوض المنجمي (2008)، كما تظاهروا من أجل الخبز (1984)، وفي عامي 1972 و1978 من أجل القطع مع المرحلة البورقيبية وتلويناتها في سبيل تنمية عادلة مغايرة للتنمية التي ادّعى نظاما بورقيبة وبن علي تحقيقها وذهبت لمصلحة قلة قليلة وجهّات محدودة يعرفها التونسيون. وتظاهر الشباب كذلك لمّا رأوا نظامين بوليسيين، طوال ثلاثة وخمسين عامًا، خانقين حريتهم على الرغم من انقلاب زين العابدين على بورقيبة وتمسّكه بحكم بوليسي مثلما فعل سلفه الذي أوصلته شيخوخته إلى حالة من فـقدان السيطرة على قواه العقلية ووظائفه الحيوية.

تظاهر الشباب كذلك لمّا رأوا معاوني بورقيبة وزين العابدين يصنعون أسطورة كاذبة (المجاهد الأكبر/ صانع التغيير)، ويوهمون الشعب بأنهما رئيسان لا مثيل لهما في تاريخ تونس، وأنهما وحدهما صانعا الحداثة والاستقرار والدولة والتاريخ المعاصر. ورأى الشباب هشاشتهما حين اندلعت تظاهرات غاضبة نتيجة القمع والفقر والفساد وغياب تكافؤ الفرص واللاتوازن الجهوي، فكانوا شهود عيان على تعنيفهما للمتظاهرين مع وصفهم بأنهم أقلية من المحرضين والمأجورين تدفع إلى العنف والشغب، ولا بـد من الضرب على أيدي العابثين (بورقيبة) وبكل حزم (زين العابدين).

تظاهر الشباب وهم يسمعون الهذر المكرر عن دولة القانون والسلوك الحضاري الذي يعزز الاستثمار والسياحة، وتجاهلوا التهديدات، وأوصلوا أصواتهم وهتافاتهم إلى أبواب قصر قرطاج. عندها استيقظ بورقيبة وزين العابدين بن علي من غـفوتيهما، وحاولا إنقاذ نفسيهما، فأعلنا أنهما تعرضا للتضليل طوال أعوام حكمهما الطويلة من طرف وزرائهما (أحمد بن صالح/ مزالي/ شيخ مدينة تونس (بورقيبة) أو من طرف مستشاريهما (زين العابدين)) الذين يقدمون لهما المعلومات الخاطئة، فأقالا وزراءهما أو

مستشاريهما وأمرا بخفض الأسعار وأعلنا إطلاق الحريات بعد أن كانا يتهمان شعبهما بالعمالة لجهات أجنبية.

لمّا استبعد كل منهما شعبه ليؤسس حكمًا فرديًا بوليسيًا دكتاتوريًا، وينفتح على الغرب ويستخدم أجهزة الدعاية (صحافة وتلفزيون) لتلميع صورته أو ليحظى بفترة طويلة من التأييد الغربي، ولمّا طاردا المعارضة واستعملا الحزب ليفوزا بجميع مقاعد مجلس النواب، ويفوزا كل مرة بانتخاباتهما الرئاسية ويحصلا دومًا على نسبة تفوق 98 في المئة، وجّه الشعب عداءه إليهما كليهما، كل في عصره.

بعد أربعة وخمسين عامًا، بيّنت الحوادث أن الرئيسين لم يصدّقا أن هناك من يتجرأ عليهما ويبعدهما عن الحكم وعن قصر قرطاج. هل هي عدالة الثورة التي سرقت في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر1987 واستعيدت في 14 كانون الثاني/ يناير 2011؟ يقول المحللون إن حوادث 17 كانون الأول/ ديسمبر و14 كانون الثاني/ يناير هدفت إلى القطع مع مظاهر الجمهورية الأولى، جمهورية الشرطة ومطاردة المعارضين التي أسسها بورقيبة وأتمّها بن علي مدير أمنه، والقطع مع المزايدات على حقوق المرأة لإخفاء فشل التنمية، والقطع مع الحزب الواحد أو دولة الحزب أو حزب الدولة الذي قطع السبيل أمام تداول السلطة، والقطع كذلك مع جمهورية السياحة والترانزيت واقتصاد الخدمات والرشوة، والقطع مع جمهورية المعارضة الموسمية ومع مقولة أنا الدولة والدولة أنا التي رُفعت في عهدي بورقيبة وزين العابدين، كذلك القطع مع عبادة الشخصية ودمج ميزانية الدولة في ميزانية الحاكم، ومع الخلافة مدى الحياة، ومع تحويل مقدرات الدولة والشعب ومؤسساتهما ومرافقهما وأراضيهما وثرواتهما إلى ملْك شخصي للحاكم ولحاشيته، ومع الترويج لمسخ ثقافي وتربوي وعلمي باسم حداثة زائفة، وتوظيف تعابير المرحلة البورقيبية (هيبة الدولة/ الصدق في القول والإخلاص في العمل) مع الحكومة التي تضرب بكل مطالب الشارع عرض الحائط وتمكّن رئيسها من إصدار الأوامر لفض الاعتصامات بقوة الشرطة والجيش والقناصة (محمد الغنوشي)، والقطع نهائيًا مع رئيس حكومة يرفض الحوار ويسمح لنفسه بأن يأمر الأجهزة الأمنية باستعمال القنابل المسيلة للدموع وممارسة العنف والتنكيل بالمعتصمين الذين يرفضون أوامر حكومته، ويقررون فرض اعتصامات أمام قصر الحكومة في وجه المزيد من التنكيل بهم وبالصحافيين الذين يواكبون الحوادث (الباجي قائد السبسي).

حين يستعمل الوزير الأول للحكومة المؤقتة الثانية (الباجي قائد السبسي)

مثل هذه التعابير ليجعلها تظهر في نسق واقعي وبراغماتي وقانوني، فكأنه يطلب ممن فجروا الحوادث عمليًا، وأكثرهم من الشباب الذين لا يعرفون بورقيبة، أن يفكروا ويتصرفوا «بورقيبيًا»؛ فهل اختلاف الحقبتين التاريخيتين لا يعنيه؟ هل هو محكوم مثل الرئيس المخلوع وقبله بورقيبة بمنطق مانوي لا يتزحزح: إمّا القبول بمبدأ هيبة الدولة وإما القبول بالفوضى، أم هو حنين وعودة إلى الزمن البورقيبي؟

لا يختلف اثنان على أن فترة حكم بورقيبة كانت فترة اليد الحديدية التي جعلت البلاد تعاني أزمات شملت مختلف المستويات، بدءًا بمحنة اليوسفية، مرورًا بكارثة التعاضد وكارثة ضياع الجرف القاري وتحوّله إلى ليبيا، وصولًا إلى إرهاب القوميين واليسار وقبلهم الزيتونيين، ووقوفًا عند حوادث قفصة وحوادث الخبز، والصدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وما صاحب هذه الحوادث من تكميم لأفواه جميع الناس، بمن فيهم أنصاره من الدساترة، على حدّ قول الشاذلي زويتن الذي كان أول مترشح للرئاسة ضد بورقيبة عام 1974 وناله ما ناله من العسف. فإذا كنا نعدّ حزب التجمع الديمقراطي حزبًا مضى وانتهى بعد قيام حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2012، فالأحرى بنا أن نعتبر حزب بورقيبة مرحلة مضت وصارت من مكوّنات الذاكرة الوطنية، شأنها شأن نظام البايات والأنظمة السابقة عليه. هكذا نفهم أسباب رفض العودة عند البعض إلى زمن بورقيبة لتأسيس مرحلة ما بعد حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011.

هذا الجدل السياسي أثاره البورقيبيون الجدد المطالبين بالعودة السياسية لفكر بورقيبة، والراغبين في إحياء نظام قديم معتقدين أنه ما زال صالحًا. ففترة حكم بورقيبة كانت، بحسبهم، فترة ذهبية للحداثة التونسية، ولهذا كان الاحتفال المبالغ فيه بمناسبة إحياء ذكرى وفاته وما صاحبها من تهويل في تمجيد أعوام حكمه وإغفال الطريقة التي أدار بها الحوادث الدامية آنذاك إغفالًا تامًا. فتلك الفترة، كما يصفها القوميون واليساريون الراديكاليون والإسلاميون واليوسفيون والزيتونيون، دكتاتورية محكومة بعوامل تاريخية لا تجعلها صالحة لزمانها، فما بالك بفترة ما بعد 14 كانون الثاني/ يناير؛ فأسبابها اندثرت، واندثرت شروط إحيائها. فلماذا العودة إلى الماضي وإحيائه إن لم يكن ضربًا من التعتيم على حكم بوليسي أمني خيّم على الشعب أكثر من خمسة عقود؟ أليس الدفاع عن مقولة هيبة الدولة يخفي دكتاتورية غير مسبوقة ما دامت هذه المقولة قوبلت بكره كبير في زمن بورقيبة إلى درجة أن التونسيين كلهم، يمينًا ووسطًا ويسارًا، رحبوا بزين

العابدين بن علي في عام 1987، باعتباره منقذًا للبلاد والعباد؟ أليست العودة إلى البورقيبية ضربًا من ضروب السلفية الجديدة؟ لماذا تنكر هذه السلفية الجديدة (البورقيبية) على هذا الشعب قدرته على استنباط جمهورية ثانية جديدة من دون عون أو مدد من الماضي؟ هل بعد كل الذي جرى لا نزال ننتظر قائدًا تاريخيًا وشخصية كاريزماتية وحزبًا يرسم لنا خطوات النضال، أم ننتظر دستورًا جديدًا يمهّد لنظام جديد، جمهوري أو برلماني أو جمهوري برلماني نقيض للنظام الجمهوري الرئاسي الذي أرساه بورقيبة وأفرز زين العابدين بن علي؟

إن إحياء ذكرى وفاة رجل دخل تاريخ البلاد كغيره ممن حفل بهم تاريخ تونس المجيد وأخذها مأخذ الجدّ لا يعنيان حتمًا وضرورةً العثور على فكر يمكن تسميته البورقيبية، على رأي القوميين وجزء من اليساريين والإسلاميين وجميع أطياف المجتمع، ماعدا بعض الليبراليين والدساترة. فالكل يعرف أن الحزب الحر الدستوري الذي صار اسمه الحزب الاشتراكي لم يكن اشتراكيًا ولا دستوريًا ولا حزبًا أيديولوجيًا، أي لم تكن له مرجعية فكرية منسقة تقف على مبادئ أو جملة من النتائج تؤلف في ما بينها نسقًا يمكن نعته بالبورقيبية، عدا تلك الحالات من الانتقال من الليبرالية إلى الإشتراكية ثم العودة إلى الليبرالية مرة أخرى. هذه التحولات أملتها ضرورات تحوّل الحكم من اليمين إلى اليسار في فرنسا ثم عودته إلى اليمين من جديد، وهو التحول الذي حكمته سياقات جيوسياسية في أثناء الحرب الباردة. فكانت سياسة بورقيبة أشبه بالمكيافلّية منها بالنظرية السياسية/الاقتصادية. أضف إلى ذلك أن بورقيبة لم يزعم يومًا أن ما جرى داخل حزبه إصلاحات لنسقه الفكري أو تجارب أملتها أيديولوجيته، وإنما سمّاها أخطاء وقع فيها نتيجة تضليل أشخاص أرادوا الكيد له عند مرضه ورغبة في افتكاك الحكم منه. فهل بعد هذا لا نزال نتحدث عن نسق أو أيديولوجيا عند بورقيبة وهو الذي لم يعلن قط أنه صاحب أيديولوجيا؟ هل هناك مرجعيات فلسفية نستند إليها مع القائلين بالفكر البورقيبي لفهمه [1] ؟

يبدو أن كل ما سمّي فكرًا بورقيبيًا هو عبارة عن خطب تتحدث عن ماض نضالي احتكر فيه نضال رعيل كامل من جيله والأجيال السابقة، وحوّله سيرةً ذاتيةً، أو هو عبارة عن كتابات تالية اقتصرت على الحديث عن صراع مراكز قوى من أجل خلافته، أو بعض شهادات لأشخاص متنفذين في الزمن البورقيبي مارسوا السياسة وارتبطت أسماؤهم ببورقيبة فجاء

ارتباطهم به كأشخاص لا كفكر (محمد الصياح، محمد مزالي، الباجي قائد السبسي)، على غرار بعض الجهات المستفيدة نتيجة ارتباطها به كرئيس دولة وليس لكونها تمثّل ثقلًا اقتصاديًا.

ربما يكون أولئك الذين يروّجون لمقولات الوفاء للكونية وللتقاليد الوطنية والإصلاحية لدى بورقيبة بورقيبيين أكثر من بورقيبة؛ فهم يذكّروننا بديماغوجيي الأحزاب الشمولية وبديماغوجيا العبقرية الفذّة للزعيم أو الصانع التي روّجها الإعلام الفاشي والنازي سابقًا، وروّجها الإعلام البورقيبي والزين العابديني ولم تُقنع أحدًا من الشعب الذي عاش الفترتين، اللهم أولئك المقربين من السلطة. أمّا بقية أجزاء الشعب التي عانت اجتثاث اليوسفية والزيتونيين وتصفيتهما في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، ثم شهدت محاكمات وملاحقات متكررة للطلبة اليساريين في أواخر الستينيات، من حركة آفاق ثم العامل التونسي ثم الاتحاد العام لطلبة تونس، مرورًا بأزمة الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1978 ومحاكمة النقابيين، ثم حوادث الخبز عام 1984 وتصفية الإسلاميين وملاحقتهم في التسعينيات، فليس في وسعها أن تصدّق القول بديمقراطية بورقيبة واستمرارية التقاليد الوطنية في تصوراتها [2] . فمن يجتث جامعة الزيتونة ويحاصر الزيتونيين واللغة العربية ومادة التربية الإسلامية وضروبها في كل مستويات التعليم، ومن يستخف بكل التراث الوطني ويستبدله بمرجعية فرنسية، ويُشرك الفرنسيين في إصلاح التعليم، يجعل القول بأن بورقيبة مزج الثقافة الشرقية بالثقافة الغربية تسويقًا تجاريًا وبروباغندا مجانية، أكثر منها حقيقة موضوعية، فما بالك بالقول بكونية فكر بورقيبة.

هل غلْق الزيتونة حداثة ونحن نعلم أن أكبر أعلام الحداثة في تونس، الطاهر الحداد، كان زيتوني التكوين؟ هل تأخرت مصر عن بقية الدول العربية لوجود الأزهر فيها؟ هل يستطيع رئيس فرنسي أن يغلق أبواب السوربون ذات الجذور الممتدة منذ القرن الثالث عشر فقط؟

نكتشف أن الدعوة إلى البورقيبية بعد حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 أريد بها ولها شيء آخر غير العودة إلى بورقيبة؛ أرادوها غلافًا ليخفوا عن بقية فئات الشعب عودتهم إلى الحكم. فلا عجب أن يتحول من كانوا رجال دساتير بارزين في حزب بورقيبة وفاعلين نافذين زمن زين العابدين بن علي شخصياتٍ حكوميةً بارزةً ومقبولةً بعد حوادث 14 كانون الثاني/ يناير، فأصبح أحدهم رئيسًا مؤقتًا للدولة (فؤاد المبزع)، وعيِّن اثنان بصفة رئيس الحكومة الانتقالية (محمد الغنوشي/ الباجي قائد السبسي). ولم

يفهم الناس سبب صمت التجمعيين وصمت كوادرهم أمام ما جرى لهذا التجمع، سليل الحزب الحرّ الدستوري، وهم الذين كان الشعب يخشاهم، فبدا الأمر وكأنه مقايضة لضمان عودتهم المشروطة بالتخلي عن صفة التجمّع والعودة إلى صفة الحزب الدستوري (حزب بورقيبة)؛ هذا الحزب الذي يقول شق منه إن زين العابدين بن علي سطا عليه وغيّر اسمه، وهم يعلمون أن بورقيبة سبق أن سطا على حزب عبد العزيز الثعالبي وغيّر اسمه إلى الحزب الحرّ الدستوري الجديد [3] . هذه الممارسات السياسية تقليد متعارف عليه في تجربة الحكم، وهي تؤكد بشكل جيد ضرورة المماثلة بين الحزب الدستوري والتجمّع الدستوري الديمقراطي، لكن ادّعاء مثل هذه المماثلة أمر خطِر بعد حوادث 14 كانون الثاني/ يناير. وكي لا يُجتث جميع رجال الدساتير من البلاد وجبت المقايضة التي تتمثّل في التنصل من المقرّبين من زين العابدين بن علي، أكانوا عناصر حزبية أم كوادر قيادية أم أقاربَ، وتحميلهم كل المآسي التي مرّت بها البلاد، وإعفاء البقية بوصفهم دساترة لا تجمّعيين. وهذا تقليد ينحدر من بورقيبة الذي قايض سياساته الخاطئة بتقديم عديد الشخصيات السياسية (أحمد بن صالح/ محمد مزالي/ شيخ مدينة تونس) كبش فداء حتى يظل في الحكم. وقايض فرنسا بالشعب لمّا طالب المقاومين تسليم سلاحهم لفرنسا، ثم زجّ بالشعب في معركة خاسرة في بنزرت سمّاها معركة الجلاء، على حد رأي كثير من الخبراء.

كان الإبقاء على بعض رموز المرحلة السابقة، إلى جانب وزراء آخرين كانوا متعاونين أو قريبين من التجمّع، عودةً للدساترة إلى الحكم من جديد تحت مسمّى حكومة المرحلة الانتقالية ذات التسيير الخفي، أو حكومة الظل أو حكومة الأيدي الخفية، كما سمّاها أحد وزرائها من غير الدساترة. بدت الأمور متجهة في تونس نحو الإبقاء على الماضي الذي ثار الشعب عليه، فشجب الرئيس المخلوع والهجوم على التجمّعيين مباحان، أمّا مهاجمة الرحم (الحزب الدستوري) الذي ولد منه هذا الرئيس وأغلب التجمعيين، فممنوعة منعًا باتًا. من هنا نفهم معنى صعود فؤاد المبزع إلى الرئاسة، ومعنى الإبقاء على محمد الغنوشي في الوزارة الأولى، وكلاهما وزير في الزمن البورقيبي الأول. ونفهم حينئذ كيف حافظت رموز الحقبة الماضية (التي صارت من عاديات الزمن) على توهّجها إلى درجة وصول أحدها رئيسًا (فؤاد المبزّع) ووصول اثنين آخرين إلى رئاسة الحكومة (محمد الغنوشي/ الباجي قائد السبسي).

هل خلت البلاد من الذين يستحقون تكليفهم بهذه المناصب؟ كيف لم يرشّح أي حزب من أحزاب المعارضة التي ذاقت الأمرّين في حكم زين العابدين وحكم بورقيبة ممثلًا له لمنصب الرئاسة أو لمنصب الوزارة الأولى؟ وكيف يكتفي الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو الممثّل والمتكلّم باسم الطبقة الشغيلة، بالالتحاق بالدعوة التي وجّهها إليه أول وزير أول بورقيبي/ زين عابديني في الحكومة المؤقتة ولم يناقش شرعية وقانونية هذا الاستحقاق الذي استدعي بموجبه مع المعارضة إلى مثل هذه المشاركة في حكومة كان جلّ أعضائها فريقًا عاملًا في حكومة زين العابدين بن علي؟

يتأكد إذًا أمر المقايضة لمّا قامت الحكومة والإعلام بالتركيز على التجمّع الدستوري الديمقراطي من دون الحزب الدستوري لجعل الرؤية محكومة بالإسراع في البحث فقط عن قيادة للمرحلة الانتقالية (رئيس الدولة ورئيس الحكومة) من خلال افتعال معركة قانونية حول تطبيق الفصل 57 عوضًا عن الفصل 56، حتى يظهر إصرار الدستوريين واضحًا أمام الشعب بعدم قبول عودة بن علي، ويظهروا وكأنهم مع ما جرى في 14 كانون الثاني/ يناير، ويثأروا من بن علي الذي يقولون عنه أنه سرق حزبهم.

شعر الشعب بالمقايضة لمّا رأى أن محمد الغنوشي وهو وزير منذ العهد البورقيبي، لم يُبعد بعض الرموز التي عملت ضد الشعب تحت تعلة أنهم كانوا أشخاصًا مأمورين بحسب اعتقاده، ينفذون الأوامر لا غير. ولمّا رأى كيف كانت القضايا تُرفع على وزارة الداخلية وعلى مسؤولين بعينهم، لتحميلهم مسؤولية قتل الشهداء، فيما الحكومة غير عابئة تمامًا بما يقوله الجميع عن الضحايا والشهداء والقناصة وأعمال الاغتصاب والتحرّش الجنسي والقمع، ومكتفية بالتحذير من تدهور السياحة والإضرار بمصالح البلاد داخليًا وخارجيًا. وأخذ شكه يتضاعف حين رأى الحكومة تصدر أوامر بضرورة تهدئة الأمور والابتعاد عن تأجيج مشاعر التونسيين ضد الأجهزة الأمنية وممارساتها وضد «الشرفاء» في الحزب الحاكم سابقًا؛ فما قام به الوزير الأول المؤقت من أداء غامض وملتوٍ مثيرٌ للشبهة، ولا يمكن القبول به إلا في إطار عملية يمكن تسميتها مقايضة يتنازل بموجبها حزب التجمّع عن قسم من مناضليه ويتنصل من اسمه ليعود إلى التسمية القديمة، ويقوم بتحميل زين العابدين وأصهاره مسؤولية ما آلت إليه البلاد، ثم ينفي العلاقة العضوية الرابطة بينهم وبين الدساترة القدامى لتخفيف حدة الغضب الشعبي.

هكذا نفهم صمت التجمّعيين، وهكذا نفهم إطلاق يد الشعب ضد مقار التجمّع الدستوري الديمقراطي من دون أن يبدي التجمعيون حراكًا ولا ردة

فعل، فلم يحركوا ميليشياتهم، ولم يقاوموا، ولم يرفضوا قرار حل تجمّعهم إلا بشكل خجول، كان على صورة رفع قضية خاطئة شكلًا أمام المحكمة؛ ففك الارتباط هو أخف الأضرار وأخف التنازلات التي يقوم بها حزب يخرج دومًا من أزماته بتقديم كبش فداء حفاظًا على سلطاته (بورقيبة) أو حفاظًا على وجوده (بن علي)، فكان التجمّعيون كبش فداء بامتياز، قدّمه الدساترة تكفيرًا عن فداحة ما قام به حزبهم منذ عام 1956 تجاه الشعب بأكمله، والمقايضة ساعدت في إنشاء عدد كبير من الأحزاب التي أعادت تجميع الدساترة والتجمعيين تحت مسمّيات جديدة [4] .

تعتقد أطياف سياسية عديدة أن العطب الذي قد يهدد مسار حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 يكمن في الدفاع عن بورقيبة وتجميل حقبة سيئة من حقب التاريخ السياسي لبلادنا اعتقد الناس باندثارها. وحتى لا يقوّض الإطار الشرعي للحراك الشعبي، لا يمكن لمن ثار الشعب عليه أن يبقى قادرًا على بناء عناصر مشروع جمهورية ثانية إلا بالارتكاز على المؤسسة البوليسية، وذلك لا يتلاءم مع مرحلة ما بعد 14 كانون الثاني/ يناير من جهة أنه أحد أبرز متغيرات القرن الواحد والعشرين، وأبرز الحوادث إقليميًا وعربيًا وعالميًا. وأخيرًا لا يتناسب كذلك مع حجم التضحيات التي بُذلت؛ فمن حق الشعب أن يمنع تشوّه نموذجه حين يمنع المحاولات التي تسعى إلى جعل تحركه محدودًا في الزمان والمكان، حتى لا تقاس على أساسه الانتفاضات والثورات العربية؛ إذ هو يدافع عن جمهوريته الثانية، فهل تحتاج الثورات أو الانتفاضات إلى الحصول على ضمانات للتغيير الثوري كي لا تسقط؟ ما هي هذه الضمانات؟ هل يكفي لحام الديمقراطية ووحدة النسيج الاجتماعي في كل بلد والاهتمام بالمستقبل للوقوف ضد كل ضروب المقايضة؟ أليست «حكومة الظل» التي تحدث عنها الوزير السابق الراجحي، وعزله بسببها رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي، مقايضة للتغطية على الأحزاب المورّطة في حوادث العنف والتخريب التي حصلت في أيار/ مايو الماضي؟ أليست مقايضة حين لا يُكشف عمن يقف وراء حوادث المتلوي الأليمة والمفزعة وحوادث الروحية وقابس وسليمان وبن قردان، فيُسدل ستار من التعتيم على صراع الأجنحة الأمنية، وتصفّى الحسابات القديمة داخل الدوائر الحكومية؟ ألم تقايض الحكومة «اللوبيات» التي تحدّث عنها الباجي قائد السبسي قبل أسابيع عدة من الانتخابات بإهمال محاكمة رموز النظام الذين ساعدوا بن علي على الهرب ليلًا [5] ؟

إذا كانت هناك علاقات تفتقد مبررات الوضوح، فذاك يعني أن أصحاب

اللعبة لا يُمسكون بخيوطها. واستمرار وجود هذه العلاقات يعني أن لا توافق بين الثورة وروح الثورة. وإذا كان الأفراد المحبذون بقاء مثل هذه العلاقات هم من يساهم في تسيير هذه الثورة بطرق متواترة، متخفين في تجاويف القانون وملتحفين بجلباب الانتقال الديمقراطي، فتلك رغبة في إعادة الوضع السابق، وإعادة امتيازاته تحت اسم التوافق؛ فمن الضروري الإبقاء على المعارضة كمعارضة وعدم اختفائها حتى حين تشارك في تسيير دواليب الحكم، شريطة ألا يُفهم قبولها منطق المساومة والتنازلات بأنه خيانة أو عمالة للأعداء أو احتماء بالأجنبي. فالعمل السياسي للمعارضة محفوف بالمطبات ما لم تفرّق هذه المعارضة بين مطلب تـغيير الحكومات والنظم وبين مخاطر تـفكيك الدول الوطنية والالتجاء إلى القوى الأجنبية الباحثة عن التدخل والاستقواء بها. كما يقوم عمل المعارضة على التمييز بين القوانين التي يسنّها الحكام لتنظيم السلم الاجتماعي وبين القوانين التي يسنّها الحكام لتهديم أسس الدستور والمؤسسات العامة في الدولة لتأبيد بقائهم في السلطة. فالتزام أساليب التغيير الديمقراطي من طرف المعارضة مقاومة مشروعة لا يمكن الطعن فيها أو تشويهها بتهمة التبعية للخارج أو ادّعاء عدم الحرص على الولاء الوطني والوحدة الوطنية لديها. كما أن الانتباه إلى المساعدات التي تقدمها هذه القوى ضرورة سياسية؛ فالأنظمة التي تقاومها شعوبها منتبهة إلى هذا العامل وتضعه في حساباتها السياسية للمناورة والتشويش على المعارضة بتخوينها. فبالإضافة إلى فكرتها الجديدة/ القديمة لتقييد نشاط هذه المعارضة، تتّهم هذه الأخيرة بالعمالة لتضعها أمام خيار وحيد: إما قبول النظام الاستبدادي وإما الأصولية والتطرف، والإرهاب الذي لا طاقة لأحد عليه إلا بالتحالف معها. لهذا يجب النظر إلى المعارضة على أنها ضمان لسلامة البلاد لا مصدر للفتنة أو الانفصال أو التبعية للأجنبي.

نود الإشارة إلى أن هذا الأجنبي ليس في مأمن من الثورات؛ فهو يعاني بدوره إخفاقًا اقتصاديًا تنعم فيه الشركات والمؤسسات المالية العابرة للقارات بثراء فاحش، في حين يفقد الناس وظائفهم من جرّاء تسريحهم المتتالي في أوروبا والقارة الأميركية. وعلى الرغم من ذلك، فهو يمنع الدول من التحول إلى أي شيء آخر يمكن أن يهدد الاقتصاد الليبرالي الجديد في العالم. لذا، وجب الانتباه إلى التحالفات معه: ألم يقل الصحافي الأميركي ويليام إنغدال، المختص بالشؤون الجيوسياسية والاقتصادية والطاقة، «إن المصالح الأميركية الجديدة في تونس ليست لها علاقة تُذكر بمساعدة التونسيين على تحقيق الأمن والرخاء الاجتماعي... إن الأمر يتعلق على وجه الخصوص بنهب الموارد

التونسية والسيطرة على القوة العاملة في البلاد تحت غطاء دعم الاقتصاد... إن ذلك مثير للقلق، فيكفي أن نتذكر «المساعدة الاقتصادية» التي قدمها الرئيس بيل كلنتون لهايتي بعد الكارثة كي نعرف أن الحقيقة تكمن في فتح هايتي لاستثمارات استعبادية لليد العاملة هناك أمام أصدقائه ومعارفه» [6].

إن كل ما أشرنا إليه من مخاطر التدخل الخارجي لا ينفي الحاجة إلى العون الخارجي، وسنبيّن ذلك لاحقًا حين ندرس ما حدث في ليبيا وسورية والبحرين، حيث بدا ملحًّا دعم يأتي من حلفاء، أو من معارضة، وحيث تتلاقى مصالح الشعوب. فقد قدّم الشعب التونسي والشعب المصري، منذ اليوم الأول من قيام القلاقل، دعمًا إنسانيًا وطبيًا وغذائيًا للشعب الليبي بعد أن تخلصا من نظامين كانا الداعمين الرئيسين لنظام القذافي. والخطوة اللافتة والمثيرة التي اتخذها مثل هذا العون هي أن المعارضة في تعاطيها مع الثورات ما عادت تولي مفهوم السيادة الوطنية قيمة كبيرة أمام مفهوم حقوق الإنسان، وما عادت تقارن بينه وبين مفهوم التحرر من الدكتاتورية، لأن «الفرد الإنسان» صارت له الأفضلية على الدولة وعلى سيادة الأوطان، وربما هذا ما يميّز حوادث الربيع العربي من غيرها من الحوادث السابقة التي عرفها الفكر السياسي المعاصر. فقراءة الحوادث السياسية يجب ألا تتوقف عند الاكتفاء بالقول إن هناك «انعدام الرؤية الاستراتيجية» عند هذا الفريق أو ذاك، محليًا أكان أم إقليميًا أم دوليًا، كما هو الشأن في نعت موقف الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي المختلف موقفه من ثورة إلى أخرى، أو كما هو الشأن في وصف «الموقف الدولي» الذي غض الطرف عمّا حدث في اليمن مثلًا ولم يمانع، على ما يبدو، في تثبيت صالح أو في تنحيته، في حين أنه اتجه إلى الوقوف ضد القذافي وبشار الأسد، ووقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية إلى جانب الشعب التونسي، واختارا دعم حكومة السيد حمّادي الجبالي وأحزاب الترويكا التي شكّلت السلطة الجديدة في تونس بعيد انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 حتى ولو كانت تحت عباءة الإسلاميين. فهل يتوقف الأمر على اختيار الوحدة الوطنية التي لا يحفظها إلا نظام الاستبداد والفساد أم الحرية والديمقراطية، وتؤول إلى تفتيت الكيانات الوطنية على الطريقة اليوغوسلافية؟ كيف نفهم هذه «المعادلة» التي قد تتحول أزمةً حقيقيةً؟

إن واقع التوازنات وموازين القوى بين «السلطة» و«المعارضة» الذي حددته الأوضاع الإقليمية والدولية كان من أهم المسائل التي حددت تموقع

المعارضة، ووصول بعضها إلى الحكم وبقاء بعضها الآخر في المعارضة؛ فمن دون هذه التوازنات، لن تستطيع أحزاب دينية الوصول إلى الحكم. فقد ضبطت التوازنات قياداتها أو ضبطت أحجامها، وفرضت على قياداتها كيفية الانتقال من مرحلة المعارضة العنيفة إلى مرحلة الحرب الناعمة الممهِّدة للانتقال الديمقراطي، وهو تأسيس لثقافة جديدة في المجتمع تبرز معها كل المتناقضات الفكرية والفلسفية والدينية والطبقية والسياسية. وهذا عين ما تسعى إليه «القوة الناعمة» التي ظهرت كمصطلح في عام 1990، وتبلورت مع حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، حين بدأ الأميركيون مراجعة أنفسهم، ولم ينضج إلا بعد اقتناع أميركا بنشر صورة حسنة عن نفسها في العالم، بعدما أساءت إليها سياسة آل بوش. وهي تعني «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلًا من الإرغام أو دفع الأموال»، كما يقول جوزيف. ناي [7] ، حتى لا تفشل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والروحية التي انتخبها المواطنون لتحقيقها، وهو ما فرض عليها خلق التوازن بين الحاجات المادية للمواطنين والمتطلبات الدينية والروحانية للإنسان، وهذا لبّ البراغماتية في العملية السياسية. ففرض عليها الإيمان بالدولة الحديثة المدنية عوضًا عن الدولة الدينية؛ فدولة مدنية يوجه فيها الإيمان إلى القدرات الإنسانية تكون أفضل بديل من مشاريع الحركات الإسلامية؛ بديل ليبرالي بنكهة إسلامية يكون المعوّض عن دولة الخلافة. والدولة المدنية المبنية على فكر المؤسسات تمنع من توجّه الإيمان فيها إلى التباهي بإعلاء الطقوس التي تنشغل بها الدولة الدينية، فتكون أفضل من يحمي المجتمع من الخلافات الدينية، وأفضل من يركز الاستقرار المجتمعي، تعجيلًا للتنمية وتطويرًا لمستوى الناس الحياتي، وذلك بالابتعاد عن الخلط بين الدين والسياسة.

هل تجاوزت قيادات النهضة التيارات السلفية ومقولات الإخوان المسلمين حتى تقبل بمدنية الدولة؟ هل باتت قادرة على عزل «المتشددين» داخلها؟ وهل يمكنها تقاسم السلطة مع اليساريين والعلمانيين في تونس؟ لماذا تحاول النهضة ومن ورائها السلفيون إخضاع المجتمع قسرًا لسلوكيات شكلية تروّج أنها تمثّل جوهر الإسلام، مثل التدخل في لباس الناس وسلوكهم، وتكفير طريقة عيشهم من دون أدنى تحفظ، وهي لا تمثّل سوى حوالى 25 في المئة من مجموع الناخبين؟ ألا يتضارب التشدد العقائدي مع خط الاعتدال الذي عبّرت عن تمسكها به في فترة الانتخابات وفي أثناء تعاملها مع النخبة السياسية الجديدة التي شكّلت معها الائتلاف الحكومي؟ كيف ستثبت

شرعيتها وقد مثّلت نسبة الذين لم يصوّتوا أغلبية مطلقة في جل الجهات، كما نسبة الذين صوّتوا ولم يصعدوا إلى المجلس التأسيسي وينكرون عليها أي شرعية لها في هذا المجلس التأسيسي المنتخب (العريضة الشعبية)؟ كيف ستتعامل مع التيارين الحداثي الليبيرالي واليساري اللذين قررا أن يكونا معارضة وأن يكون مكانهما الطبيعي في المجلس التأسيسي؟ هل نترقب الانتخابات المقبلة للحسم في مبدأ الشرعية؟ ألا يخيف وثوق النهضة بانتصارها المقبل كل أطياف المجتمع، بما فيها الأحزاب الدينية الأخرى التي أخذت ترتاب في أقوال حركة النهضة وأفعالها؟

أيًا تكن النتيجة التي يمضي نحوها التيار الإسلامي الحاكم، فإن على نهجه أن يغادر السجال الأيديولوجي في شأن الدين والسياسة، أو الدين والدولة. فإذا كان يصعب عليه القبول بالمنوال العلماني على الرغم من أساسه المقام على الحق والقانون والاختلاف الديني والمذهبي والإثني وغيره، وعلى الرغم من كونه يقضي بأن تكون الدولة دولة جميع المواطنين، فإن هذا التيار وبقية الحركات الدينية الأخرى لا يريان فيه منوالًا حقيقيًا للنهوض والتنمية، إضافة إلى دونية المسألة الدينية لدى نموذج الدولة العلمانية. كما أن تطلّع القوميين في تونس إلى تمثّل الدولة الوطنية التي تعني العرب عندهم يختلف عن دولة الأمة أو الجماعة عند الجماعات الإسلامية، ويختلف عن دولة طبقة العمّال وعموم الموظفين كما هي عند الماركسيين. فهذه التطلعات كلها تنقد الرؤية العلمانية للدولة التي يتبناها في عمومها الماركسيون، لأنها تقوم فقط على تحقيق الشرط القانوني للمساواة، مكتفية بالقول إن الناس سواسية أمام القانون فحسب.

مثل هذا الشرط ينحدر من ليبرالية القرن السادس عشر التي لا تناقش المضمون العملي للمساواة من جهة كونه تحقيقًا للعدالة، بقدر ما تكتفي بمجرد إعلان أن الناس يولدون أحرارًا. وفي ذلك تغافل عن الفوارق الحقيقية التي تفرغ كل قول بالمساواة من مضمونه. فإذا كانت الدولة هي الشكل السياسي للمجتمع المدني، أو للوجود الاجتماعي، وليست معطى بدهيًا، ما دام مبدأ التقدم تحكمه فكرة التاريخ وفكرة الإنسان والمواطنة، فإن أداء اليسار المعتدل واليسار الراديكالي أثبت قصورًا كبيرًا حين قبلا بالمنوال العلماني الليبرالي، وهما ذوا تاريخ نضالي طويل في سبيل الحرية والديمقراطية والاشتراكية. ونتيجة ذلك، يجدان نفسيهما متخندقين مع التيار الإسلامي الذي يقوم بدوره بالمطالبة بذاك المنوال الذي هو منوال الدولة الليبرالية. هل هناك عوائق متأصلة لم يقدّراها حق قدرها سببت فشلهما

في الدفاع عن المنوال الاشتراكي، وانعكس ذلك في انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر حين فازت قوى ذات ميول دينية وعروبية، بدلًا منهما؟ هل يعود ذلك إلى مراجعات فكرية ألزمتهما التنازل عن مفاهيم رئيسة فأدى بهما ذلك إلى التشرذم وإلى الفئوية التي طغت على زعمائهما، وإلى الحسابات الفردية الضيقة عوضًا عن الدفاع عن الرهانات السياسية المطروحة؟ هل يبرر كل ذلك نعتهما الشعب بالجهل وعدم الأهلية السياسية لأنهما حصلا على نسبة مخجلة جدًا في الانتخابات؟ أليس في ذلك إهانة للشعب ومصادرة لحرية اختياره التي ناضل من أجل التمتع بها؟

المشهد الجديد الذي أنهى أركان دولة بن علي أسقط رؤية محددة لنظام الحكم ولاختيارات سياسية تحكمت في المشهد السياسي طوال عقود، ابتدأت مع انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر التي أظهرت حركة النهضة منتصرة وأظهرتها على صورة المؤتمَن على الجمهورية الثانية، والبديل المعتدل من الحركات الدينية المتطرفة، وأظهرت أنصارها على أنهم من حَمَلة التراث الحداثي العقلاني ومنفتحون على التراث الإنساني (الليبرالية) مثل انفتاحهم على التراث الإسلامي، فأعادت بذلك تشكيل المشهد السياسي بطرح نفسها فصيلًا سياسيًا وسطيًا ومعتدلًا ومتجذرًا في هويته العربية الإسلامية حتى يظلّ التواصل قائمًا بينها أو بين من في الداخل من أفرادها ومن هم في الخارج، وكذلك بينها وبين شرائح المجتمع التونسي العربي والمسلم بالسليقة وبالحضارة.

حين اختارت حركة النهضة اقتحام الحياة السياسية وتحمّل مسؤوليات تاريخية، كانت تدرك أن قيم الحداثة التي تقول إنها لا تتناقض مع أصول الدِّين الإسلامي تحرجها أمام حلفائها من السلفية والسلفية الجهادية. فهل كان ذلك قناعة نتيجة مراجعات فكرية نابعة من تراكم تجاربها ونضج تاريخها السياسي أم هي ضرورات سياسية حتمتها البراغماتية السياسية والمصلحة، ولا تعدو كونها لعبة سياسية لجأت إليها في مواجهةِ من يضعون أنفسهم ضمن قطب الحداثيين وحقوق الإنسان والديمقراطية، ويرمونها بتهمة الإرهاب والوهابية وتهديد مكاسب الحداثة؟ كيف توفّق بين تعاملها منذ أكثر من عشرة أعوام مع أجهزة استخبارات أميركا ودول أوروبية بشأن الإرهاب، وكذلك حوارها المستمر مع ممثّلي دول الاتحاد الأوروبي وصِفَتها كحركة دعوية متخصصة بفقه المعاملات والأخلاق، ويوم القيامة؟ أليس إلحاحها على أنها تمثّل طبقة سياسية جديدة تعيد صوغ أدبياتها، مثلها مثل بقية أطياف المعارضة، وعيًا بأنها تعيش أزمة وجود تجعلها تبحث عن

توازنها واستمرارها أو عن بقائها في المجالين الديني والسياسي من خلال رفع مفهوم الشرعية التاريخية والسياسية والشعبية [8] ؟ هل نحمّل سياق البحث عن دولة وطنية مسؤولية رتق أيديولوجيتها حتى تستطيع مواجهة ما يقدّمه اليسار والليبراليون؟

إذا كان ممكنًا أن نصف الأداء اليومي لحكومة النهضة التي صعدت عن طريق صناديق الاقتراع بالفعل السياسي، فإن شهوة الحكم وسيطرة رأس المال السياسي والمضاربين جعلتاها لا تغادر العقيدة والقبيلة والغنيمة، على حد تعبير الجابري. لهذا، لم يرتقِ فعلها إلى مستوى التنظير السياسي الذي ينشد حصول المنفعة للجميع لأنه يبحث عن اقتناص الفرص من أجل الفوز بالمواقع وإحراز منافع آنية عاجلة. وقد خلّف ذلك توترًا واحتقانًا قد يقودان إلى مآس جماعية؛ فغياب النظرة الاستشرافية يعني غياب التخطيط أو البرمجة أو الإنجاز لديها، وهذا ما قادها إلى الارتجال والتذبذب أحيانًا وسيطرة نزعة الأنانية الضيقة أحيانًا أخرى. والقول بتبنّي النموذج التركي لا يعدو أن يكون تهدئة لخواطرالمعارضة والغرب، لكنه لا يعفيها من إشراك قوى المعارضة والابتعاد عن التسيير بمفردها. ويقتضي منها ذلك تعاملًا مع جميع القوى السياسية ومع مكوّنات المجتمع المدني وجميع الشرائح ما دامت المسؤولة عن قيادة البلاد وبناء المؤسسات. فالإقرار بصعوبات الحكم ومحدودية الحنكة السياسية لديها يدعوانها إلى عدم إقصاء المعارضة وإشراكها في الحكم لتتحمل المسؤولية معها، وذلك دفعًا للفوضى، وقطعًا مع منطق تصفية الحساب؛ فالانتصارات السياسية غير ثابتة ولا أبدية، وتصنعها الحسابات كما تدمّرها. والحكمة السياسية تحذّر من تجريم الآخرين ونعتهم بالخيانة، فذاك لا يمنعنا من ارتكاب الجرم نفسه الذي اتَّهَمَنا به الآخرون [9] ، وعلى حزب النهضة أن ينتبه لمبدأ التسامح.

ففي زمن صار فيه العالم كله يكنّ ذلك القدر من الحب والإعجاب للحوادث التي اندلعت في تونس نتيجة وقوفها ضد الدكتاتورية، وتمنى انتشارها! وفي وقت تجاوز فيه الربيع التونسي البلاد العربية ليصل إلى بلاد اليونان والبرتغال وكاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية على شكل نموذج يمكن تسويقه، وفيما انقلب القول الخلدوني، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، وصرنا نعيش ولع الغالب بتقليد المغلوب وتقليد ثورته، انقطعت دلالة العنف من حيث هو أرقى أشكال الكفاح للاستيلاء على السلطة، وتحوّل إلى دلالة جديدة ما عاد العنف فيها الميدان المفضّل للتغيير أو لتحقيق تفوُّق، وصار الفهم العقلاني للثورات أمرًا ممكنًا، ما دام في الإمكان أن

يكون المرء ثوريًا ومضادًا للتعصب والعنف في آن واحد، فانفتح الأفق أمام إيمان جديد قاعدته التسامح لا القصاص، والإصغاء إلى صوت الآخرين لا إلى صوت المقصلة، فكان الأجمل.

هذا هو الدرس الذي يجب على حركة النهضة أن تتعلمه ليصبح التسامح بمقتضاه مقدِّمة لكل تحوُّل ديمقراطي، منعًا للعنف من أن يكون وسيلة المجتمع للتعبير عن نفسه في حركته نحو التغيير والثورة. فيرتقي التسامح بذلك ليصير عقدًا يستعين بوسائل التغيير السلمية والديمقراطية المعهودة، بعيدًا عن التطرف الديني أو السياسي، ويكون بحق نهايةً لدورات العنف المهلِكة التي لا نحصد منها إلا الكوارث. هذا هو إبداع الربيع التونسي الذي سار على هديه المصريون أولًا ثم اليمنيون ثانيًا، وانحرف به/عنه الليبيون والسوريون الذين لم يقطعوا مع دلالة العنف القديمة.

كان التونسيون سبّاقين إلى هذه الوسائل وإلى زرعها ولفت الأنظار إليها؛ فكما نظّف الإصلاح الديني في أوروبا الدِّين من الخرافات والعصبيات الضيقة المنحدرة من العصور الوسطى، وفتح المجال لولادة تيار ديني عقلاني، نظّف الربيع العربي في تونس الدلالات المتخثرة للعنف الثوري المبنية على النرجسية الثورية وعلى التصديق الثوري الساذج، حيث انحصرت رغبة الضحية في التحول جلادًا، فقام الربيع وأحلّ دلالة في محل أخرى؛ دلالة تجعل إطار الثورات التسامح من جهة كونه عقدًا اجتماعيًا، ومرجعية صالحة للتوحد حول قيم الحداثة وأساسيات حقوق الإنسان، ودفع باتجاه حوار الثورات، حتى تنتصر حرية الانتماء على جميع ضروب التعصب.

يجدر بنا أولًا بيان أن التسامح، وإن كان قرارًا إراديًا، فهو حادث يطرأ على التاريخ فيبنيه عن طريق المصالحة بصفة كونها خيارًا أو حدًا يمنع تدمير ما لا يقدَّر بثمن من الأرواح والممتلكات، ويمنعنا من العودة إلى نقطة الصفر. والتمييز هنا ضروري بين التسامح المبني على التغاضي عن الاعتداء الذي يمسّ العلاقة بين شخصين، وهذا مستوى شخصي، والتسامح الجماعي أو الاجتماعي أو السياسي الذي هو ذاك الاعتداء الذي يمسّ علاقات الجماعات في ما بينها. وعلى هذا الصعيد، يمكن أن يقترن التسامح الجماعي بالمصالحة لأنه يتجاوز الشخصي، في حين أنه يقترن على الصعيد الشخصي بالتوافق، لأنه ينشدّ دومًا إلى الجزئي [10] ، بينما الجماعي مولّد لفكر تسامحي، يسعى إلى إحلاله في محل أرفع، لا بصفة كونه فكرًا يستظل بظل مفاهيم «العفو« و«المغفرة» و«التوبة» و«الصفح» و«التجاوز» و«التغاضي» و«المحبة» و«الاعتذار» و«الندم»، فتلك دلالات متداخلة ومعتمة،

سنضرب صفحًا عنها، وإنما بصفة كونه مبدأ «الحق» المرتبط بالمواطَنة، وعدم التمييز بين الناس على أساس الدِّين أو المذهب أو العرق أو اللغة أو الوضع الطبقي. لهذا كان التساهل في التعامل مع العنف خطأً جسيمًا لأنه يجرّ الجريمة وراءه. وما جرائم الاغتيالات إلا نتيجة التساهل مع مستعملي العنف أو مع المهدِّدين به، فكان لا بد للعنف السياسي الذي تبدو بواكيره تبادلًا للتهديد أن يكون مقدمة للقتل وانتشار السلاح وتيسير الوصول إليه، ولا بد أخيرًا أن يكون مقدمة لحرب أهلية.

حين يضع جون لوك في كتابه الصغير المهم رسالة في التسامح مجموعة من الضوابط، فذاك لكي لا ننزلق باسم التساهل أو اللامبالاة إلى تعريض مصالح الدولة الوطنية للخطر، جرّاء التعدي على أرواح الآخرين وأموالهم، وإبداء الولاء لحكام أجانب، ففي ذلك خيانة للوطن. والخيانة ليست وجهة نظر، بل جريمة، على حد رأيه. ويجب عدم التساهل معها. كيف نفهم الآن حديثنا عن التسامح(11)؟

حتى يتحوّل مسار الانتقال الديمقراطي بعد 14 كانون الثاني/ يناير 2011 إلى «لحظة فارقة»، نظرًا إلى تداعيات المشهد السياسي والاجتماعي وتبعاته في تونس، بين المعارضة وحزب النهضة الإسلامي الحاكم بمعية حزب المؤتمر والتكتل والمسمّى ترويكا، وجب في بحثنا عن علاقة بينهما ألّا يؤخذ التسامح على شكل تسويات في الكواليس أو هرولة إلى تقديم التنازلات وتدافع أو تصادم تفاسير مع تفاسير أخرى، على حد رأي بول ريكور؛ فذاك يحيل التسامح إلى بحث عن نزعة توفيقية بين فقيه وفيلسوف على شاكلة فصل المقال الرشدي، في حين أن التسامح يكون بصورة دائمة إفرازًا لمعارك كالتي خاضها فولتير، وولّدت رسالة في التسامح دفاعًا عن جان كالاس الذي هو ربّ أسرة بريء اتُّهم بشنق ابنه بمعاونة زوجته وصديق ابنهما. وقتله سيف العدالة في مدينة تولوز في 9 آذار/ مارس 1762، على الرغم من أن الأدلة لم تكن واضحة وضوحًا بيّنًا. ولم يكن لدى جان كالاس سلاح ليدافع به عن نفسه، فيجازف القضاة بإعدامه بالدولاب باعتماد فارق صوت واحد، صحبة صديق ابنه، وأحرقت زوجته أمام أعين أبناء تولوز الذين وقفوا مع الجلاد، لطبيعة عنيفة لديهم، على حد قول فولتير [12] .

بعد قرنين ونصف القرن من حادثة كالاس في تولوز، وتحديدًا في 6 شباط/ فبراير 2013 وفي بلاد الربيع العربي، يقع اغتيال زعيم سياسي (شكري بلعيد) نتيجة تعصّب سياسي ضدّ ثوابت فكرية وحقوق وطنية

وقيم انسانية ناضل من أجل إدراجها في دستور البلاد لتسيير شؤونها. فالمناضل يساري النزعة، قاد عددًا من التحركات الاحتجاجية في كثير من المناطق والولايات، منذ وصول حزب النهضة الإسلامي إلى الحكم. واتُّهم بالكفر، ودُعي صراحة إلى قتله، فقامت وقفات احتجاجية شبيهة بتلك التي عرفتها ساحة القصبة يوم 14 كانون الثاني/ يناير 2011، لكن هذه المرة بين منزله ومقبرة الجلاز عند تقاطع أربع طرق، تبتعد برهات زمنية عن ساحة البوعزيزي وعن قصر العدالة، ووزارة الدفاع من جهة المقر الرسمي لرئيس الوزراء.

بعد قرنين ونصف القرن، يباح القتل بمجرد اختلاف آراء بشأن المرحلة الانتقالية في تونس، فنفهم خطورة القتل الذي شجبه فولتير نتيجة صدور حكم قضائي خاطئ؛ خطورة موت مناضل جريمته أنه يختلف مع من في السلطة في تحديد مرحلة الانتقال الديمقراطي؛ موت تحوّل صرخةً، صرخةَ مقتولٍ ظلمًا؛ صرخة جعلت كل فرد يرتجف خوفًا على حياته. وجعلت الجميع يدركون أن حياتهم ما عادت مضمونة لمجرد الانتماء المذهبي (كاثوليك/بروتستانت) أو الحزبي (إسلاميون/ماركسيون). فحين يصير الاضطهاد السياسي مقصدًا أسنى لمجموعة سياسية حتى تفرض وجودها، تولد الحاجة من جديد إلى رسالة جديدة في التسامح، كما ولّد الاضطهاد الديني رسالة في التسامح كتبها فولتير في آذار/ مارس 1762.

لنستحضرْ فولتير مرة أخرى، لنقولَ إن الدعوة إلى التسامح سببها هشاشتنا الملازمة دومًا لكينونتنا البشرية؛ فنحن جميعًا نتاج الضعف، وكلنا ميالون إلى الخطأ، حمّالون له. وذاك لبّ هشاشتنا، ولبّ مسألة التسامح. ولْنسامحْ مرة أخرى بعضنا بعضًا ونتسامح بشكل متبادل على الرغم من جنون بعضنا تجاه بعض، فذلك هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة المؤسِّس للمبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة، على حد رأي فولتير. فحين نرنو إلى الكونية التي ليست من إبداع قرن من دون آخر أو مفكر من دون آخر [13] ، ننطلق من فكرة أن التسامح يستمد كونيته من كونية الهشاشة المتخثرة في أفقنا الأخلاقي والديني والقانوني، والتي تعب فولتير وباسكال في تفسير أخطائنا عبرها. وفولتير يذكّرنا منذ عام 1762، أي قبل ظهور نقد العقل المحض بعشرين عامًا تقريبًا، بأن الإنسان «مخطئ» و«خطّاء» في آن واحد، لا ليرسّخ فكرة للتسامح من جهة أنها المقابل للتصور السلبي للطبيعة الإنسانية، وكأن ليست هناك صورة أخرى يصوّر بها التاريخ البشري إلا على صورة أخطاء وتكرار الأخطاء، بل ليرسي ثقافة أفقها مخالف

لفلسفة العقاب/التوبة؛ ثقافة تقوم على التذكير بأن الشعوب التي تحيا معنا في هذا القرن - الثامن عشر- وتلك التي سبقتنا هي لا شك أعقل منا وأكثر إنسانية، على حد قول فولتير، ويعني بها اليونان لا الثقافة التي تنحدر رأسًا من الدين التوحيدي، حيث يحتكر الإله وحده هذا الحق، ووحده من يملك أيضًا حق التنازل عنه، فيسامح ويغفر ويصفح ويعفو. وفي إمكانه كذلك أن يتجاوز تمامًا جميع الأخطاء التي يأتيها البشر ما دام هو وحده الإله المالك القدرة على ذلك. هذا الأصل الديني لهذه الترسانة من المفاهيم المرتبطة بالخطأ البشري والتغاضي عنه أو الترفع عن المحاسبة يحجبه جهاز أخلاقي وديني وقانوني، قام على مصطلح الهبة الإلهية أو التوبة أو الغفران، كمخرج لتعثّر فكرة الهشاشة.

لا شك أن مرافعة فولتير لم يكن القصد منها طلب الصفح أو التوبة للقضاة الذين أخطأوا. وليست عفوًا أو تغاضيًا أو ندمًا على وقوع مثل تلك الجريمة، بل كان القصد منها تنبيهنا إلى أن دلالة التسامح مسؤولية [14] ، من جهة كونها حماية الآخرين، قبل أن تكون الإساءة قد حصلت ولا مجال لمنعها؛ مسؤولية بصفة كونها رغبة في عدم إيذاء الآخرين لأي سبب نشأ في الماضي مهما بدت درجة إيلامه.

هذه القابلية لمنع التعرض للإساءة أو لقيام عنف تجسِّد لب المسؤولية ولب تسمية التسامح تسامحًا، كما فهمه فولتير. كما أن المقابل لمصطلح التسامح في دلالته الأخلاقية ودلالته السياسية صار الإرهاب لا مجرد العنف كعنف؛ فحين يكون العنف أشد وأعمق من مجرد عنف، فإنه يتصاعد ليتحول استخدامًا أهوج للعنف، أو انفلاتًا نسقيًا عنيفًا وممنهجًا، يستمد تبريره الخاص من عقيدة قائمة بنفسها تريد تحويله إلى إرادة انتقام يستعملها مواطنون ضد آخرين وينصبونها كثأر يُستخدم لتعويض إساءة بإساءة أكبر، بغرض الإيذاء والتفنن في الإيذاء. عندئذ يكف العنف عن أن يكون عنفًا، ويصير نمط عيش، يراد فرضه باسم ضرورة الدولة، على صورة استدراج المواطنين إلى حرب تسمى حربًا أهلية. ويكون نعت الإرهاب أفضل نعت في مقابل التسامح، لتسمية الأشياء بأسمائها، وتأكيدًا أن الدلالة السياسية والأخلاقية للتسامح هي المسؤولية، وتلك رغبة في التذكير بأن مناخ التساهل مع مستعملي العنف السياسي أو المهددين به يجعلنا مسؤولين عن الإرهاب حتى ذاك الذي لم نشارك فيه. فالوعي بإشكاليات التسامح وعي بضرورة التأسيس المسؤول للديمقراطية وللدولة المدنية، وانحياز إلى المدنية أمام الهمجية، واختيار لعنصر القوة بصفة كونها كوناتيس ((conatus [الميل

الذي يوجد في الأشياء ويجعلها تحافظ على حالتها] (سبينوزا) لا بصفة كونها تنينًا (هوبز) أهوج، أو احتكارًا، على رأي ماكس فيبر.

صحيح أن قوة التحول التي تغيّر الوضع جذريًا لا تكشف نفسها خارج القوة أبدًا، لكنها ليست قوة عمياء دائمًا. فعندما يضطر المرء، تحت وطأة اليأس، إلى استدعاء قوته ويحقق معها هذا الانتقال والتحول من أجل الوقوف ضد الدكتاتورية، فإنما ذاك لوقف القتل غيلة بسبب الأفكار أو المعتقدات أو الهوية أو الطبقة نهائيًا.

في زمن حققت فيه الأفكار الكونية كل ذلك القدر من التقدم! وفي وقت انتشرت فيه بيانات تدعو إلى العيش سويًا، والتخفيف من غلواء الأنا المركزية، لا تكون هناك حاجة إلى الاستشهاد بما تقوله تفسيرات حنة أرندت بشأن المسيح لتبرير الحديث عن التسامح؛ فبعض من الرهط الهيدغري يريد إقناعنا، بعد استعمال تقعّر فلسفي يعتقدون أنهم صاروا به ما بعد حداثيين، بأن المسيح هو الذي اكتشف الدور الذي يؤديه العفو في أفق الإنسانية، وهو من نقل العفو من المجال الربوبي إلى الإرادة البشرية، كنوع من الهبة الإلهية. فلا يكفي للتدليل على مثل هذا، القول إن القضية تتعلّق بالمنتسبين إلى الثقافة اليهودية /المسيحية لإدراك فكرة الإنسانية، لأن الأمر الواجب إدراكه في مثل هذه المسائل هو الجانب المتعلق بالمسيحية من دون اليهودية المنغلقة على ذاتها من جهة أنها ثقافة شعب إلهي مختار. فالحديث عن شخص المسيح في التصور المسيحي الديني بصفة كونه ظهورًا وتحققًا للرّب على الأرض، واضح وليس محل اختلاف لدى المسيحيين، بقدر ما كان ناسوت المسيح هو محلّ الجدل. فتأكيد ناسوت المسيح يستوجب تأكيد الفعل والإرادة الإنسانيين من دون إلغاء فكرة الشمول والكلية أو الكونية، من جهة كونها حاصلة جرّاء الطابع الإلهي القائم في المسيح ذاته. ولتأمين شرعية الانتقال من اللاهوت إلى الناسوت، أو قُل لمعرفة أين يقف اللاهوت وأين يبدأ الناسوت، وجب إدراج فكرة التصالح بين أعضاء المجتمع الواحد. وبلغة معاصرة جديدة، ما دام الواحد (اللاهوت) متكثرًا (الناسوت) علقت به أخطاء تنحدر من الاجتماع المدني الذي استوجب أنواعًا من المحاسبة والمحاكمة تحت مسمّى العدالة؛ فكل محاولة جدية لتخريج مفهوم ملائم للكونية ولثقافة التسامح يجب أن تكون كونية ومتسامحة بدورها، وإلا فقدت جدواها. وحري بهم قبل التوقف عند حنة أرندت أو كانط، التذكير بابن عربي ووحدة الأديان لديه التي تلخص التسامح الذي يتم بين البشر المتساوين على صعيد البشرية وحدها، أو

التذكير بدعوة الكِندي المبنية على رفض ادّعاء الإحاطة بالحقيقة لذاتها، أكان من طرف رجل واحد أم حتى من طرف الجميع، ما دام الكل معرضًا للخطأ. فمشاركة الناس جميعًا في إنتاجها لهو دليل على قدرتنا على تجاوز العجز والهشاشة؛ إذ إن التسامح ضرورة من أجل تحصيل التقدم. وليس مصادفة أن تصل الديانات الكبرى في مجرى تطورها إلى الانفتاح الداخلي والخارجي، وتدرك بفعل منطق التطور الروحي ضرورة تجاوز الحدود الإثنية أو العرقية أو الطبقية التي قامت عليها في بداياتها. فجذور فكرة «الإنسانية» أبعد في التاريخ من فكرة إقامة محكمة عالمية لمقاضاة من أساؤوا إلى الشخص الإنساني بصفة كونه إنسانًا، لأنها فكرة تنغرس في تربة اللاهوت عامة، وتمتد إلى محاكمة الجرائم ضد هذه «الإنسانية» بعد الحرب العالمية الثانية، وذاك كاف للإقرار بظهور نوع جديد من العدالة.

إن حق المقاضاة لا يمسك به عادة المظلومون ولا يرفعونه ولا يفرضونه ما دام يخضع لتوازنات جيوسياسية قد تغيب عن أذهان المشتغلين بتفكيك الأنساق الميتافيزيقية من الرهط الهيدغري الذين لا يفهمون، لسوء هضم فلسفي/سياسي، أن الحديث عن الإنسانية قاطبة ليس حكرًا على القرن العشرين. فاللاهوت المسيحي والفقه الإسلامي، كل في مجاله، أكد عالمية رسالته، كما علّم المؤمنين التابعين له الاعتقاد بأن ليس هناك «إنسانية» خارج الرقعة التي ينتشرون فيها آنذاك. لذلك، يبدو التسامح مرتبطًا بطبيعة الثقافة التي ينتمي إليها هذا المبدأ على حدة، ومن هنا كانت نسبيته. وكثيرًا ما تعتقد تلك المنظومة الثقافية الواحدة أنها تتوجه إلى العالمين قاطبة حين تتوجه إلى أفرادها، فتكون الإطلاقية سمته، فالولوج إلى معنى التسامح لا يتوسل بضرورة حنة أرندت أو كانط أو مجلس الأمن الدولي.

يتضح مما تقدم أن التسامح عقد يمنع أن يكون الإنسان أقل إنسانية؛ فهو من جهة أنه عقد، يسطر خريطة للتوحد حول قيم حقوق الإنسان وأساسياتها التي تتعالى على الخصوصيات السياسية والدينية التي تتصادم مع مواثيق حقوق الإنسان غير القابلة للتفاوض، ولا ينفي في الوقت نفسه تلك الخصوصيات. فاستلهام قيمة التسامح من التراث الانساني الذي اكتمل مع الإعلان العالمي للتسامح [15] لا ينسينا قيم تراثنا الكونية.

يبدو أن التعصب الذي ساءه ما حققته الإنسانية من إنجازات يستنجد بالعنف، فيضخ مزيدًا من التعصب. فلماذا لا يكون اللاعنف عنوانًا لثورات الربيع المقبلة ما دامت الحرية مطلبها؟ ولماذا لا يكون التحول الديمقراطي مقدمة لإبطال العنف، على رأي مانديلا في رسالته إلى التونسيين القائمة على

سؤاله التالي: كيف يجب علينا التعامل مع إرث الظلم لنقيم مكانه عدلًا [16] ؟ هذه الحاجة المؤكدة في المجتمعات البشرية المعاصرة، والمتمثلة في صعوبة الحياة الأخلاقية القائمة على التسامح في هذا العصر من ناحية، وعلى الشعور بالحاجة إلى أخلاق التسامح من ناحية ثانية، تجعلنا نتجرأ على التسامح، على الرغم من كل شيء، فذاك أضمن لإيتيقا بقاء العمران بصفة كونها لبّ حكمة العيش سويًا، أي بقاء التسامح منتشرًا لا بصفة كونه انتصارَ تفسير على تفسير، ولا بصفة كونه صراعَ التفاسير، ولا استنارة الأصولية التونسية، قياسًا على الأصوليات العربية الأخرى، على حد قول هاشم صالح الذي اعتقد أن للغنوشي تصريحات جميلة وعديدة، وتسير في هذا الاتجاه العقلاني [17] ، ولا هو كذلك وقوف عند تمجيد التجربة البورقيبية أو التغني بعهد الأمان (1857) وبدستور 1861، وكتابات خير الدين باشا والطاهر الحداد، والتهليل لمجلة الأحوال الشخصية، على حد ما يلح الليبراليون، بل هو مسألة تتعلق بعلاقتنا بعضنا ببعض وبنمط حضاري يقوم على تعليمنا العيش سويًا، من جهة أنه توق إلى الكونية. فعلى المعارضة والسلطة والقوى السياسية كافة أن تعي معًا أن الثورة ليست للثوريين فقط، وإنما هي لكل أبناء البلد الواحد، ولكل أبناء العالم. عندئذ يصبح الفهم العقلاني للثورة أمرًا ممكنًا، من حيث هو تجاوز للعنف الثوري بمعناه الكلاسيكي. فالربيع التونسي زحزحة للون الأحمر القاني إلى اللون البرتقالي، وانتصار كذلك لذاك البرتقالي الذي فشل في «ثورة السوسن» في قيرغيزستان عام 2005.

تلك هي المقدمة الضرورية لنجاح أهداف الربيع العربي في العالم. وهذا ما يبدو أنه لم يتوافر للربيع التونسي، وإلا ما مشروعية التهديد بالعنف الذي أعلن نفسه طوال عام كامل، وتجنبت الترويكا تحمّل مسؤولية وقفه، واكتفت بدفع تُهم المعارضة الصريحة لها فقط؟

في ظل عدم اكتراث حكومي، كان اغتيال 6 شباط/ فبراير 2013 كارثيًا. وكاد هذا الاغتيال أن يؤدي دورًا حاسمًا في خلخلة النهج السلمي الذي ظهر عليه الربيع التونسي، فلم يسبق أن تعوّد التونسيون عليه، وقد أثار ذلك مخاوف منظمات حقوق الإنسان، وجميع القوى المدنية والأحزاب السياسية، وجل قيادات ورموز المعارضة الديمقراطية التي اتفقت على أن ظهور الاغتيالات بعد عقود من الحكم العلماني كان نتيجة تغوّل الإسلاميين وتبريرهم واستقبالهم واستضافتهم لمن هدد ومارس العنف، فحمّلوهم وحدهم مسؤولية زرع الإرهاب [18] .

يمكن أن نلخّص الوضع السياسي المؤثر في تونس في تيارين لا ثالث لهما: تيار الحداثيين وتيار السلفيين، أو قل الليبراليين والماركسيين من ناحية، والإخوان والوهابيين من ناحية أخرى. وبين هذين الخيارين والاتجاهين يقف شعب حائر ينتظر تسامحًا ثم تصالحًا، ويخشى مشاريع صدام جديدة بين من يرغبون في إقصاء التجمعيين وتخوين الحداثيين الناكرين «هوية» البلاد بحسب دعواهم من ناحية، وبين الغاضبين بسبب نتائج صناديق الاقتراع الحاملة إلى السلطة إسلاميين عاشوا في المنفى وفي السجون وهم يفتقرون إلى التجربة والكفاءة، ويسعون إلى السيطرة والهيمنة على مفاصل الدولة، ويحوّلون نمط المجتمع الحداثي للدولة، ويهددون النخب والأحزاب وقطاعات شعبية واسعة عن طريق التساهل مع التيارات السلفية المتشددة، من ناحية ثانية [19] . وبين هذا وذاك يعيش كثير من التونسيين هذه الأيام حالة قلق وترقّب حيال ما يجري في البلاد من توترات وحوادث ومبادرات؛ مبادرات تقدّمها المعارضة عن حكومة وفاق لم تحقق الوفاق ما دام أنها اختيرت بمعزل عنها. ومخاطر انهيار اقتصادي تلوح في الأفق، ووضع مريب ومخيف تديره روابط حماية الثورة الحاملة بإقامة إمارة إسلامية، وتطلّع وترقّب لنتائج اغتيال شكري بلعيد التي يبدو أنها لن تأتي، وترويكا حاكمة باتت مترنحة لكثرة الخلافات والانسحابات في قياداتها، من دون معرفة انعكاسات ذلك كله على السلم والوحدة الوطنية. فربما يكون ذلك مقدمة للانزلاق نحو العنف السياسي المنظم والممنهج من جديد [20] ، فيستفيق التونسيون مرة أخرى على اغتيال جديد كالذي كان صبيحة يوم 6 شباط/ فبراير 2013.

ثمة قلق على الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وثمة قلق من فشل تحقيق الانتقال الديمقراطي، وثمة كذلك قلق مما آلت إليه الأوضاع ازاء استهدافٍ واستهدافٍ مضاد لمقار ومكاتب الأحزاب والمنظمات والجمعيات والأحزاب [21] ، واستهداف الصحافيين والمحامين، والاعتداء على المسرحيين والفنانين التشكيليين والإعلاميين والأكاديميين (يوسف الصديق) والسياسيين (عبد الفتاح مورو نائب رئيس حركة النهضة)، واستمرار السكوت على استفحال الظاهرة التكفيرية والاعتداء على أضرحة الأولياء، وعلى العديد من خطباء المساجد وإنزالهم من فوق المنابر [22] ؛ قلق ينحدر أيضًا من محاولات توظيف الهوية والدين والثورة ضد الحريات العامة والفردية على صورة ممارسات منفلتة ومتعصبة، تهدد مكاسب يفتخر بها التونسيون، مثل الحفاظ على سلمية الصراع السياسي ومدنيته بين الأحزاب، وهما سلمية ومدنية

الربيع التونسي الذي لم ينحرف إلى العنف لحسم الصراع مع دكتاتورية زين العابدين بن علي؛ قلق من عدم التعاطي الجدي مع من يعتدون على الحريات الفردية والجماعية؛ قلق من ضخ الموت اليومي ليافعين أُرسلوا إلى مواجهات ما كانت مواجهات وإنما شُبّهت لهم، وتطلبت قرارًا عامًا بتجنيدهم وقبول تطوُّعهم. من الذي يرسل الأبناء في غفلة عن أعين ذويهم ويتخذ قرار التجنيد؟ بعض الأخبار يشير إلى قوى قتالية مسلَّحة معارضة، سمحت لهؤلاء اليافعين والأحداث بالتدريب تحت رقابة قوى «إسلامية سلفية»، وبعضها الآخر يشير إلى قوى دولية بالتعاون مع بعض قوى إقليمية درّبت هؤلاء على ممارسة أفظع أشكال العنف، وإنزال أبشع العقوبات الفردية والجماعية.

لئن كانت بضع ساعات طويلة من الجدل قد تعطي بعض المسوغات المنطقية لمثل هذا التجنيد، فهل الذين ينتقلون بسرعة من أفغانستان إلى مالي إلى الصومال إلى سورية، وقبلها إلى لبنان والسودان والفيليبين والكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا، «أبطالٌ أم ضحايا»؟ إذا كان القرار بتجنيد هذه المجموعات قد اتُّخذ ولا رجعة فيه، وهو مسبق التحضير، فذاك دليل على أن الموت صار يترصد المقيم في جميع أركان البلاد العربية. وفي حال استمرار الوضع على ما هو عليه، فإن الصمت حيال من يطوُّع الإنسان لقتال الإنسان صار سمجًا. والفرجة على الدم المهدور في زمن الربيع العربي مسؤولية تقع على المدنيين والعسكريين والمنظمات الدولية في عالم يتظاهر بكونه يؤسس التسامح.

إذا كان ضجيج ربيع تونس لا يحجب ضجيج الدول العربية الأخرى، فذاك لا يمنعنا من سماع صوت التسامح داخلها؛ فمسألة التسامح مختلفة تمامًا عن مجرد تصور غياب العنف في ديارنا، فليس كونه بعيدًا عنا نحن فقط، نتوهم أننا في سلام، فذاك سلام زائف وتسامح ملغى ما لم يجعلانا نعي خطورة السلام حين لا يشمل الإنسانية قاطبة.

---

(11) اعتمد المؤتمر العام لمنظمة اليونيسكو في دورته الثامنة والعشرين، التي استضافتها باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، تعريفًا شاملًا للتسامح، يرى فيه ما يلي:

1 - التسامح هو الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا، ولأشكال التعبير، وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال، وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وإنه الوئام في سياق

الاختلاف، وهو ليس واجبًا أخلاقيًا فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضًا. والتسامح هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، ويساهم في إحلال ثقافة السلام في محل ثقافة الحرب.

2- لا يعني التسامح المساواة أو التنازل أو التساهل، بل هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته المعترف بها عالميًا. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح هو ممارسة يجب أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول.

3- إن التسامح مسؤولية تُشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية، بما في ذلك التعددية الثقافية، والديمقراطية وحكم القانون، وهو ينطوي على نبذ الدوغماتية والاستبدادية، ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

4- لا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني القبول بالظلم الاجتماعي أو تخلّي الفرد عن معتقداته أو التهاون بشأنها، بل تعني أن المرء حرّ في التمسك بمعتقداته، وأنه يقبل بأن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم وفي مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام، وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهو يعني أيضًا أن آراء الفرد ينبغي ألا تُفرض على الغير.

X انظر: الحبيب بورقيبة، خطب الحبيب بورقيبة (تونس: نشريات وزارة الإعلام، 1982)، تحديدًا ج 8، ص 307، ج 23، ص 40، ج 26، ص 18-19 و81، وج 30، ص 152. انظر أيضًا: محمد الصياح، الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة، تعريب علي الشنوفي (تونس: دار العمل، 1986)، وكتاب المستشرقة الروسية ماريا فيدياسوفا: ماريا فيدياسوفا، جهاد بلا حرب: تجربة التحديث التونسية والتراث السياسي للحبيب بورقيبة، 2 مج. Maria Vidiassova, Jihad without War: Tunisian Experience of Modernisation and the Political Legacy of Habib Bourguiba: 1903–2000, 2 vols. 1 ويصف المجلد الأول الحياة الاجتماعية والسياسية والخطوات الأولى للسياسيين المبتدئين، ويتحدث المجلد الثاني عن فترة دخول قوات دول «المحور» وتطور الحركة الوطنية في 1945– 1955 والحوادث التي سبقت نيل التحرر الوطني عام 1956 ودور التناقضات الفرنسية - الأميركية في الحوادث الجارية آنذاك، وهو عبارة عن بانوراما للجوانب

التقليدية والمعاصرة في عمليات التحديث السياسية. انظر أيضًا: الصافي سعيد، بورقيبة: سيرة شبه محرمة (بيروت: رياض الريس، 2002)، وهو أيضًا من كتب السيرة الذاتية، حيث قسم حياة بورقيبة إلى سنوات: سنوات الصبا؛ سنوات الغليان؛ سنوات الإخصاب؛ سنوات الرصاص؛ سنوات الشطرنج؛ سنوات الفتنة؛ سنوات الصولجان؛ سنوات الصيد؛ سنوات الحطام. انظر أيضًا: حسونة مصباحي، رحلة في زمن بورقيبة (تونس: عن دار آفاق - برسبكتيف؛ دار جداول، 2012)، وهو أيضًا عبارة عن سيرة ذاتية كتبت بشكل أدبي رومانسي كتبها الروائي التونسي حسونة مصباحي. انظر أيضًا: محمد الهاشمي عباس، بورقيبة ونويرة: ذكريات ومذكرات، تقديم الأستاذ الشاذلي القليبي، 4 ج في 2 (تونس: ميدياكوم للنشر، 2010)، وبعيدًا عن السير الذاتية نذكر كتاب الشاذلي القليبي: Chedli Klibi, Habib Bourguiba - Radioscopie d'un règne (Tunis: Déméter, 2012). انظر أيضًا: صلاح القطايفي، «الخطاب السياسي والديني في تونس من خلال واقع التجربة البورقيبية 1956-1987» (رسالة ماجستير، كلية التاريخ، الجامعة اللبنانية، [د. ت.]).

X انظر الإعلامي عمر صحابو الذي يعتبر بورقيبة «صاحب فكر وعصارة فكره كان المزج بين الثقافتين الشرقية والغربية، فقد كان مطلعًا عليهما جيدًا». ويضيف أن فترته شهدت حوارات وصراعات فكرية داخل الحزب الدستوري، وكان الأفضل أن يقول انقسامات حزبية ضيقة في شأن من سيخلفه في الحكم، وليس من أجل فكر أو مبادئ. الصباح (تونس)، 25/3/2011. انظر أيضًا إعلان مازري حداد بباريس نشأة حركة سياسية تحت اسم حركة البورقيبية الجديدة ومذهبها ونشاطها، ويندرج في إطار الوفاء للكونية واستمرارية التقاليد الوطنية والإصلاحية التونسية.

X حوّل بورقيبة وجهة الحزب نحو الساحل، ونشر فروعه في أكثر من مدينة وقرية، وهذا ما شجعه على الاستقالة من الهيئة القيادية بسبب توبيخه لتزعّمه وفدًا من أبناء جهته بالمنستير لمقابلة الباي احتجاجًا على دفن أحد المتجنّسين في المقبرة الإسلامية. وأدت حالة التأزم والانشقاق إلى انعقاد المؤتمر الاستثنائي في مدينة قصر هلال بالساحل يوم 2 آذار/ مارس 1934 وتشكيل ديوان سياسي وحل اللجنة التنفيذية القديمة. وردّت القيادة القديمة بعقد مؤتمر بنهج غرنوطة في المدينة العتيقة يوم 27 نيسان/ أبريل من العام نفسه، تقرر خلاله عزل المنشقين رفاق الحبيب بورقيبة من الحزب، وبذلك حصلت القطيعة النهائية بين التيارين الدستوريين وأصبح الحزبان يُعرفان بـ «الحزب القديم» و«الحزب الجديد».

X تحدثت الصحف والمواقع الإلكترونية عن عائلة ابن اللطيف ودورها في تعيين الوزراء، كما تحدثت عن دور الجنرال رشيد عمار ابن بلد زين العابدين بن علي. أضف إلى ذلك ظهور أكثر من 20 حزبًا جديدًا قريبًا في تصوراته من التجمّع ومن الحزب الحرّ الدستوري، وهي: حزب الوطن (محمد جغام)؛ حزب المبادرة (كمال مرجان)؛ حزب العدالة والحرية (سهيل الصالحي)؛ حزب المستقبل (الصحبي البصلي)؛ الحزب الجمهوري للحرية والعدالة (بشير فتح الله)؛ حزب اللقاء الشبابي الحر (محمد العياري)؛ الحزب الإصلاحي الدستوري (محمد بن سعد)؛ حزب الاستقلال من أجل الحرية (محمد لمين كواش)؛ الحزب الحر الدستوري التونسي الديمقراطي (عبد المجيد شاكر)؛ حزب الحداثة (عبد الرؤوف بوعزاوي)؛ حزب تونس الجديدة (مصطفى المصمودي)؛ المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي (حسين محمدي)؛ الحزب الدستوري الجديد (أحمد منصور)؛ حزب الشباب الحر (فوزي بن جنات)؛ حزب صوت الجمهورية (عبد الرزاق شريط)؛ تيار الغد/ 17 آفاق تونس (محمد الوزير/ نايلة شرشور)؛ حزب الوفاق الجمهوري (مصطفى صاحب الطابع/ عبد العزيز بالخوجة)؛ حزب الاتحاد الوطني الحر (مراد قويعة/ سليم الرياحي)؛ حزب الأحرار التونسي (منير بوعطور)؛ حركة شباب تونس الأحرار (صحبي مختاري)؛ حزب الجمهوريين الأحرار (نزيهة الصاوي)؛ حزب تونس الكرامة (لزهر بالي)؛ الحركة الإصلاحية التونسية (عمر صحابو)؛ اتحاد البورقيبية الجديدة (محسن الفقي).

X الضمانات تشتمل على إشراك القوى الخارجية عادة في الشأن الداخلي، ويأخذ هذا الإشراك شكل الإعانات التي لا تخلو من تدخّل، وكل تدخّل يوحي بمؤامرة. في شأن ما صرّح به سفير الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية التونسية، حين قال «إن خبراء الاتحاد الأوروبي حلّوا بتونس منذ شهر جانفي وغادروها يوم 15 أفريل. وقد ساعدوا فريق عياض بن عاشور لإعداد المجلة الانتخابية»، انظر باللسان الفرنسي جريدة Le Temps, 5/5/2011. وأوردت الشروق التونسية: «أعلن عبد الوهاب الهاني أمين عام حزب المجد وجود منظمة أمريكية غير حكومية تعمل بصفة مباشرة مع عياض بن عاشور رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة مهمتها توجيه الانتخابات القادمة». وقال عبد الوهاب الهاني إن هذه المنظمة الأميركية التي وصفها بالمشبوهة تأسست خلال حكم الرئيس الأميركي بوش الأب وتمّ تكليفها بتوجيه الانتخابات في كلٍّ من هايتي وجمهورية جورجيا بطريقة أثارت سخط الدول والشعوب وغضبها. وأضاف أن هذه المنظمة الأميركية

تُعتبر الذراع التجسسي الانتخابي للإدارة الأميركية. وقال الهاني أيضًا إن هذه المنظمة الأميركية تعمل الآن في الخفاء في مكاتب الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، وتتولى توجيه الانتخابات، وتحضر الجلسات الفنية بين لجنة الخبراء في الهيئة والوزارات المعنية، وتطّلع على جميع الأسرار، في حين تُمنع الأحزاب والمنظمات الوطنية من الحضور والمشاركة. وأكد رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي عياض بن عاشور أن «لجنة الخبراء لم تتلق أي دعم أو معونة من أي خبير أجنبي كان لدى إعدادها لمشاريع المراسيم المتعلقة بالانتخابات». لكن عياض بن عاشور أكد في بيان أصدرته الهيئة العليا أمس «اعتماد الهيئة على الخبرات والكفاءات التونسية الصرفة لقيادة مسار الانتقال وترحيبها بكل الوفود الدبلوماسية والتقنية القادمة من الدول الأجنبية الشقيقة والصديقة». ألم تنته لعبة اعتبار الشعب أبله؟ انظر: «لجنة الانتخابات: عبد الوهاب الهاني يتّهم ... وعياض بن عاشور يفنّد،» الشروق، 7/5/2011.

X يكتب ويليام إنغدال منذ ثلاثين عامًا عن مسائل سياسية واقتصادية وجيوسياسية وشؤون الطاقة والفلاحة، وعن المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد، وله مؤلفات عدة: قرن من الحرب: سياسات النفط الأنقلو- أمريكية ونظام العالم الجديد، صدر سنة 1993 وكتاب بذور الدمار: الأجندة الخفية للمواد المعدلة جينيًا، سنة 2007. انظر الحوار الذي أجرته جريدة الصباح، 13/8/2012.

X جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 12.

X أشارت أشتون، رئيسة المفوضية الأوروبية العليا، إلى أن الاتحاد الأوروبي كشف سرية هذه اللقاءات مؤخرًا من خلال زيارات علنية قام بها عدد من السفراء الأوروبيين لمقار الأحزاب الدينية الجديدة. وكشفت أشتون أن هؤلاء اعترفوا عند لقائهم ممثلي دول الاتحاد الأوروبي بوجود دولة إسرائيل، وهو ما شجع إسرائيل على الاتصال بهم. انظر: «أوروبا: هناك مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والسلفيين؟» الشروق، 28/12/2011.

X يثير كتاب لعبة الشيطان للأميركي روبرت دريفوس، وقبله كتاب كريستين سميث كيفية تحالف القوى المالية لجناح اليمين الإسلامي مع قوى الأقليات الحاكمة حين تتعرض للتهديد؛ فدور هذه التيارات الإسلامية اليمينية، وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين، في تنمية وتطوير قدرات مالية

عملاقة للانتفاع في تجنيد قوى ضد الحركات الوطنية من قومية ويسارية، شغل ساحة الصراع الاجتماعي- السياسي طوال القرن الماضي. كما أن استخبارات الدول الأجنبية، وخاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، تمكّنت من جلب الإخوان إلى ساحات معاركها، على غرار توجيهها في البلدان العربية إبان الصراع مع الدولة العثمانية وتوجيهها ضد المنافس الروسي في أفغانستان وإيران. وتكررت التجربة مع الأميركيين الذين حرصوا منذ أوائل الخمسينيات على دعوة ممثلي هذه التيارات إلى مؤتمرات تديرها وتشرف عليها منظمات تابعة للاستخبارات المركزية الأميركية، واستطاعت أن تستثمر هذا اليمين الإسلامي في معاركها. انظر: «مصطلحات سياسية: الإسلام والسياسة،» شبكة النبأ المعلوماتية، تموز/ يوليو 2007. <http://www.annabaa.org>.

X Dictonnaire de la non-violence; Avant-propos Jean Marie Muller (Damascus: Maaber; Beirut: Association Libanaise pour les Droits Civils, 2007), 1.

X انظر الفصل الأول من رسالة في التسامح لفولتير.

X انظر البيان التأسيسي للرابطة التونسية للتسامح، 29 آذار/ مارس 2011.

X Voltaire, Lettres philosophiques: Derniers écrits sur Dieu, Présentation, notes, choix de variantes, chronologie, bibliographie et index par Gerhardt Stenger, GF; 1224 (Paris: Flammarion, 2006), 1.

X يحتفل به في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام.

X يبدو أن هذه الرسالة منحولة. وتشير المصادر إلى أن استخبارات بلدين عربيين مسؤولة عن كتابتها، فالموقع الذي يشير إليها لا توجد فيه هذه الرسالة.

X الشرق الأوسط، 5/3/2012.

X تشير المعارضة إلى كلٍّ من رئيس الدولة المنصف المرزوقي وراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة اللذين استقبلا وفود ما يسمى «رابطة حماية الثورة» ووفودًا أخرى من التيارات السلفية المتشددة.

X تتكون صفوف حزب النهضة الإسلامي ممن يسمّون صقورًا بزعامة رئيس الحركة راشد الغنوشي، وممن يسمّون حمائم، أي الجناح المعتدل بقيادة الأمين العام للحركة ورئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي.

X ويذكر أن مجموعات سلفية سبق لها أن مارست «العنف المسلح» بعد الثورة، ولعل آخرها «حادثة بئر علي بن خليفة» في بداية تولّي الحكومة الحالية التي اضطرت إلى مواجهتهم بقوة السلاح. وقد أعادت تلك «الواقعة» حينها إلى الأذهان وقائع مشابهة، منها واقعة «الروحية» في أيار/ مايو 2011 التي قتل فيها ثلاثة عسكريين. وقبلها حوادث سليمان عام 2008، وهي التي شهدت مواجهات عنيفة بين الأمن والمتطرفين استمرت أكثر من أسبوع، وكانت كلها مناسبات استُعمل فيها السلاح من جانب مجموعات سلفية على صلة فكرية وتنظيمية بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

X كمقار الاتحاد العام التونسي للشغل، ومقار حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين والحزب الجمهوري وحركة نداء تونس وحركة النهضة.

X بلغت الاعتداءات المتكررة حدّ استهداف الكنائس، مثل الكنيسة الأرثوذكسية في نيسان/ أبريل 2012.

الفصل الرابع: حوار الثورات

> الثورات التي شهدتها كلٌّ من تونس واليمن ومصر أظهرت نهاياتُها اقترابًا من الغرب، أكان في مواقف العسكر فيها أم في مواقف النخب السياسية أم التيارات الإسلامية.
>
> أضف إلى ذلك الحكّام المعروفين بقربهم من الغرب. فلا يمكن إذًا الحديث عن هذه البلدان وكأن ثورة محضًا قد قامت فيها.
>
> هنري كيسنجر

يبدو أن ما وقع في تونس أثّر بطرق مختلفة في الانتفاضات أو الثورات الجارية في البلاد العربية، وحتى في بلدان الشمال، وسبب ذلك قيامه على استراتيجيا جديدة؛ استراتيجيا القطع مع الافتكاك العنيف للسلطة، موجّهة العمل الثوري نحو استراتيجيا الاعتصامات المتكررة في أماكن معروفة وقابلة لاحتواء عدد كبير من المواطنين: القصبة أو القبة أو ساحة باردو (تونس)، والميادين (اليمن/ البحرين/ مصر)، أو التظاهر المستمر في القرى والمدن (سورية/ الأردن/ المغرب/ العراق). وصارت الاحتجاجات الشعبية والاعتصامات في تونس قِبلة البلدان العربية وكذلك الغربية، فما جرى مؤخرًا في نيويورك وقبلها في اليونان وإسبانيا والهند أكبر شاهد على ارتقاء النموذج التونسي إلى العالمية بعدما جاوز البلاد العربية، وربما سيكون مقدمة لبداية عصر جديد للثورات تكون تونس فيه نموذجًا لتصدير بضاعة غير مرغوب فيها إلى أنظمة الشمال [1] . فقد تعرّضت الشعوب لأبشع أنواع القمع والقتل، وصارت مقتنعة بسقوط حكامها ذوي الصيت الرهيب والكريه. على الرغم من دعم القوى الإقليمية وبعض القوى الدولية لهم، وعلى الرغم من وقوف وسائل الإعلام ضدّها، فقد تمكنت من الانتصار سلميًا. والاستثناء الوحيد هو الدولتان الليبية والسورية، وبدرجة أقل اليمن، حيث دفعت الانتفاضات بعض المحللين إلى التساؤل عن قدرة الشعوب على حلّ المعادلة الصعبة، وهي كيف يحالفها التوفيق في إنجاح انتفاضاتها الداخلية ثم الارتقاء بها إلى درجة الثورة، بالاعتماد على قوى خارجية، من دون السقوط في مستنقع التآمر على الوطن؟

يتعلق الأمر بالنموذج التونسي الذي شاركت فيه مصر واليمن وليبيا وسورية والجزائر وموريتانيا والأردن والعراق والكويت والمغرب، كلٌّ بطريقته،

على الرغم من أن المشاركة السورية والليبية واليمنية والبحرينية... إلخ مختلفة ومغايرة جزئيًا، حيث تبدو فترة الانتقال لديهم أطول، ووضعهم الداخلي قائم على سلطة ملتحفة عباءة الدِّين والقبائل بطريقة معقدة لعدم وجود مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة. فالنهج الدموي الذي أدار به النظام الليبي مثلًا مواجهته للانتفاضة هناك جعل الحالة الليبية أكثر مأساوية من الحالتين التونسية والمصرية. كما أن الدعم الخارجي اقتصر في الحالتين التونسية والمصرية على الدعم اللوجستي «الإنترنتي» أيام الانتفاضة، ولم يصل إلى حدّ التدخل المسلّح على الرغم من وقوع أعمال القتل المتعمد في هاتين الدولتين من طرف القناصة. فاختيار التحركات الشعبية والاعتصامات توجهًا وأسلوبًا لم ينف وجود شهداء. والفارق هو في التمييز بين الدعم بهدف الضغط على النظام حتى يسقط وبين طلب القوى الأجنبية التدخل، من دون معرفة نتائج هذا الطلب الذي قد يؤدي إلى تغيير جغرافيا الوطن كما جرى في العراق والسودان. فقد طالبت المعارضة في ليبيا وسورية الناتو بالتدخل، وقد يكون هذا حلم المعارضة البحرينية لولا العلاقة الجيدة التي تربط قوات مجلس التعاون الخليجي بأميركا.

كذلك لاحظنا أن إزاحة تونس ومصر هرمي السلطة والحاشية القريبة جدًا منهما، فككت معادلة التدخل الأجنبي، على الرغم من أصابع الاتهام بالتآمر المتجهة إلى الحكومة المؤقتة في تونس وإلى العسكر في مصر. فالسلطة في كلٍّ منهما كانت متباطئة في محاكمة رموز الحزب الحاكم لديها ومتسامحة ومتساهلة في تهريبهم إلى خارج أرض الوطن [2] ، ومتقاعسة في مصر عن تسليم السلطة إلى المدنيين. فالتساؤل عن مدى قدرتهما على تحقيق الانتقال الديمقراطي من دون التخلص نهائيًا من بقايا البوليس السياسي يظل دومًا محيِّرًا؛ إذ على الرغم من قدرتهما على النجاح في إسقاط «دولة الفساد»، أو قُل دولة العائلة الواحدة التي تحتكر الثروة كلها وتستأثر بالسلطة بصورة جشعة ومتشابهة بطريقة حوّلت الحكم في هذين البلدين إلى شبه حكم وراثي في لباس جمهوري، فإن هذه القدرة على التغيير ما زالت غير واضحة المعالم على الرغم من أن نموذجهما يظلّ مغايرًا للنموذج الليبي أو السوري، وكذلك مغايرًا للنموذج الجزائري أو المغربي أو الموريتاني أو الأردني أو البحريني، ولا يختلف كثيرًا عن النموذج اليمني المتأخر عنهما في الظهور. فزمن انتقال تونس ومصر واليمن إلى مرحلة ما بعد حوادث 14 كانون الثاني/ يناير (تونس) و25 كانون الثاني/ يناير 2011 (مصر) وشباط/ فبراير (اليمن)، كان قصيرًا نسبيًا مقارنة بليبيا

وسورية. فبعد مرور أشهر عدة على اندلاع الانتفاضات الشعبية العربية، وإسقاط بعض النظم، وكشف النقاب عن حقيقة العديد من حلفاء هذه النظم في الداخل والخارج، يعطينا المشهد السياسي العربي ثلاثة نماذج من هذه الانتفاضات التي سمّيت الربيع العربي:

X انظر حركة «احتلوا وول ستريت» الأميركية التي اندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في نيويورك واحتذت النموذج التونسي وشعاراته، وانتشرت في أماكن عديدة. كما أن المنظمات غير الحكومية سعت إلى توحيد الرأي العام العالمي وتحريكه تجاه قيمة المثال التونسي ورمزية محمد البوعزيزي بوصفه الشرارة. انظر، هامش رقم 15 في الفصل الأول «ثورة وثلاثة أسماء».

X انظر حالة العقربي، رئيسة منظمة أمهات تونس، وأصهار زين العابدين بن علي، والطريقة التي فرّوا بها إلى الخارج. وقُل الشيء نفسه عن بعض وزراء مصر والمقربين إلى عائلة مبارك.

أولًا: نموذج الميادين والاعتصامات المتواصلة لإسقاط الأنظمة (تونس/ مصر/ اليمن)

هو نموذج قام على غياب قيادات المعارضة التقليدية عن الاضطرابات والاعتصامات، لأنها لم تكن تعرف أي شيء عن ثورة شعوبها، وبالتالي «لم تشارك في أي شيء، وتوجهت على الفور وبشكل مباشر لتتفاوض باسم من لم يفوّضها على ما لا حق لها فيه. ولا أحد إلى الآن يعرف لماذا ذهبت وباسم من تحدثت! وبالتالي قد تتواطأ لإنهاء كل شيء مقابل الحصول على حصص ومساحات بحجمها وليس بحجم الحدث والأرواح التي بذلت من أجله. وقد تلعب دور يهوذا لصالح الحكومات الجديدة أو الانتقالية». كما يتسم هذا النموذج بالاعتصامات والإضرابات التي تخيم على أغلبية المدن (تونس ومصر واليمن) وتؤدي إلى دفع رئيس هذه الدولة إلى الهرب (بن علي في تونس) أو إلى تعيين رئيس تلك الدولة نائبًا عنه (مبارك في مصر) أو إلى تسليم السلطة اضطرارًا إلى شخص يتم الاتفاق بشأنه (علي عبد الله صالح في اليمن). وقد يتسّم كذلك بتدارك الشارع تلك الأمور كلها، وتشكيل لجان شعبية لـ «مقاومة التخريب الذي تقوم به أجهزة بعينها، ومكافحة اللصوص والقناصة والبلطجية والسجناء الذين أطلقت أجهزة بعينها سراحهم من السجون»(3)، والتهديد بالعودة إلى الميادين إذا ما تعطلّت المطالب.

هذه العناصر المكوِّنة لنموذج الميادين والاعتصامات المتواصلة، مضافة إليها محاولات تحسين صورة الأجهزة الأمنية والشرطة وإفساح المجال أمام تظاهراتها، والإصرار على تسريح بعض الفاسدين من دون اعتذارات رسمية أو إجراء محاكمات علنية تبثها وسائل الإعلام، ثم قيام وسائل الإعلام بتجييش الرأي العام ضد المعتصمين والعاطلين من العمل وشباب الثورة عامة، واتهامهم بتعطيل مصالح البلاد، كل ذلك أثّر كثيرًا في قطف ثمار هذه الانتفاضات من ناحية، وأثّر كذلك في عجلة الإنتاج، وأدى إلى حالة انكماش اقتصادي وانتشار للبطالة وارتفاع وتيرة التوتر الاجتماعي الذي هدد الأمن الفردي والجماعي، ومن ثمة فقدان آلاف الوظائف. وهو ما عجّل في اشتداد الاضطرابات وفي تراخي الخطوات نحو استعادة الأموال المهرّبة، مع ما يتطلبه ذلك من تحديد دقيق لقيمتها ومكانها، وتقديم الحجج والإثباتات القانونية على أحقيتها [4] .

اقترن هذا النموذج بشبح الفوضى وبإفلاس القطاعات كلها، وتعطيل عجلة الإنتاج؛ ففي تونس وصنعاء والقاهرة، لم تنقطع الاعتصامات، ولم تتوقف منذ أشهر ظاهرة قطع الطرق على المارة داخل المحافظات أو في ما بينها، وتضرّرت قطاعات بنسب ملحوظة، خاصة في بعض القطاعات الحرجة مثل السياحة. وتفاقمت ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي وأصبحت من أبرز التحديات التي تؤرق الحكومات، نظرًا إلى ارتفاع عدد خريجي التعليم العالي إلى نحو 80.000 سنويًا في تونس مثلًا، بعد أن كان لا يتجاوز الـ 40.000 خلال الأعوام الخمسة الماضية. يضاف إلى ذلك تعطل المراقبة الجبائية، وهو ما أدى إلى انخفاض في الخام الوطني مقارنة بالأعوام الفارطة على الرغم من الإجراءات الجبائية والمالية التي سنّتها الحكومة المؤقتة [5] في تونس مثلًا. فقد بيّنت توقعات البنك المركزي التونسي أن نمو الاقتصاد لن يتعدى 1 في المئة إلى 2 في المئة هذا العام بسبب استمرار حالة عدم اليقين السائدة في البنوك والبورصة؛ فخلق فرص عمل للعاطلين المتزايدة أعدادهم لا يتحقق إلا بنسبة نمو توازي 7 في المئة، الشيء الذي يوحي باستمرار ظاهرة البطالة. ففي مؤتمر صحافي في بروكسل، أوضح وزير السياحة والتجارة التونسي مهدي حواص أن تونس تحتاج إلى مساعدات تتراوح بين سبعة مليارات وعشرة مليارات يورو لحماية اقتصادها في المدى القريب، نظرًا إلى أن البلاد خسرت آلاف الوظائف بسبب الانخفاض الحاد في أعداد السائحين.

أمّا البنك المركزي المصري، فقد توقّع تضاعف عجز ميزان المعاملات الجارية في ربع العام من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس ليصل إلى ثلاثة مليارات دولار، مع عجز بلغ 4.1 مليارات. والجنيه فقد 9.1 في المئة من قيمته في مقابل الدولار منذ اندلاع الاحتجاجات في 25 كانون الثاني/ يناير. كما أكد وزير الصناعة والتجارة الخارجية الدكتور سمير الصياد أهمية القطاعات المولِّدة لفرص العمل والتشغيل للشباب لمواجهة مشكلة البطالة. كما واصل الاقتصاد المصري انهياره، بحسب وزارة الاقتصاد، إذ تراجعت الصادرات بنسبة 40 في المئة منذ كانون الثاني/ يناير، وفقد الاقتصاد 50 في المئة من طاقته، وهو المعتمد بقوة على الاستثمار الأجنبي والسياحة والعوائد من قناة السويس. ووفق بيان أصدره جهاز التعبئة العامة والإحصاء، فإن الإضرابات كلفت ميزانية الدولة 1.1 مليار دولار.

أمّا اليمن الذي يطلّ على أربعة بحار (المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر، وخليج عدن)، فله ساحل متنوع يصل إلى حوالى 2500 كم

ومساحة تعادل 527.970 كلم2 وفيه أكثر من 300 جزيرة بحرية، وقرابة 25 مليون نسمة، ولم يمنع ذلك من بلوغ من يعيشون تحت خط الفقر نسبة 45 في المئة، فالبطالة الرسمية وصلت إلى 15 في المئة من حجم القوى العاملة بعد تسريح أكثر من مليون عامل من القطاع الخاص. وقد أثّرت الحوادث في تدنّي الوضع، بعد أن تعطل معظم النشاط الاقتصادي، فتراجع قطاع الصيد البحري والزراعة، وضعف التمويل والدعم للمزارعين ولمشاريع الري، وظهر إفلاس وإغلاق العديد من الشركات السياحية والفنادق، إضافة إلى صعوبة عودة المستثمرين الأجانب.

بلغت نسبة التضخم في اليمن 60 في المئة، نتيجة تردّي الريال اليمني وتراجع حجم الاحتياطيات النقدية إلى 4.9 مليارات دولار مقارنة بنحو 8 مليارات دولار في الأعوام الماضية في ظل هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الذي بلغت مساهمته نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، فتقلّص الاقتصاد اليمني بنسبة تتراوح بين 20 و25 في المئة، وأدى ذلك إلى خسارة تتراوح بين 10 و20 مليار دولار، على الرغم من الدعم الخليجي لليمن، ابتداءً من المخصصات المليارية لمؤتمر المانحين المنعقد مؤخرًا، مرورًا بمنح اليمن مساعدة عاجلة ناجزة تقدَّر بنصف مليار درهم إماراتي، أمر بها الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات. وعلى الرغم من استعدادات الدول الكبرى والدول العربية الشقيقة، وفي مقدمتها قطر، للتوجه إلى تونس ومصر لضخ استثمارات جديدة بالأسواق قد تساعد في تحريك عجلة الاقتصاد فيهما، فإنه يتعيّن علينا أن ندرك أن الدول التي وعدت بمنح أموال لن تكون أموالها المقدَّمة هذه هباتٍ بل ديونًا، حتى ولو كانت فوائدها متسمة بالسمة التفضيلية ومحدودة المدى [6] .

نسجل أن نتائج الانتخابات التي جرت في تونس أولًا ثم في مصر واليمن، وصعود أحزاب إسلامية في تونس ومصر قابلهما ظهور مجلس حماية الثورة في تونس ورغبته في التحول مجلسًا تأسيسيًا، بدايته كتابة دستور جديد وتعيين رئيس ثم تعيين حكومة، وكان هذا خيارًا نابعًا من إرادة شعبية واسعة كرّسها اعتصام القصبة الثاني الذي أطاح حكومة الغنوشي الثانية ومسارها الملتوي برمّته، وهو ما كان شبيهًا بتنازل الجيش في مصر للمدنيين عن السلطة، واستماتة المصريين في الانتقال إلى حكم مدني بوصفه مطلبًا شعبيًا بامتياز، وكان شبيهًا كذلك بما فعله اليمنيون حين أجبروا رئيسهم على التخلي عن السلطة وحضور مراسم تسليم السلطة إلى عبد ربه منصور الهادي، وهذا بحد ذاته ولوج لعصر جديد يمكن أن

نسميه عصر الجمهورية الثانية [7] حتى لو استمر بقاء رموز الفساد في مواقعهم في الدول الثلاث. وحتى لو استمرت محاولات التباطؤ في اتخاذ الإجراءات الزجرية اللازمة تجاه من أذنب في حق الشعوب، وتعمّد المماطلة في تتبّع الرؤساء الثلاثة السابقين والقريبين إليهم، وعدم إرجاع الأموال التي نهبوها. وحتى لو استمر التعتيم على الذين يُرهبون العائلات والأطفال في القرى والمدن، ويقتلون جهارًا الأبرياء أمام أعين الشرطة وقوات الأمن من دون أن تحرك هذه الأخيرة ساكنًا، أو استمرت التعمية على المجرمين المأجورين الذين يعْتدون على شرايين الحياة في البلد. فولوج مرحلة الجمهورية الثانية مرهون بالقطع مع إدارة الحروب الداخلية التي تأخذ شكل القلاقل لزعزعة الاستقرار وشراء الذمم والولاءات من خلال المال العام المُستباح، وتطويع الأنظمة والقوانين لإرادة وتقديرات حزبية. والقطع مع منطق التأزيم المترادف مع تجارة السلاح، فكل هذه التصرفات تفضي إلى جعل مصير الحوار الوطني على المحك، خصوصًا أن عددًا من القوى المهمة في الساحة اليمنية (الحراك الجنوبي وثوار الميادين) والتونسية (الاتحاد العام التونسي للشغل، وأحزاب المعارضة) والمصرية ما عادت تثق بالانخراط في الحوار الوطني من دون هيكلة الجيش (اليمن ومصر)، أو من دون القبول بالمشاركة في السلطة (تونس)، وكف من يسمّون أزلامًا أو بقايا الأنظمة السابقة وأنصارها عن العبث بالثورة والدولة على حد سواء؛ فرغبة القوى الإقليمية والدولية في استخدام ورقة صالح وأنصاره لابتزاز حكومة هادي مثلًا وإجبارها على تقديم تنازلات قاسية في ما يتعلق بالحرب على القاعدة، والعمل على استمرار السيطرة الكاملة على مضيق باب المندب (واشنطن)، ودفع صنعاء إلى عدم تقديم أي تسهيلات إلى أيٍّ من القوى الدولية الساعية إلى تأمين موضع قدم في هذه المنطقة، هو السيناريو نفسه الذي تواجهه تونس ومصر، حيث عملتا على أن تكون المنافسة في الانتخابات بين التيارات الإسلامية والليبرالية من دون إثارة غضب الناس، ومن دون وضع العراقيل أمامها على الرغم من محدودية تجربة هذه التيارات في حكم البلاد في تونس أو في مصر. وهي أوراق تستطيع الأحزاب الممثّلة في المجلس التأسيسي (تونس) أو في مؤتمر الحوار الوطني (اليمن) أو في الجمعية التأسيسية (مصر) اللعب بها في وجه الصعوبات التي يضعها أمامهم أنصار التجمّع (تونس) وأنصار شفيق (مصر) وأنصار صالح (اليمن). فاستمرار هيمنة أبناء صالح في اليمن ورموز التجمّع في تونس وأنصار مبارك في مصر على الأجهزة الأمنية يهدد محاولات الحكومات في هذه

البلدان إعادة الاستقرار النسبي إلى أوطانهم؛ فوسط تكهنات بوجود حالة من التواطؤ من جانب الأجهزة الأمنية في الحرب على القاعدة (اليمن)، ومع رموز الفساد في تونس ومصر، ثمة ما يساعد في أن تكون هذه الحكومات نموذجًا سيئًا أمام المجتمع الدولي، ويثبت عجزها عن تحقيق الوفاق الوطني، وهو ما يساعد بدوره في إظهار محاسن النظام السابق (اليمن)، أو إثارة الخوف من هذه الحكومات (تونس/ مصر) بهدف إطالة أمد سيطرة هذه القوى الدولية على مفاصل الدولة [8] .

يبدو أن انهيار تونس مثّل مشكلة للقوى الإقليمية (الجزائر/ ليبيا) والدولية (فرنسا)، وكذلك بالنسبة إلى مصر (السعودية/ إسرائيل/ أميركا) واليمن (السعودية/ ألمانيا/ أميركا)؛ ففي حين أن حوادث تونس ومصر عبّرت عن مطالب الشباب نسبيًا، قامت انتفاضة اليمن على تخطيط من أحزاب اللقاء المشترك ومحاولتها استمالة الشباب إلى مصلحتها، مستغلة حماستهم ونشاطهم، فانتفض الحوثيون واقترب الحراك الجنوبي منها. وكان لسلمية الحراك الشعبي في اليمن الذي أحرز إعجاب العالم دور في إسقاط مقولة أيادي الإرهاب الدولي، بحسب السلطة التي تحرّك كل هذه القلاقل، فقد كان ذلك قولًا يراد من ورائه تغطية دور القوى الإقليمية (السعودية) أمام الرأي المحلي والإقليمي والدولي الذي يعلم افتراء تلك التسمية. فهجمات قوات الحرس الجمهوري والبلاطجة المؤيدين للنظام على المحتجين في ساحة التغيير في صنعاء بالرصاص الحي والعصي، واستخدام الجيش الأسلحة الثقيلة في تفريق المحتجين، وتحليق طائرات الهليكوبتر فوق ميدان التغيير في صنعاء وتعز والحديدة وغيرها من المدن، يضعف حجة الإرهاب (إيران)، خاصة أن علي عبد الله صالح قبِل بتسليم السلطة إلى هذه المعارضة التي سبق له أن خوّنها؟ فالمجموعات السنّية التي تتصارع على اقتسام السلطة وتمثّل 52 في المئة من السكان وتطمئن إلى المملكة العربية السعودية، مثلها مثل المجموعات الشيعية التي تمثّل 46 في المئة من السكان، وتتعامل مع إيران للحصول على السلاح والمال بصفتها مجموعات مسلحة ومناوئة للدولة. فحركة الشمال بقيادة الحوثيين، ثم حركة أتباع أسامة بن لادن الناشطة في جنوب البلاد والمسيطرة على خمس محافظات من مجموع 21 محافظة، بحسب تقديرات الخبراء، مضافة إليها انتفاضة الجنوب التي قامت منذ عام 1994 على الرغم من قمعها بلا رحمة، ثم حركة الشباب التي تشهد الآن تناميًا متصاعدًا، وأخيرًا النظام، كل ذلك يُبرز بما فيه الكفاية دور التجاذبات السياسية القوية والعنيفة في تحويل الصراع في اليمن من صراع بين حاكم

وشعب، كما هو في تونس ومصر بصورة واضحة، إلى صراع بين حزب/قبيلة حاكم، وأحزاب/قبائل معارضة لا علاقة لها بمطالب الشباب، على الرغم من أن أطراف المواجهات كلها تنظّم مسيرات مليونية وتحتل الساحات.

اعتقد علي عبد الله صالح أنه ضمِن بقاءه في السلطة منذ الوحدة، بعد مزاوجته الجيش بالقبيلة، خاصة قبيلة حاشد، أكبر القبائل اليمنية، التي يرأسها أقوى رجل في اليمن الشيخ صادق الأحمر، والتي سلّمته قيادة البلاد شرط أن يضمن لها بقاء امتيازاتها [9] . ولم ينتبه لصعود قوى شبابية ثائرة ضد تدنّي الأوضاع وهي القوى التي استلهمت ما جدّ في تونس ومصر وخرجت بعد أن انضمت إليها المعارضة التي زاوجت بدورها بين طبيعتها المدنية والقبيلة، وجعلت على رأسها قيادات قبلية تأتمر بأوامر شيوخها، واتفقت كلها على إسقاط نظام علي عبد الله صالح. هكذا بدأ التلاحم يأخذ طريقه بين الأجنحة المختلفة ضد الرئيس علي عبد الله صالح.

---

(3) أشرف الصباغ، «من قرغيزيا إلى مصر مرورًا بتونس،» (2ج) على موقع
<http://dostorasly.com>

وهو يلخص المتشابهات بين تونس ومصر في:

- إصرار كل من الحكومة التونسية والمجلس العسكري على تعديلات دستورية واستبعاد فكرة وضع دستور جديد.

- محاولة تشجيع زين العابدين بن علي على الهروب بالنسبة إلى تونس ومحاولة المجلس العسكري إبعاد مبارك وأسرته عن دائرة الضوء.

- إعطاء كلٍّ من الحكومات المتتالية في تونس، وكذلك المجلس العسكري في مصر، الأوامر لوسائل الإعلام بالتهدئة وتحسين صورة الأجهزة الأمنية والشرطة.

- سعي كل الجهات المعنية في تونس ومصر إلى الإبقاء على رموز النظام السابق، وعلى رأسها محمد الغنوشي (تونس) وأحمد شفيق (مصر) اللذان ما عادا وجهين مقبولين.

- التضييق على قادة ائتلاف الثورة، أكان في القصبة أم في ميدان التحرير، والسعي إلى تهميشهم والتقليل من شأنهم، وهم العنصر الرئيس في أي حوارات أو مفاوضات؟

- إفساح المجال أمام تظاهرات الشرطة وعناصر الأجهزة الأمنية، والإصرار على تطهيرهم من دون اعتذارات رسمية، وإجراء محاكمات علنية تبثها

وسائل الإعلام.

- سعي رموز النظام السابق إلى الحوار مع المعارضة العتيقة والشكلية.

- إمعان الحكومات المؤقتة في تونس والمجلس العسكري في مصر في إنهاء مسار الثورة، بغضّ الطرف عن خروج التظاهرات لقطع الطرق، وترك الحبل على الغارب لمجموعات معينة لإحداث الفوضى.

- اتهام وسائل الإعلام الحكومية بالبنفسجية في تونس، وبتجييش الرأي العام ضد ما جرى في ميدان التحرير في مصر، واتهام شباب الثورة بتعطيل عجلة الإنتاج؟

- بدء الولايات المتحدة الآن حديثها عن مساعداتها المادية لتونس وللقوات المسلحة المصرية.

X انظر حركة «احتلوا وول ستريت» الأميركية التي اندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في نيويورك واحتذت النموذج التونسي وشعاراته، وانتشرت في أماكن عديدة. كما أن المنظمات غير الحكومية سعت إلى توحيد الرأي العام العالمي وتحريكه تجاه قيمة المثال التونسي ورمزية محمد البوعزيزي بوصفه الشرارة. انظر، هامش رقم 15 في الفصل الأول «ثورة وثلاثة أسماء».

X انظر حالة العقربي، رئيسة منظمة أمهات تونس، وأصهار زين العابدين بن علي، والطريقة التي فرّوا بها إلى الخارج. وقُل الشيء نفسه عن بعض وزراء مصر والمقربين إلى عائلة مبارك.

X أقرت قمة دوفيل في أواخر أيار/ مايو 2011 تقديم دعم إلى كلٍّ من تونس ومصر، بقيمة 20 مليار دولار، إلا أن المؤسسات الدولية قررت مؤخرًا مضاعفة المبلغ إلى 40 مليار دولار، على أن تتم توسعة المبادرة لتشمل أيضًا المملكتين الأردنية والمغربية، إضافة إلى دعوة المجلس الانتقالي الليبي، وإعلان وزير المالية الفرنسي، فرانسوا باروان، خلال مؤتمر صحافي عقده في ختام اجتماع لوزراء مالية مجموعة الثماني في مدينة مرسيليا، أن دول المجموعة والمؤسسات الدولية تعهدت بتقديم 38 مليار دولار، على شكل قروض ميسرة، إلى كلٍّ من تونس ومصر والأردن والمغرب، اعتبارًا من العام الجاري حتى عام 2013. ويشارك البنك الدولي بنحو 10.7 مليارات دولار، من إجمالي مبلغ الدعم المقدر بـ 38 مليار دولار، بينما تبلغ مساهمة البنك الأفريقي للتنمية 6.7 مليارات، وبنك الاستثمار الأوروبي 5.7 مليارات، والبنك الإسلامي للتنمية 5 مليارات، فيما يتم توفير بقية مبلغ الدعم عن طريق دول الثماني وعدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية

الأخرى.

X انظر المرسوم عدد 28 لعام 2011 المؤرخ في 18 نيسان/ أبريل 2011، خاصة الفصل 10 الذي نص على: «ينتفع كل مطالب بالأداء يقوم بصفة تلقائية في أجل أقصاه 30 سبتمبر 2011 بإيداع تصاريح جبائية تصحيحية للتصاريح المودعة قبل غرة شباط/ فبراير 2011 بالنسبة إلى الأعوام التي لم يشملها التقادم بالإعفاء من خطايا التأخير المستوجبة بهذا العنوان طبقًا للتشريع الجاري به العمل». والفصل 11 الذي نص أيضًا على: «ينتفع كل مطالب بالأداء يقوم بصفة تلقائية في أجل 30 سبتمبر 2011 بإيداع التصاريح الجبائية التي لم يشملها التقادم وغير المودعة والتي أجَلُها قبل غرة فيفري 2011 بالإعفاء من خطايا التأخير المستوجبة بهذا العنوان طبقًا للتشريع الجاري به العمل».

X سامر الياس، «الربيع العربي فاتورة ثقيلة.. وآفاق مفتوحة محفوفة بالمخاطر،» روسيا اليوم، 2012/1/10. <http://arabic.rt.com/analytics/68672>.

X انظر النص الكامل لمسودة «العهد الجمهوري» في صيغتها المعدّلة ثلاث مرات في: الصباح (تونس)، 2011/6/28.

X عبد الرحمن أبو عوف، «اليمن.. بين مؤامرات النظام السابق وتطلعات الاستقرار،» العرب أونلاين، 2012/5/15.

X خاضت فصائل الصادق الأحمر المسلحة في الأشهر الأخيرة اشتباكات عنيفة مع قوات الحكومة في شوارع صنعاء. وفي 3 حزيران/ يونيو 2011 قام أنصاره بمحاولة اغتيال الرئيس صالح في مسجد المجمع الرئاسي. وعولج الرئيس في إثرها مدة 3 أشهر في العربية السعودية، وقد جاءته دعوة في كانون الأول/ ديسمبر من أميركا لمواصلة العلاج هناك: هل هو علاج أم استبعاد ناعم له؟

ثانيًا: نموذج استعراض القوة والحرب الأهلية (ليبيا/ سورية)

هو نموذج مقام على القوة من طرف النظام وعلى تمسّك المعارضين بالمقاومة المسلحة والمواجهات الحقيقية مع قوات الأمن المدججة بأحدث الأسلحة. وقد صار القتل والتعذيب والاغتصاب وتهديم المنازل والاختطاف قوتًا يوميًا عرفه أصحاب هذا النموذج؛ ففي ليبيا صار ثمن الانتفاضة كبيرًا نتيجة توحش نظام القذافي في الدفاع عن وجوده في الحكم [10] ، إذ اعتبر القلاقل والاحتجاجات الشعبية التي رفضت سيطرة أنظمته الأمنية والمخابراتية حربًا موجهة ضده وضد عائلته، فنحا بمسار الانتفاضة منحى دمويًا عنيفًا أدى إلى تدمير البنية التحتية تدميرًا كبيرًا.

يُظهر هذا النموذج أن النظم الحديدية ظلّت طوال عقود تدمر الوطن على المستويات كافة. ومع قيام الانتفاضات، راحت تشترك كلها، وبنسب متقاربة كذلك، في الخسائر الكبيرة التي لحقت بقطاعات إنتاجية وتجارية وخدماتية تقدَّر بمليارات الدولارات؛ فالحوادث السياسية التي تشهدها هذه البلدان منذ اندلاع الحراك داخلها، أثّرت في ميزان المدفوعات الذي سجل ارتفاعًا شاهقًا. وفي نموذج استعراض القوة، أثّرت الاضطرابات السياسية سلبًا في قطاعات اقتصادية مهمة، مثل الصناعات التحويلية؛ ففي ليبيا دمرت الاضطرابات البنية التحتية تدميرًا كبيرًا كما ذكرنا، وتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر لخسائر فادحة قامت في إثره شركات نفط عالمية كبرى بتعليق أعمالها وإجلاء موظفيها، وهو ما أدى إلى انخفاض الواردات خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 35 في المئة عن عام 2010، ودفع هذا التدهور، إلى جانب اللاتوازن الجهوي والإقصاء المتعمّد للكفاءات وتهميش كل من لا يتبنى نظريات الكتاب الأخضر، إلى عدم الرجعة عن مقاومة نظام القذافي مقاومة مسلحة، فاستخدم هذا المذكور ضد معارضيه كل ضروب الشراسة، بما في ذلك استخدام مرتزقة جيء بهم من دول أفريقية وغير أفريقية، لقتلهم. وجلب طيارين وخبراء عسكريين وخبراء للتشويش والتجسس على المكالمات وعلى شبكة الإنترنت. وكانت الحصيلة عشرات الآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى والمعاقين، وأكثر من عشرة آلاف مختطَف لا يُعرف شيء عن مكان وجودهم. ودفع بآلاف الليبيين والعمّال الأجانب إلى الفرار باتجاه الحدود التونسية. وتحوّل مجرى الانتفاضة في ليبيا من احتجاجات إلى مقاومة مسلحة، وذلك بدعم خارجي لعدم

تكافؤ موازين القوى بين المحتجين وقوات القذافي المدججة بالسلاح. وحين حاول نظام القذافي إظهار نفسه بمظهر الدولة التي تتعرّض لعدوان خارجي (حلف الناتو) ليبرر عنفه الدموي تجاه المقاومة المسلحة، لم يتردد في الاستنجاد بالمستشارين الروس لقتل المعارضين الثوار. فقد نشرت صحيفة أرغومينتي نيديلي استجوابًا لضابط روسي عمل مستشارًا مع كتائب القذافي ضد الثوار قبل مقتل القذافي وابنه خميس، بعنوان مثير: «تصريحات مثيرة لضابط روسي كان أحد المستشارين العسكريين لدى معمر القذافي»، ننقله حرفيًا لشدة دلالته. فكاتب المقالة تعرّف إلى الرائد إيليا كورينيف في معسكر خان قلعة للقوات الروسية الفدرالية. ثم التقى الرجلان مرات أخرى في موسكو وفي القوقاز. فقد أمضى كورينيف ستة أشهر بصحبة العقيد القذافي، وهو يُعالَج الآن في أميركا اللاتينية لإصابته بجروح ورضوض في الصحراء الليبية، على مقربة من الحدود مع الجزائر. وقد طرح الكاتب على كورينيف بعض الأسئلة التي تتعلق بالأوضاع الليبية، فأجاب عنها كما يلي:

«* كيف وصلت إلى ليبيا، علمًا بأن روسيا لا تدعم القذافي رسميًا؟

- أعدّت الممثلية التجارية الروسية في الجزائر وثيقة مأمورية في ربيع هذا العام إلى البلد المذكور. ولكن المهمة الأساسية كانت التوجه إلى طرابلس بالذات. ووصلتُ مع «قافلة» بموجب اتفاق تم عبر السفارة، إلى مقر القيادة، إلى معمر القذافي. وبدأتُ فورًا العمل على تدريب أفراد اللواء المعزّز 32 الذي كان لا يزال بقيادة خميس القذافي. وأعطيتُ التعليمات الخاصة بحرب الشوارع، وأشرفت على التدريب بنفسي. وبعد أن اتضح تعذّر الصمود في طرابلس في حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو تقريبًا، قررنا الشروع في تدريب أفراد اللواء على الاشتباك في صدامات مسلحة بمجموعات مستقلة صغيرة، أكان في ظروف المدن أم خارج حدود المراكز السكانية. وكان الاهتمام يركز بصورة أساسية على التدريب على أعمال التخريب. وكان ضباط اللواء 32 وجنوده على درجة عالية من التأهيل. وقد اجتاز بعض منهم دورات تدريب في قوات الإنزال الجوي الخاصة البريطانية (SAS)، وفي فرنسا. ولقد اعتُمد تكتيك الاشتباك في معارك بمجموعات صغيرة على تجربة حرب الأنصار في الحرب الوطنية العظمى وفي جمهورية الشيشان. وتقوم مجموعات صغيرة (20- 30) فردًا بمهاجمة القوافل العسكرية، وزرع الألغام، وتنسحب بعد إنجاز مهماتها إلى أماكن آمنة.

* هل كنت وحيدًا في ليبيا؟

- لم أكن وحيدًا. كان هناك آخرون من أقراننا لدى القذافي، أكان من روسيا، ولا سيما من الضباط المتقاعدين بصورة أساسية، وكان قد شملهم التقليص في الجيش الروسي، أم من الجمهوريات الشقيقة سابقًا.

* لماذا أُرسلت إلى طرابلس في الوقت الذي تعلن السلطات الروسية رسميًا ضرورة تنحّي القذافي؟

- لا أحد يستطيع منع موظف رفيع من إرسال مرؤوسه في مأمورية إلى الجزائر، على سبيل المثال على خط التعاون العسكري التقني، و[تكون] التعليمات الأخرى سرية تمامًا. والعمل يقيَّم بنتائجه لا بحسب التقارير الزمنية المنتظمة. والخبراء المؤهلون يفهمون أن الاعتداء على ليبيا ما هو إلا جزء من إجراءات مبرمجة. وتلي ليبيا سورية والجزائر واليمن والعربية السعودية وإيران وآسيا الوسطى وروسيا. والتتابع ليس مهمًّا. ولكن روسيا ستكون، في أغلب الظن، الأخيرة. وتجري حاليًا إحاطتها بأنظمة عميلة معادية، ورادارات وقواعد عسكرية، والتشجيع بجميع الوسائل على الفساد وتنامي المشاعر الاحتجاجية داخل البلد.

* وهل ستبقى بعد هذه المأمورية في الخدمة؟

- لقد قدمت طلب التسريح إلى الجهات المسؤولة، وأعلم أنه جرى طلب إضبارتي الشخصية، ليس للمكافأة بكل جلاء، ومع ذلك لدي أقدمية في الخدمة وشقة. ولكني أعزب. ولا أعتزم حاليًا العودة إلى روسيا، فقد تغيّر الكثير خلال هذا العام، واتُّخذت قرارات معينة. فأنا عسكري بالفطرة.

* تعذّر صمود طرابلس... هل كان الخطأ في الدفاع؟

- الخطأ ليس في الدفاع وإنما في تقييم النزاع؛ فقد كان القذافي يعيش في عالمين متوازيين، ولم يتمسك بسياسة معينة كما، على سبيل المثال، الرئيس الكوري الشمالي؛ فالأخير لا يتذبذب، بل يتمسك بسياسته، أمّا القذافي، فلم يصدق الاعتداء على بلده حتى اللحظة الأخيرة. وكان حتى في أواسط آب/ أغسطس، عندما وجِّهت ضربات بالقنابل والصواريخ إلى طرابلس وإلى مدن آخرى، يتحدث إلى برلسكوني وساركوزي اللذين كانا يؤكدان له عدم اعتزام تعريض طرابلس لعملية برية. وكان قد عُرض على القذافي قبل بضعة أعوام إنشاء منظومة دفاع جوي قوية متكاملة. وكان من الممكن

تحقيق هذا من خلال جمهوريات سوفياتية سابقة، ولكنه وجد أن هذا قد يثير غضب الولايات المتحدة وأوروبا. وأكرر القول إن إيطاليا وفرنسا، وحتى بريطانيا، كانت تؤكد له أن ليبيا لن تتعرض لعمليات حربية برية. كما أن الخطأ كان في مراقبة الضباط الليبيين الخونة لفترة طويلة. لقد كان من الضروري اعتقالهم فورًا، وعدم ترك «هذا المرض» ينتشر من دون عقاب. ولكن القذافي كان يود الكشف عن أكبر عدد من الخونة. وإن تلكؤ القذافي انطلاقًا من تصوراته الشخصية بشأن سير النزاع كان، بالمناسبة، العامل الذي أقنع عددًا من الضباط الكبار بالارتشاء بمليوني دولار والانتقال إلى صف المتمردين. فتصور أن مطرًا ينهال في كل مكان، بينما تتساقط على رأسك حجارة، وتقول كل شيء سيمر بسلام، وسنتجنّب ذلك. فهل سيقتنع كثيرون بمؤازرتك؟ وخاصة من سيكون الهدف المهم والأول للخصم. والعامل البشري يحتفظ بخواصه حتى في أفريقيا.

* وكيف تسنّى لك الخروج من طرابلس بسلام؟

- لقد حذرتنا قناتا «الجزيرة» والـ «سي أن أن»؛ فقد رأينا مشاهد عن «انتصار» المتمردين التُقطت في قطر. وكانت ديكورات الساحة الخضراء في طرابلس مقامة في صحراء قرب الدوحة. وكنا نعرف أسباب ذلك. فهذه المشاهد كانت بمنزلة إشارة لهجوم المتمردين والمخربين. وفي إثر هذه المشاهد، بدأت «خلايا المتمردين النائمة» تقيم الحواجز في جميع أنحاء المدينة، وتقتحم مراكز القيادة وشقق الضباط الذين لم يخونوا القذافي. وبدأت عمليات إنزال وحدات أجنبية في الميناء. وانقطع الاتصال بأحد الأجنحة. وسلّم أحد الضباط الكبار موقعه من دون قتال. وأمر القذافي بالانسحاب و«عدم إخماد النار بالنار»، وعدم تحويل طرابلس إلى محرقة تحرق وحدات الجيش والسكان المسالمين على حد سواء. ورفض المئات من الفدائيين تنفيذ هذا الأمر، وبقوا يدافعون عن المدينة، في محاولة لإرهاق الخصم بأقصى درجة، وصرفه عن مطاردة الزعيم والقيادة العسكرية. ولا يزالون يواصلون المقاومة. وتوجد في طرابلس منذ أكثر من شهر مناطق لا يجرؤ حتى السلفيون على دخولها. وهذا خيارهم وهذه مدينتهم وهذا مفهوم. وبدأ الهجوم. وغادر الجميع القصر بجوار قاعدة باب العزيزية إلى دار صغيرة في جنوب العاصمة. وبعد بضع ساعات غادرنا المدينة بواسطة عدة سيارات باتجاه منطقة آمنة. وتبيّن أن هذا تم في الوقت المناسب؛ إذ سقطت على الدار تباعًا ثلاث قنابل ثقيلة خارقة للملاجئ. وكانت السيارات

من نوع جيب عادية، وليس سيارات «مرسيدس» مصفحة خاصة. وما الحاجة إلى جذب الانتباه؟ علمًا بأنه لا يوجد أدنى شك في أن الأميركيين كانوا يعرفون مكان وجود القذافي في معظم الحالات. ولكن الصواريخ والقنابل سقطت هناك بعد الخروج بـخمس دقائق. وكانوا بهذا كما لو أنهم يحذّرونه من أن في وسعهم تصفيته في أي لحظة، ولكن لا يوجد بعد، كما يبدو، الأمر بذلك. وتحظى الهجمات النفسية والإعلامية باهتمام كبير في النزاع الليبي.

* وماذا عن أفراد عائلة القذافي الذين بقوا في ليبيا؟

- لقد تفرقوا فورًا. وهذا قرار فعال جدًا. ويقول الليبيون البسطاء إذا لم يعد القذافي نفسه، فسيعود أحد أبنائه. لقد توجه بعضهم إلى تونس ومنهم [من توجّه] إلى الجزائر والنيجر. فالحدود مفتوحة. وبقي خميس في ضواحي طرابلس للإشراف على المقاومة. وسيف في بني وليد. ولا يمكث لا العقيد نفسه ولا الأبناء عمليًا في مكان واحد، ويتنقلون بصورة مستمرة. وأصعب مشكلة هي الاتصال؛ إذ تسيطر على الأثير القوات الأميركية ووسائل الأسطول السادس الأميركي التقنية والاستخبارات العسكرية ووكالة الأمن القومي الأميركية. ولذلك لم أتجرأ على إرسال صور وأشرطة فيديو. وهذا يستغرق وقتًا أطول مما يستغرقه إرسال مجموعة معلومات مكتوبة. ولكن نادرًا ما يتوافر منفذ إلى الإنترنت، لأن الناتو يعرف أماكن وجودنا تقريبًا، ويغلق جميع خطوط الاتصال.

* كيف تمت عملية أسر الجنود البريطانيين، وكيف تسنّى لكم معرفة أن هؤلاء من أفراد قوات «SAS»، وكانوا لا يحملون وثائق شخصية إبان العمليات الحربية؟

- إن الصور سترسَل. والأدلة تتمثّل في الأسرى أنفسهم، وواقعة إذلال جيش الخصم جماهيريًا. فالحرب حرب، وطاولة المفاوضات متوافرة على الدوام. وكلما كثرت الأدلة والحجج (الأوراق الرابحة) يسهل الحوار. وكان هؤلاء عبارة عن مجموعة تخريب، تتكون من 30 فردًا. ومعظمهم من [...] قطر، و13 فردًا إنكليزيًا وفرنسيًا. وكانوا يقومون بآخر عمليات الاستطلاع في بني وليد. وعلى ما يبدو، لم تتوافر لديهم معلومات جيدة عن ضواحي المدينة. ولقد أُبلغ السكان المحليون أن هناك مجموعة تتسكع حول المدينة. وتم شن عملية ضدهم وأَسرهم. لقد أعدم الليبيون القطريين فورًا، لأنهم

يكرهونهم جدًا. ويقولون كيف يدخل مسلم بيت مسلم آخر ويقتل عائلته؟ ولذا يجب إعدامهم وانتهى [وكفى]. وجرى فصل الإنكليز والفرنسيين واستجوابهم، ونُقلوا إلى ملجأ. وفي الحقيقة لم تكن لديهم أي دوافع لإخفاء شيء ما. فكتبوا الأسماء والأرقام الخاصة واسم الوحدة، والتُقطت لهم صور، وأُرسل هذا كله عبر البريد الإلكتروني إلى وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية. وعرض عليهما استلام الجنود من دون أي شروط، وعلى سبيل المثال، في أي مكان في ليبيا. وبالمناسبة، إن السيارة التي جرى منها الاتصال، دُمرت بصاروخ بعد بضع ساعات، عند عودتها إلى المدينة. وبعبارة أخرى كانت السيطرة على الأثير مكثفة جدًا. وعندما تخلّت بريطانيا عن جنودها، طُرحت فكرة نقلهم إلى الجزائر، وعقد مؤتمر صحافي هناك لعرضهم أمام كل العالم. وكنت ضمن قافلة واحدة مع حماية موسى إبراهيم الذي توجه إلى الجزائر للاتفاق على المؤتمر الصحافي. وإن التعقيدات الدبلوماسية العديدة حالت دون عقده في العاصمة، ودار الحديث حول مركز سكاني حدودي. وفي الطريق تعرضت القافلة لقصف من مروحية. وقد قذف بي انفجار من بدن الجيب المفتوح. والتقطني في ما بعد مسلحون من الطوارق، وساعدوني في عبور الحدود، ومن هناك وصلت إلى أميركا اللاتينية حيث أُعالَج.

* وهل يوجد خطر على روسيا من جانب الناتو والولايات المتحدة؟

- لن تحدث، بالطبع، مواجهة سافرة في المرحلة الأولى، لأن المهمة الأولى تتمثل في تفجير القوقاز من جديد، بمساعدة الأصوليين، وإغراق جنوب روسيا في حرب واسعة الأبعاد وإن تكن محلية. ومن المتوقع أن يتسلم السلطة في المغرب السلفيون وكذلك مقاتلو «القاعدة» وغير ذلك من التنظيمات المتطرفة. والمسافة بين روسيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط أقل كثيرًا مما هي إلى أفغانستان، والجبال أقل عددًا وارتفاعًا، وهو ما يصب في مصلحة الولايات المتحدة لا في مصلحة أوروبا وروسيا. هذا ويطمح عبد الحكيم بلحاج، الحاكم العسكري لمدينة طرابلس، بمنصب قيادي في الحكومة الليبية الجديدة. وهو الشخص الأول في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة التي اعتبرتها وزاة الخارجية الأميركية منظمة إرهابية.

* هل هناك طامحون غيره؟

- طبعًا يوجد، ومنهم العقيد المنشق خليفة حفتر الذي كان يقيم في

الولايات المتحدة منذ 20 عامًا، ومحمد بشير الخضار، القاضي العسكري في نظام القذافي. باختصار، إن بلحاج صنيعة قطر. والخضار يمثّل طغمة مصراتة التي تحظى بدعم فرنسا. وحفتر من أنصار طغمة بنغازي التي تدعمها الولايات المتحدة. وإذا شارك بلحاج في الحكومة، وسيشارك، فستستقبله العواصم العالمية. ومن الأمور الطريفة أن هذا المسلح الذي يرتبط بالنشاط السري في قوقازيا، سيحضر إلى الكرملين وسيشد على يد الرئيس الروسي. كما تجري في ليبيا، إضافة إلى نشاط الأصولية، سرقة السلاح من مستودعات الجيش الليبي؛ وقسم كبير من هذا السلاح يُرسَل إلى القوقاز في عنابر سفن الشحن في رحلات من موانئ شمال أفريقيا إلى ساحل القوقاز تستغرق كل واحدة منها يومين. ومن المؤسف جدًا أن المسؤولين عن أمن مواطنينا عاجزون حتى عن قراءة تقارير محللي الناتو الذين يشيرون بصراحة إلى أن التصدير غير القانوني للسلاح الليبي المسروق يشكّل إحدى مشكلات الأمن العالمي الرئيسة.

* ما هي فرادة الحرب الليبية؟ وبماذا تتميز عن النزاعات المسلحة التي شاركت فيها؟

- إن كل حرب فريدة، وفي ليبيا مصطفاة؛ ففيها الدعاية المكثفة كما في الحرب العالمية الثانية، وتكتيك الأرض المحروقة كما في فيتنام، وشراء الذمم والفرار من الجيش كما في العراق. وهناك من يشبه «الأنصار البيلاروس». وكما في جميع الحروب، تهلك أعداد كبيرة من السكان المدنيين. ومع ذلك، فإن هذا النزاع في الحقيقة فريد؛ فمن جانب هناك الطوارق، مقاتلو الصحراء ببنادقهم طراز عام 1908، والأمازيغ ببلطاتهم. ومن الجانب الآخر، قذائف وقنابل طائرات توجَّه بالليزر، وطائرات استطلاع بلا طيار، وهذا اشتباك بين الحضارة والأزلية. وربما المساحة التي يدور فيها النزاع أكبر المساحات بعد الحرب العالمية الثانية، بينما عدد المصالح التي اختلطت في هذه الحرب مكافئة تمامًا إن لم تكن متفوقة عليها.

هناك الجوانب النفسية والإعلامية الخطرة جدًا، ففي سماء ليبيا تحلّق بصورة دائمة طائرات أميركية خاصة بالدعاية، تلقي منشورات. وتقدم قنوات «الجزيرة» والـ «بي بي سي» و«سي أن أن» ووكالة «رويترز» وغيرها تقارير صحافية استفزازية بعد تنسيقها مع المركز الإعلامي للناتو. والاحتمالات البديلة للحوادث وعملية الدعاية الخاصة تتمثّل في «الهلع والغموض»، الشعار الدقيق جدًا لعملية «الحامي الموحد».

* ما هي المهام الأساسية لمناصري القذافي في الوقت الحاضر؟

- أقول إن هذه مسألة رياضية بسيطة؛ فبين سكان أي دولة هناك 5– 10 في المئة معارضة و5– 10 في المئة موالون للنظام. ومهما تكن تصرفات القائد وأفعاله، فثمة من ينتقده دائمًا، أمّا البقية فتؤيده. وفي الحقيقة ليس في إمكان المعارضة أو المؤيدين حل الأمور. الحل يبقى في يد الـ 80– 90 في المئة من السكان الذين يمكن أن يساندوا هذا الطرف أو ذاك. فبواسطة شراء الذمم، والاستفزازات، والدعاية من خلال وسائل الإعلام الغربية، يتم الإخلال بالتوازن. إن اعداء القذافي هزوا هذا البندول بقوة، وعليه أن ينتقل بقوة إلى الجانب الآخر. ولكن ليس من الضروري أن يظهر هذا في المجال العسكري أو السياسي. ويمكنني القول إن الأمر لا يتحدد بحدود ليبيا. لذا، فإن المهمة الأساسية لأنصار الجماهيرية هي تقديم البراهين والحجج كما يحصل في قاعة المحكمة. الشعب هنا له خصوصية، ولديه شعور جيد ويحدد من هو الصديق ومن هو العدو، ويفرّق بين الجيد والسيئ. المهمة ليست عسكرية عمليًا.

* عمومًا، من يدعم الليبيون، القذافي أم السلطة الجديدة؟

- «السلطة الجديدة» لا أعجل بتسميتها سلطة. طبعًا البسطاء من الناس يساندون الجهة التي توفر لهم العمل والغذاء والأمن. نعم كان في ليبيا أناس ينتقدون القذافي، وهذا أمر واقع، ولكن هذه كانت معارضة عقلانية، ولم تفكر في رفع السلاح لأنها كانت أقلية. أمّا ما يسمّى السلطة الجديدة، وخاصة المتطرفين، فلا يمكنها توفير الاستقرار في ليبيا، لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل المنظور، وذلك لأن الأكثرية مع «زمن القذافي» إن لم تكن مع القذافي. وفي الشرق، كما هو معروف تقليديًا، المال والقوة يحلّان المشكلات. فإذا حقق الموالون نجاحًا ما، فإن الشعب سوف يساندهم. الآن ما زال هناك مدن تقاوم، وبين فترة وأخرى تهاجم المجموعات الموالية للقذافي هنا وهناك. الشعب في انتظار محير، وممن «حرروه» ولماذا. وهو يستمر في المقارنة بين ما كان وما أصبح، والجميع غير راض عن نتائجه. وإذا ما تم تسليم سرت وبني وليد وغيرهما من مراكز المقاومة، فإن الرأي العام سيكون إلى جانب السلطة الجديدة بسبب الخوف، إذ لن يبقى خيار آخر. إن تطور الحوادث في المنطقة سيكون سريعًا خلال الفترة القريبة المقبلة، وستظهر في الأشهر التالية اتجاهات الحوادث اللاحقة، ففي حالة وجود تغطية إعلامية غير منحازة لأسباب الحرب ونجاحات الموالين، فإن

النصر سيكون في مصلحة القذافي وأنصار الجماهيرية.

* ما هو شعور الليبيين البسطاء حاليًا (لا أقصد جنود القذافي ولا الموالين للمجلس الوطني الانتقالي)؟

- إن أقرب تحديد لهم هو أنهم مخدوعون ومضطهَدون ولا يشعرون بالحرية. تصوروا لو أن الناتو بدأ في عام 1991 بقصف الاتحاد السوفياتي بحجة المساعدات الإنسانية. وقبل انتهاء عمليات القصف يدخل الرأسماليون إلى البلاد ويبدأون تقاسم حقول النفط والمصانع، والمتطرفون يقتحمون الدور... لقال أولئك وهؤلاء سنريكم كيف يجب العيش، ومن لا يتفق معنا يُرمى بالرصاص. إن الناس من أجل البقاء والعيش سيكونون مستعدين لتوقيع أي وثيقة ورفع العلم الجديد، وذلك كي يبقوا في قيد الحياة ويستلموا المواد الغذائية وكي لا تُقطع عنهم إمدادات الكهرباء والماء. ومن المحتمل أن ينتظر الناس عودة الجيش الذي اختفى في الغابات وربما كانوا سينتظرون عودة الزمن الماضي. تقريبًا هكذا يفكرون في ليبيا الآن. ولكن لن يعود كل شيء إلى سابق عهده بسبب الدم المهدور.

* هل تتكلم العربية؟

- «من عاش مع قوم أربعين يومًا صار واحدًا منهم». لو لم أكن أتكلم العربية لما ذهبت إلى هناك. إن الحِكم والأمثال العربية مثيرة للاهتمام. لقد أضفت هنا مثلًا جديدًا إلى مجموعتي. فعندما اقتحم 100 مسلح من المتمردين قصر الضيافة المخصص للوفود الأجنبية، وهو ملغوم بالقرب من سرت، فإن آخر ما شاهدوه في حياتهم كان مثلًا يستخدمه الضباط في الجيش العراقي. . . .

* متى تنوي العودة إلى ليبيا؟

- بعد عدة أيام سأكون في بلد مجاور، فـ 90 في المئة من الحدود ليست تحت سيطرة المتمردين. لدي اتصالات بخميس وجماعتي، وهم بانتظار عودتي.

خميس القذافي في اتصال هاتفي مع زميل له من روسيا في أكاديمية فرونزه للعلوم العسكرية

وكان خميس القذافي قد أبلغ في اتصال هاتفي أحد الضباط الروس الذين درسوا معه في أكاديمية فرونزه للعلوم العسكرية: نحن سننتصر أو

نموت، وليس بيننا من ينوي الاستسلام أو الهرب. وطلب خميس من هذا الضابط إبلاغ شكره إلى جميع مواطني روسيا الذين يساندون نضال الشعب الليبي ضد الغزاة. وقال «شكرًا لجميع زملائي في الدراسة ولأساتذتي الذين أعطوني قليلًا من روح شعبكم المنتصر، وعلَّموني كيفية تقويم الوضع، وكذلك علَّموني من خبرتهم الحربية القيمة. إني فخور لأن لدي مثل هؤلاء الأساتذة. فهل أستحق أن أكون تلميذهم؟ هذا ما سيكشفه المستقبل. شكرًا لكل من يقدم لنا الدعم والمساعدة. لقد كنت في روسيا وأوكرانيا وغيرهما من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. أخص بالشكر أولئك الشجعان من شعبكم الذين يقفون معنا جنبًا إلى جنب يدافعون عن بلادي. فإمّا أن ننتصر أو نموت، ليس هناك من ينوي الاستسلام أو الهرب. إن الموت في المعركة إلى جانب مقاتلين من أمثال هؤلاء لهو شرف عظيم لكل مدافع عن وطنه. وعمومًا، إنه لشرف كبير لكل ليبي له صديق روسي، وهذا مكتوب على صفحات تاريخ ليبيا. والله يشهد على ما أقول. وكما جاء في الأغنية الروسية «هذه الأرض ستكون لنا إذا لم نُقتل في المعركة». ليبيا ستبقى لنا حتى لو قُتلنا في المعركة. لقد تغير الكثير في هذا العالم. من كان يفكر في أن كل شيء سيتغير. ولكنك تتذكر أننا درسنا وتهيأنا لمثل هذا اليوم. إننا سنجتاز الاختبار ببطولة. ومهما كتبت الصحافة البريطانية والفرنسية والأميركية والقنوات التلفزيونية، فإن أغلبية السكان تدعمنا. ونحن لن نتركهم ولن نسمح بالسرقات. من المحتمل أننا أخطأنا لأننا كنا نعتقد أن النزاع هو نزاع ليبي داخلي، وهو كذلك، ولكن الأعداء والخونة نقلوه إلى خارج الحدود، حيث باعوا أنفسهم للرأسماليين- المستعمرين. لقد أصدرت أوامري بإيصال معلومات عن جرائم الناتو وأذنابه المتمردين إلى وسائل الإعلام وإلى الرأي العام العالمي عن كل غارة جوية على المواقع المدنية والمناطق السكنية وبعد كل معركة، وقتل المدنيين الليبيين والأجانب المسالمين. أريد أن أكون واثقًا من أن الدم الليبي الذي يُراق لن يذهب سدى، وأن العالم سوف يدرك ماهية هيئة الأمم المتحدة وما يسمّى الغرب الحضاري. أُقسم بالله وشرف ضابط الجيش الليبي، إن دمنا ليس رخيصًا. ولن ينام الخونة واللامبالون نومًا هادئًا حتى آخر يوم من حياتهم... حافظوا على أنفسكم وعلى أُسركم وعلى بلادكم. مرة أخرى أقول إن صداقتك شرف لي» [11].

هل فهمنا الآن لماذا تلجأ الشعوب إلى الاستقواء بالأجنبي؟ هل الأنظمة القومية كلها وطنية؟ ما معنى أن يكون القذافي وروسيا على الثوار والناتو

والثوار على القذافي؟ أليس هذا توزيعًا وإعادة توزيع للمهمات بين الناتو وروسيا دفاعًا عن مصالحهما في ليبيا؟ أليست روسيا شاهدة على انتهاك الناتو لنص قرار مجلس الأمن الذي اتُّخذ بشأن ليبيا والذي يمنع القصف، والناتو قصف، ويمنع توريد الأسلحة إلى أطراف النزاع، والناتو ورّد الأسلحة إلى الثوار، ويمنع العمليات البرية، وقوات خاصة قامت بعمليات عديدة، ويمنع التدخل في النظام السياسي الليبي، والناتو استبدله تمامًا؟ أين هي روسيا من كل هذا؟ أين روسيا وحليفها القذافي يمثَّل به تمثيلًا [12] ؟ هل ما زال الغرب قادرًا على ادعاء تعليمنا حقوق الإنسان وتدريبنا على الديمقراطية؟ ألا يستحق تواطؤ الأنظمة الغربية مع الأنظمة العربية إدانة من طرف الضمير العالمي؟ ما أدرانا أن يكون تعاطف الغرب مع الربيع ضربًا من التواطؤ الجديد لاستخدامنا كما استخدم الأنظمة العربية في حربه ضد الدولة العثمانية من قبل؟ ألم يصفّق برنار هنري ليفي إعجابًا بالطيارين الأوروبيين، وتحديدًا الفرنسيين، الذين خاضوا حربًا عوضًا عن الليبيين، وامتدح ساركوزي واعتبر موقفه من حوادث ليبيا أفضل من مواقف سلفه ميتران من حوادث البوسنة [13] ؟ ألم يعد إلى ليبيا بعد ستة أشهر وقد منحته مدينة مصراتة صفة المواطنة الشرفية ليعلن فرحته بأنه عاد وأعاد ليبيا حرة؟ ربما حتى يجهز تقسيمها، كما عاد وأعاد قبلها تقسيم السودان [14] ؟

يجيبنا هنري كيسنجر عن هذه الأسئلة قائلًا: الثورات التي شهدتها كلٌّ من تونس واليمن ومصر أظهرت نهاياتها اقترابًا من الغرب، أكان في مواقف العسكر فيها أم في مواقف النخب السياسية أم التيارات الإسلامية. أضف إلى ذلك الحكام المعروفين بقربهم من الغرب؛ فلا يمكن الحديث عن هذه البلدان وكأن ثورة محضاً قد قامت فيها. فالثورة تحمل تغييرًا في النهج السياسي والاقتصادي يصل في بداياتها حد الراديكالية والتطرف، أمّا نحن، فلم نسمع كلمة سيئة بحق السياسة الأميركية، ولا تلويحًا بتغيير نظام الاقتصاد الحر، ولا تهديدًا لأمن أسرائيل، وهذه هي، بحسب استطلاعات الرأي السابقة للربيع العربي، مكامن وجع الشارع العربي... إن ما جرى، إن لم يكن انقلابًا أبيض نفذته الإدارات الغربية بقوة الاستناد إلى ملل الشعوب من حكّام معمرين مضى على حكمهم عشرات السنين وضمن تفاهم واسع مع الحركات الإسلامية والجيوش لتنظيم العلاقات الجديدة بالاستناد إلى صيغة نظام ديمقراطي يملك شرعية شعبية، فهو لن يكون إلا تحولًا ديمقراطيًا داخل الأنظمة نفسها، مسنودًا بضغط شعبي لتحسين الممارسة

السياسية في أحسن الأحوال. والمفاجئ هو المشاركة الشعبية في التغيير في ليبيا على الرغم من حجم أموال النظام وقلة عدد السكان وضآلة الجهد الحربي. أمّا المفاجئ في سورية، فهو الحجم المحدود للمشاركة الشعبية، خصوصًا في حلب ودمشق، على الرغم من «فساد» بعض أجهزة النظام وعدم شفافية «مؤسساته»... إن الغرب يقف أمام نموذجين لإسقاط أنظمة حكم معادية أو ليست موضع ثقة في أحسن الأحوال.

إن استثمار الربيع العربي والتدخلات العسكرية المحسوبة والرعاية الخليجية والتركية يجري بصورة محسوبة للتخلص من مصادر قلق للسياسات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة. ومثلما كان التغيير في ليبيا مستحيلًا بلا تدخل عسكري مباشر، فهو مستحيل في سورية لأن التدخل العسكري المباشر مستحيل على الرغم من ضآلة موارد سورية وحجم سكانها الكبير قياسًا بمواردها... فـ «تماسك الجيش السوري» ومناعته في وجه الحمى المذهبية التي تجتاح المنطقة، وخطورة خروج النظام منتصرًا لكونه سيعود أقوى مما كان، كل ذلك سيشكّل تهديدًا وجوديًا لبقاء إسرائيل... ربما يجب هدم جدار الأمان الأردني والاستقرار اللبناني لمنع الاستقرار للنظام في سورية، فتتصل ساحات التوتر المديد في سورية والعراق ولبنان والأردن، وعلى إسرائيل أن تُعِدّ نفسها لتوترات حدودية مزعجة ستكون أفضل من انتظار حرب دراماتيكية يضعها الرئيس بشار الأسد على جدول أعماله لفتح صفحة جديدة بعد خروجه من الأزمة [15] .

تحوّل نموذج استعمال القوة والحرب الأهلية ليكون بمنزلة نمط لإسقاط بقية الأنظمة العربية في المستقبل، وعلى رأسها النظام السوري، لكن مع «رتوش» جديدة؛ فإرسال 600 مقاتل من ثوّار ليبيا لمواجهة الموالين لبشار الأسد يعني أن هناك تنسيقًا بين المجلس الانتقالي الليبي (مصطفى عبد الجليل) ونظيره المجلس الوطني السوري الذي تكوّن في اسطنبول (برهان غليون) لتجهيز «الجيش السوري الحر» ودعمه برئاسة رياض الأسعد. كما تم الاتفاق بينهما على تشكيل لجنة مشتركة تعنى بالتنسيق في الحراك الميداني والإغاثة والإعلام والعلاقات السياسية. وقد قام وفد من المكتب التنفيذي والأمانة العامة للمجلس برئاسة برهان غليون بزيارة «مخيم الضباط» في أنطاكيا (جنوب تركيا)، حيث تم الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة تنسق المواقف [16] .

أضف إلى ذلك حمى طرد سفراء سورية من البلدان العربية وبعض الدول الأوروبية تحت مسمّى ارتكاب نظام بشار الأسد جرائم حرب، وجرائم

ضد الإنسانية، وهذا من شأنه أن يوفر غطاء دوليًا من مجلس الأمن (الفصل السابع) للقيام بعمل عسكري ضد هذا النظام، فواضح أن هناك جهدًا حقيقيًا لتوفير هذا الغطاء، ويعمل بعض الدول (فرنسا/ أميركا/ قطر/ ألمانيا) للإسراع في التدخل من خلال تضخيم أرقام القتلى في المواجهات بين الثوار وقوات الأسد، ومن خلال إشاعة قيام «الشبيحة وكتائب النظام» بارتكاب مذابح ضد السكان المدنيين؛ فلا عجب أن تتوجه المعارضة السورية بنداء إلى القوى الدولية لتقف إلى جانبها ضد بشار الأسد، مثلها مثل المعارضة الليبية؛ فبشار استعمل القوة بحدّة القذافي نفسها وبقساوته، على الرغم من اختلاف طبيعة النظامين، واستنجد بمستشارين إيرانيين وروس وبعناصر من حزب الله. واتهم المعارضة السورية بالتهم نفسها التي أطلقها حاكم ليبيا على الثوار، واعتبرها متآمرة، وحاصلة على ثمن هذا التآمر من قوى إقليمية ودولية للضغط عليه خدمة لمصالح إقليمية ودولية لاعلاقة لها بالإصلاح والديمقراطية، متخذًا من زيارة التضامن التي قام بها السفير الأميركي روبرت فورد والسفير الفرنسي إريك شوفالييه إلى مدينة حماة المتمردة، ومن القبض على قناصة فرنسيين داخل سورية، ومن تهريب أسلحة من لبنان إلى سورية، ومن وجود جماعات تريد إحداث الفتنة الطائفية المسلحة داخل سورية [17] ، دليلًا على تورط القوى الدولية في ما حدث ويحدث في سورية، وما قاله كيسنجر آنفًا يثبت صدق تُهم النظام السوري للجيش الحر.

يبدو أن عصيانًا مدنيًا ضد نظام الأسد يحضَّر بشكل جدّي داخليًا وخارجيًا؛ فداخليًا على شكل مسيرات (الجمعة) وإغلاق متاجر وإضرابات من جانب موظفين عموميين وطلبة وغيرهم، لإعطاء صورة أن النظام يعاني تداعيات الانتفاضة الشعبية، وأن المشاريع الاستثمارية تتلقى ضربات قوية بسبب ذلك. والقطاع السياحي الذي يستحوذ على نسبة 12 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي، ويبلغ حجم عوائده 6.5 مليارات دولار عام 2010، ويشغل نسبة 11 في المئة من اليد العاملة في سورية، يظهر الأكثر تأثرًا بالأزمة [18] ، وخارجيًا عن طريق تحريك القوى الإقليمية. فقد نشرت أنقرة قواتها على الحدود السورية وقامت بحشد قرابة ثلاثين مركبة عسكرية وشاحنات تحمل بطاريات صواريخ وفقًا لوكالة الأناضول الرسمية، وقد انتشرت تلك الآليات على طول الحدود في سانليورفا وإقليم هاتاي المتاخم لسورية. وهذه الحشود العسكرية التركية قد تفجّر في كل لحظة المواجهة لأنها تندرج ضمن خطط مساعدة الثوار السوريين، في ظل وجود العديد

من قيادات الجيش السوري الحر في الأراضي التركية، على الرغم من أن تركيا تراهن على التدخل العسكري ضد النظام السوري، خاصة في ظل الفشل الذي خيم على مؤتمر جنيف الذي عُقد مؤخرًا ورفضت المعارضة نتائجه لأنه لم ينصّ صراحة على رحيل الأسد. أضف إلى ذلك دور الجامعة العربية التي فرضت عقوبات لا تملك حيثياتها ما دامت هذه العقوبات طُبخت بين فرنسا وأميركا وألمانيا بتوسط قطر، وأخيرًا عن طريق التقارير التي أعدّتها القوى الدولية (فرنسا/ ألمانيا/ أميركا). وقد نقلت وكالة الأنباء الألمانية «د. ب. أ.» في 8 آذار/ مارس 2012 عن الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية لمجلس الشيوخ، تأكيده أن وزارة الدفاع تعدّ خيارات عسكرية ضد سورية بناء على طلب الرئيس باراك أوباما. وخلال أيار/ مايو 2012 أعلنت مصادر في واشنطن أن خطط التدخل العسكري الأميركي في سورية اكتملت. وفي 31 أيار/ مايو انتقدت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون معارضة الكرملين تدخّل الولايات المتحدة الأميركية، محذّرة من السياسة الروسية التي يمكن أن تساهم في اندلاع حرب أهلية. ورغبت فرنسا في بحث جميع الخيارات لحل الأزمة السورية في إطار مجلس الأمن الدولي، ورأت في خطة السلام التي طرحها المبعوث الدولي كوفي أنان الفرصة الأخيرة. وفي الأول من حزيران/ يونيو2012 ، أعلنت موسكو تُهمها للغرب بتصعيد الصراع الدموي، وأكدت مساندتها نتائج تحقيق الحكومة السورية في المذبحة التي وقعت في بلدة الحولة.

صحيح أن شركاء سورية لا ينوون فرض عقوبات عليها، ومن هؤلاء «دول البريكس» التي تضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، إلى جانب وقوف دول أخرى كالعراق ولبنان وإيران إلى جانبها، وهذا يساعد في تقليص تأثير العقوبات الاقتصادية عليها، وصحيح كذلك أن أندرس فوغ راسموسين، الأمين العام لحلف الناتو صرّح في مؤتمر صحافي في ختام الاجتماع الوزاري للحلف الذي عُقد في بروكسل في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011 بأن «الناتو لا ينوي التدخل في الوضع بسورية بأي شكل من الأشكال»، مضيفًا أن الناتو قد استبدل طريقته في التدخل بأخرى تقوم «على استعداده لتقديم المساعدة في عملية الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية، في حال وجِّه إليه الطلب بذلك» [19] ، فإنه في ظل هذا التجاذب بين الحرب والتهديد بها، تظل الخيارات كلها متوقعة، لكن تبقى الكلمة الأخيرة لنظام الأسد ومدى استجابته لمطالب شعبه أولًا ونداءات المجتمع الدولي ثانيًا.

هل نحن أمام نموذج سينقسم نموذجين، أحدهما ليبي والآخر سوري، نتيجة التسويق؟ ما هي الجهة المخوّلة استقدام الناتو، هل هي المعارضة أم النظام؟ ما هو الجديد في هذا الأسلوب ونحن نعلم أن كل تدخلات الناتو تكون دائمًا في الظاهر بطلب يوجَّه إليه، بدءًا بالعراق، مرورًا بأفغانستان، ووصولًا إلى ليبيا، وتكون في الغالب تدخلات كارثية؟

يبدو أن الحديث عن إجراء حوار داخلي بين قوى المعارضة والنظام في سورية ما عاد ممكنًا لغياب قوى ذات صدقية لدى طرفي النزاع؛ فسورية بشار الأسد تعتبر نفسها من دول الممانعة والمقاومة في المنطقة، وتسعى إلى إفشال مشروع الشرق الأوسط الجديد بالتعاون مع لبنان (حزب الله) وإيران. ولئن قبلت بأن تملي عليها الجامعة العربية شروطًا للخروج من الأزمة في تشرين الثاني/ نوفمبر2011 باسم القلق من تكرار سيناريو ليبيا الذي فرض تدخل الناتو، فذاك لأن الجامعة تتجاهل أن البلد يحتوي على 10 في المئة من المسيحيين و22 في المئة من الشيعة و68 في المئة من السنّة، وليس هناك شبه بين ليبيا وسورية. هذا ما اعتبرته سورية انحيازًا إلى إملاءات وأجندات خارجية (أميركا) وعربية (قطر)، واعتبرت الدور الذي تقوم به هذه الجامعة في التعاطي مع الأزمة السورية «مؤامرة» ضدها. فكيف لجامعة غائبة كليًا عن الثورات التونسية والمصرية واليمنية، أن تتحول إلى «ثائرة» ضد الدكتاتوريات والفساد، وهي الشريك في جريمة احتلال العراق وتفتيت فلسطين وتدمير لبنان وتقسيم السودان، والشريك في توفير غطاء للتدخل الغربي في الثورة الليبية. لهذا، أبدت سورية احترازات تجاه نص بروتوكول الجامعة العربية بشأن دمشق(20)، ولم تقبل حتمًا بمساعي تركيا ولا بأوامرها لتعلّمها دروسًا في الإصلاح، ما دام المطلوب تنحّي نظام البعث كليًا عن السلطة وليس الإصلاح. فتركيا التي ترسل إليها دولة قطر طائرات عسكرية (مطار أنطاليا) لتزويد الثوار السوريين بأسلحة مضادة للدبابات وبنادق وذخيرة، وتقيم معسكرًا للتدريب في لواء إسكندرون للمنشقين عن الجيش السوري وللمتطوعين، ضمن خطة أميركية - فرنسية لضرب النظام السوري، شبيهة بالجسر الجوي الذي أقامته قطر مع مطار بنغازي في ليبيا لتزويد الثوار الليبيين بالأسلحة، لا يمكنها أن تكون وسيطًا محايدًا بينها وبين المعارضة. كما أن تركيا التي يعلن وزير خارجيتها [21] أحمد داود أوغلو، إنها لا تريد التدخل في شؤون سورية الداخلية، لكنها لا تستطيع الوقوف صامتة في حال تعرّض الأمن الإقليمي للخطر، ولن تقف مكتوفة الأيدي لأن لديها مسؤولية، ولديها الإرادة لأن تقول لدمشق «كفى»

إذا عرّضت أمن تركيا للخطر بسبب أعمال العنف وإجبار الناس على الفرار من البلاد تجاه أراضيها، لا يمكن النظر إليها بعين الرضا؛ فهي لا تكف في العديد من تصريحاتها الرسمية عن اتهام القيادة السورية بقتل المدنيين والمتظاهرين، وتدعوها إلى التخلي عن النهج الأمني في معالجة ما يجري من حوادث وتطورات في سورية. فتركيا التي يعلن وزيرها أوغلو نفسُه في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز: «إن تركيا أعطت الأسد فرصة كافية لوقف القمع وإجراء مصالحة مع شعبه، من خلال «خريطة طريق» «تتألف معالمها الرئيسة من: إجراء انتخابات تعددية حرة نزيهة، وتخلّي حزب البعث عن احتكار السلطة، ووضع دستور جديد للبلاد». وأن الرئيس السوري خدعه عندما أكد له شفويًا قبوله بتلك الخطة، «لكنه في الحقيقة لم ينفذ أي بند من بنودها، وأن الأسد يتصرف كدكتاتور استبدادي نموذجي، ويعتقد أن القوة هي السبيل الوحيد للسيطرة على الأوضاع»، لا يمكنها أن تكون مبعوث سلام على الرغم من قناعة المملكة العربية السعودية بأن تدخّل تركيا في الأوضاع العربية يظل أفضل من تدخّل إيران المتآمرة التي تريد تغيير الأوضاع، على حد قول وزير الخارجية السعودي في حديثه عن الفارق بين التدخل التركي والتدخل الإيراني لفض الملف السوري.

هل تلتجئ السعودية إلى تركيا تقليصًا لدور إيران، كما فعلت قطر لمّا التجأت إلى فرنسا وأميركا [22] ؟ هل تواصل سورية سياسة شبيهة بسياسة القذافي الدموية التي رفعها في وجه الثوار بعد اتهامهم بالانتماء إلى القاعدة أولًا ثم إلى قوات حلف الناتو ثانيًا؟ هل السياسة التي تواجه بها سورية الآن انتفاضات درعا واللاذقية وحمص وحماة ودير الزور وريف دمشق ومدن أخرى، والمكتفية بإلصاق تهمة العمالة بالقوى الدولية (فرنسا/أميركا) المتواطئة مع القوى الإقليمية (مجلس التعاون الخليجي) يجعلها بمعزل عن تدخل مجلس الأمن وتعيينه لجنةً دوليةً للتحقيق تمهيدًا لعقد محكمة دولية؟

إذا كان مجلس الأمن قادرًا على تعيين لجنة دولية للتحقيق في قضية اغتيال الرئيس الأسبق لمجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وأتبعها بإنشاء محكمة دولية على الرغم من أن جريمة قتل الحريري ليست من الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، فهل سيعجز عن إعلان هذه المحكمة والاقتتال جار بين النظام السوري ومعارضيه، وهذا كاف لجرّه إلى عقوبات لا يعلمها إلا أقوياء هذا المجلس؟

صحيح أن الصين وروسيا عطلتا مثل هذا القرار، مثلما عطلت الولايات

المتحدة قرار مجلس الأمن بخصوص حصار غزة (2008- 2009) ثم القرار المتعلق بالاعتداء على أسطول المساعدات الإنسانية لغزّة في المياه الدولية (على الرغم من ارتكابها جرائم ضد الإنسانية موثّقة في تقارير لجنة تقصّي الحقائق التي عيّنها مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة في الأمم المتحدة في 2/6/2010 ولم يحرك ساكنًا، وامتنع عن القيام بمهماته التي من أجلها بُعث)، ولكن هذا يؤكد وجود خلل كبير داخل هذه المؤسسة الدولية. ولا يعود الخلل إلى أخلاقيات الدول المتحكمة في هذا المجلس بقدر ما يعود إلى خلل قانوني يتمثّل في أن ثلاث دول من خمس دول دائمة العضوية غير منضوية إلى اتفاقية روما (1998) المنشئة لمحكمة الجنايات الدولية من طرف مئة وعشرين دولة؛ فبالإضافة إلى روسيا والصين، لم تكتف الولايات المتحدة بالعدول عن الانضمام إلى هذه الاتفاقية في 2/5/2002، بل عمدت إلى شن حملة على محكمة الجنايات الدولية، بتبنّي الكونغرس الأميركي تشريعات تمنع بموجبها الولايات المتحدة المساعدة العسكرية والمالية عن كل دولة منضوية إلى اتفاقية روما، فكيف لدول غير معترفة بالاتفاقية الباعثة لمحكمة الجنايات الدولية أن تبعث محكمة دولية مشكوكًا في قانونية إنشائها (المحاكمة الخاصة باغتيال رفيق الحريري)، أو توقف انعقادها (حصار غزة)، أو تتحكم في انعقادها (حالة ليبيا/ حالة سورية)؟

حين تصبح القوة منطقًا أساسًا للعلاقات الدولية، وحين تكون بديلًا من الحق والمسؤولية، يغدو العنف مكوّنًا بنيويًا محدِّدًا للعلاقات السياسية بين الدول. وحين يكيّف القانون نفسه في ضوء هذه المتطلبات، يكتمل هدف تنفيذ مشروع القوة. فمن خلال استخدام العنف وأدواته العدوانية، واستحداث الانقسامات الحادة من دون الحاجة إلى منطق عقلاني أو أخلاقي، تتشكل شخصية أساسية واجتماعية وعالمية مزاجها العام عنيف. وتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية على الإذلال الدولي الدائم وحجم الإهانات التي يُلحقها الأقوياء بالضعفاء، يجعلنا نخطو خطوات عملاقة في اتجاه ثقافة الموت التي تعوّض ثقافة السلام والحرية والعدالة. فلا عجب أن تزدهر أصوليات مقاتلة شرسة ذات اليمين وذات اليسار.

---

(20) نص البروتوكول بين الجامعة ودمشق:

وتم الاتفاق على ما يلي:

أولًا: تشكيل بعثة مستقلة من الخبراء المدنيين والعسكريين العرب من

مرشحي الدول العربية ذات الصلة بأنشطة حقوق الإنسان وتوفير الحماية للمواطنين، لإيفادها إلى الأراضي السورية برئاسة السفير سمير سيف اليزل، وتُعرف باسم بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، وتعمل في إطارها، وهي مكلفة بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمواطنين السوريين.

ثانيًا: تبدأ البعثة عملها فور توقيع الحكومة السورية على هذا البروتوكول، وتباشر عملها بوفد مقدمة مكون من رئيس البعثة وعدد من المراقبين يصل إلى 30 عضوًا.

ثالثًا: تتولى البعثة الاطلاع على حقيقة الأوضاع والأحداث الجارية من خلال:

-1 المراقبة والرصد لوقف جميع أعمال العنف ومن أي مصدر كان في المدن والأحياء السكنية السورية.

-2 التأكد من عدم تعرض أجهزة الأمن السورية وما يسمّى بالشبيحة للمظاهرات السلمية.

-3 التأكد من الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.

4- التأكد من سحب وإخلاء جميع المظاهر المسلحة من المدن والأماكن السكنية التي شهدت أو تشهد المظاهرات وحركات الاحتجاج.

5- التحقق من منح الحكومة السورية رخص الاعتماد لوسائل الإعلام العربية والدولية والتحقق من فتح المجال أمامها للتنقل بحرّية في جميع أنحاء سوريا وعدم التعرض لها.

6- للبعثة حرية الاتصال والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ومع المسؤولين الحكوميين ومع من تراه من الأفراد والشخصيات وعائلات المتضررين من الأحداث الراهنة .

7- للبعثة حرية الحركة الكاملة وحرية إجراء ما تراه مناسبًا من زيارات واتصالات ذات الصلة بالمسائل المتعلقة بمهامها وإطار وأساليب عملها المتعلقة بتوفير الحماية للمواطنين.

8- قيام البعثة بزيارة مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة للاطلاع على أوضاعهم.

رابعًا: تتعهد الحكومة السورية من أجل مساعدة البعثة على أداء مهمتها بما يلي:

1- تقديم كافة التسهيلات والسماح بدخول المعدات الفنية اللازمة لإنجاح مهمة البعثة وتوفير مقرات لها في العاصمة السورية والمواقع الأخرى التي

تقررها البعثة.

2- تأمين سبل الوصول وحرية التحرك الآمن لجميع أعضاء البعثة في جميع أنحاء أراضي سوريا في الوقت الذي تحدده البعثة.

3_ العمل على توفير الحرية الكاملة للبعثة لزيارة السجون والمعتقلات ومراكز الشرطة والمستشفيات في الوقت الذي تحدده البعثة.

4- ضمان حرية إجراء اللقاءات والاجتماعات اللازمة للبعثة لأداء مهامها.

5- ضمان عدم معاقبة أو مضايقة أو إحراج أي شخص بأي شكل من الأشكال وأفراد أسرته لتواصله مع البعثة أو تقديم شهادات أو معلومات لها.

6- منح البعثة وأعضائها وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها في سوريا الحصانات التي يتمتع بها خبراء الأمم المتحدة المشار إليهم في المادة السادسة من اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946.

خامسًا: تقدم البعثة تقارير عن نتائج أعمالها إلى الأمين العام تمهيدًا لعرضها على المجلس الوزاري للنظر فيها واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

حررت هذه الوثيقة بمدينة القاهرة بمقر الجامعة العربية في يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر من نسختين أصليتين. الطرف الأول الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي ووقّع عنه السفير أحمد بن حلي. والطرف الثاني وزير الخارجية السوري وليد المعلم، ووقع عنه نائبه السفير فيصل المقداد. (انتهى)

انظر: الديار (لبنان)، 2011/11/22.

X أشعل أهالي بنغازي الشرارة الأولى للثورة الليبية. ويروي ثوار بنغازي كيف هزت النظام مسيرتهم السلمية يوم 15 آذار/ مارس لدعم محام حقوقي مضطهَد ومعتقَل يدعى فتحي تربل. وقد طالبوا بإطلاقه وانطلقوا من أمام المديرية بعدد قليل من الناس ما لبث أن تزايد شيئًا فشيئًا حتى أصبحوا مجموعة لا بأس فيها، وكان هدفهم الوصول إلى ضريح عمر المختار. واصلوا المسيرة إلى ساحة الشجرة بعد أن أصبح العدد كبيرًا جدًا، مرددين شعار إسقاط النظام. وكانت المسيرة مختلطة، فيها نساء ورجال، يطالبون بالإفراج عن المحامي تربل الذي لم يكن قضيتهم الوحيدة، بل كانت لديهم حقوق أخرى نادوا بها، مثل الحرية والعدالة. وكانوا يخططون للتظاهرة يوم 17 شباط/ فبراير من أجل حقوق ومتطلبات مادية ومعنوية يلخصها الشعار التالي: «حرية، كرامة، عدالة اجتماعية».

X «تصريحات مثيرة لضابط روسي كان احد المستشارين العسكريين لدى

معمر القذافي،» روسيا اليوم، 2011/10/6. <http://arabic.rt.com/analytics/68529>.

X Pierre Rousselin, «Sauver le printemps arabe», Le Figaro, 17/3/2011. انظر تصريح روغوزين دميتري المندوب الدائم لروسيا الاتحادية في الناتو لوكالة «انترفاكس»: Interfax News, 7/12/2011.

X Voir: Bernard-Henri Lévy, dans: Le Point, 25/8/2011

X Voir: Bernard-Henri Levy, dans: Le Point, 1/9/2011

X انظر الحوار الذي جرى في إحدى جلسات «الثّينك تانك» [خلية المفكرين] في مركز بروكنغز الذي تديره جامعة ميريلاند، وقد ضم الحوار عددًا من السفراء السابقين في منطقة الشرق الأوسط ووزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، على موقع الجامعة: <http://www.umd.edu/>. ونقلته جريدة الشروق التونسية، انظر: «كيسنجر: ثورات تونس ومصر واليمن... «انقلاب أبيض»،» الشروق، 2012/7/7.

X صرح برهان غليون أنه إذا تمكن من تغيير النظام سيقطع علاقته بإيران وبحركات المقاومة في لبنان (حزب الله) وفلسطين (حماس)، انظر: Wall Street Journal, 2/12/2011.

X ردًّا على اتهام بشار للسفير الأميركي، أكد المسؤول الأميركي جيفري فيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، أن عودة السفير الأميركي روبرت فورد إلى دمشق تهدف إلى «الإشراف على جمع المعلومات ومساعدتنا على فهم ما يحصل»، وإنه «من المهم أيضًا للشعب السوري أن يرى السفير موجودًا هناك يقف إلى جانبه».

X جريدة أخبار الخليج، 2010.

X وكالة ايتار – تاس: روسيا اليوم 2011/12/8. وتابع راسموسين قائلًا إن «حلف الناتو يستطيع المساعدة في تلك المجالات التي له خبرة فريدة فيها، وعلى وجه التحديد، في إجراء الإصلاحات العسكرية». وأضاف قائلًا إن «ما يتسم بأهمية خاصة في أثناء الانتقال إلى الديمقراطية هو فرض رقابة مدنية فعالة على القوات العسكرية». انظر تصريح السفير الصيني في الجزائر بشأن هذه المسألة: «إن المشكلة السورية شأن داخلي لهذا البلد، وليس هناك اتفاق في الأمم المتحدة على استخدام القوة ما دامت العقوبات ليست الوسيلة الوحيدة لحل الأزمات الداخلية. فلو بقيت فرصة للسلام وحيدة، يجب توحيد الجهد لاستغلالها إيجابيًا. يجب السعي إلى الحل السياسي. لقد شاهدنا نتائج التأويلات الخاطئة لقرارات مجلس الأمن

في ما يتعلق بليبيا». L’Expression, 2/10/2011

X انظر: موقع قناة روسيا اليوم، 7/9/1102 و8/21/1102.

X السعودية طالبت بالتدخل في الشأن السوري باسم حماية المعارضة في مؤتمر «أصدقاء سوريا» الذي عقد في تونس في 24 شباط/ فبراير 2012، وغادرت المؤتمر حين رفض المؤتمرون هذا الطلب. بهذا الشكل بقيت على الموقف السياسي المعادي للنظام السوري، والداعم للمعارضين السوريين، والمعادي للمعارضة البحرينية والداعم للنظام البحريني. هذا التناقض في الموقف السياسي أملته المصالح. انظر أيضًا: الصحف الصادرة في العام الماضي، مثل: «قطر وتركيا تدخلان السلاح إلى سوريا،» الديار (لبنان)، 2011/12/22، والقدس العربي.

ثالثًا: نموذج تظاهر الشعب وتنازلات الأنظمة (الجزائر/ السعودية/ عُمان/ البحرين/ الأردن/ الإمارات/ المغرب/ موريتانيا/ الكويت)

هو نموذج قام على امتصاص غضب الشعب في أكثرية البلدان المتكوّن منها هذا النموذج عن طريق الإصلاح، والوعد بالعدالة، وإغداق الأموال، لأنها مدركة كلها حجم التحديات والحساسيات التي قد تنفجر في وجه الجميع إن لم يجرِ التعامل بشكل جيد مع الواقع الجديد الذي ظهر بعد حوادث 14 كانون الثاني/ يناير في تونس وعمّ دولًا عربية عديدة. لهذا، ما عادت أنظمة الحكم في هذه الدول ترى حرجًا في «شراء» استقرارها وسلمها المدني بضخ مبالغ مالية كبيرة في البلاد، واستجابة المطالب السياسية بتقديم مساعدات اجتماعية للمواطنين (السعودية، عمان، الإمارات، الجزائر)، وتقديم التنازل تلو التنازل للمعارضة، والقبول بتعديل الدستور وتوسيع صلاحيات مجالس النواب (الكويت، الأردن، العراق)، مع حفظ ماء وجهها بالمطالبة بالكفّ عن الاعتصامات، والتشديد على استمرارية المشاورات بينها وبين المعارضة. وهذا تحوّط لمواجهة أعتى الرياح لإخماد تأجج الشارع لديها ووقف استشراء المقاومة داخلها، والنأي بنفسها عن المصير المحتوم الذي عرفته دول النموذجين الأول والثاني. وأخيرًا تعطيل نشوة انتصار طال انتظاره من طرف المعارضة داخل بلدان هذا النموذج [23] .

سمح تدفّق أموال النفط عند جلّها بأن تكون السلطة في هذه البلدان ماسكة بخيوط التغيير على الرغم من عدم اقتناعها بالديمقراطية وفائدتها للشعب؛ هذا النموذج، الذي تشترك فيه حكومات الجزائر والسعودية والبحرين وعمان والإمارات خاصة، قام عندها على شراء الاستقرار والسلم المدني من خلال توزيع الأموال بين المواطنين على شكل تضخيم المرتبات وزيادة العلاوات وتسهيل الحصول على القروض البنكية، كما هي الحال في السعودية وعمان، حيث سكّن السلطان قابوس احتجاجات المعارضة نسبيًا بما قدمته حكومته من وظائف، وأجرى تغييرًا وزاريًا وتعديلًا نسبيًا في النظام الأساسي للدولة، مثل السماح لمجلس الشورى بالقيام بمهماته التشريعية ومراقبة تنفيذ هذه التشريعات، وفتح مجال التعليم لجميع فئات الشعب. وقد مكّنه ذلك من الحصول على ولاء عموم شعبه واستعادة بريقه داخليًا من جهة أنه باني عُمان الحديثة، فآزره بعض شيوخ القبائل، وآزر حكومته

خاصة.

عمدت السلطة في الجزائر إلى توزيع الأموال بين الجمعيات والأحزاب، وأعلنت إصلاحات سياسية، مثل إجراء انتخابات في البلاد كلها. وأعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ذلك في العام الماضي، ووعد بفتح المجال السياسي بالسماح للأحزاب السياسية بأن تكون موجودة على الساحة السياسية، فتجاوز عددها 44 حزبًا. ولم تنس السلطة في الجزائر التذكير بالحرب الأهلية التي تسببت في تسعينيات القرن الماضي في مقتل أكثر من 150 ألف شخص، إدراكًا منها أن ذلك كفيل بجعل المعارضة تعي جيدًا خطورة المرحلة، وخطورة القيام بانتفاضة ثانية لن تكون خالية من تقديم تضحيات جسام.

هل نعتبر التلويح بالحرب الأهلية فزّاعة وتخويفًا جديدًا أم خيارًا قد تنساق إليه المعارضة على الرغم من علمها بأنه لا يتم من دون عنف، كما صرّح بذلك مناصرة (وزير الصناعة الأسبق) في مؤتمر صحافي حين أكد: «إذا لم نتوجّه إلى الإصلاح وفق آلية الديمقراطية سنفتح الباب للتغيير بطرق أخرى»، وكما أكد الأمين العام لحركة النهضة الجزائرية المعارضة فاتح ربيعي حين قال: «الجزائر أمام مفترق طرق، فإما أن نستدرك ما فاتنا أو نكون معرضين لخيارات أخرى لا نحبذها».

ليس هناك حل في الجزائر إلا في إجراء حوار جاد بين مختلف الأطياف الجزائرية، مع التمسك بالنضال من أجل الحقوق المعنوية والمادية لجميع موظفي البلاد، إلى جانب وضع الديمقراطية كمسألة رئيسة في هذا الحوار، وإصلاح الإعلام. فالتنسيقية من أجل التغيير حركة احتجاجية في الجزائر لا تثق كثيرًا في سرعة إنجاز الحكومة لوعودها، على الرغم من تأكيدات رئيس الوزراء أحمد أويحيى رفع حالة الطوارئ وإعلان تدابير مهمة في شأن البطالة والإسكان. وقد زادت انتخابات 10 أيار/ مايو 2012 من صحة شكوكها في شأن ما أعلنته السلطة من إصلاحات في الجزائر. فقد كشفت هذه الانتخابات، على حد تعبير المعارضة، أن التغيير لم يكن على مستوى التطلعات التي أرادتها، فطعنت أحزاب يسارية (لويزا حنون، الأمينة العامة لحزب العمال) وأخرى إسلامية (أبو جرة سلطاني، رئيس حركة «مجتمع السلم»، وفاتح ربيعي، الأمين العام لحركة «النهضة»، وهما من مكونات تكتل الجزائر الخضراء) في صدقيتها وفي مدى جديتها، لكننا نشير إلى أن أحزابًا، مثل حزب عبد الله جاء بالله (جبهة العدالة والتنمية) في الجزائر وحزب عباسي مدني (جبهة الإنقاذ الوطني)، ظلت طوال عقدين رافضة

«خيار المشاركة» أو الحصول على «تسهيلات مالية» وحقائب في الحكومات «الائتلافية» التي تعاقبت. وهذا يعني أن قوى سياسية فاعلة لم تقبل بالإصلاحات وشككت في صدقيتها بحجة أن النظام بادر إلى الإصلاح تحت ضغط ما يسمى الربيع العربي، ومن ثمة فهي لعبة تصب في مصلحة العسكر وجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، أكثر مما تصب في مصلحة الشعب والمعارضة. فالإصلاحات المتعلقة بتخصيص 30 في المئة من المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية للنساء، اعتبرها حزب التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يتزعمه الدكتور سعيد سعدي بلا معنى في ظل قانون الأسرة في الجزائر، واعتقد أنها من القوانين المتخلفة في العالم، شأنها شأن قانون الإعلام الجديد الذي يراه قانونًا تعسفيًا لا يكرّس حرية الصحافة كما يدّعي وزير الاتصال والإعلام ناصر مهال.

أجمعت المعارضة على أن الإصلاحات التي كان بوتفليقة قد أعلنها لا تحقق التغيير الديمقراطي المنشود، ما دامت القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات ونظام الانتخابات صورة طبق الأصل عن القوانين السابقة التي تكرّس هيمنة وزارة الداخلية على الحياة السياسية. كما أن إلزامية الخدمة العسكرية بالنسبة إلى الشباب البالغ 25 سنة تمثّل مشكلة اجتماعية كبيرة تتطلب خفض مدتها إلى 6 أشهر. ومن بين أبرز مطالب اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين من العمل تعويضات البطالة بقيمة 50 في المئة من الحد الأدنى الوطني للأجور. كما طالبت بالشفافية التامة في إعلان الوظائف.

ترى السلطة أن الجزائر عاشت انتخاباتها بهدوء ورصانة وجو شفاف وروح من التعاون، على حد تعبير وزير الداخلية الجزائري السيد دحو ولد قابلية [24] ؟ واختارت حينئذ الاستقرار والتغيير الهادئ والرصين والتوافق من خلال هذه الانتخابات التي كانت اختبارًا لصدقية السلطة حتى ترسّخ الوحدة الوطنية.

هل فوتت الجزائر على نفسها بهذه الانتخابات إنجاز تغيير سلمي وربيع ديمقراطي يجنبها مخاطر إقحام البلاد في أعمال عنف، كما أشار المنسق العام لتكتل الجزائر الخضراء عبد الرزاق المقري، أم أن تعتيم الأفق وإخفاء العوائق الحقيقية، منعًا للتغييرات باسم العسكر تارة وباسم الأحزاب السياسية تارة أخرى، وأحيانًا باسم الإعلام كما يعتقد جل المراقبين، سيكون الخبز اليومي للجزائريين [25] ؟

قُل الشيء نفسه عن إصلاحات المملكة العربية السعودية وردة فعل

المعارضة التي خيبت ظنها الوعود التي لم تنجزها المملكة، فقامت بحراك شعبي سلمي في محافظة القطيف أعقبته مصادمات عنيفة مع الشرطة. وبقطع النظر عما وقع من حوادث ومواجهات متفرقة بين رجال الأمن وسكان محافظة القطيف (شرق) ذات الأغلبية الشيعية، فإن المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية وبالإفراج عن أعداد كبيرة من الناشطين السياسيين من السجون، إشارة واضحة إلى المملكة بأنها ستشهد تجارب شبيهة بتجارب دول الربيع العربي على الرغم من سيولة أموال النفط لديها، بدليل أنها أصبحت تستعمل لغة التخوين نفسها التي كانت تستعملها الأنظمة التي سقطت في دول الربيع العربي؛ فحين يصرّح مصدر أمني مسؤول في وزارة الداخلية السعودية بأن هذا الحراك «إرهاب جديد»، وأن من قاموا بهذا الحراك أقلية مغرّر بها، مضيفًا أن «هؤلاء القلة تحركهم أياد خارجية نتيجة لمواقف السعودية الخارجية المشرفة تجاه أمتها العربية والإسلامية»، مؤكدًا «إن مثل هذه الأعمال لن تثني حكومة المملكة عن القيام بواجبها الوطني تجاه من يسفكون الدماء ويقتلون الآلاف من أبناء شعبهم ظلمًا وعدوانًا»، راجيًا من «الغالبية الكبرى من عقلاء محافظة القطيف، أن يتصدوا لواجبهم التاريخي تجاه هذه الفئة التي تحركها الأيدي الخارجية بالخفاء، وأن يتعظوا من دروس التاريخ البعيد والقريب، ومن تجارب شعوب المنطقة المختلفة مع تلك الدول، التي أثبتت أنها تستغل الجهلة والصغار كطابور خامس يحقق مآربها ويخفف الضغط عنها» [26] نفهم لماذا لم تستطع السعودية أن تكون بعيدة عن عواصف الربيع العربي، ونفهم كذلك لماذا الأنظمة العربية متشابهة دكتاتورياتها وأعطياتها، ممالك أكانت أم جمهوريات [27] . وإن مشهد التغيير في دول الخليج لن يكون بمنأى عما وقع في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية، ما دام حكامها لم يستسيغوا ضرورة إدخال الديمقراطية في الممارسة السياسية، ولم يقبلوا بتداول السلطة السياسية في بلدانهم؛ فمطالب المعارضة الخليجية متشابهة مع مطالب معارضات الدول المكوّنة لما يسمى الربيع العربي، فحين يرفع ناشطون إماراتيون مثلًا عريضة للشيخ خليفة في تظاهرة تطالب بتعزيز صلاحيات البرلمان وانتخاب جميع أعضائه، من أين لدول هذا النموذج الثالث تلك الثقة بكونها بمعزل عن زلزال الربيع العربي [28] ؟

يريد النظام السعودي أن يكون قوة إقليمية قوية في منطقة الخليج والطرف الأكبر الذي يستثمر قدرته المالية وإعلامه المتعدد تحت غطاء من البراغماتية القادرة على استثمار جميع الأوراق، بما فيها التحالف مع الولايات

المتحدة. وقد بذل كل ما في وسعه لأجل أن يلهي المعارضة ويبعدها عن مطلب الديمقراطية والإصلاح، على الرغم من أن الديمقراطية والإصلاح لا يتناقضان مع مطلبه القائم على أن يظل القوة الإقليمية الوحيدة الفاعلة والقادرة على الحد من تأثير إيران وتركيا في المنطقة العربية. فإدخال تعديلات جوهرية على نظامه السياسي لن يحول دون حضوره في تونس ومصر والمغرب وليبيا من خلال صعود أنصاره أو من يكون قريبًا منهم من التيارات الدينية إلى السلطة. كما لا يحول ذلك بينه وبين لعب ورقة العاطفة الإسلامية (الوهابية) لجعله حاضرًا في جميع البلاد العربية، فلن تربك السياسة السعودية، ولن تعطى صورة سيئة عنها، ما دام الإسلاميون الوهابيون يمثّلون القوة المنظمة الأولى للشارع العربي على الرغم من تبايناتهم هنا وهناك مع حركات المعارضة الوطنية في تونس والمغرب والأردن وليبيا ومصر، بشأن الموقف من حوادث عديدة آخرها الحوادث السورية. فاستغرابهم ممن يؤيد الثورات على أنظمة عربية ويستثني النظام السوري، واستبعادهم القول إن ما يجري، عند الحل الأميركي في قضية صفقة الأسلحة المطلوبة من طرف البحرين والاكتفاء ببيعها في سورية، تآمرًا، نظرًا إلى القتل اليومي الذي يمارسه بشار الأسد ضد شعبه لا يختلف في شيء عن صمتهم عن نظام السعوديين الذي يدافع عن الديمقراطية في سورية ويستثني النظام البحريني الذي يقتل بدوره المعارضة المطالِبة بإصلاحات دستورية، ويرسل مع الإمارات العربية المتحدة قوات من الجيش والشرطة لمساعدة القوات الحكومية البحرينية [29] .

حين يلاقي هذا التدخل الترحاب الكبير داخل الأنظمة الملكية الخليجية والجمهوريات، بما فيها تلك التي عرفت الربيع العربي (تونس)، ويكون مماثلًا لذاك الترحاب بتدخل قوات الناتو في ليبيا [30] ، فإننا ندرك أن مواقف الوهابيين خطر على الأنظمة كلها، لأنها رغبة أميركية بامتياز. لهذا، يعلن قائد شرطة دبي الفريق ضاحي خلفان المهيري «إن أمريكا تؤيد الإخوان المسلمين، وأقولها بكل صراحة إن الإخوان لا يتمنون رؤية شيوخنا حكامًا في الخليج... إن تبنّي بعض الأنظمة الخليجية لتيارات إسلامية متطرفة مهدّد لأمن الخليج» [31] ، نفهم عندئذ أن هذه الرغبة تتعلق بكل بلد امتدت إليه التيارات الوهابية، وندرك حينها أن صعود حزب النهضة الإسلامي إلى السلطة في تونس أولًا، وحزب الإخوان في مصر ثانيًا، ثم حزب العدل والإحسان في المغرب ثالثًا، كان بدوره رغبة أميركية بامتياز.

فالرأي العام في البلاد العربية، وحتى في البلاد الأجنبية، يعلم أن الأسلحة

التي تقتل المواطنين في البلاد العربية مصنّعة في أميركا وأوروبا بشكل عام، ومسألة الديمقراطية تسوّق مع بيع الدبابات كذلك. فقد باع الألمان من السعودية دبابات دخلت البحرين. كما زار ولي العهد البحريني مؤخرًا ألمانيا لأجل الحصول على أسلحة مماثلة. وهذه سابقة خطِرة جعلت دول الخليج تتورط في لعبة دولية لا تتحكم في خيوطها؛ فعملها يقتصر، أو قُل اقتصر، على محاولات الالتفاف على حركة النضال الشعبي السلمية المشروعة. ووجب أن نتوقف قليلًا للقول إنه سلاح الدفاع الخارجي فقط، لأنه يستجيب للمخاوف الأميركية تجاه إيران، ولا بد من تغليف ذلك تحت غطاء رفض اتهام إدارة أوباما بالسقوط في سياسة الكيل بمكيالين تجاه انتفاضات الربيع العربي، على حد قول المتحدث باسم البيت الأبيض الأميركي؛ فأميركا حسمت موقفها مما يجري في البحرين: لأن الوقوف مع المعارضة المطالبة بالإصلاحات والديمقراطية والموسومة بميلها إلى إيران يتعارض مع حربها المعلنة ضد إيران ويهدد بتبخر صفقة الأسلحة ذات الـ 53 مليون دولار التي اشترتها أسرة آل خليفة، على الرغم من مطالبة المعارضة البحرينية بالديمقراطية. لكن استمرار وقوفها مع الأسرة الحاكمة في البحرين يدر ملايين الدولارات في مقابل بيع السلاح منها [32] .

تكشف استراتيجية تعطيل قرار أو فرض قرار آخر لاعلاقة له بمبادئ الديمقراطية أو حقوق الإنسان، أن الإصلاحات تتعطل نتيجة تناقضات مصالح القوى الإقليمية والدولية والمحلية. فقد احتجت المعارضة في البحرين على عدم سعي الحكومة إلى تعزيز المصالحة الوطنية، وقدمت الجمعيات الليبرالية في البحرين ورقة عمل متكاملة تتعلق بـ «إحجام الحكومة عن تنفيذ توصيات اللجنة»، على حد قول رضا الموسوي، نائب الأمين العام لجمعية «وعد»، وشاركت ورحبت وتجاوبت مع مبادرة منظمة «إنترميديت» البريطانية، برئاسة مارك مولر الذي زار المملكة، وأوفدت عددًا من أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، من أجل الدفع باتجاه الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية، على الرغم من استمرار الاحتجاجات الواسعة التي انطلقت منذ 14 شباط/ فبراير للمطالبة بالحريات، نتيجة التراجعات، وهذا ما ولّد استياءً شعبيًا ويأسًا من وعود الإصلاح ومحاربة الفساد وإشاعة الديمقراطية داخل مؤسسات الدولة. فكانت العودة إلى الاعتصامات نتيجة حتمية، شارك فيها عشرات الآلاف من المعارضين الذين هددوا بإعلان تنظيم اعتصام دائم في أحد الميادين قرب العاصمة المنامة، استعدادًا للعودة إلى دوار «اللؤلؤة»، رمز احتجاجات

المعارضة، من جهة أنه الورقة الأخيرة للضغط وفرض تغييرات حقيقية لا مجرد إصلاحات باهتة [33] .

إن ما يجري في البحرين حتى الآن من تسارع في الحوادث، كخروج عشرات الآلاف من البحرينيين في تظاهرة في العاصمة المنامة تحت شعار «لبيك يا بحرين»، بدعوة من رجل الدين الشيعي عيسى قاسم، هو «استعراض قوة المعارضة» وتأكيد أن قوات الأمن البحرينية ما عادت قادرة على إخماد هذه الاحتجاجات التي فاقت احتجاجات العام الماضي، وما عادت قادرة على التشكيك في هذه المسيرات الحاشدة التي هي «مثال ساطع على ضمان حرية التعبير بموجب الدستور البحريني والنظام القانوني ما دامت سلمية»، كما جاء على لسان المتحدث باسم هيئة شؤون الإعلام الحكومية [34] ، وذلك يعود إلى أن مشكلة البحرين ما عادت، بحسب السعودية، قائمة على إدانة قمع المواطنين بقدر ما أضحت قائمة على تفهّم مطلب القوى الإقليمية المسماة درع الجزيرة، وتفهّم سبب تدخلها في الشأن الداخلي للبحرين؛ فذلك كان، وفقها، لمنع الحضور الإيراني هناك. فإذا كان 60 في المئة من سكان البحرين شيعة و15 في المئة فُرسًا، نفهم شكوك السعودية التي تنافس إيران بشراسة في شأن قيادة منطقة الخليج، ونفهم ضغطها على العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة لوقف الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية، حتى لا يكون هناك تمثيل حقيقي للشعب البحريني ذي الأغلبية الشيعية. فقد انعكس ذاك الصراع تحت مسمى الصراع ضد المد الشيعي الذي يتشابك ويتعقد في البحرين ليمنع تغيير المصالح ويحافظ على الخريطة الجيوسياسية والاستراتيجية خدمة للقوى الدولية والإقليمية، حتى لو أدى الأمر إلى افتعال صراعات طائفية تقود إلى تفرقة المجتمع.

يبدو أن الخوف من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة يستدعي رفض مفهوم الديمقراطية الذي تطالب به أغلبية الشعب البحريني ذي الجذور الشيعية. ويستدعي كذلك تدخلًا لوقف مبادرة عقد حوار وطني بين الفرقاء السياسيين والمعارضين، على الرغم من رفع حالة الطوارئ في 1 حزيران/ يونيو. ويستوجب هذا أيضًا التمديد لبقاء الدبابات السعودية، وبقاء ما يزيد على 5000 جندي من دول مجلس التعاون الخليجي في جزيرة البحرين، وبقاء الأعلام السعودية وصور الملك السعودي في كل مكان في البحرين. ماذا يعني كل ذلك [35] ؟

يعني أن المملكة العربية السعودية، باعتبارها قوة إقليمية، لن تسمح أبدًا بأن يكون هناك ربيع عربي في البحرين، لأن الحوار السياسي بشأن

تعديل دستور 2002 لتطوير التشريعات، وتوسيع صلاحيات مجلس النواب بإعادة النظر في العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية بما تطرحه من قضايا عامة للنقاش، وما تفرضه من استجوابات للوزراء، على حد قول كمال أحمد، وزير شؤون مجلس الوزراء، وما تتطلبه من تحديد شروط العضوية لمجلس النواب، وشروط عمل الجمعيات السياسية وكيفيته، وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز المجال الاجتماعي وحقوق الإنسان والأمن الداخلي والنظام العام تحقيقًا للتوافق الوطني، لأن كل ذلك، لا يخدم مصالح آل سعود ولا آل خليفة، العائلة العربية السنّية المالكة في البحرين. وهذه المطالب يجب أن تظل وعودًا لا موجب لتفعيلها لأنها قد تثير الشيعة الموجودين في السعودية، فيثيرون مشكلات لا يستطيع النظام السعودي مواجهتها [36] .

إن الخشية من وجود أصابع خارجية إيرانية هي ظاهر الدوافع التي استوجبت محاصرة الحركة الاحتجاجية الشيعية في البحرين وجعل الحالة البحرينية حالة خاصة داخل هذا النموذج الثالث، لأن ما يجري في البحرين صورة بارزة للعيان، بما فيه من مفاجآت ستعرفها شعوب دول هذا النموذج وحكامها على حدٍّ سواء. فما نشاهده من صعود قوي للمطالبة بالديمقراطية في ظل ضغط تطورات عالمية وحضارية، قد يعني أيضًا نهاية تاريخ في تلك المناطق وظهور آخر، بصفته مرحلة ستنتقل معها الشعوب يومًا إلى ضرب من الحياة الجديدة لا نكوص بعدها؛ فحوادث البحرين وما جرى في السودان والعراق ولبنان والأردن، وحتى الكويت والإمارات، ينبئان بحصول تغيرات في الخريطة السياسية في هذه البلدان. وإن التغيرات لآتية بأي صورة تكن، وعلى الشعوب والأنظمة أن تصمم مستقبلها في ضوء ذلك، فالكل مرشّح لهبوب رياح التغيير على أرضه؛ فحوادث 25 شباط/ فبراير في العراق مثلًا تظل من أقوى الحوادث التي شهدتها المنطقة على الرغم من الخوف من التظاهر، نظرًا إلى الانتقام الذي يترقب المتظاهرين من طرف الميليشيات والجماعات المسلحة التابعة للسلطة؛ فالسلطة السياسية الدينية غير قادرة على إيجاد الوسائل الكفيلة بتقليص الفساد إلا بعملية استعراضية قامت على رفع أجور الموظفين بنسبة 20 في المئة وخفض أجور الوزراء وأجر رئيس الوزراء المالكي بنسبة 50 في المئة، خاصة أمام ارتفاع الكهرباء وأسعار المواد الموردة التي تحتاج الصناعات الوطنية إليها، فكل من الحكومة المركزية وحكومة كردستان لم تقتنع بأن أهمية البحث عن موارد الشغل أهم كثيرًا من توزيع الريع النفطي [37] ؛

فالسلطة السياسية ذات الولاء الشيعي هي أحد أسباب فشل هذه الثورة، ذلك أن الحوار السياسي بشأن تعديل الدساتير لتطوير التشريعات، وتوسيع صلاحيات مجلس النواب بإعادة النظر في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وما يطرحه ذلك من قضايا عامة للنقاش، وما يفرضه من استجوابات للوزراء، لهو ضرورة من ضرورات الواقع الجديد الذي هو أهم لدى الشباب العراقي من المشروع الإسلامي ذي الغطاء الطائفي [38] .

ما أفرزته حوادث 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في تونس جعل حكومات مثل المغرب واليمن وعُمان والجزائر والكويت والأردن ومصر تتنازل للمعارضة، ربحًا للوقت أكثر منه وعيًا بضرورة تطبيق الإصلاح والديمقراطية كمطلب شعبي؛ فدول النفط والدول غير النفطية في هذا النموذج ليست بمعزل عن هذه الحركات الاحتجاجية على الرغم من عدم وضوح البديل أحيانًا لدى المعارضة.

يتأتى تماسك دول هذا النموذج الثالث من أن بعضها يمثّل قوة إقليمية (الجزائر/ السعودية) أو شبه إقليمية (قطر) لها مصالح في المنطقة قد تدفع القوى الدولية إلى تقاسم الغنيمة معها مؤقتًا حتى تزيحها في ما بعد وتستفرد بها لنفسها. أمّا بقية الدول المكونة لهذا النموذج (المغرب/ موريتانيا/ الأردن)، فقد وعدت أنظمة الحكم فيها بالإصلاحات الداخلية مع ضخ محدود للأموال لامتصاص غضب المواطنين ومنع خروجهم، لكنها ضخّت مزيدًا من التخويف عن طريق وسائل الإعلام، فهوّلت بخطر تعطيل قطاعات السياحة والصادرات والاستثمارات الأجنبية الحيوية لاقتصاد البلاد؛ ففي المغرب مثلًا وقعت محاصرة حركة 20 فبراير التي وجدت نفسها في مفترق الطرق لأنها تطلعت إلى تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية، واصطدمت بحملة تقوم على تخويف الناس منها بسبب خطر تعطيل القطاعات الاقتصادية في البلاد. ففي كل مرة تنزل الحركة إلى الشارع للتعبير عن مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تدق السلطة ناقوس الخطر في ما يتعلق بالوضع المالي للبلاد، وتلقي باللوم على هذه الحركة لتأليب الرأي العام ضدّها [39] علمًا بأن ليس في إمكانها تحقيق مطالبها من دون مسيرات وتظاهرات بوصفها سلاحها الرئيس. كما وظّف العاهل المغربي أبواقه الدعائية لتشويه صورة «الفبرايريين»، فاتهمهم بالإلحاد وعدم صوم شهر رمضان، وذلك لتقليص نسبة حضور المغاربة في التظاهرات التي تدعو إليها هذه الحركة [40] ، فاضطرت حركة 20 فبراير إلى قبول انضمام جماعة العدل والإحسان إليها بعد مشاورات معها، والتزام عدم رفع

الشعارات الدينية في التظاهرات، وقبول نظام للمحاصصة بالنسبة إلى عدد المتظاهرين. وحين ازداد الحضور العددي للإسلاميين، بدت التظاهرات وكأنها من تنظيم العدل والإحسان لا من تنظيم حركة 20 فبراير، ومن هنا فقط نفهم لماذا أعلن اليسار والمنظمات النسائية والنخب عامة الانفصال عن «الفبرايريين»، معتبرين نظام الملَكية المطلقة أفضل كثيرًا من دولة إسلامية تحكمها جماعة العدل والإحسان، من دون أن يعوا أنهم بموقفهم هذا قد تركوا صناديق الاقتراع لتحتكرها الجماعات الإسلامية من دون غيرها، للوصول إلى الحكم والبقاء فيه، ونفهم كيف التقت رغبة أميركا مع رغبة جماعة العدل والإحسان المعروفة محاولاتها للقضاء على فصائل اليسار (القاعديون التقدميون)، وقتلها كثيرًا من أفراد الحزب الاشتراكي الموحّد مثل عمر بن جلون، شهيد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على أيدي الشبيبة الإسلامية.

كان أن أُهديت المعارضة دستورًا [41] ، وعرضت وزارة الداخلية مسوّدة تشريعات جديدة على الأحزاب السياسية لإبداء الرأي في 14 تموز/ يوليو 2011، وقدّم وزير الداخلية المغربي مشروعي قانونين يتعلقان بالأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات استعدادًا للانتخابات المبكرة، وللشروع منذ 20 تموز/ يوليو 2011 في سلسلة من الاجتماعات مع السياسيين وناشطين من المجتمع المدني لمناقشة مشروع القوانين المقترحة، وبداية استعدادات المغرب لانتخابات تشريعية تجري في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وبلوغ من شاركوا في استفتاء 1 تموز/ يوليو نسبة 73.4 في المئة من عدد الناخبين بحسب إعلان وزير الداخلية الطيب الشرقاوي. وبعد خطاب الملك المغربي الذي وجهه يوم 30 يوليو/ تموز إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاعتلاء العرش [42] ، والذي ركز فيه على أهمية علاقات المغرب بعمقه الأفريقي، وشدد على «تعزيز الأمن والاستقرار، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، فضلًا عن خلق شروط تنمية بشرية، تسهم في النهوض بالإنسان الإفريقي، طبقًا لأهداف الألفية للتنمية»، دعا إلى الإسراع في إجراء الانتخابات البرلمانية وتعيين رئيس وزراء جديد، وكذلك في انتخاب مجلس المستشارين الجديد لتعيين رئيس حكومة جديد من الحزب الذي يفوز في الانتخابات، و«تفعيل آليات الدستور الجديد [الذي] لن يحجب ضرورة مواصلة جهود التنمية»، مشددًا على أن «لا مجال للمساومة بشأن وحدة التراب المغربي». وقال «إننا نتابع بانشغال ما يجري في دول عربية من تحديات»، وعيّن بنفسه لجنة صوغ الدستور، جاعلًا من عبد اللطيف المنوني منسقًا لها [43] ، وهو ما يجعل قوى الشعب غير مشاركة في هذا الأمر،

فيظل الدستور الجديد إذ ذاك خاضعًا لميول الملك، ويضع السلطات كلها في يده، ويعطيه صلاحيات كبيرة، ولا يتحول المغربي إلى مواطن في مملكة أمير المؤمنين ما دامت مراسم البيعة وجوّها الاحتفالي، بما فيه تقبيل يده، لن تكون غائبة [44] .

لهذا، لم تمنع هذه الهدية استمرار الاحتجاجات في المدن الكبرى في المغرب من دون كلل، أكان في الرباط أم في الدار البيضاء أم في طنجة، وهي احتجاجات متعلقة بالديمقراطية (4 و20 آذار/ مارس)، أو متعلقة بالانتخابات الدستورية (17 تموز/ يوليو)، أو المسيرة السلمية المشهورة التي شهدتها الدار البيضاء من ساحة النصر وعبرت حي درب عمر التجاري لتنتهي عند ساحة نيفادا. وقد امتدت 5 كلم، على طول شارع حمان الفطواكي وشارع إدريس الحريزي، وهي المسيرة السادسة التي نُظمت في غضون شهر واحد، وتُعتبر الأكبر والأكثر تنظيمًا، حيث قدّر المسؤولون عدد المحتجين بحوالى 35 ألف متظاهر، وهذا دليل على قوة حركة 20 فبراير الشبابية في المغرب وإصرارها على المطالبة بإصلاحات حقيقية على خلفية «الربيع العربي» ما دامت لم تقتصر على ميدان أو مدينة وإنما عمّت المملكة، وعبأت المتظاهرين عبر «الفيسبوك» وشبكات أخرى، وجعلت المطالبة بالإصلاحات تتجاوز التعديلات الدستورية التي صاغها القصر الملكي، فتمكنت من دفع «أمير المؤمنين» إلى الإسراع في القبول بحيازة المغرب دستورًا ديمقراطيًا جديدًا يمهد لنظام ملكي برلماني تصوغه مكونات قوى الشعب الحي، بعد أن هددت بمقاطعة الاستفتاء حتى لا يتحوّل مسرحيةً، كما قال عبد الحميد أمين، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنسق المجلس الوطني للدعم لحركة 20 فبراير.

المشكلة هي أنه لو كانت الانتخابات مسرحية، كما يقول بعض أطياف المعارضة، فكيف وصلت السلفية (حزب العدالة والتنمية) إلى السلطة؟ كيف تحصّل بن كيران على 107 مقاعد من جملة395 مقعدًا المتكوّن منها المجلس الجديد؟ ولماذا يتحصل حزب الاستقلال على 60 مقعدًا فقط ويتقهقر الحزب الاشتراكي في معقله الدار البيضاء، وكذلك الحركة الشعبية ذات المرجعية البربرية؟ ألا يستحق زعيم حزب العدالة والتنمية أن يكون رئيسًا للوزراء وأن يكلَّف بتشكيل حكومة جديدة؟ أي مستقبل لحزب العدالة والتنمية بعد صعوده إلى السلطة وبداية ممارسته الحكم، خاصة أن حكومته الملتحية توصف بحكومة المتناقضات لأنها ضمت كثيرًا من الوجوه الجديدة التي تتمتع بصدقية داخل المجتمع المغربي، وضمت كذلك وجوهًا

أخرى طالب بن كيران نفسه بمحاكمتها وإبعادها؟ وقد أثار ذلك عددًا كبيرًا من الأسئلة عن صدقية هذه الحكومة التي تنازلت عن أهم الحقائب الوزارية لمصلحة أناس غير مرغوب فيهم، وخذلت الشعب المغربي [45] .

قبل أن نجيب عن هذه الأسئلة، وجب أن نشير إلى ما ينخر هذه الرغبة الأميركية الإسلامية؛ فهذه الوهابية منخرطة في عداء مستحكم مع أنظمة الحكم القائمة، وترفض التفريق بين دعم الحراك السلمي والتدخل الأجنبي الذي يستهدف الوطن، وهذا في الحقيقة يخفي صعوبة في التنسيق بينها وبين الحركات المعارضة الأخرى على الرغم من إمكان الالتقاء معها حول قضايا مجمَع عليها، كمقاومة التطبيع، والقضية الفلسطينية، وقضايا الحريات والديمقراطية وغيرها؛ فالمقاربة المغربية في التعامل مع الحركات الدينية ليست نموذجًا، أكان في الجزائر أم في موريتانيا. ففي موريتانيا مثلًا، يبدو الأمر مغايرًا لأن السلطة عمدت إلى قطع الطريق على المعارضة في التعامل مع هذه الحركات بما أشاعته مرارًا بأن التهديدات بالنزول إلى الشارع وتشجيع الحراك الشبابي والشعبي، لا يخدمان إلا التيار الإسلامي الذي سيكون المستفيد الأول من الزخم الاحتجاجي المتصاعد في الشارع الموريتاني. وتمكنت بذلك من الاشتراط على المعارضة أن يكون الإصلاح مسبوقًا بحوار واسع مدته ليست محددة. وأصر الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في 5 آب/ أغسطس 2011، بمناسبة الذكرى الثانية لانتخابه رئيسًا، على إجراء حوار جدي مع المعارضة في شأن العملية الإصلاحية ذاتها، مبيّنًا أن مطالب أحزاب المعارضة هي قضايا تنبغي معالجتها في أثناء الحوار نفسه، مؤكدًا استعداده للدخول في محادثات مع المعارضة والمجتمع المدني. وقد سانده محمد يحيى ولد حرمة، نائب رئيس الحزب الحاكم «الاتحاد من أجل الجمهورية»، لمّا بيّن أن عوامل نجاح هذا الحوار قائمة، وقد تعطّله الانتخابات. ومن جهة أخرى، أعرب الأمين العام لحزب الوئام إدومو ولد عبدي ولد جيد عن تفاؤله بشأن مبادرة الحكومة، وحث على الصبر بخصوص الانتخابات المقبلة، شأنه شأن يحيى ولد أحمد الواقف، رئيس حزب «عادل».

اتسمت المواجهة بين المعارضة والنظم الحاكمة في هذا النموذج الثالث بالمراوحة في المكان نفسه، وتعذّر التكهن بالنتائج الدقيقة والعواقب التي سيقود إليها الحراك والاحتجاجات الشعبية ما دامت مطالب المعارضة لا تطرح تغيير رأس الدولة أو الانتقال إلى مرحلة «ما بعد» النظام القائم، وإنما تهدف إلى دعم الإصلاحات وضمان عدم تبديلها، والضغط من أجل أن

تتحول إلى إصلاحات حقيقية، وما دامت تكتفي بالمطالبة بالانفتاح السياسي والحصول على حق المشاركة في العملية السياسية. والسلطات تكتفي من جانبها بنشر أعداد كبيرة من قوات الأمن في الشوارع وتحاصر المدن بالكامل، ردًا على من نزل إلى الشارع وخرج في مسيرات واعتصامات، وكلها تندرج في إطار المضايقات والمتابعات القضائية.

بقطع النظر عن الجدل الذي دار بين السياسيين والناشطين في المغرب أو في موريتانيا، أكان داخل الحزب الاشتراكي أم داخل حزب العدالة والتنمية أو حزب التقدم والاشتراكية أو التحالف من أجل الديمقراطية أو تجمّع القوى الديمقراطية في موريتانيا والنقابات العمالية والكونفدرالية الوطنية للشغيلة والنقابة العامة لعمال موريتانيا، أو الكونفدرالية الحرة للعمال الموريتانيين أو حزب الوئام أو حزب عادل أو منسقية 25 فبراير الشبابية أم غيرها من الطيف السياسي، بشأن نسبة مشاركة الناخبين أو بشأن الانتخابات التشريعية أو مشروع القانون الخاص بالأحزاب السياسية، والبنود التي تعالج مسألة تمويل الأحزاب، فإن الجدل يمكن اعتباره مقدمة لكل مسار ديمقراطي يريد أن يرسو على أرض الواقع. فكما هو الشأن في المغرب الذي امتلأت الساحة السياسية فيه بأحزاب كثيرة، وإن كانت أقل كثيرًا من أحزاب تونس، فإن تلك الأحزاب مثّلت إشارات واضحة إلى المعارضة التقليدية وبقية شرائح المجتمع السياسي لدفعها إلى الالتفاف حولها والثقة بها ما دامت رغبتها إرساء فضاء تعامل جديد، عسى أن يساهم ذلك في تنقية الأجواء بأسلوب حضاري ينبئ بفتح حوار ديمقراطي حقيقي في شأن المشكلات الحقيقية، إذ نجد في موريتانيا صورة قريبة من ذلك بين المعارضة ومكونات المجتمع المدني الملتزمة الحوار مع النظام الحاكم بشروط. وهذا يعني أن مرحلة جديدة من التحالفات والمنافسة تطبع مسيرة التصالح، بعد أن دعت الأحزاب السياسية إلى وقف الحملات الإعلامية، والاتفاق على أهمية الحوار، وأعلنت حركة 25 فبراير التزامها الحوار مع النظام الحاكم بعد اجتماعها مع ثلاثة قياديين من تنسيقية الرئيس في أواخر تموز/ يوليو 2011 [46] .

في غياب الإجماع داخل هذه المعارضة على ما طرحته من أسبقية الإصلاح على الحوار، فإن إصرار إجماع القوى الديمقراطية على وضع خمسة شروط مسبقة [47] له دور في إقناع السلطة في نواكشوط بأنه ما عاد لديها الخيار والتأثير السابقين في السيطرة على الوضع إلا بالاستماع إلى صوت الشعب، وإدخال إصلاحات على أساس الديمقراطية وحرية التعبير،

والانتباه إلى تعدد أطراف الهوية الوطنية لوضع دستور يستجيب للتنوع ولطموحات الشعب. فقضايا ندرة المياه وغلاء المعيشة والقمع والعنف والاعتقالات من طرف قوات الأمن في نواكشوط ونواذيبو ومدينة ألاك وزويرات ومدن أخرى، والارتفاع المتزايد للأسعار، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض الحد الأدنى لرواتب الوظيفة العمومية إلى 73 ألف أوقية، جميعه تسبب في هجرة الكثير من الشباب إلى الخارج بحثًا عن حياة أفضل. هذه الأوضاع التي مرّ عليها أكثر من عشرة أعوام بلا إصلاح جعلت الحياة في موريتانيا صعبة، وجعلت المعارضة تطالب بإقالة الحكومة الحالية التي يرأسها مولاي ولد محمد لغظف، وبتشكيل حكومة ائتلاف وطني من التكنوقراط . كما طالبت المعارضة بضرورة التركيز على الخبرات الوطنية في مجال التشغيل، بدل الاعتماد على الكفاءات الأجنبية، غير أن السلطات الموريتانية تجاهلت إرادة الشعب منذ بدء الاحتجاجات السلمية في 25 فبراير، ومارست القمع والعنف والاعتقالات، وحوّلت قوات الأمن المسيرات السلمية إلى مواجهات. وهذا ما دفع المعارضة إلى رفض الحوار مع السلطة، مشترطة البدء في الإصلاحات كشرط مسبق لكل عملية حوار.

إن الحوادث في موريتانيا تتجه إلى تكوين مجلس انتقالي شبيه بالمجلسين الليبي والسوري اللذين دعيا إلى تدخل الناتو. فالناشط الحقوقي بيرام ولد أعبيدي أعلن تأسيس هذا المجلس، وطالب الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والدولية، وخص بالذكر دولة قطر، بمساعدة الشعب الموريتاني، وحثها على مساعدة موريتانيا، مثلما فعلت مع دول عربية أخرى [48] .

إن قدر هذا النموذج هو الانفراد بخصوصيات تميّزه من النموذجين السابقين، ما دامت المعارضة في موريتانيا تطالب بتدخل الأجنبي كما طالبت الحكومة البحرينية بـ «قوات درع الجزيرة» وطالبت المعارضة (مؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية) في البحرين بهذا المطلب عينه.

وهذا يعني أن الإصلاح بدا سطحيًا ولا يمس البنى الأساسية، فانعدمت الثقة نهائيًا بين هذه الأنظمة ومواطنيها. وانعدمت القدرة كذلك على تجاوز المعارضة فشلها حتى الآن في إزاحة هذه الأنظمة لأنها منعت من التغيير على الرغم من أن نموذج تونس صار مسوّقًا عالميًا، وبقيت أنظمة دول هذا النموذج بمنأى عن التغيير السياسي باسم التخويف من الوصول إلى مصير السودان مع مطلع عام 2011 ، أي تقسيمه، أو إلى مصير شمال العراق بعد احتلاله عام 2003.

حين يتم الإصلاح بالتدرّج، ويجري انتقال السلطة سلميًا وبمشاركة النظام

القائم خوفًا من أن يشُق أي تحرك ثوري المجتمع، على حد قول عزمي بشارة في كتابه الثورة التونسية المجيدة، وحين تعوّض المساعدات الاجتماعية المطالب السياسية والإصلاحات المطروحة، تصنع السلطة صنائع سياسية كرتونية، وتسرع في إفراغ النقاش السياسي من معناه، لكنها تحسن في الوقت نفسه قراءة الحوادث التي تجبرها على الإسراع في تقديم مثل هذه المساعدات تحسبًا لكل تحرّك قد يكون مآله هروبها إلى السعودية (بن علي) أو دخولها إلى السجن (مبارك) أو قتلها على يد معارضيها (القذافي) أو اضطرارها الى تسليم السلطة إلى المعارضة (صالح) [49] .

نؤكد هنا تداخل النماذج الثلاثة التي رسمناها للحوادث في البلاد العربية، نتيجة تداخل خصائص الدول في كل نموذج على حدة مع خصائص دول أخرى في النماذج المتبقية، وهذا يعني أن النمذجة التي توخيناها في تحليلنا تحمل قيمة إجرائية أكثر مما تحمل أي شيء آخر. فهي تصنيف المتشابهات، وهي كثيرة، داخل مجال يمكننا العودة إليه ككل على الرغم من وعينا بخطوط التقاطع، وهي مثيرة، بين مكوناته. فما سمحت به النمذجة هو مساعدتنا في فهم اللعبة الجيوسياسية (المحلية، الإقليمية، الدولية) وتناقضاتها التكتيكية على الرغم من اتفاقها استراتيجيًا. فبالعودة إلى هذه النماذج، نسجل أننا كنّا أمام تهمة وجّهتها الأسرة الحاكمة البحرينية إلى المعارضة، وهي العمالة والموالاة لإيران، والتهمة التي وجّهتها السعودية كذلك إلى المعارضة الشيعية في المنطقة الشرقية. التهمة ذاتها نعثر عليها في النموذج الثاني، حين اتهم القذافي وعلي صالح وبشار الأسد المعارضة الداخلية لهم بالعمالة. كما نعثر في الجهة المقابلة على تهديد المعارضة للسلطة؛ فالشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني، كبرى حركات الشيعة المعارضة في البحرين، والسيد بيرام ولد أعبيدي، الناشط الحقوقي الموريتاني، وهما من النموذج الثالث، طلبا الحماية من مؤسسات المجتمع الدولي، وبالتحديد تدخل الناتو، مثلما فعل ثوار ليبيا والجيش السوري الحر من النموذج الثاني. وخصائص النموذج الثاني نسجلها في النموذج الثالث، كما نسجّل تناقض خصائص النموذج الأول مع خصائص النموذج الثاني لمّا رفضت المعارضة اليمنية الحماية الدولية التي طالبت بها المعارضة في ليبيا وسورية.

بقي أن نقول كلمة عن الخصائص التي انفردت بها هذه النماذج الثلاثة: فصعود عبد ربه منصور هادي إلى السلطة في اليمن بعد صالح وحصوله على شرعية صناديق الاقتراع وقسمه اليمين الدستورية في البرلمان، وحضور صالح مراسم التسلم والتسليم للسلطة في قصر الرئاسة بصنعاء،

خاصية تسجّل للنموذج الأول فقط. كما أن مطالبة المعارضة والحكومات القوى الأجنبية بالتدخل خاصية انفرد بها النموذج الثالث. أمّا ما انفرد به النموذج الثاني، فهو الحرب الأهلية التي جعلت الانتقال إلى الديمقراطية شبيهًا بما كان يجري في ثورات الماضي التي لا تكتب إلا بالدم. فالسمة الكبيرة لدول هذا النموذج، أكانت من دول الريع النفطي أم فاقدة هذا الريع، هي كونها لا تسمح أبدًا بربيع عربي.

X «تركيز الملك عبد الله على المنح الاجتماعية بدلًا من الإصلاح لن يوقف التغييرات. إلى متى يمكن للسعودية منع الإصلاحات السياسية؟» و«مئات الشيعة السعوديين يحتجون شرق المملكة رغم المنح الملكية،» القدس العربي، 2011/4/22 و2011/3/27-26 على التوالي. انظر أيضًا: النائب محمد حديبي، عن حزب حركة النهضة الجزائري ومسؤول الإعلام في المكتب السياسي، قوله: «إن السلطة قامت بضخ مبالغ مالية كبيرة وأجابت على المطالب السياسية بتقديم مساعدات اجتماعية، كأن المواطن الجزائري عبارة عن جهاز هضمي لا أكثر ولا أقل،» في: L´Expression, 2011/10/2 <http://www.lexpressiondz.com> .

X بلغ عدد الناخبين المسجلين في القوائم 21 مليونًا لاختيار 462 مرشحًا، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 45 في المئة، وهي نسبة فاقت المشاركة في عام 2007، بحسب تصريحات وزير الداخلية. وتتشكل لجنة مراقبة الانتخابات من ممثلي الأحزاب والمستقلين، ويرأسها محمد صديقي، عضو حزب عهد 54، لأول مرة منذ بداية التعددية الحزبية في الجزائر عام 1989. وقد أعلنت اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية تسجيل 60 طعنًا، منها 12 طعنًا ذا طابع جنائي خلال الاقتراع.

X يتساءل مدير التحرير السابق لجريدة لوموند والمؤسس لموقع MEDIAPART «عما يجري داخل الجزائر لأن كثيرًا من الصحف الفرنسية لا تريد أن يعرف الناس ماذا يجري في الداخل. وحين يأتي مثل هذا التساؤل من شخصية إعلامية كبيرة مثل إدوي بلِنَل (Plenel Edwy) نعلم أن هناك لوبيًا قويًا في فرنسا لتدمير كل صورة حقيقية عن البلاد». L'Expression, 2/10/2011. انظر مقالة: «هل الجزائر بمنأى عن رياح الربيع العربي؟،» على موقع: <http://www.dp-news.com/>.

X وكالة الأنباء الرسمية السعودية (واس)، 2012/2/20. انظر أيضًا: «الرياض تقول ان الاحتجاجات لا تناسب الدولة الإسلامية... وعلماء الدين مختلفون بين تحريم وتحليل المظاهرات. السعودية تحشد قوة المؤسسة

الدينية لمنع انتفاضة شعبية... ومخاوف رسمية من تكرار سيناريو تونس ومصر،» القدس العربي، 2011/3/11.

X «مئات الاردنيين يتهافتون على الديوان الملكي بعد شائعة عن توزيع معونات مالية،» و«سبع عشرة اصابة خلال فض الأمن الأردني اشتباكا بين معتصمين وموالين،» القدس العربي، 2011/3/10 و2011/7/17-16 على التوالي.

X القدس العربي، 2011/3/10.

X «هتفوا: الشعب يريد إسقاط النظام.. وطالبوا بملكية دستورية.. وولي العهد يحذر من تصعيد الاحتجاجات. تظاهرة أمام السفارة الأمريكية في المنامة.. ورجل دين سني بارز يدعو للوحدة مع الشيعة في البحرين،» القدس العربي، 2011/3/8.

X Mireille Duteil, « La Revanche des saoudiens, » Le Point, 17/3/2011, <http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/la-revanche-des-saoudiens-17-03-2011_1307963-239.php>.

X الشروق (تونس)، 2012/1/19.

X إيزابيل كولز، «صفقة أسلحة أمريكية للبحرين تتوقف على تقرير عن حقوق الإنسان... والسلطات ربما حاولت تعطيل صدوره،» القدس العربي، 18/11/2011.

X كانت التظاهرة بعد اختتام المعارضة البحرينية اعتصامًا متواصلًا استمر أسبوعًا، مساء الخميس في «ساحة الحرية» في منطقة المقشع غرب العاصمة المنامة.

X موقع سي أن أن بالعربية، 2012/3/10. <http://arabic.cnn.com/>.

X Mireille Duteil, «Printemps arabes: «Rois du monde arabe, unissez-vous»,» Le Point, 1 1 2/6/2011. <http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/printemps-arabes-rois-du-monde-arabe-unissez-vous-02-06-2011-1337833_239.php>.

X انظر مقالة: «ملك البحرين مستعد لمنح الديمقراطية للبلاد،» إزفيستيا (روسيا)، 2012/1/8، و«المعارضة تدعو مجلس الامن لحماية المدنيين... وتعتبر دخول اي قوة للمملكة «احتلالا»... وبريطانيا تحذر مواطنيها من السفر للمنامة. أكثر من ألف عسكري سعودي دخلوا البحرين لحفظ الأمن.. وشلل شبه تام وسط توتر يسود المنامة،» القدس العربي، 2011/3/15.

X Hosham Dawod, «Le Tour de Bagdad, après Tunis et Le

1 .24/2/2011 ,Monde Le «,?Caire
-http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/02/24/le-tour-de-bagdad-apres>
.<tunis-et-le-caire_1484677_3232.html

X مدارات (تونس)، العددان 17-18 (خريف وشتاء 2012-2013)، ص 46-50.

X يقول سعيد بنجبلي، مؤسس حركة فبراير ومؤسس صفحة المجموعة على «الفيسبوك»: «يهدف أحد المقترحات إلى تغيير أشكال الاحتجاجات»... و«علينا المضي قدمًا من النموذج التقليدي الذي يعتمد على تعبئة أكبر عدد ممكن من المتظاهرين. علينا أيضًا التفكير في كيفية ضمان أثر إيجابي لمظاهراتنا عوض التسبب في مشاكل للتجار المحليين». انظر: «الربيع العربي يلقي بظلاله على الاقتصاد المغربي» مغاربية، 2011/6/10.
http://magharebia.com/ar/articles/awi/reportage/2011/06/10/reportage-01>
.<

X ظهرت في أوائل كانون الثاني/ يناير صفحة على «الفيسبوك» اسمها «لقاء الأمل»، أنشأها شباب يساريون بالأساس بصفتهم الشخصية لا بصفتهم الحزبية. وبدأت الحركة الدعوة إلى التظاهر على غرار ما حدث في تونس ومصر، وعمت الفكرة جميع شرائح المجتمع المغربي لتصبح مطالب المغاربة كلهم. وتمثلت هذه المطالب أساسًا في إقالة الحكومة، وحلّ البرلمان، وإرساء نظام ملكي برلماني في المغرب، وتوسعت الحركة وانضم إليها بعض الأحزاب وبعض مكونات المجتمع المدني.

X انظر رشيد حبابة، في: «عضو مؤسِّس في حركة 20 فبراير المغربية: الدستور المغربي الجديد ممنوح والملك لا يزال يحتكر كل السلط،» الشروق (تونس)، 2011/12/28.

X أعلن الملك محمد السادس في خطاب ألقاه يوم 9 آذار/ مارس إصلاحات دستورية في سبع نقاط، تسمح للبلاد بأن يكون لها رئيس للوزراء يكون بمنزلة الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية. وما يرغب فيه الملك هو الانتقال إلى الملكية البرلمانية على غرار إسبانيا. Mireille Duteil, «Maroc: Former un gouvernement n'est pas un long fleuve tranquille,» Le Point, 15/12/2011.
-http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/maroc-former-un>
_gouvernement-n-est-pas-un-long-fleuve-tranquille-15-12-2011-1409147
.<php.239

X Mireille Duteil, «Maroc: La révolution sous la houlette du
roi», Le Point, 5/7/2011.
<http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/maroc-la-revolution-
sous-la-houlette-du-roi-05-07-2011-1349314_239.php>.1

X «دعوات إلى تظاهرات كبرى تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية شاملة: شخصيات مغربية بارزة تطالب بالانتقال من الملكية التنفيذية إلى ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم،» القدس العربي، 2011/4/27.

X محمود معروف، «ترحيب حزبي صامت في اوساط دعاة التظاهر بعد إعلان ملك المغرب عن إصلاحات دستورية واسعة،» القدس العربي، 2011/3/11. انظر أيضًا: Mireille Duteil, «Maroc: La Révotuion sous la houlette du roi».

X تقول الحركة في بيان لها، «سبق للسلطات أن عرضت علينا التفاوض ورفضنا ذلك، لأننا لا نرى أن لأي أحد الحق في التفاوض باسم الشباب الموريتاني». وأضاف البيان: «لم يقم النظام الموريتاني بما يدل على تجاوبه مع المطالب الشبابية، بل زاد الطين بلة بتوقيع اتفاقية الصيد المشئومة ورفع أسعار الوقود للمرة التاسعة عشرة خلال سنة واحدة». انظر: «انقسام المجتمع المدني الموريتاني حول الحوار الوطني،» مغاربية، 2011/8/18.
<http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/08/18/feature-02>.

X من الشروط التي وضعها تجمع القوى الديمقراطية في موريتانيا: أ- اعتماد اتفاق دكار كأساس لأي حوار؛ ب- التوقف عن قمع التظاهرات السلمية؛ ج- فتح الإعلام العام أمام الفاعلين في المجتمع المدني؛ د- التوقف عن استغلال الإدارة والقوات المسلحة والأمن لمكاسب سياسية؛ ه- اعتماد قانون انتخابي بالإجماع.

X الشروق، 2012/1/30.

X قال علي عبد الله صالح في كلمته في أثناء تسليم السلطة: «أسلّم علم الثورة والحرية والأمن والاستقرار إلى يد آمنة»، في إشارة إلى عبد ربه منصور هادي الذي فاز بالانتخابات الرئاسية المبكرة التي خاضها مرشحًا توافقيًا وحيدًا بموجب اتفاق انتقال السلطة.

خاتمة

> ليس صحيحًا أن الضعيف هو الذي يهرول دائمًا إلى تقديم التنازلات والبحث عن التسويات، فلون الثورات صار برتقاليًا وما عاد أحمر قانيًا.

على المرء أن يمتلك ذكاءً خرافيًا ونباهة وحذقًا حتى يصبح قادرًا على فك طلاسم هذه الكيمياء السياسية التي صنعت ملامح «الربيع العربي»، وفهم «منطقها» الضمني. فإذا كان ما حدث في تونس أولًا ومصر وبقية الدول لاحقًا، لم يكن من فعل فريق أو حزب معيّن وقد أفرح جل الأحزاب السياسية المعارضة والجهات المعنية بالشأن السياسي، وقبلت به من دون استنكار، وأثلج ذلك صدرها وأظهرها كلها على القدر نفسه من خفوت الإشعاع وتدنّي التأثير في صفوف الشعب، وساوى بينها جميعًا في نسبة جماهيريتها أمام قواعدها، كما ساوى بينها من جهة تشابه كوادرها في عدم تحديد المسافة التي تفصلهم عن الحزب الحاكم، ووضعها كلها على سلّم الغياب نفسه، فهذا لَعمري نكاية جماعية واعتراف صريح وفاضح بانفصال طيف كبير من المعارضة عن عموم الشعب، ومغازلة السلطة واستعمال هذه الأخيرة لها مناسباتيًا.

أبدت المعارضة نقصًا في تقدير حراك مختلف فئات الشعب؛ فلا الحركة اليسارية ولا الحركة الليبرالية ولا الحركة الإسلامية امتلكت رؤية قادرة على توقّع ما حدث كي تقود مختلف الشرائح والطبقات، لكنها تسابقت، على اختلاف مواقعها وانتماءاتها الأيديولوجية والعقائدية والحزبية، لتجري انتخابات حتى تتقاسم ما تحقق في ما بينها، بمعزل عن المعطلين وعن الجهات النائية، وعن الشباب الذين كانوا عماد ما حدث.

حان الوقت لنطرح على المعارضة بكل أطيافها، السؤال/الكارثة: كيف تقع هذه الحوادث كلها في غفلة منها وهي المفترض أنها حاملة للوعي الثوري؟ لماذا لم تقبض على السلطة في تونس بعد فرار بن علي؟ كيف تردد معًا، وبكل رضا وبكل قبول هادئ وسعيد، أن الثورة ليست من صنعها، بل ليست من فعل أحد؟

صحيح أننا ترددنا في تسمية ما حدث في تونس والبلاد العربية ثورة، وكدنا نطلق عليه اسم انتفاضة، لأنه لم تتوافر فيه قيادة ثورية أو برنامج ثوري، لكن اقتنعنا بأن ترديد هذه الفكرة هو الارتهان عينه في تصور

تقليدي للثورة. والخروج من هذا الارتهان يكون بالوقوف عند امتياز التونسيين والعرب وعبقريتهم، وذلك بفهم حادث وقوع زلزال داخل المجتمع من دون قيادات حزبية، وإسقاط نظام عن طريق الاعتصامات.

يبدو أن أهم منجزات التونسيين أنهم ثوّروا مفهوم الثورة نفسه، وأحدثوا فيه دلالات جديدة هي دلالة «الميدان»؛ فالقصبة في تونس أفرزت ميدان التحرير في مصر ودوّار اللؤلؤة في البحرين وبقية الميادين في البلاد العربية الأخرى والأجنبية كنيويورك (وول ستريت) وكاليفورنيا وإسبانيا والبرتغال. وقلبوا البدهية الخلدونية رأسًا على عقب، وصار الغالب مولعًا بتقليد المغلوب. كما ثوّروا دلالة القيادة، وصار من غير الضروري قيام حركة اجتماعية بقيادات تحدد تحرّكها وفعلها وردة فعلها خارج هذه الميادين. فغياب الرأس أو الزعيم أو القائد الملهم، وتحويل الأحزاب إلى جثة متفسخة ومتقيحة هما أحد إبداعات التونسيين والعرب. ولا يزال أمام إسقاط الرؤساء وجميع المؤسسات الدكتاتورية ورموزها طريق طويلة؛ فأغلب ثورات العالم لا تجنى ثمارها في أسابيع أو في أشهر، بل يستغرق ذلك أعوامًا وعقودًا.

فقد علّمنا تاريخ الثورات الكبرى أن الثورات التي تقودها أحزاب تؤول إلى دكتاتورية هذه الأحزاب عينها، فهل في إمكان ما قام به التونسيون ومن بعدهم المصريون واليمنيون والليبيون حتى الآن حمايتنا من جميع ضروب الدكتاتوريات بعد أن غابت عنه الأحزاب؟

إني أرى انتصار أجيال كاملة كامنًا وراء الميادين، بعد أن عثرت هذه الأجيال على الطريقة المثلى للخروج على الحكام الفاسدين، ولفظت ذاك اللقاح المسكّن «طاعة أولي الأمر منكم». فالخروج إلى الساحات والميادين غضبًا، إذا ما فشل القادة في تحقيق التنمية والتقدم والكرامة للمواطنين، صار مباحًا. والخروج رفضًا للزعامات الملتحفة بالدين أو بلحاف المعارضة المناسباتية تحول تقليدًا نضاليًا جديدًا. كما أن الخروج حتى لا يعطل التغيير، والخروج اعتصامًا حتى لا تؤجل الأحلام وتدبج بالكذب، صار السلاح الذي يُرفع في وجه كل نظام.

إني أرى أجيالًا تؤسس التغييرات التي ستؤدي إلى تغيير ملامح المنطقة تغييرًا تامًا، وأجيالًا تفرض التعاطف مع طموحاتها ولا تسمح بالشك في مقدراتها ورغباتها في حياة أفضل. وأراها أجيال ثقات قادرة على تقرير مصيرها بنفسها وترفض الوصفات والسيناريوات الجاهزة.

هل ستقدر هذه الأجيال على الدفاع عن مكتسباتها التي حققتها؟ ألا

يُفقدها الاستقرار والعودة إلى الهدوء وانقضاء زمن القلاقل مكتسباتها، نتيجة خلو وفاضها من تجارب القيادة ومن رأس المال القادر على لجم المال السياسي والتجاري، فلا تتحول الأولوية بعد تغيير أنظمة الحكم لديها إلى بناء أطر حزبية فئوية ثم صراعات سياسية يومية بعضها ضد بعض، ثم صراعات لاحقة داخلية على السلطة والمناصب، وإنما الرفع إلى الواجهة لصورة جديدة من الروابط التي تعمل على التلاحم والتعاون من أجل وحدة وطنية بلا تمييز أو حيف أو ضيم تساعد في النفاذ إلى القواعد الشعبية؟ تلك هي مسؤولية حكومات الربيع حتى لا تعود مترنحة لكثرة الخلافات وحالات التمزق بين قادتها، كما هو الشأن قبل ميلاد الربيع؛ فحراكها بات كشفًا لحوار يمكن أن نسميه حوار الثورات الذي يقطع نهائيًا مع القديم.

كان يكفي هذه الأجيال إعلانها نهاية عصر الوصاية، حتى يصبح ما حدث عندنا مقدمة لعصر التنوير، أو قل عصر نهضة جديد، يمكن أن يكون أنوارًا عربية. وتتحول مع الأنوار الغربية لتصبح أفقًا للانتماء المشترك، خاصة أن الأمر يتعلق بإدماج مختلف الانتماءات المتعددة من دون التضحية بخصوصيتها. هذا هو معنى الأفق المشترك ومعنى الربيع العربي؛ فما حدث في تونس ليس مجرد انفعال أو فكرة باهتة لمثال في عالم متعال، بل حركة جديدة للتاريخ تبلورت من خلال القصبة (الميادين) والاعتصامات والمسيرات، وبلغت أوجها بالمطالبة برحيل الطغاة؛ رحيل من جعل نفسه أنا مطْلقة وجعل من البقية مجرد كواكب تسبح في فضائه العمومي. حركة من أجل حياة قائمة على استعادة الذاتية المشتركة والقطع مع الذاتية الفردية القائمة على ابتكار وجود خاص ومغلق حوّلها إلى أنا ليبرالية غارقة في همومها الشخصية. فما صنعته القصبة وبقية الميادين في مختلف البلاد العربية والغربية أطلعنا على نوع جديد وغير مألوف من الثورات ومن المعارضات والسلطة والمواطنة... إلخ. هل هي جنس جديد وضرب جديد يأخذ مكان أشكال الشأن العام المعروفة التي لا تخص العرب وحدهم؟ هذا هو الإبداع التونسي ومعه العربي، وهذان هما العبقرية والنبوغ اللذان عُرفا بهما منذ أن أبدعا طرقًا في محاربة الإمبراطوريات (روما/ فارس/ بيزنطة)، وصولًا إلى مبدعي الربيع التونسي الذي صاغ ربيع العرب والعالم معًا.

من المهم أن تشكّل الديمقراطية أفق هذه الأجيال، شريطة احترام تقاليدنا الحضارية. وتعليم هذا الاحترام للاعبين الخارجيين، لأن ذاك هو ما يساعد

في الاستقرار والأمن الدوليين، وتسوية النزاعات القديمة بيننا وبينهم، ما دامت مصلحتنا تكمن في أن يكون المجتمع الدولي كله مستقرًا ومزدهرًا وسائرًا على الطريق الديمقراطية. كما تكمن مصلحة المجتمع الدولي في مساندة التحولات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وإزالة التحديات التي تشكل خطرًا جماعيًا.

ما دام قانون الخريطة السياسية الجديد يرسم معالم الفدراليات على أنقاض الدولة/الأمّة ويتأكد دور منظمات المجتمع المدني على حساب الأحزاب حتى يتقلص دورها وتنقرض، وما دامت أطروحات القائلين بالشرق الأوسط الجديد تلتقي مع أطروحات الربيع العربي التي لا تعدو أن تكون دعوة إلى التمهيد للانتقال إلى عصر الفدراليات، نفهم العلاقة الكبيرة بين اتفاقات سايكس- بيكو التي انتقلت بالعرب من الخلافة العثمانية إلى الدولة/الأمّة، بتوسط الأحزاب القومية، إذ تتوسط في هذه المرحلة الأحزاب الدينية مهمة الانتقال من الدولة/الأمّة إلى الدولة الفدرالية. فكما يتحدث الساسة في العراق وليبيا عن أقاليم، يتكلم الساسة في تونس عن جهات. والانتقال من نظام الولاية (المحافظات) والمعتمديات (العمدة) إلى نظام الجهات في تونس، سيكون تحت غطاء القضاء على اللاتوازن الجهوي. وفي اليمن يحضَّر لتقسيم البلاد دولتين قبل المرور إلى نظام الفدراليات. ونأمل ألّا يكون ذاك عينه قدر مصر، إذ يبدو أن التحضير للفدرالية في مصر يمر عبر طريق إعطاء دولة للأقباط وأخرى للنوبيين.

هل نقول إن عصر الفدراليات هو عصر الخروج من الدولة الوطنية إلى أخرى لامركزية؟ يبدو أن مسوّدة الدستور التونسي، وتحديدًا الفصل 137، ينص على أنه «يمكن للجماعات المحلية ربط علاقات خارجية للشراكة والتعاون اللامركزي». هذا النص الدستوري أعطى الجماعات المحلية وأقاليمها المنتخبة حق التعاقد مع هيئات دولية باستقلال عن الحكومة المركزية. كما اقتضى الفصل 139 من المسوّدة أن يفض القضاء الإداري الخلافات والنزاعات بين المركز والجماعة المحلية، وإن لم يعجبها التعاقد تقاضي الجزء المتعاقد منها بواسطة القضاء الإداري.

هذا التشجيع للأقاليم لتتعاقد مع الخارج وكأنها دولة مركزية هو افتكاك لسلطة المركز وإضعاف له. هل نقول إن هذا الدستور سيساهم في تفتيت تونس الصغيرة؟ لماذا يشجع هذا الدستور التطبيع مع إسرائيل؟ ففي صوغه الأول نعثر على نص مانع للتطبيع ثم نعثر في النسخة الثانية من المسوّدة على اقتصار المنع على الديباجة، أمّا في النسخة التي بين أيدينا، فقد رُفع

المنع كليًا. هل هذا التوجه مقدمة لمشروع شرق أوسط جديد في المغرب العربي؟

يبدو أن الشرق الأوسط الجديد ليس مجرد ظهور لدول عربية جديدة بعد انقشاع غيوم الثورات فحسب، وليس مجرد تغيير للأنظمة وإعادة تصميم خريطة المنطقة، على الرغم من إعلان قيام فدرالية في ليبيا، وانفصال جنوب السودان وكردستان، ومطالبة جنوب اليمن بالتحول إلى فدرالية في مقابل التنازل عن مطلبه بالانفصال، ووضوح مؤشرات انفصال الصحراء الغربية عن المغرب وتقسيم سورية، ومصر والجزائر والسعودية.

نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية خريطة تقسيم جديدة للدول العربية في الشرق الأوسط، تُظهر تقسيم سورية والعراق والسعودية واليمن وليبيا إلى دول عدة. ففي شمال العراق دولة يُضم إليها شمال سورية (الأكراد، كردستان)، ودولة علوية (علوي ستان)، وتدمج المناطق السنّية في العراق وسورية بدولة واحدة تدعى «سنّة ستان»، ودولة «شيعة ستان» في جنوب العراق، ودولة جديدة غرب جنوب سورية تسمى «جبل الدروز». أما اليمن، فستعود فيه دولة جنوب اليمن من جديد. وليبيا ستخضع لتقسيم ثلاثي: طرابلس وبرقة وفزان كدولة ثالثة في جنوب غرب البلاد. أمّا السعودية، فقالت الصحيفة إنها ستقسَّم خمس دول: شمال السعودية، غرب السعودية، جنوب السعودية، شرق السعودية، وفي الوسط العربية السعودية (وهابي ستان) [1] .

أفلا يمكننا الوقوف عند القول بالنهاية القريبة لاتفاق سايكس- بيكو وبداية اتفاق جديد، أم هو نداء جديد لحق تقرير المصير للشعوب والقبائل التي ضمتها الدولة الوطنية الناشئة عن اتفاق سايكس- بيكو؟

نقول إن الشرق الأوسط الجديد هو الحل الذي ارتأته أميركا للتخلص من حمل أثقل ويثقل ظهرها ويتمثل في دويلة إسرائيل، وضرورة حمايتها من جيرانها المتربصين بها من كل جهة. فظهور دول مستقلة جديدة سيؤدي إلى بناء منظومة علاقات جديدة بين دول المنطقة، تملك فيها إسرائيل فرصًا كبيرة للمناورة، وقيادة هذه الدول اقتصاديًا، والتحكم في سياستها الخارجية. فتضع الحرب بينها وبين بقية الدول أوزارها، أو قُل ما عادت تدار الحروب المقبلة مع إسرائيل بالجنرالات بل سيديرها موظفون بربطات عنق في قصور المنامة أو دبي أو الرياض أو الكويت أو تل أبيب.

هل نقول إنه عصر جديد بدأ بالانبلاج؟ هل سيترك هذا العصر الكثير

من شعوب هذه المنطقة غير راضية، بوجودها كما ترك سايكس- بيكو العرب واليهود غير راضين؟ هل سيبقى الأكراد، مثلًا، موزعين بين العراق وسورية وتركيا كما هو الشأن مع سايكس- بيكو أم ستقتطع لهم منطقة يقيمون عليها وطنًا؟ هل سيظل البربر موزعين بين الجزائر والمغرب وليبيا أم سيُمنحون فرصة للاستقلال؟ والفلسطينيون الذين يعملون على اعتراف دولي بدولتهم على الرغم من الرفض الإسرائيلي، ألا يجب أن يحصلوا على وطن حُرموا منه منذ سايكس- بيكو؟

الآن، بعد نحو مئة عام من محادثات سايكس- بيكو، وحتى لا نفاجأ من جديد بـ «دول مصطنعة»، لا بد لصنّاع قرار الشرق الأوسط الجديد من تقديم إجابات واضحة وجريئة عن هذه الأسئلة حتى نتفادى مآزق سايكس- بيكو القديمة، ما دامت الحدود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتقرر في المفاوضات بين القوى العظمى.

X الشروق، 2013/9/30.

المراجع

1 - العربية

كتب

ابن أبي الضياف، أبو العباس أحمد بن عمر بن أحمد بن نصر. أتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. تحقيق رياض المرزوقي. تونس: الدار التونسية للنشر، 1990.

بنبلغيث، الشيباني. الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882). تقديم عبد الجليل التميمي. تونس: منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس، 1995.

بورقيبة، الحبيب. خطب الحبيب بورقيبة. تونس: نشريات وزارة الإعلام، 1982.

حرب، علي. ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

ربيع العربان: أضواء عن أسباب ثورة علي بن غذاهم سنة 1864: وثائق من الأرشيف الوطني التونسي. حققها وقدم لها توفيق البشروش. قرطاج: بيت الحكمة، 1991. (تحقيق النصوص - وثائق تاريخية)

سعيد، الصافي. بورقيبة: سيرة شبه محرمة. بيروت: رياض الريس، 2002.

شيفر، أولريش. انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحرّرة من القيود. ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2010. (عالم المعرفة؛ 371)

الصياح، محمد. الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة. تعريب علي الشنوفي. تونس: دار العمل، 1986.

عباس، محمد الهاشمي. بورقيبة ونويرة: ذكريات ومذكرات. تقديم الأستاذ الشاذلي القليبي. 4 ج في 2. تونس: ميدياكوم للنشر، 2010.

غانياج، جان. ثورة عام 1864 ثورة بن غذاهم: وهو الباب الخامس من كتاب اصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية. ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية. تونس: الدار التونسية للنشر، 1965.

الكبسي، محمد علي. في نقد فلسفة الإختلاف. بيروت: دار العربية للموسوعات، 2012.

______. في النهضة والحداثة: حفريات في مفهوم الكتابة والدولة والوطنية والشرعية الدولية. ط 2. دمشق: دار الفرقد، 2007.

______. نشأة الفكر السياسي عند العرب: حفريات في مسلمات الفكر العربي. دمشق: دار الفكر، 2005.

______ وخليل أحمد خليل. مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة. ط 2. بيروت؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 2003. (حوارات لقرن جديد)

لعقاب، محمد. المواطن الرقمي: كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية. الجزائر: دار هومة، 2011.

مصباحي، حسونة. رحلة في زمن بورقيبة. تونس: عن دار آفاق - برسبكتيف؛ دار جداول، 2012.

ناي، جوزيف س. القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي. تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

وثائق تونسية: ثورة ابن غذاهم 1864. تعريب الدار التونسية للنشر. 2 ج. تونس: الدار التونسية، 1969. (المكتبة التاريخية؛ 4)

دوريات

الكبسي، محمد علي. «الدرس الهيدغري.» الفكر العربي المعاصر: العددان 58-59، 1988.

مدارات (تونس): العددان 17-18، خريف وشتاء 2012-2013.

دراسة

القطايفي، صلاح. «الخطاب السياسي والديني في تونس من خلال واقع التجربة البورقيبية 1956-1987.» رسالة ماجستير، كلية التاريخ، الجامعة اللبنانية، [د. ت.].

2 - الأجنبية

Books

Benslama, Fethi. Soudain, la révolution! Géopsychanalyse d’un soulèvement. Tunis: Cérès, 2011.

Dictonnaire de la non-violence. Avant-propos Jean Marie Muller. Damascus: Maaber; Beirut: Association Libanaise pour les Droits Civils, 2007.

Engdahl, William. A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, [2004].

Giddens, Anthony. Les Conséquences de la modernité. Trad. de l'anglais par Olivier Meyer. Paris: Harmattan, 1994. (Théorie sociale contemporaine)

Kant, Emmanuel. Œuvres philosophiques. Présentation par Victor Delbos. Paris: Gallimard, 1981.

Klibi, Chedli. Habib Bourguiba - Radioscopie d'un règne. Tunis: Déméter, 2012.

Lazarsfeld, Paul Felix. Philosophie des sciences sociales. Précédé de A propos d'un livre imaginaire de Raymond Boudon, traduit de l'anglais par Pierre Birnbaum [et al.]. Paris: Gallimard, 1970. (Bibliothèque des sciences humaines)

Leclerc, Gérard. L'Observation de l'homme: une histoire des enquêtes sociales. Paris: Seuil, 1979. (Collection Sociologie; 10)

Martuccelli, Danilo. Sociologies de la modernité: l'itinéraire du XXe siècle. Paris: Gallimard, 1999. (Folio. Essais; 348)

Pourtois, Jean-Pierre et Huguette Desmet. L'éducation postmoderne. Paris: Presses universitaires de France, 1997. (Pédagogie d'aujourd'hui)

Touraine, Alain. Critique de la modernité. Paris: Fayard, 1992.

Voltaire. Lettres philosophiques: Derniers écrits sur Dieu. Présentation, notes, choix de variantes, chronologie, bibliographie et index par Gerhardt Stenger. Paris: Flammarion, 2006. (GF; 1224)

Periodicals

Habermas, Jürgen. «La Modernité: un projet inachevé.» Critique: vol. 37, no. 413, Octobre 1981.

vedrine, H. «Mondialisation et pensée unique.» dans: «La Méditerranée a l'heure de la mondialisation.» Cahiers de la fondation Abderrahim Bouabid: Juin 1997.

هذا الكتاب

حظيت فكرة "إسلامية الدولة" بمكانة مميزة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وتبارى المفكرون والباحثون والمؤرخون في تفصيل أركانها ومقوماتها، وحاولوا اكتشاف إمكانية تحققها، ومدى تقاطعها مع مفاهيم الدولة الحديثة. وهذا الكتاب مساهمة في النقاش العام في شأن هذه الفكرة، ومحاولة لاستنباط مفاهيم وأصول قادرة على التكيف مع متطلبات التحديث السياسي، كالبيعة والعدل والمعروف، وتكون بديلًا تاريخيًا من "دولة العصبية" التي انتهى زمانها، ومن الدولة الحديثة التي نشأت تحت رعاية الاستعمار. والدولة الإسلامية، بحسب المؤلف، ليست دولة الخلافة وليست دولة سلطانية، وليست دولة شريعة، إنما هي "دولة الوقت"، أي أنها أحد تطبيقات الدولة – الأمة في العالم المعاصر.

امحمد جبرون

ولد في المغرب عام 1971. نال الدكتوراه وعمل في التدريس الثانوي والجامعي. تخصص بالتاريخ والجغرافيا، وله عدد من الكتب منها: **الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري** (2008)؛ **الإسلام والحداثة** (2009)؛ **المقاصد في الفكر الإصلاحي الإسلامي** (2009)؛ **إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة** (2011)؛ **فصول من تاريخ المغرب والأندلس** (2013).

السعر: 12 دولارًا

ISBN 978-614-445-004-8

9 786144 450048

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies